

السوق العربية المشتركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد الأول)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٣٠٢٠٣٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
-----	المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربي في سبتمبر	الاهرام	١	٩٧٠٠١-٠٣	
-----	التعاون العربي في ظل عولمة الاقتصاد	الاهرام	٣	٩٧٠٠١-٠٦	
-----	الاقتصاد العربي فوق صفيح ساخن	الاهرام	٧	٩٧٠٠١-٠٨	
-----	السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية	الاحرار	٩	٩٧٠٠١-٠٩	
-----	السوق العربية المشتركة .. ضرورة !	الاهرام	١٠	٩٧٠٠١-١١	
-----	السوق العربية المشتركة ضرورة !	الاهرام	١٣	٩٧٠٠١-١١	
-----	رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك القيام السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٧	٩٧٠٠١-١٣	
-----	الوقائع والأوهام .. في مؤتمر رجال العمال بعمان	العالم اليوم	١٨	٩٧٠٠١-١٣	
-----	منطقة التجارة العربية الحرة .. خلال ٢ سنوات	العالم اليوم	٢٠	٩٧٠٠١-١٣	
-----	التعاون العربي المصري	العالم اليوم	٢١	٩٧٠٠١-١٤	
-----	استعداد رجال الاعمال للمشاركة في جهود احياء التعاون الاقتصادي العربي	الاهرام	٢٤	٩٧٠٠١-١٤	
-----	المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على إقامة سوق مشتركة	الحياة	٢٥	٩٧٠٠١-١٤	
-----	منطقة تجارة حرة المذهل العملى للسوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٦	٩٧٠٠١-١٥	

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
التكامل الاقتصادي العربي .. ودور البنوك كمال سرور	الاهرام	٢٩ ٩٧-٠١-١٨
المجلس الاقتصادي والاجتماعي يافش الشهر القادم مشروع اقامة منطقة تجارة عربية حرة -----	الاهرام	٣٠ ٩٧-٠١-١٩
السوق العربية المشتركة .. كيف ؟ لمعى المطيعي	الوفد	٣١ ٩٧-٠١-١٩
مبارك والمشروع الاقتصادي العربي ابراهيم عياد المراشي	مايو	٣٢ ٩٧-٠١-٢٠
سوق عربية مشتركة .. ام منطقة تجارة حرة ؟ سالم وهبي	الاهرام الاقتصادي	٣٣ ٩٧-٠١-٢٠
تفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية حسام زايد	الاهرام	٣٧ ٩٧-٠١-٢٢
امريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق اوسطية -----	الوفد	٣٨ ٩٧-٠١-٢٢
مواجهة ساخنة "حول السوق العربية المشتركة و"مجلس الاعمال فانن عبد الرازق	الاخبار	٤٠ ٩٧-٠١-٢٣
الاقتصاد العربي يتجه نحو اصلاح سيد عبد المجيد	الاهرام	٤٢ ٩٧-٠١-٢٥
اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لانشاء منطقة التجارة الحرة -----	الاهرام	٤٦ ٩٧-٠١-٢٥
المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لانشاء السوق العربية المشتركة عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٩ ٩٧-٠١-٢٧
الأمل العظيم جمال بدوي	الوفد	٥٣ ٩٧-٠١-٢٨
الإرادة السياسية وحدها غير كافية لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة نصر زعلوك	الاهرام	٥٢ ٩٧-٠١-٢٠
السوق العربية المشترك .. رؤية مقترحة -----	الاهرام	٥٥ ٩٧-٠١-٢٠
لا سوق عربية مشترك بدون العراق ! نصر نصار	العالم اليوم	٥٧ ٩٧-٠١-٢٠
السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانين العرب حامد محمد حامد	الاهرام المسائي	٥٩ ٩٧-٠١-٢١

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
-----	مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي في يونيو القادم	٢٠ ٩٧-٠١-٣١
-----	الاهرام	
-----	السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الاساسى للتعاون العربى لمواجهة التكتلات العالمية	٦١ ٩٧-٠١-٣١
-----	شفيق الاسدى	الحياة
-----	السوق العربية المشتركة ضرورة لاحياء المشروع القومى	٦٢ ٩٧-٠٢-٠٢
-----	الاحرار	
-----	لماذا نعتبر التعاون الاقتصادى العربى ؟	٦٥ ٩٧-١٢-٠٢
-----	سالم وهبى	الاهرام الاقتصادى
-----	نظرة مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى	٧٢ ٩٧-٠٢-٠٧
-----	الاهرام	
-----	الفرصة مهبأة لاقامة سوق مالية عربية مشتركة	٧٤ ٩٧-٠٣-٠٧
-----	علاء الدين مصطفى	اخر ساعة
-----	المجلس الاقتصادى العربى يبحث الاحد القادم	٧٧ ٩٧-٠٢-٠٩
-----	بدر الدين ادهم	الاخبار
-----	ابعاد التكامل الاقتصادى العربى المنشود	٧٨ ٩٧-٠٢-١١
-----	الاهرام	
-----	اتفاقيات مصرية - عربية لانشاء مناطق تجارة حرة	٧٩ ٩٧-٠١-١٢
-----	العالم اليوم	
-----	مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية	٨٠ ٩٧-٠٢-١٥
-----	صبرى الجنيدى	العالم اليوم
-----	اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة	٨١ ٩٧-٠٢-١٥
-----	ابراهيم حسنى	العالم اليوم
-----	اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط اقامة منطقة حرة عربية مشتركة	٨٢ ٩٧-٠٢-١٧
-----	الاهرام	
-----	السوق العربية المشتركة اولاً وبعدها تفكر فى الشرق اوسطية	٨٣ ٩٧-٠٢-١٨
-----	خبرى رمضان	الاهرام
-----	الية تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية يبحثها المجلس الاقتصادى والاجتماعى غدا	٨٤ ٩٧-٠٢-١٨
-----	رشا ابو المجد	الاهرام
-----	نائب رئيس وزراء اليمن يحذر من مخاطر عدم تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	٨٥ ٩٧-٠٢-١٨
-----	الاهرام	
-----	وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التبعيى لمنطقة التجارة الحرة	٨٦ ٩٧-٠٢-١٨
-----	احمد السويفى	الاحرار

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٨٧	٩٧٠٠٢-٠٩
محمد مبروك	الاهرام	٨٨	٩٧٠٠٢-٢٠
غياش : فرار اقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة	الحياة	٨٩	٩٧٠٠٢-٢٣
بنسفيق الاسدي	الاهرام	٩١	٩٧٠٠٢-٢٣
عبد الناصر عارف	الاهرام	٩٥	٩٧٠٠٢-٢٣
منطقة نخارة حرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة	الاخبار	٩٧	٩٧٠٠٢-٢٣
على المغربي	الاهرام	٩٨	٩٧٠٠٢-٢٣
النكتل الاقتصادي العربي حلم يتحول الى واقع	الاهرام	١٠٠	٩٧٠٠٢-٢٣
محمود الشندوبلي	الاهرام	١٠٢	٩٧٠٠٢-٢٣
لماذا فشلت الدول العربية في اقامة سوق اقتصادية مشتركة ؟	السياسي المصري	١٠٤	٩٧٠٠٢-٢٣
انشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي	العالم اليوم	١٠٦	٩٧٠٠٢-٢٣
يوسف هلال	الاهرام	١٠٧	٩٧٠٠٢-٢٣
مصر اول من دعا الى التكامل العربي والاسلامي والافريقي	الاهرام	١٠٨	٩٧٠٠٢-٢٤
التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج في تجمع اقتصادي	الاهرام	١١٠	٩٧٠٠٢-٢٤
حسن عبد المنعم	الاهرام	١١١	٩٧٠٠٢-٢٤
تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية	الاهرام	١١٢	٩٧٠٠٢-٢٤
فتحي محمود	الاهرام	١١٣	٩٧٠٠٢-٢٤
تشكيل امانة عامة مؤقتة لجبهة الاتحادات المهنية العربية	الاهرام	١١٤	٩٧٠٠٢-٢٤
المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوافق على خفض الجمارك والضرائب	الاهرام	١١٥	٩٧٠٠٢-٢٤
محمد مبروك	الاهرام	١١٦	٩٧٠٠٢-٢٤
اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البينية ومشكلات المياه والجمارك	الاهرام	١١٧	٩٧٠٠٢-٢٤
حسن عبد المنعم	الاهرام	١١٨	٩٧٠٠٢-٢٤
برنامج لازالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية	الاهرام	١١٩	٩٧٠٠٢-٢٤
عماد السويدي	الاهرام	١٢٠	٩٧٠٠٢-٢٤
القبائل حارة والبنجينة محلك سر !	العربي	١٢١	٩٧٠٠٢-٢٤
احمد مراد	العربي	١٢٢	٩٧٠٠٢-٢٤

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١١٦	٩٧-٠٢-٢٤	السوق المشتركة .. مزيد من المناقشات عصام عبد الحميد	العربي
١١٧	٩٧-٠٢-٢٥	اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادي	العالم اليوم
١١٩	٩٧-٠٢-٢٥	نحو سوق عربية مشتركة	المحرر
١٢٠	٩٧-٠٢-٢٥	إسرائيل تسعى الى خلق الاقتصاد الفلسطيني واحكام تبعية لاقتصادها	محمد عبد الجواد
١٢١	٩٧-٠٢-٢٦	خطوة ايجابية للامام	الجمهورية
١٢٢	٩٧-٠٢-٠١	منظمة العمل العربية تدعو مجددا للتكامل الاقتصادي	الاحرار
١٢٢	٩٧-٠٢-٠١	جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة	عبد الناصر عارف
١٢٥	٩٧-٠٢-٠٢	خطوات نحو السوق العربية	حاتم فاروق
١٢٨	٩٧-٠٢-٠٨	الاعلام المنى .. لماذا ؟؟	سمير توفيق
١٢٩	٩٧-٠٢-٠٨	لماذا نقرر "تاجيل" الاتفاق مع مصر حول منطقة التجارة الحرة ؟؟	اختيار اليوم
١٣١	٩٧-٠٢-١٢	بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية فى بداية ٩٨	الاخبار
١٣٢	٩٧-٠٢-١٤	منطقة تجارية عربية حرة ؟	عصام شلهوب
١٣٣	٩٧-٠٢-١٤	سرور بظالم بتفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الاقتصاد العربى	بدر الدين ادهم
١٣٤	٩٧-٠٢-١٥	مجلس الجامعة العربية يبحث اجراءات اقامة منطقة التجارة الحرة	العالم اليوم
١٣٥	٩٧-٠٢-١٧	منطقة تجارة حرة عربية كبرى .. كيف ؟	سليمان المنذرى
١٣٦	٩٧-٠٢-٠٧	السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصرية	انعام رعد

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٤٠	٩٧-٠٣-١٧	الدعوة لانشاء مجلس عربى للحبوب والاسراع باقامة السوق المشتركة	محمد مبروك
١٤١	٩٧-٠٣-٢٢	منطقة التجارة الحرة العربية ومصدرة العبور على الحدود	عبد الله نصار
١٤٤	٩٧-٠٢-٢٦	الشراكة تجتأح المنطقة والسوق المموحد هو الاهر	ابراهيم عياد المراعى
١٤٦	٩٧-٠٣-٢٨	خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى	الاهرام
١٤٨	٩٧-٠٣-٣١	١٢ منظمة لم تنفذ العمل الاقتصادى العربى من العيش المزمن	جمال فاضل
١٥٢	٩٧-٠٤-٠٢	الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرق اوسطى	الاهرام
١٥٣	٩٧-٠٤-٠٤	ابن القيود وابن الایجابات ؟	الوطن العربى
١٥٦	٩٧-٠٤-٢١	منطقة التجارة العربية الحرة .. فى الطريق	محمد باشا
١٥٩	٩٧-٠٤-٢١	الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة	الاهرام الاقتصادى
١٦٠	٩٧-٠٤-٢٣	الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة	الاهرام
١٦١	٩٧-٠٤-٢٣	المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية	احمد البطريق
١٦٣	٩٧-٠٥-٠٢	تكامل النقافة .. ونقافة التكاامل !	ابراهيم نافع
١٦٧	٩٧-٠٥-٠٢	البرلمانىون العرب ينافسون اوضاع السوق المشتركة	خالد حسن
١٦٨	٩٧-٠٥-٠٥	كيفية تفعيل السوق العربية المشتركة	خالد حسن
١٧١	٩٧-٠٥-٠٨	البرلمانىون العرب والسوق العربية المشتركة	رغيد الصلح
١٧٢	٩٧-٠٥-٠٨	عبد المجيد بطالب باقامة قاعدة اقتصادية	عماد السويشى

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المؤلف	للمصدر	رقم الصفحة التاريخ
العنوان				
النقط العربي .. ونقطة البداية !	الاهرام	ابراهيم نافع	١٧٤	٩٧-٠٥-٠٩
مشروع منطقة التجارة الحرة العربية	الحياة	رؤوف قبيسي	١٧٨	٩٧-٠٥-١٠
ابن نحن من حلم الوحدة العربية ؟	العالم اليوم	راجي عنابت	١٨٠	٩٧-٠٥-١٠
السوق المشتركة على اجندة البرلمانيين العرب	الاهرام العربي	فؤاد سعد	١٨٢	٩٧-٠٥-١٠
هل ينجح البرلمانيون العرب في اعادة الروح للسوق العربية المشتركة ؟	الاخبار	بدر الدين ادهم	١٨٥	٩٧-٠٥-١٢
مناقشات موسعة حول النضامن العربي والسوق العربية المشتركة	الاهرام المسائي	-----	١٨٦	٩٧-٠٥-١٢
مصر تتقدم بورقني عمل حول تحرير النضامن العربي والسوق العربية المشتركة	الاهرام	-----	١٨٨	٩٧-٠٥-١٢
رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاهرام	عبد الجواد علي	١٨٩	٩٧-٠٥-١٢
السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية	الاخبار	-----	١٩٠	٩٧-٠٥-١٢
نائب بالكنيست ؛ مبارك له المكاة الاولى	الاخبار	أ.بش.أ	١٩١	٩٧-٠٥-١٢
دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام ١	الاخبار	-----	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢
بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام	الاخبار	-----	١٩٣	٩٧-٠٥-١٢
القمة الافريقية في ريمبابوي	الاخبار	-----	١٩٤	٩٧-٠٥-١٢
لبنان يدعو الى منطقة للتبادل الحر	الحياة	-----	١٩٥	٩٧-٠٥-١٢
التكتل الاقتصادي : قادم	الاخبار	مازن محمود النشوا	١٩٦	٩٧-٠٥-١٢
البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع واقامة السوق العربية المشتركة	الشعب	عبد الفتاح فايد	١٩٧	٩٧-٠٥-١٢

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
.....	الاهرام	١٩٨ ٩٧-٠٥-١٢
مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصاعب السلام ويركز ضرورة التضامن وانشاء السوق العربية		
.....	الاهرام	٢٠٠ ٩٧-٠٥-١٢
مجلس الوحدة الاقتصادية يعقد اتفاقية السوق العربية		
بهاء الدين على	العالم اليوم	
.....	الاهرام	٢٠٣ ٩٧-٠٥-١٤
السوق المشتركة تواجه غياب الارادة السياسية والالتزام التشريعي		
عاطف عبد الله	الاهرام	
.....	الاهرام	٢٠٣ ٩٧-٠٥-١٤
حمادى : السوق المشتركة هدف المرحلة القادمة		
.....	الاهرام	٢٠٤ ٩٧-٠٥-١٤
قيام السوق العربية المشتركة يعنى الرفاهة والتقدم والمشروعات الكبرى لجميع الدول العربية		
.....	الاهرام	٢٠٥ ٩٧-٠٥-١٤
حكم السوق المشتركة بدخل دائرة الواقع		
.....	العالم اليوم	
.....	المساء	٢٠٦ ٩٧-٠٥-١٤
اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلمانى العربى		
مجدى عبد الحميد		
.....	الاخبار	٢٠٧ ٩٧-٠٥-١٤
مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى		
.....	الاهرام	٢٠٨ ٩٧-٠٥-١٥
تحويل القمة العربية لمؤسسية دائمة والاسراع بانشار السوق العربية		
.....	الاهرام	٢٠٩ ٩٧-٠٥-١٥
المؤتمر البرلمانى العربى يطالب بهذا الجهود لانشاء السوق المشتركة		
محمد المختار	الجمهورية	
.....	الاهرام	٢١٠ ٩٧-٠٥-١٥
السوق العربية المشتركة . ضرورة قومية		



المصدر : **الأمم المتحدة**

٣ - يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عام 97

المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربي في ديسمبر



عمرو موسى



د. كمال الجازيري

على إثر اجتماعات بيناءه «المنتدى الاقتصادي العربي» ليكون مركزاً للتفكير الاقتصادي الاستراتيجي لكل الأمة. وبالفعل تم تأسيس المنتدى ووضع النظام الأساسي له الذي

تخصص بمناقشة الأوضاع والقضايا المتعلقة بالاقتصاد وكل مايتصل به، ودعت الدعوة إلى «ضرورة التنسيق العربي» واستمراره في المجال الاقتصادي.. كما تبنت ووافقت

صحفية واجتماعات وزارية. وفي الوقت نفسه فإن ضرورة التعاون الاقتصادي العربي. العربي كانت محور ندوة «الاقتصاد.. من أجل مستقبل عربي» التي دعا إليها «الأهراء» ونظمها في الثاني عشر من أكتوبر الماضي. قبل مؤتمر القاهرة بشهر كامل. واستمرت ثلاثة أيام وشارك فيها مائة من المسؤولين ورجال الفكر والاقتصاد والأعمال العرب وانتهت إلى بيان مهم طالب بعدة أمور منها توصية هامة وعاجلة إلى الرئيس حسني مبارك، بصقلته رئيساً للندوة الحالية للقمعة العربية بالدعوة إلى عقد قمة عربية اقتصادية

تجرى الآن الاتصالات واسعة الدعوة إلى عقد مؤتمر «التعاون الاقتصادي العربي» ليجتمع بين المسؤولين الحكوميين ورجال الاقتصاد والمال الأعمال العرب. وقد برزت الحاجة إلى عقد هذا المؤتمر خلال اللقاءات التي تمت بين الوزراء ورجال الأعمال العرب أثناء حضورهم مؤتمر القاهرة الاقتصادي في ١٢ نوفمبر الماضي وبالذات خلال اجتماعهم الخاص الذي عقبوه في ثاني أيام المؤتمر. وكان مجلس الوزراء برئاسة الدكتور كمال الجنزوري قد دعا إلى هذا خلال استعراضه لنتائج مؤتمر القاهرة، كما تحدث عن أهميته السيد عمرو موسى وزير الخارجية في تصريحات

جاء في مائدة الشامة : وينظم المنتدى بمفرده أو مع جهات أخرى «مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي» سنوياً يجمع مابين الحكوميين وغير الحكوميين سعياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العربية. وعندما نشر «الأهراء» الذي تبنى هذا كله. وثابعه في هذه الصفحة تلقت ندوة «الأهراء» استجابات قوية وعديدة من مسؤولين ورجال أعمال واقتصاد عرب. وستشكل خلال أيام لجنة الاقتصاد لهذا المؤتمر الضخم والمهم وتنفذه. ومن المرجح.



المصدر: الأمم - رام

٣ - يناير ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى الآن - في ضوء الاتصالات
المبدئية أن يعقد في شهر
سبتمبر القادم بالقاهرة
ويستمر ثلاثة أيام .



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

ويقيم صندوق النقد والبنك الدولى - إلى حد كبير - بمحاولة جذب السياسات المالية والتجارية المختلفة الدول، في حين عهد إلى منطقة التجارة الحرة العمل على ضبط ورقابة للسياسات المالية والثقافية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى جيد تروما من الانضمام والتنمية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما يجوده من إزالة القيود والمخاطر المرتبطة للأنشطة الاقتصادية بين مختلف الدول، وذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالية الاقتصاد.

والحديث عن عالية الاقتصاد والتكولوجيا، إنما هو حديث من اتجاه أكثر مما هو حديث عن واقع، فالأزلة اقلية سكان العالم يعيشون في دول نامية تنتمي إلى النصف اقل مما تعيش في النصف، وهناك أكثر من بلون نسمة يعيشون تحت مستوى الفقر اللق، أى متوسط دخل فردى أقل من دولار في اليوم الواحد، ومع ذلك، وعلى الرغم مما تشاهده من تزايد في الفجوة بين من يمكنهم من لا يمكنهم، فإن هناك بعضا من الأمم، ويكفى أن تأتى نظرة على تاريخ الدول الفقيرة، التى يطلق عليها حاليا الدول النامية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتكرار على تاريخ هذه الدول خلال العقود الأربعة الأخيرة يبرز لنا أن هناك تمايزا إقليميا بدأ يتجلى منذ الستينات، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة تيار بين ما كان يطلق عليه «الدول المتقدمة» سواء من آسيا أو في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية، وحال نصف القرن الأخير بدأ التمايز بين هذه المجموعات فدول شرق وجنوب آسيا الواقعة على المحيط الهادئ خرجت، أو كانت تخرج، من مجموعة الدول النامية لترتفع إلى مرتبة الدول الصناعية الجديدة، وأصبحت منافسا يندب به في التجارة العالمية، وبالمثل فإن دول أمريكا اللاتينية - أو بعضها - فى سبيلها هي الأخرى إلى التخرج لتصبح، في وقت لا يتوقع أن يكون بعيدا، بمجموعة الدول الصناعية الجديدة. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فقد تدهورت أوضاعها حتى قاربت مستوى اليأس، وقد تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين عاما حتى تسترجع مستويات المعيشة التى كانت عليها عند بداية الاستقلال فى الستينات، ومن خلال هذا التمايز الإقليمى، فإنه يبدو أن للثقافة المرحمة للدولة القائمة كالتحضر في الثقافة العربية الجنوبية، وبخاصة البحر المتوسط، فدول هذه المنطقة لم تبلغ بعد مرحلة التنمية الثانية، كما هو الحال بالنسبة لدول مجموعة حافة المحيط الهادئ، أو حتى اقتربت منها، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية. غير أن تلك الدول لم تقع بالقطع في مستقيم اليأس، كما هو حال العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فمختلفات العربية تنف الآن على

مشرق الطرق بين أمال الدجاج وتخريفات الفشل، فهي تتعثر من ناحية بمشروعات انجاح لكي تمتاز هي الأخرى لشحاح للتخرج والالتحاق بنادى الدول الصناعية الجديدة، ولكنها بالمقابل لا تتمتع بالحصانة الكاملة التي تحول بينها وبين احتمالات الفشل.

ولا يمكن الحديث من عوالة الاقتصاد دون الإشارة إلى غلة إقليمية اقتصادية وسياسية جديدة على عالم ما بعد الحرب، فبإزالة فقد عرف القرن العشرين تنافسا إقليمية بين نظميين تتشابه في المعسكر الإقليمي، ودعوة إلى اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية من ناحية، والمعسكر الاشتراكي، ويستند إلى التخطيط المركزي وصلة الحرب الواحد على السياسة من ناحية أخرى، وسقوط الاشتراكية والنهاية الإجماع السوفيتي تحطفت القلبية المعسكر الإقليمي ما دعا فوكوياما إلى إعلان نهاية التاريخ، وانتصار اقتصاد السوق والليبرالية السياسية، وأما هنا بعدد تقيم أفكار فوكوياما أو إبداء رأى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكنه يبدو - رغم أن التاريخ لا يعرف أحكاما نهائية - أما تعيش في فترة تطل عليها إقليمية اقتصاد السوق والانتاج، نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن هنا تظهر «الاقتصادات الانتقالية» التى تتحدى شروجا عن اقتصاد الأوامر والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص ومع الفجوة نحو مزيد من الديمقراطية.

إرغاضات السلام ومحاولات التفاوض الإقليمي إذا كان نصف القرن الماضي بالنسبة لنا هو عصر محاولات تقارب العربى على مختلف الجبهات، فقد طلى عليه الصراع العربي - الإسرائيلي، بحيث أصبح يرقى عصر الصراع الذى انتهى بظلاله على جميع مظاهر الحياة العربية - سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومنذ نهاية الستينات وخاصة في بداية الثمانينات بدأت إرغاضات إلهاء هذا الصراع، بدأ بمعاودة السلام المصرية - الإسرائيلية ومبرور بالفاقيات ارسول بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بمعاودة السلام الأربعة الإسرائيلية فضلا عما ارساه مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١ من فتح نافذة للتفاوضات بين إسرائيل وبين سوريا وإيران، وبوصرف ذلك، كما نرى على هذه التناقضات من مظاهر محدودة للسلام الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل، فقد طرحت عدة محاولات للتعاون الاقتصادي الإقليمي سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو البحر المتوسط فهاهنا فكرة خط إقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فضلا عن عدة تويات أخرى في مجالات اقتصادية أو تجمعات رجال الأعمال، وفى نفس الوقت طرحت أفكار المشاركة الأوروبية للبحر



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

للتوسط. ومع تملأ مسيرة السلام وتشدد الجانب الإسرائيلي اعيد طرح صيغة إحياء
التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل المنطقة.
وبعد ذلك فقد يكون من المناسب إلقاء نظرة عامة على بعض الأوضاع العربية المعاصرة.
هناك ثلاث دول عربية تخدم بشكل أو بآخر من أشكال المظالم الدولية أو لخصاص
الاقتصادي، فكل من العراق وليبيا والسودان يخضع لشكل من العنوت الاقتصادية
العربية أو التهديد بها. ويعرف العراق - والسودان نسبياً - دوماً من الحرب الاقتصادية
بعد وحدة الدولة (الكراد في العراق والجنوب في السودان). وبالتالي فإن العلاقات الثنائية
العربية العربية تعرف توترات غير طيبة. فملاقات دول الخليج مع العراق مطعونة فضلاً
عن الأزمات للكويت بين مصر والسودان وبين سوريا والعراق وبين قطر وعمان وبين
الجزائر وجيرانها.

كذلك تضر معظم الدول العربية بمرحلة مخاض اجتماعي وسياسي معظم الدول العربية
تأخذ بإصلاحات اقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق، مما ترتب عليه ظهور توترات
اجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة ونسوة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة. وإلى
نفس الوقت فإن اقتصاداً تنموي إلى مزيد من المشاركة السياسية وبظهور الأحزاب لايم
وتسا إلى سهولة وسرعة تعرف التغيرات شبه حرب أهلية من الجماعات الإسلامية، فضلاً
عن تزايد التوترات الأصلية للصليبية أحياناً بشكل العنف في بعض الدول.

دراسة للمستقبل: أبل العوس الأول هو أنه في حالة العودة الاقتصادية ماله لا يمكن
الاقتصاد غير تنافسي فالدول - وخاصة الدول الصغيرة - ليس أمامها خيار كبير في
اختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكلية بتأثير
إسكات للكمالات والرشادات. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بنظام صامدة للتدابير
للتي والتفكير بتأثيرات مطروحة للتأدية الاقتصادية السليمة.

لاشك أن الأمور المجرى الأخذ بالتصميمية وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بل
يتطلب ذلك حرية من السياسات المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسياسي. وبكثافة
كاملة وتغيير البيانات والمعلومات السليمة وإقرارية على الأسواق وسلامة الرأسمال ومنع
الاحتكار وغير ذلك مما هو مطلوب لسلاسة النظام الاقتصادي.

على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لا يمكن للتأدية المالية أن يشترط النجاح ما
لم يصاحب بتأثير قدر من العدالة الاجتماعية ومعاملة الفاسد. وهذا يؤكد يتطلبان قدرًا
من الحرية والمساواة وتثبيت لركن دولة القانون. ولابد أن يكون لذلك انعكاسه على النظام
السياسي والقطب الحاكم.

والدرس الثاني هو أن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقات تعقد، بل إذا لم
تتوافر القويمة الحقيقية لتلك التعاون تظل هذه الاتفاقات مدوا على نفاق. فقد عرفت
للمنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادي
والمشروعات المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج عملية. بل لعل توقيع مثل هذه
الاتفاقات يهزأل النتائج المترتبة عليها كان يبالا على فكرة التعاون الاقتصادي العربي،
لأنها ساعدت على إيهام أزمة ثقة في فكرة التعاون الاقتصادي العربي ذاتها. وبذلك فإنه
من الأهمية الدراسة والتدريج بدلاً من الاندفاع في توقيع وتلقن تصرفاً مما أن يكون
أياً أي خط من التخليق.

وقد أفاضت تجربتنا في هذا المجال أن لعدم الإرادة السياسية كان ذلكما الصخرة التي
تحملت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي. فالدول العربية - ويتم
ماتلها من مشاعر التعاون الاقتصادي. كانت مهوومة بالدرجة الأولى بقضية أمن
النظام واقتدارات لتتأهل المواطنين بين الدول العربية دون عقبات وقتل أمامها اعتبارات
الأمم التي كان لها وألمها القلبية. وبالتالي فكثيراً ما كانت تغلق الحدود أمام البشاعة
والأمر لتقايات أهواء السياسة فيما بين الدول العربية.

ولعل الدرس الثالث وهو مرتبط بما تقدم عليه أن نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو
رغم إلى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية في الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد
نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف القرن فيما يرجع ذلك إلى أن
الوحدة الأوروبية إنما نشأت فقط لتلك الدول التي تشترك في قيم الديمقراطية واحترام
حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي يأتي لاحقاً للإصلاح السياسي في الدول العربية
الديمقراطية ولما ترمح حقوق وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية أو لخطوة
الأولى للتعاون الاقتصادي العربي.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما الرئيس الرابع فهو أن العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي تمعتها دول المنطقة لها في إطار اتفاقية الجهات ومنظمة للتجارة العالمية، وأما في إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية. هذه الاتفاقيات سوف توجد إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقا للمعايير التي تارضيها المنظمات الدولية أو الإقليمية (الأوروبية) وبميت ينتهي الأمر وتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي، دور تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي، ماأضلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول. وبذا يتحقق نزع من التعاون الاقتصادي العربي رغم أننا نتوجه للتحرير الاقتصادي العالمي. وأخيرا فإنه إذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في مجالات معينة أو في مجالات محددة. والله اعلم.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨

قضية أمام البرلمان الاقتصاد العربي فوق صفيح ساخن!

وجه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي دعوة عاجلة، بعد الاتفاق مع السيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبناني، إلى الاتحاد البرلماني لعقد دورته العادية القادمة بالقاهرة في منتصف شهر مايو القادم لبحث رؤية برلمانية عربية حول إبطاء السوق العربية المشتركة، وواضح من توقيع هذه الدعوة أنها جاءت في أعقاب سلسلة المقالات العلمية والموضوعية التي كتبها الأستاذ إبراهيم تافع بالأهرام تحت عنوان «التعاون الاقتصادي العربي» وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على الدور الوطني الرائد الذي تسهم به الصحافة في قيادة حركة التنوير والتطوير، والحرص على المصالح القومية العليا للأمة العربية، لأن الصحافة هي ضمير الأمة وروحها المتعطشة إلى الحرية والتنمية.

عبد الجواد على

يضم دول آسيا وأوروبا وأمريكا. وقد تجمع التجمعات، وكذلك تجمع الأسبان، الذي يضم الدول الصناعية السبع في جنوب شرق آسيا، والتي تسمى بالشرق الآسيوي، وتجمع «السهرة» الذي يضم كلاً من الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا والفلبين وبنين، ثم تجمع «البيت» ويشمل الدول الستة على المحيط الهندي في آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى تجمع دول السوق الأوروبية المشتركة والتجمع الأمريكي المكسيكي، وتجمع دول أمريكا اللاتينية، إن نواب الشعب في مصر يضعون حقائق الموقف العام أمام البرلمان العربى في اجتماعهم الذي دعا إليه الدكتور فتحى سرور، وهذه الحقائق تكشف عن أن هناك دراسات متكاملة لاقامة سوق عربية مشتركة، وتقليدها يحتاج إلى إرادة قوية تؤدي نتائج القرار السياسى في هذا الاتجاه، وعليهم أن يستغلوا تجارب الماضي القريب أو البعيد لإبراز أن العرب مستهدفون من قوى معادية كثيرة، وعليهم أن يفتقروا الفرصة على هؤلاء الأعداء، وأن تجتمع كلمة العرب على رأى واحد، وأن يتخطوا عن الفكر

التكتلات التي نشأت في جميع مناطق العالم وأصبحت تعاصر العالم العربى، وكان السوق العربى بالنسبة لهم باتت هي الهدف والمقصود لاستنزاف الثروة العربية من خلال تشكيل النشاط الاقتصادي العربى وحسبه على أن يكون نهضاتاً استهلاكياً لتلجأهم فقط والسرور الذى يرون بصورته النثر عن مدى قدرة المواطن العادى على تحمل هذا الصعر من عدمه لأن هدف هؤلاء الأعداء وأخيراً استنزاف الأرصدة العربية من أموال النفط بالذات حتى تستغنيها الدول الناجحة له في تنمية مجتمعاتها أو تقديم المعونة للأقطار العربية أو للاسلامية الفقيرة حتى تظل مصانرها في أيدي دول الاستعمار المعسكرى القديم الذى حول مجاهله إلى للشاغل

الاقتصادي ليغفرض سيجرته ويستنزف الثروات بعد أن أصبح الاستعمار المعسكرى مقبلاً ويغنيها لدى شعوب العالم كله، لقد أصبح البرلمانيون العرب يتركون مدى الاخطار الاقتصادية المحيطة، ولا أدل على ذلك مما أثير من نقاش طويل بشأن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبد الله حين كشف الأعضاء عن قصور الفكر العربى زماناً على ما من استجلى حركة الاقتصاد العالمى، وبالأحرى في غفوتهم الذكورية متفلسلين بالفروية الليبرالية الضمعة التي دربت على كثير منهم قضايروا كالمعشنى الذين يسعون للأرزاء دون تفكير في ترشيد استخدام الماء، ويعد أن عاينوا إلى ردهم متحذرين وجدوا أنفسهم محاصرين بتجمعات اقتصادية قوية تسمى بإقتراسهم ومنها «الأسبوع الذى

والصديقة أن هذه المبادرة البرلمانية ترمز إلى أن هناك إلحاحاً شعبياً على مستوى العالم العربى كله في ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. وأن ممثلى الشعب في البرلمانات العربية يعملون أمانة التعبير عن رأى الشعب ولو لم يكن هناك تيار شعبى قوى للسير في هذا اتجاه لما جاءت المبادرة البرلمانية تصبيرا عن ذلك بكل الصعق والمستحيلة، ولعل من الأمور التي لاثنين عن الأمان أن هذا التحصيل في الفكر العربى ليس إلا شرة من ثمار النهضة الصحفية في العالم العربى، وهذه البنية الجديدة تستوجب أن تستغلها المؤسسات الرسمية في البلدان العربية للخروج من دائرة الجمود والاستغناء من الإنكسارات والمخالفات العربية بشكل أفضل، وهو أمر تتحقق فاعليته في إطار تجمع التصادى قوى في العالم العربى على غرار التجمعات أو



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لطفى سورور

الشعب لهذه القضية في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي القادم الذي دعا إليه الدكتور لطفى سورور، إنما يعني أن الشعوب بوعيها وإدراكها بخطورة الموقف تهاجم إلى حصول الفكرة إلى واقع حي بالعمل والجهد الخلاق، لأنه إذا كانت هناك دول لاترسلها روابط تاريخية أو ثقافية أو حضارية أو أي علاقات عرقية، قد استطاعت أن تنظم في عهد من المصالح المشتركة وتشكل عبيدا من الكيانات المتجمعة التي أصبحت تعاصر الأمة العربية من كل اتجاه حتى تكاد تغفلها، فإن العرب وهم أمة واحدة يجتمع للقبائل المعروفة في ذلك، أولى يمثل هذا العمل وأن يجتمعهم إطار واحد في كيان اقتصادي اسمه السوق العربية المشتركة، على الأقل ما دام يعطر أمر الوحدة السياسية حاليا لضباب عديدة داخلية أو خارجية، لأن استمرار العرب في وضعهم الاقتصادي المتخثر يجعلهم عرضة للضياع في هذا العالم الذي لا يرحم، لأنه عالم بلا قلب تحكمه قوى الاقتصاد ومصالح السوق، حيث يكون التكالب فيه على المال، والتجارة هو سيد الموقف والأساس الذي تنهض عليه العلاقات بين الدول وتتصدد في ظه مصائر للشعوب بين الوجود أو العدم.. فهو عالم بلا رحمة، وغاية بشرية يكون فيها البقاء للأقوى.. أو ليس الأمر كذلك يا أمة العرب من المحيط إلى الخليج؟

الحدود والطرقة الضيقة والخروج من دائرة الخطورة إلى الدائرة العربية الأوسع، لأن كل دولة عربية بذاتها أن تكون قوة إلا في إطار تكاملي يجمع العالم العربي كله لأن الاتجاه في العالم كله الآن هو التجميع والتكامل لمجتمعات من دول تستغني أن تشكل كيانا واحدا يكون له قدرة على مواجهة القوى الأخرى على الساحة الدولية سياسيا أو اقتصاديا في ظل عالم أحادي القطب بعد للنفار الثنائية، وهذا القطب الأحادي لم يعد يعني إلا الاحتفاظ بالقوة وإلذهب الآخرون إلى حوت التهلكة!

وبنظرة عملية محايدة نجد أن العرب في موقف تعدد حقيقى وقد أثارنا من غفوتهم التي تسببت فيها الأموال المتهمة على رؤوسهم من صوائف البترول بدون أي جهد أو تفكير في استثمارها، وهذه الصعوبة العربية.. قواسمها الآن العمل والجهد والفكر الخلاق لزود من الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق المنافسة بالتصدير في السوق العالمية، خاصة أن عوامل النجاح في هذه المنافسة موجودة لدى للعالم العربي سواء في اللغات المحلية للتراب أو في الأيدي العاملة والمثقل الفكرة التي على استخدام للعلم في إطار وطني وحس قومي يدرك حركة التاريخ وأبعد الأخطار والأضرار التي يربد الأعداء عانها بالأمة العربية لطس محال دورها الحضاري القرائد في التاريخ الإنساني وبخاصة على الحضارة الحديثة.

أن خروج فكرة السوق العربية المشتركة من إطارها الرسمي أو الأكاديمي إلى المستوى الشعبي الجماهيري من خلال تبنى مثلى



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ / ١ / ١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية

في ظل التكتلات
الاقتصادية
العالمية

العربية في إحكامها أو قواعدها السليمة المرحلة أو في ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية

وكان الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية إن إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية سوف تشكل المرحلة الأولى من بناء تجمع اقتصادي عربي تكاملي يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل

الرسوم والقيود وثامن أفاق الملامح والظروف الضرورية التي تؤدي إلى النصو المستمر للتجارة العربية البينية مشيراً إلى أن هذه المنطقة العربية الصرة ستخلق نشاطاً ملموساً ومناطق متجانسة لحرية لكل الدول العربية والتي تحتاج وتتطلع لقطاعها الإنتاجية المتنامية لتسويق تصديرية لا تلي بها حدود الأسواق القطرية الصغيرة وهو ما تنتجها السوق العربية الواسعة التي تضم ما يقرب من ٢٥٠ مليون مستهلك

وطالب حسين إبراهيم بالتخلص من تدابير خاصة لمعالجة أوضاع الدول العربية الأعضاء (الآن نمو) بحيث تكون التزاماتها في إطار المشروع أكثر مرونة من حيث مدى الإفادة وحجم الأيما وفترات التنفيذ في أن تتمكن من المشاركة المتكافئة في المشروع مع الدول الأخرى.

دعا الرئيس مبارك مؤخرًا إلى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإقامة السوق العربية المشتركة حيث إنها أصبحت ضرورة ملحة خاصة في ظل وجود تكتلات عالمية هدفها تحقيق مصالح على حساب العرب وحذر الرئيس من عدم قيام هذه السوق مشيراً إلى أن هذا الوضع سوف يؤدي إلى مزيد من التفرقة بين الدول العربية ويؤدي أيضاً إلى انهيار كافة الأنشطة الاقتصادية العربية فضلاً عن زيادة معدلات البطالة في البلدان العربية.

وقال الرئيس إنه من المصلحة العامة لكل الدول العربية أن تقوم السوق العربية المشتركة بأسرع ما يمكن لأن فيها مصالح جميع الدول بلا استثناء.

وحصل الخطوات التي اتخذت لإقامة السوق العربية المشتركة والمهدية بالتسوية لكل شعوب الوطن العربي يقول الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية إن القرار رقم ١٧ صدر بإنشاء السوق واتخذت إليه ١٧ دول من أعضاء المجلس وتضمنت قواعد السوق بالتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأطراف من جميع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وقد تحقق ذلك من خلال جدول زمني إلى جانب بعض القواعد الأخرى الخاصة بحرية المنافسة وعدم التمييز ورفع كفاءة تدفق التجارة بجانب بعض القواعد لتبادل الإقليمية وتنمية التبادل التجاري.

منطقة تجارة حرة وأضاف الدكتور حسن إبراهيم أن السوق في جوهرها تمثل منطقة تجارة حرة ولم تتجاوز ذلك إلى مرحلة الاتحاد الجمركي. ويمكن القول إن ما تحقق في إطار السوق من قواعد وتدابير تحرير وتنمية للتجارة لم تصل إليه أية اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول



مبارك

تقرير:

عبد الناصر محمد

قوانين

ويقول مأمون إبراهيم حسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أنه يجب تولى إطار قانوني لتحقيق التعاون العربي المشترك باعتبار أن قانون الاستثمار هو الآداة التي تعبرها الدولة عن رغبتها في الاستثمار وتعلن في انضمام عن كيفية معاملتها للاستثمار وتلتزم قانوناً بما ينص عليه التشريع ويحدد تكون الإطار العربية قد توحدت في مبادئ معاملة الحد الأدنى.



المصدر: الأهرام - رام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ١/ ١١

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السوق العربية المشتركة.. ضرورة!

حاولت في المقالات الخمس الماضية أن أقدم إجابات جديدة وصريحة على السؤال القديم عن ضرورة العمل العربي المشترك. ويقدر ما عرضت للتاريخ المتعثر لمسار هذا السؤال المصيري، والعقبات السياسية والاقتصادية التي وقفت في طريق فتح القنوات التجارية والاستثمارية بالقصى طاقاتها بين الدول العربية، فلقد طرحت أيضا مجموعة من الأفكار المبدئية التي يمكن أن تنمي هذا الاتجاه أو ذاك لتحقيق تطوير أكثر واقعية وفعالية للعلاقات الاقتصادية العربية.

واعتقد أنه قد آن الأوان في نهاية هذه السلسلة لأن نضع جميع هذه الأفكار ضمن منظومة استراتيجية واحدة تحدد الهدف بوضوح كامل، وتطرح الوسائل العملية للوصول إليه انطلاقا من الواقع الذي نعيشه، وليس من الأحلام التي نتخيلها. وفي اعتقادي - كما سأشرح بعد قليل - أن هناك ظروفًا عالمية وإقليمية تلح علينا الآن



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

لكي نطرح هدفاً لا يقل طموحاً عن إنشاء سوق عربية مشتركة حقيقية وفاعلة تساهم في دفع التنمية العربية، وتساعد على وضع العرب في المكان الذي يستحقونه على خريطة العالم عموماً، وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصاً. فهل يمكن إنشاء هذه السوق العربية حقاً؟

إن الظروف العالمية معروفة للجميع، والهدف الرئيسي الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو توسيع الأسواق أمام تجارتها واستثماراتها، فيما هو معروف الآن بالتكتلات العالمية، التي بدأت إقليمية في غرب أوروبا وشمال أمريكا وجنوب شرق آسيا، فإذا بها الآن قد أصبحت عابرة للأقاليم والقارات، وتلك من خلال منطقة التجارة الحرة بين الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وغير المحيط الهادئ من خلال التجمع الاقتصادي الآسيوي. الباسفيكي الذي يضم ١٨ دولة على جانبي المحيط ويسعى إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الفقيرة، وفي عام ٢٠١٠ للدول الغنية، وعام ٢٠٠٠ للجميع في السلع المتصلة بالمعلومات.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/ ١/ ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة ضرورية!



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

ومع هذا الاتجاه الإقليمي وعبر الإقليمي ثم الكوني، هناك أيضا نزوع لدى كل دول العالم بلا استثناء لتأكيد هويتها وثقافتها وحضارتها وتميزها الذاتي القيمي والمعنوي، خوفا من خطر الذوبان والاعتراق في كونية ثقافية مهيمنة وطاغية أمرتها الثقافة والحضارة الغربية والأمريكية.

والظروف الإقليمية أيضا معروفة للكافة، فهناك مشروعات عديدة لإعادة تشكيل الإقليم الذي تعيش فيه تتحد لها سميات مختلفة من «شرق أوسطية» «متوسطية»، وغيرها في منطقة المحيط الهندي، وكلها تتجاذب العالم العربي من أطرافه وقلبه أيضا.

وهذه الظروف العالمية والإقليمية تدفعنا دفعا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تكون حجر الزاوية في بحث الفكرة العربية، وتكون السد المنيع لحماية المصالح العربية وفقا لمتطلبات نهاية القرن العشرين. وفي تقديري أن هناك الآن ظروفًا مواتية لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق. فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها، لتحقيق

مصالح قطرية ضيقة، لم تكن إلا وصفة للانكماش الاقتصادي والثقافي لا تتحملة ولا تقدر عليه، كما أن الحرية وراء نظم إقليمية بعيدة عن الحرية لا تعني إلا العيش وسط الاختراق والذوبان دون عائد حقيقي على صعيد التنمية.

وإذا كان الهدف الاستراتيجي هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية واقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس أيضا سهلا ولا مفروشا بالورود، بل إن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية، وبين النخب الفكرية والسياسية، وبين مراكز البحوث والدراسات العربية، وحسبي هنا أن أشير إلى بعض الخطوط العامة التي أظنها ضرورية لتمهيد الطريق للوصول إلى هذا الهدف.

□ أول هذه الخطوات أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في الحالة الأوروبية وفي حالات التكامل الاقتصادي الأخرى، تحدث بين دول قائمة لها مصالحها الخاصة، وليس عبر الدول أو من فوق رؤسها. فمشكلة المحاولات العربية السابقة للوحدة والتكامل أنها استندت إلى فكرة ساذجة تعتقد أن الدولة العربية المعاصرة ما هي إلا ظاهرة عابرة نشأت عن الاستعمار، ومن ثم فإن تجاوزها من خلال الحركات السياسية العربية التي تتحرك عبر الأقطار ومن

وراء ظهر حكوماتها هو الكفيل ليس فقط بتحقيق التكامل العربي ولكن أيضا بالوصول إلى الوحدة العربية والأمن، وبعد تجارب مريرة، تكلف خطأ هذه النظرية، وتؤكد للجميع أنها في النهاية فترت الحرب أكثر مما وحدتها، بل وخلقت أرواما لدى كثيرين بأنهم يستطيعون تجسيد الفكرة العربية أيا كانت آراء باقي العرب فيما يعتقدون ويحاربون بالكلية أو بالقوة المسلحة. ونقطة الانطلاق إذن هي أنه لا بد من الاعتراف بأن الدول الوطنية القطرية العربية هي ظاهرة أصيلة وباقية، ومن ثم فإن كل خطوة على طريق السوق العربية المشتركة ينبغي لها أن تحقق مصالحها الأنية والمستقبلية، وتتسق عادة مباشرة لاقتصادها وثقافتها أيا كانت في أطراف الوطن العربي أو في قلبه.

□ ثانياً هذه الخطوات هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تنشأ إلا بين دول تتمتع اقتصاديا بالفعل وبمعدلات عالية، لأنها في هذه الحالة تتولد لديها دوافع ذاتية للزورج من سوقها الضيقة إلى أسواق أوسع، تفتح أمامها جديدة لتعمودها الخاص، ولا فإنها تحكم على تجربتها بالاختناق والضمور. ولعلنا جميعا نتذكر أن فشل تجربة إقامة السوق العربية المشتركة في السبعينيات كان يعر



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ / ١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإيجابي، كما أن هناك مؤشرات قوية على أن النفط الذي لا يزال عصب الاقتصاد العربي قد بدأ يخرج من مرحلة الانكسار في الأسعار التي عاشها منذ منتصف الثمانينيات إلى مرحلة ترتفع فيها الأسعار. كما أن البنية التحتية العربية المادية والتعليمية والصحية قد حققت قفزات كبيرة في خلال العقود الماضية، وتستطيع وضع أساس متين لاطلاق اقتصادي قوي.

□ ثالث هذه الخطوات، وأظنه أيضا أهمها على الإطلاق، هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال أيضا في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تقوم إلا على اكتشاف القطاع الخاص واقتصادات السوق. فجميع التجارب العالمية التي امتدت على تقسيم العمل بين القطاعات الحكومية في الدول كما حدث في تجربة الكومينكون، انتهت إلى الفشل التام والانهيار في نهاية المطاف. وتشير التجربة العربية ذاتها إلى أن ربط الفكرة العربية بالفكرة الاشتراكية قد أدى إلى عرقها ومحدودية نتائجها. لأن الاشتراكية في النهاية لم تكن سوى نوع من الفوضى الاقتصادية التي تقوم على احتكار الأسواق الوطنية، ومن ثم العجز التام عن التكامل مع أسواق أخرى. أما إذا كان التكامل يقوم على اكتشاف القطاع الخاص، فإن طبيعته تدعو دوما إلى توسيع السوق أمام منتجاته، سواء كان ذلك داخل الدولة التي يقع فيها أو خارجها. ولا شك أن القرب الجغرافي بين الدول العربية والتقارب الثقافي يخلقان مزيجا نسبيا في حد ذاتها تجعل السوق العربية أكثر إغراء من أي أسواق أخرى في المنطقة.

وكما أن الغالبية العظمى من الدول العربية بدأت الآن في التحول إلى اقتصادات السوق، فقد أصبح القطاع الخاص أكثر فعالية من أي وقت مضى، وأظن أن لهذا الاتجاه أسبابا كثيرة متنوعة، وسوف يستمر ويتعمق، وقد كانت له انعكاسات بالفعل على كثير من الصلاحيات الاقتصادية العربية الثانية، كما أن كفاءات على سبيل المثال في العلاقات المصرية - السعودية

في جسر منه إلى ضعف القاعدة الاقتصادية العربية، مما وفر القليل جدا من السلع والمنتجات التي يمكن للعرب تبادلها. ومن حسن الطالع أن غالبية الدول العربية الآن بدأت تخرج من مرحلة الانكسار إلى مرحلة النمو



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

التي تمت فيها التجارة والاستثمار نموًا ملحوظًا خلال الأعوام الماضية بسبب الدور المنتمي للقطاع الخاص في كل من البلدين.

□ الخط الرابع للسوق العربية المشتركة، كما هي

الحال أيضًا في التجارب التكاملية الأخرى في العالم، أنها لا تنطش إلا بطريقة تدريجية، فالتجربة الأوروبية وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عندما سبقت في نهاية القرن سوف يكون قد مر عليها أربعة عقود، كانت في البداية منطلة للتجارة الحرة، ثم اتحادًا جمركيًا، ثم طبقت مبدأ الحريات الأربع لانتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال، وأخيرًا - طبقا لاتفاقيات ماستريخت - فقد حققت إنشاء بنك مركزي وعملة موحدة.

وهذا فإنني لا أدعي أننا سوف نحتاج إلى الفترة نفسها لإقامة السوق العربية المشتركة، لأن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن تساعد على تقايل هذه المدّة، ولكن ما أدميه وأؤمن به هو أن مشروعا بهذا الطموح لا يبجد فيه مجال لحرق المراحل، كما كان دائما في الفكر العربي التقليدي، والذي انتهى بحرق الفكرة دائما بدلا من حرق مراحلها، وإنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب من الدول العربية عملية تكيف هائلة

لاقتصاداتها، وكذلك فإن مجتمعاتها كلها تحتاج إلى فترات زمنية للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

□ الخط الخامس لإنشاء السوق العربية المشتركة هو أنها تحتاج إلى قاطرة من دول عربية رئيسية تؤمن بها وتسعى بالإرادة السياسية إلى إقامتها. فمن المؤكد أن الدورين الألماني والفرنسي كانا القاطرة التي دفعت للمراحل الأولى للتجارة الأوروبية، وبعد ذلك فإن الأناور البريطانية والإيطالية أصبحت محورية.

وفي الحالة العربية فإنني أفسر باقتراح أن تكون مجموعة إعلان دمشق هي القاطرة التي تقوم بهذا الدور في التجربة العربية. فهذه المجموعة التي وادت من رحم حرب الخليج الثانية، وإن حافظت على تماسكها وارتباطها خلال الأعوام الماضية، فإنها لم تنجح حتى الآن في نقل العمل العربي المشترك نقلة كافية. واعتقد أنه أن الأوان لكي تقوم بهذه الوظيفة، خدمة لأهدافها الجماعية والخاصة بكل دولة، وخدمة للعالم العربي كله بشرط أن تضع إستراتيجية متكاملة لإنشاء هذه السوق، تجعلها

مفتوحة لكل من يؤمن بهذه الاستراتيجية وعلى استعداد لتبنيها. ولعلنا لا ننسى أن التجربة الأوروبية قد بدأت بست دول، وأصبحت الآن تضم ١٥ دولة، وسوف تزيد على ذلك بعد انضمام عدد كبير من الدول في شرق أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط، كل ذلك وفق الاستراتيجية والزلة التي أقرتها معاهدة روما في مارس ١٩٥٧.

□ الخط السادس هو أن إنشاء السوق العربية المشتركة، إلى جانب الخطوات التدريجية المعروفة للتعامل مع التجارة والاستثمار، يحتاج إلى عدد من القطاعات الاقتصادية القادرة التي تتحرك بأسرع مما تتحرك القطاعات الأخرى، شريطة ألا تضر بمصالح أية دولة عربية. وهنا فإنني قد اقترح أربعة قطاعات قائمة أعتقد أنها تستطيع القيام بالدور الذي قام به قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية.

• الأول هو الصناعة الشفائية التي ادعو إلى إقامة السوق المشتركة فيها فورا، لأنها هي النهاية هي الصناعة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالهوية العربية، وهي العنصر الفاعل حتى الآن في ربط الدول العربية من المحيط إلى الخليج ورغم جميع العقبات التي توضع في طريقها من رقابة إلى جمارك



بقلم:

إبراهيم نافع

وضرائب وغيرها من القيود.
* الثنائي هو صناعة المعلومات، وهي من ناحية صناعة ناشئة ومحدودة في معظم الدول العربية، ومن ثم فإن رفع القيود عنها لا يسبب ضرراً لأي دولة عربية، وهي في الوقت نفسه القطاع القائد في التكنولوجيات العالمية المعاصرة، كما أنها يحكم طبيعتها المكلفة لا تزدهر إلا في ظل سوق واسعة.

* الثالث هي صناعة الطاقة التي لا تشتمل فقط على النفط والغاز، وهما أهم الثروات الطبيعية العربية، ولكنها أيضاً تشمل الناقلات وشركات التوزيع. وهنا فإن سوقاً عربية مشتركة بجدول زمني متسارع في هذا القطاع المهم نسبياً بتنشيط منظمة أوبك تستطيع خلق روابط واسعة بين عدد كبير من الدول العربية.

* الرابع هو صناعة البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات وكهرباء وغيرها والتي ادعو إلى رفع كل القيود على حركة القطاع الخاص فيها، بل ومنع الدعم اللازم من إعفاءات ضريبية وجمركية صادرة هذه المشروعات تربط بين أكثر من دولة عربية.

وقد ادعو في هذا المجال الحكوميين المصريين والليبيين اللذين ترعاهما إنشاء خطوط للسكك الحديدية بين مصر وليبيا، إلى تقديم المثال على هذا الاتجاه بطرح للمشروع على القطاع الخاص العربي، ومنحه جميع الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لكفاءة ووجعية تشغيل هذه الخطوط، وسعمل للسك

يكن مثلاً لهذا القطاع تصنّف حثوه باقي الدول العربية الأخرى. هذه هي الخطوط الستة التي اتصود أنها يمكن أن تصد مسالم الطريق إلى تحقيق السوق العربية المشتركة جعلها أمراً واقصاً، وأعلن أن الحوار العربي العام الذي أشرت إليه من قبل سوف يضيف إليها، ويصوب منها. والمهم هو أن تبدأ هذا الحوار الآن وليس غداً، إذ لم يعد في الوقت متسع، والظروف الدولية

والإقليمية لا تنتظر

أحد وهي تطرق أبوابنا ومحدونا كل يوم، وتدعونا لأن نعمل على إنقاذ هويتنا من الضياع، وأن نحقق التنمية العربية الشاملة لكي نستطيع الصمود لتحديات هذا القرن الجديد.

توقيع



المصدر : الألمانية

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك لقيام السوق العربية المشتركة

يصف الدكتور حمن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية دعوة الرئيس حسني مبارك لقيام سوق عربية مشتركة بأنها تدل دلالة كبيرة على أن هذا المكتب القديم سيخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن أصبح ضروريا . وقال إن أهمية هذه السوق قد تراكمت في المرحلة الأخيرة لما ستحافظه من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء . والحاجة للتحرك لقيام تكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية . وأضاف الدكتور حمن إبراهيم أن ملتقى رجال الأعمال العرب الذي حضره في العاصمة الأردنية عمان وأهلتهم أصالة يوم الأربعاء الماضي . رحب بدعوة الرئيس مبارك إلى قيام السوق العربية المشتركة . وأكد أهمية العمل على تنفيذ مراحلها من أجل مصلحة الأمة العربية وشعبها .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وترتفع بمعدلات كبيرة إذا أضفنا إليها القيم المادية للخدمات البشرية والثقافية وهي مكونات لم تدخل بعد ضمن احصائيات التجارة البينية.

إن إسرائيل تتمتع بعقوبات ومواهب غير مسبوقه في التاريخ. وتمثل قصة نجاح غير قابلة للتكسّر. وإن الاسرائيليين واليهود يرفع عام يشكلون قوة الإبداع على مستوى العالم ولديهم وحدهم مفااتيح التمويل الدولي.

إن أي تكفل القنيسي في الطرق الأوسط غير قسابل للنجاح والاستمرار بدون إسرائيل. وأن التحالف بين الإبداع الاسرائيلي إضافة إلى المال العربي والقوى العنصرية العربية شرط أساسي للمعجزة الاقتصادية في المنطقة.

لكن ما يحدث داخل إسرائيل لا يحقق شروط الاندماج بين الاقتصاديات العربية والإسرائيلية فالدولة العبرية لم تصمم أمرها بعد على قبول شروط السلام العادل والشامل. الدليل على ذلك أن نصف الشعب الاسرائيلي لا يقبل شروط السلام. ولا يسعى إلى تحقيقه. ولا يبذل إلا أن مصير السلام قادر على حسم المعركة لصالحه. وبالتالي فإن الدعوة إلى انتظار إسرائيل مضيقه للوقت والجهد والفرص. إن القوى الدولية لا تسمح بالنهضة في المنطقة العربية. بل تسعى إلى الإبقاء على العرب في حالة فقر وضييق وارتباك مالي وتنظيمي واجتماعي.



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد - «العالم اليوم» :

منطقة التجارة العربية الحرة.. خلال 3 سنوات

□ عمان - عاطف فهير :

وانتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية سياسات إسرائيل التي لا تظهر رغبة حقيقية في السلام ووصفها بأنها تنذر بعواقب خطيرة وقال إنه لا يمكن لأربعة ملايين إسرائيل أن يفرضوا أو يحاولوا فرض هيمنتهم على 250 مليون عربي وأنه لا إسرائيل ولا أي قوة أخرى تستطيع تهميش دور الجامعة العربية.

وأعلن الأمين العام أن جامعة الدول العربية سوف تدعم مجلس اتحاد الأعمال العربي الذي يضم 15 دولة في الشرق الأوسط لتتخذ الخطوات الأولى لإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن ثقته في خروج منطقة التجارة العربية الحرة إلى حيز الوجود قبل عام 2000 لتساهم في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وتنشيط التجارة العربية البينية. وقال في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» خلال حضوره للملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان أن تقريراً مفصلاً حول هذا الموضوع سوف يناقشه وزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعهم القادم لتبذل جميع العقبات التي تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات ١٩٩٧/١/١٤ التاريخ

التعاون العربي المصري



يحيى
المصري

كتب الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام عددا من المقالات مؤخرا تضمنت أراء جديرة بالمناقشة والدراسة بالإضافة إليها حول قضية من أهم القضايا التي تشغل المواطن العربي المشغول - وهي التعاون الاقتصادي العربي بدءا من التعاون ووصولاً إلى الأسواق

المشتركة والأشكال المختلفة التي تعبر عن التضامن والتقارب العربي. ويشارك الأستاذ يحيى المصري الخبير الاستراتيجي العربي المعروف في الحوار مع الأراء والأفكار التي طرحها الأستاذ إبراهيم نافع و"العالم اليوم" تدعو أصحاب الأراء بالاشتراك في هذا الحوار المفعم.

هل يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة كما هو الحال في منطقة التجارة الأمريكية العرة التي نشأت بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، أم يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتمثل تدريجيا إلى سوق عربية موحدة كما هو الحال في السوق الأوروبية الموحدة، ولاشك أن كلا من الشككين يدخل تحت بند تعاون اقتصادي إقليمي، غير أن هناك فرقا كبيرا بينهما.

فالتعاون الاقتصادي الأوروبي بدأ التخطيط منذ أواخر الخمسينيات وقد انقسم إلى قسمين: فحصد من السدود الأوروبية اكثري بإنشاء منطقة للتجارة العرة وقد ضم هذا العدد بريطانيا والنمسا والنرويج والسويد والاندلسر والبنسا وسويسرا، وهي الدول التي قررت في عام 1959 أن تغطي في قائمة منطقة التجارة العرة، على أن تكون هذه المنطقة الحرة هي الهدف النهائي للتعاون. وقد وقعت هذه الدول في يناير 1960 اتفاقية استوكهولم لإنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أو كما يسمونها بالاتحاد الاقتصادي لمنطقة الحرة على بعض القواعد المتفق عليها بتدريبات

إبراهيم نافع المنشور بجمعية الأهرام الغراء يوم الجمعة 27 ديسمبر الماضي. فقد أفسح المجال في مجال تبادل الأموال والعمل العرب بين الدول العربية إلى خطأ ما يتم حاليا حيث يقول "إذا كان من المفترض على عكس ما حدث بالفعل - أن يتم انتقال رؤوس الأموال إلى حيث يوجد العمل الوفير، حيث يكون العائد الانمائي أكبر بكثير والقوى، فإذا ما أخذنا في الحسبان مصفودية الموارد المالية لدى الدول المرشحة انقسم لنا على الفور مدى الضعف الذي أصاب قدرتها على خلق فرص عمل بديلة بداخلها، مما أدى في النهاية إلى سوء استغلال العمالة بشكل ملحوظ وأحدث المصعبد من التضرعات بأسواق العمل العربية ككل وأحدث أحمق العناصر الرئيسية للتحاكة للمنطقة العربية ويبدد جزءا مهما من الثروة البشريّة المتاحة".

وليس هناك اعتراض على هذه المسطور، ولكنني أرى أن ذلك يتوقف على الهدف المصعد للتعاون العربي، فهل يهدف التعاون المطلوب والذي بدأنا نقرا عنه منذ الخمسينيات من خلال المواقف والاتفاقات المعقودة من الدول العربية -

تتابع باهتمام المقالات القيمة التي كتبها الأستاذ إبراهيم نافع عن التعاون الاقتصادي العربي - محاولة جديدة لطرح سؤال قديم - وهو الموضوع الذي يشغل اهتمام أغلب أبناء الشعب العربي باعتباره يمثل أملا ويجسد شعورا للملايين الذين ملهمهم الواقع العربي الراهن والذي يبحث الناس في النفوس التي كانت تتوقع تعاونا عمليا واسعا في المجالات المختلفة خاصة منها المجالات الاقتصادية حيث تتوافر الموارد البشرية والبيئية والفنية والصالحة لقيام التعاون المطلوب ولا يتحسم إلا العمل الجاد والذوايا الخالصة والفكر السليم الذي يؤدى إلى مصالح الجميع، يضيف إليهم ولا يقطع منهم.

وبصفى أحسن المصطلح بتطبيق التعاون الاقتصادي العربي، حيث عملت جبرا على عدد من المنظمات العربية المشتركة، واتابع باهتمام ما يكتب عنه في المصعد العربية والأجنبية، لأنني اعتبره الحل الوحيد والآخرى لمعالجة المشاكل التي تعيش فيها الأمة العربية، بينما لا أجد من يعطيني حقه لا بالسلم ولا بالكتابة، بينما يعطون كل الاهتمام النظري والإعلامي والخطابي - بهذه الصفة يهمني أن أوضح بعض النقاط الاقتصادية المشار إليها في مقال الأستاذ



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

فلقد أنشأت هذه الدول الأوروبية الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية عام 79 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الفقيرة داخل المنطقة الأوروبية وهو ما كان يطلق عليها اصطلاح "مناطق المشكلات" وقد أنفق هذا الصندوق في عام واحد فقط هو عام 1981 ما يقرب من 791 مليون وحدة أوروبية على 2759 مشروعا في الدول الأعضاء الفقيرة وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت قبل ذلك صندوق التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "صندوق التضامن النقدي الأوروبي" عام 1973 من أجل تمويل المشاريع بين قسمة عملات الدول الأعضاء وكانت خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة المالية والائتمالية الأوروبية، خاصة أن العملات الأوروبية كانت تختلف في قوتها بين دولة وأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك صندوق التنمية الأوروبية الذي يمنح القروض للفقيرة الأجل للدول الفقيرة لأغراضها في أوروبا في تجارتها الخارجية وفي تبادل مصالح اقتصادية أخرى تلبي الطموح.

أقول أنه ليس من الضروري أن تنتقل الأموال من الدول العربية الغنية إلى الدول العربية الفقيرة للاستثمار فيها، وإنما يمكن لهذه الأموال - شأنها في ذلك شأن الأموال الأجنبية - أن تتحرك في اتجاه الأماكن التي يتوافر فيها مناخ الاستثمار الذي يتضمن فرصا عمل الربحية، وإن كان أعضاء الأقاليم لاهجرة الأموال العربية إلى الدول العربية الفقيرة هو واجب فوسم على المستثمرين العرب بالنسبة لاستثمار أموالهم داخل المنطقة العربية وطالما لا يوجد ما يزعجهم ولا يثقلهم على ضياع أموالهم وهو المناخ الذي يتوافر حاليا داخل أغلب الدول العربية الباحة عن الاستثمار، غر له من الضروري أن تساهم الأموال العربية الفاتحة لدى الدول الغنية في مشروعات للتنمية العربية تنتشر في الأماكن الفقيرة بالمنطقة العربية طالما كان الهدف من التعاون هو إقامة سوق عربية مشتركة، وبما يؤدي إلى تضارب في مستويات المعيشة داخل الدول العربية والقضاء على الإجماع والإرهاب والتطرف الذي نضع

في "اليورو" التي مستحشا وتتناول عمليا بين الدول الأعضاء في أوائل عام 1999.

وإذا كان ما أشار إليه المثلل يمكن أن ينطبق على تعاون اقتصادي عربي بهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة حيث تنتقل الأموال العربية إلى فرص الاستثمار في الدول العربية الفقيرة، شأنه في ذلك شأن أية أموال أجنبية تأتي للاستثمار المباشر في دول تتوافر فيها فرص استثمارية خاصة تؤدي إلى أرباح يبحث عنها المستثمرون إلى جانب ضمانات ضرورية لأموالهم فإن ذلك ليس شرطاً ضرورياً لقيام تعاون اقتصادي عربي بهدف في النهاية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتحول تدريجياً إلى سوق عربية موحدة وقد تضم في مرحلة متقدمة ترحيباً أيضاً في سياسات الأمن والدفاع والخارجية، وهو ما تهدف إليه السوق الأوروبية الموحدة بعد أن انضمت كافة الدول الأوروبية الغربية إليها.

أن خطوات الوصول إلى سوق مشتركة لا تتطلب بالضرورة نقل الأموال من الدول الغنية إلى المنطقة الإقليمية إلى الدول الفقيرة فيها، وإن كان ذلك يساعد على التعاون بين دول المنطقة وبين غيرها أيضاً من الدول الأجنبية، بل وقد أصبح مباحاً ومطلوباً وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة العالمية التي تضم عدداً كبيراً من الدول العربية، ولكن المطلوب - لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي بشكل علمي - هو أن تساهم الدول الغنية في تنمية الدول الفقيرة حتى يتقارب الجميع في المستوى الاقتصادي ولا يكون هناك تفاوت كبير في الدخل بين أقل الدول العربية فقراً وأكثرها غنى، وهو ما لجأت إليه الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة أثناء الأزمات للترتيبات الأولية لإنشاء السوق المشتركة.

تجارية وتيسرات جمركية متبادلة بين الدول الأعضاء، ولم يكن من الممكن تصور أن تكون هذه المنطقة خطوة في سبيل إقامة سوق مشتركة أوروبية اقتصادية، وقد تم التركيز في المنطقة الحرة على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية، في حين أن الدول الأعضاء كانت حرة تماماً في وضع الحماية الجمركية على السلع الواردة إليها من الخارج.

وعلى عكس ذلك كان القسم الأكبر في التعاون بين الدول الأوروبية الذي ضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والدانمرك وأيرلندا وكسمبورج، وهي الدول التي أنشأت فيما بينها سوقاً مشتركة تتحول تدريجياً إلى سوق أوروبية موحدة، لا تضم مجرد ترتيبات تجارية وجمركية بل تضم أيضاً حرية تبادل كامل بين السلع والأموال والأفراد وتتسق فيما بينها كافة السياسات الاقتصادية بهدف الوصول إلى توحيد كامل للسياسات التجارية والمالية والنقدية، وهو ما يتم حالياً وفقاً للبرامج الزمنية المتفق عليها، ولم يتفق سوى توحيد النقد وإنشاء عملة أوروبية موحدة



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

عنه في بعض الدول العربية بين فترة وأخرى، لأن ذلك يساعد فعلاً على تحقيق السوق العربية المشتركة التي ننادي بها ونأمل في تحقيقها منذ الستينيات والتي سبق توقيع اتفاقيتها فعلاً بين خمس دول عربية بعد أن وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم "١٧" من دور انعقاده النهائي الثاني بتاريخ 13/8/1964، وقد تصل إلى سبع دول بعد أن تقدمت مؤخراً كل من الإمارات العربية المتحدة والسودان للانضمام إلى السوق العربية المشتركة وفقاً لما صرح به منذ أيام السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن تحديد الهدف النهائي من التعاون الاقتصادي العربي لم يكن محل بحث من الذين وقعوا اتفاقياته داخل وخارج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية !! وهو ما يحتاج حالياً إلى تجميع للمفكرين الاقتصاديين المهتمين بتحقيق التعاون الاقتصادي العربي وذلك في شكل موسوعة عمل لأصداق شكل التعاون وهدفه وكيفية تنفيذه ومنهاج زمني للتنفيذ، على أن يتم التوقيع عليه من ملوك ورؤساء الدول العربية دون الحاجة للضرورة لمقد مؤتمر قمة أو حتى مؤتمرات فرعية في هذا الصدد، طالما توافقت الشوايها التي يتعين أن تصاحبها خطوة جديّة.

وأنته بسمعتي أن يهتم الأستاذ / إبراهيم نافع وغيره من السادة رؤساء تحرير الصحف بهذا الموضوع الحيوي، فقد كان التعاون الاقليمي هو الشغل الشاغل للمصحافة الأوروبية في الخمسينات وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي جعلت الشعوب الأوروبية تتأذى وتصر على تحقيق التعاون العاجل ونيل الديمقراطية والقضاء على الحروب التي راح ضحيتها ما يقرب من خمسة ملايين شهيد وعانى الباقون على قيد الحياة من مأساة فقد أبشأنهم وأخوانهم وأقاربهم وقد ظفروا جميعاً خائنين يمانون من ذلك حتى رأوا أمامهم خطرات جديّة للتعاون الفعلي بدأت بتوقيع معاهدة روما لوائك عام 1957 بين حكومات كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ثم اشتركت الدول الأوروبية الأخرى. تتضمن تدريجياً لهذا التعاون حتى أصبح الجميع أعضاء في السوق الأوروبية الموحدة التي كانت الهدف المخطط منذ بدايات عمليات التعاون الأوروبي.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٤ / ١ / ١٩٩٧ - للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب، يعقد بالقاهرة العام القادم

استعداد رجال الأعمال للمشاركة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي

من أجل سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمواجهة التطورات الاقتصادية على الصعيد العربي والاقليمي والدولي، وبالطاقة بأن تسم السياسات والتشريعات المنطلقة بالفحص بالبحر التام، والعمل على إنشاء شبكة بيانات ومعلومات بين جميعات ومؤسسات واتحادات رجال الأعمال في الدول العربية، وأوصى بالانضمام مع المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية في تبنى برنامج لتوحيد المواصفات القياسية للدول العربية، وتبنى برنامج عربي لتدريب ورفع الكفاءة في مجالات التسويق وإدارة المشروعات. كما أكد دور رجال الأعمال العرب في تشكيل مصالح القطاع الخاص على المستويات القطرية والوطنية والى الجانب في المفاوضات للحصول بالاتفاقيات التجارية والاستثمارية وضرورة مشاركتهم والمبادرات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي. وأشار الى ضرورة العمل على دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني وفتح قنوات تعاون مكثفة مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس بما ينسب ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، والسعي لرفع المستوى الاقتصادي وانها، المقاطعة المفروضة على الشعب العربي في العراق والسودان وليبيا.

أكد الملتقى الاول لرجال الأعمال العرب في اختتام اعماله يوم الازيعة الماضي بالعاصمة الازنية عمان ضرورة اعلان قيام مجلس لرجال الأعمال بعمان بعد أن وافق رؤساء الوفود المشاركة على النظام الاساسي للمجلس كهيئة مستقلة تستهدف ايجاد التفاعل وتعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وقد تم الاتفاق على عقد الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب في القاهرة في الربع الأول من العام القادم.

كما أكد الملتقى أهمية التعاون الاقتصادي في مواجهة التحديات الدولية والاقليمية تاييدا لما جاء بأعلان القمة العربية بالقاهرة عن استعداد رجال الأعمال العرب بالمشاركة فاعلة مع الهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة في جهود احياء التعاون الاقتصادي العربي ودعم مؤسساته، بالإضافة الى مباركة وتشجيع السياسات الاقتصادية التي تتبناها معظم حكومات الدول العربية لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص في جميع مجالات العمل الاقتصادي. ودعا الملتقى الحكومات والمؤسسات التشريعية والديمقراطية في الدول العربية للعمل



المصدر: المسارعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

تلبية لدعوة مبارك والملك حسين الأسبوع الماضي المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على إقامة سوق مشتركة

□ القاهرة - «الحياة»

■ قال الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتأمين في مصر ان المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على دعوة الرئيس مبارك والملك حسين يوم الاربعاء الماضي الى الساحة سوق عربية مشتركة وأشار جويلي في تصريحات صحافية أمس الى ان ٨٠ في المئة من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض في الوقت الذي يعانى الاقتصاد العربي من ضالة حجم التجارة عموماً والبنية خصوصاً والتي لا تتجاوز ثمانية في المئة من حجم تجارتها الخارجية.

وأوضح ان الساحة السوق العربية كانت مطلباً قديماً، الا ان الحاجة الملحة لاقامتها الآن تأتي في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية إذ اجازت الاتفاقية العامة للجمهرات الجمركية والتجارة (غات) منح تلك التكتلات مزايا خاصة في المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض، مضيقاً الى ان تلك السوق يمكن ان تقسم التجارة البينية عشرات الأضعاف في غضون سنوات قليلة.

من جهة أخرى قال السيد عصام فراج رئيس جهاز التمويل التجاري في مصر ان وزارة التجارة والتأمين اجرت محادثات مع الوفود العربية المشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي

استهدفت التنسيق في شأن عقد اتفاقات المنطقة الحرة العربية ومواضيع شهادات المنشأ وإقامة المعارض المتخصصة.

يذكر ان التكتلات الإقليمية تتمتع بمزايا عدة في اطار اتفاقية دغات التي لا تمنح إقامة تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والعراق العربية واتفاقات الناتو والاتحاد.

كما تلعب دغات الحصول على استثمارات بينها اعفاء الدول

المتقدمة من شرط الدولة الأولى بالرعاية اذا كانت الترتيبات الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموع من الدول المتقدمة جغرافياً الى تكتل اقتصادي معين.

وتقول دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية ان التكتل الاقتصادي يتيح للدول العربية اتخاذ اجراءات مضادة للاجراءات التعصبيه التي قد تتبعها بعض الدول المستهدفة للضغط سواء من حيث التقييد الكمي لحركة الخام للنفطية او من حيث الضريبة الباهظة التي قد تفرض على خام النفط او البتروكيماويات ويسري سواء داخل دغاته او خارجها.

كما يوافي التكتل الاقتصادي العربي مصادر تمويل كمبندل الخاسمات للتمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين حسباً على سيادة السلطة العربية الوطنية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية وإن ذلك على السيادة السياسية كما يضمن التكتل حداً أدنى في اطار التكامل العربي من الصادرات العربية للتجارة في مجال المعالة والسلع والخدمات.

ويذكر ان الساحة اي تكتل تجاري عربي من تمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تستهدف تحرير اتصالات التجارة والاستثمارات لمواجهة المخيفات الخاصة بتحويل الاقتصاد والتكامل بكفاءة مع المخيفات السياسية في المنطقة.

كما تحقق منطقة التجارة طموحات القطاعات الإنتاجية الخدمية غير التقليدية لأسواق تصديرية تفوق حدود الأسواق القطرية العربية إذ تضم السوق العربية الواسعة ٢٦١ مليون مستهلك.

وانظمت تجارب تحرير التجارة ان آثار التحرير بمرورها يمكن أن تضاعف حجم التجارة القابلة للدول المعنية بمعدلات متزايدة تصل بين ٢٠٠ و٣٠٠ في المئة في غضون سنوات وتصبح المنطقة أيضاً جاذبة للاستثمار العربي والاجنبي.



الصدر: الأهرام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

حصار الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب

منطقة تجارة حرة المدخل العملى

للسوق العربية المشتركة

التكامل الاقتصادى العربى لا ينفصل عن

الاندماج فى النظام العالمى

مرجعية قانونية سليمة ونظام قضائى

سريع البت عالى المصادقية



رسالة
الأردن
يكتبها

سيد عبد المجيد



العربية استطاع خلال سنوات قليلة، أن يطور خدماتاً توثيقية متميزة. إن لم يكن جميع الدول العربية. فمعد ستين لم يكن البرنامج أكثر من ١٨ وكالة وثائقية في بعض الدول العربية الآن ارتفع عددها ليصل إلى ٧٢ وكالة في ١٨ دولة عربية، بالإضافة إلى ثلاث وكالات

في ثلاث دول أجنبية. وإسار الخاضع إلى أن هذا الانتشار من شأنه توسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها البرنامج من ناحية وأما، خيار الكثير المتعاملين في التجارة العربية فيها يتسبب في ذلك كالات الغربية التي يترقبون إلى أن المؤسسة التي تبلغ مواردها نحو ١٨ مليون دولار تهدف إلى تسجيع نقل الاستثمارات العربية للتعامل من خلالها من ناحية أخرى.

في السعي تقسمه الهادف إلى تسجيع الاستثمار العربي والتجارة العربية البيئية وقد المؤسسة العربية لضمان الوثائق. إدارتها ورقا مأون إبراهيم مدير عام المؤسسة بين الدول العربية، ولله يفتش للآثار له العربي متحوشه ترميها ماليا متناسبا عما يلحق من ضمان لتتحقق المخاطر غير التجارية عند ضمان استثماراته أو نتيجة تحقق المخاطر التجارية أو غير

التجارية عند ضمان التثامن حاصرات. وأمساق من مسهمة الدولة في المستقبل ستكون أصعب وأق، فالتحول من الملكية والإدارة المباشرة للمنظمات الاقتصادية إلى إدارة الاقتصاد الكلي وصناعة للمصلحة العامة بما لإحد من اشتداد الضامن. وهذا الأمر يتفق من جهة اكتساب مهارات جديدة وأساسيات مدية أوروبية الإقصاد للتجارة، بالإضافة إلى أن سأل هذا التحول يتطلب دول وقيل كل شيء، وبعد مرجعية قانونية سليمة مع نظام قضائي سريع التبرع وعلمى للمساعدة والتزاة.

مرة أخرى تؤكد ورقة مدية للتطوير يوسف الحميد - رئيس الصندوق العربي للإئامة الاقتصادية والمضامين : أهمية توافر الإزادة العربية (الطابع) وأمساقها) تكون كذات قاصرة على التخطيط والأسالة لتجسار دروس الماضي والاستفادة منها في المذاكين الاقتصادي والمجسسي بدون ذلك ستكون التجارة والتطوير

إن شعارات الخمسينات والستينات لم يعد لها وجود الآن، في ظل الواقع الاقتصادي الدولي هكذا يقول طاهر

الدشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين التي شاركت مع نظيرتها الأردنية في تنظيم للفتي ويشيد قائلا لا مجال للتفوق أو الإنكفاء على الذات - فالانكامل الإقتصادي العربي وهو يدخل القرن الحادي والعشرين هو جزء من حركة الإقتصاد الدولي ومن ثم فهو يسعى إلى التعامل والارتباط معني آخر - كما يقول على عتيقة أمين للفتي العربي بملان أن تسير عمليتا التكامل الاقتصادي والاندماج في العالم في خطين متوازيين ويتناسق زمني مقصود.

أما عن الأساليب والأليات للتحقة لتنشيط وتوسيع السوق العربية المشتركة فتجدها في أكثر من ورقة قدمت إلى للفتي وكذا في سلم المفاهيمات التي شجعتها أروقة للفتي منها على سبيل المثال ما يقوله الدكتور على عتيقة: قل أن يكون هناك مستقبل للعمل العربي المشترك لابد من إحراز المزيد من التقدم في تسوية الخلافات العربية النظرية والمشاركة. ويقول أيضا إن إعادة بناء الثقة بين أنظمة الحكم العربية يعد شرطا أساسيا لنجاح الفعل العربي المشترك

ويخلص الدكتور حارم قبيلاوي الأمين التنفيذي لهيئة الاقتصادية والاجتماعية للعرب آسيا (الاسكوا) بأن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تعقد، فلابد من مقومات حقيقية لعل أهمها الإزادة السياسية بعد الحديث عن السوق العربية المشتركة

المشتركة، انتقلت المناقشات وكذا الأرائق إلى بحث عدد من القضايا الاقتصادية الهامة من بينها برنامج تحويل التجارة العربية ودره في تسجيع التجارة بين الدول العربية. وهذا أكدت ورقة الدكتور جاسم المناعي الرئيس التنفيذي لصندوق المنف العربي أن برنامج تمويل التجارة

لقد صارت مصر يفعل الحاصل فيها منذ عقد ونصف نموذجا وعملا يصتذي به، وقد أصاب العامل الأرضي الملك حسين، حينما أكد وجود نهضة حقيقية في مصر تبشر بالخير والأمل. ولأنك في أن ما ذهب إليه العامل الأرضي كسان له أثر يبلع على المجتمعات في الملتقى الأول لاجتماع الأعمال العربي والتي عقد في العاصمة الأردنية (عمان) خلال الفترة من السادس إلى الثامن من يناير الحالي

ورجال الأعمال المصريين بدورهم لم يخطؤوا إعصابهم وتقديرهم بحكمة الملك فهم جزءا مناعل من حركة الإصلاح الجارية التي شملت، ومازالت - كل منطوى الحياة في مصر.

والتابع لوقائع للفتي التي تطرقت إلى جميع الهوام الاقتصادية العربية يمكن أن يلاحظ مسوق التسجيرة الاقتصادية المصرية في مجمل المفاهيمات التي جرت، باعتبار أن شار الإصلاح الاقتصادي في مصر يمكن أن تدم على الجميع. ويبدأ كمن هذا بمثابة الدافع للحدوث بصورة عملية وواقعية عن "التكامل الاقتصادي".

بمعنى أن للجال لم يعد يتسع للتطوير لامية التكامل بقدر البحث عن الديات التقيده به. كما يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين منذ صدور ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤ والذي تضمن في بؤره ونظارة مفسرة تحقيق التعاون العربي الكامل في كل المجالات. انشعب العديد من المؤتمرات والندوات والمندوبات، وتم تكليف الخبراء بتخصص وزارات داخل دول عربية تتولى متابعة نشاط المتعاملين العربي كل هذا والنتيجة لا شيء. إن من يقصده رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين هو التدخل مباشرة دون تباطؤ في تنفيذ ما تم التوصل إليه ليرفع التكامل العربي على طريق التقدم والأزدهار. وهنا يؤكد سعيد الطويل ضرورة، بل وحيوية، بحث منطقة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة لأنها - كما يقول سعيد الطويل - اللبنة الأولى لإيجاد التكامل الاقتصادي العربي. فالتطوير الاقتصادي للحيلة بالعالم العربي في بلادك ظروف مؤالية الآن يسبب تواج نظر العناصر الرئيسية للأزلة لبينة الاقتصادية صالحة مثل توافر الإزاد الشخصية الطبيعية التي تمسح إلى السلع والخدمات العربية قدرات تنافسية لدخل أسواقها مقابل المستورد الجليل عنها.



المصدر : الأهرام - رام

للتشهر والخدمات المصرفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١/ ١٥

ومن دور المصرف في دعم القطاع الخاص، أشارت ورقة العمل إلى أن المصرف يقدم الآن بدراسة برنامج للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص، خاصة أن البيانات لتوافرة تشير إلى تنامي الطلب على التمويل مستويته وطول الأجل في الأسواق العربية، ويمل المصرف في أن يساهم هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية التي يخطط بها القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع المشتركة في أكثر من دولة عربية، وفي حيز واستقطاب التمويل من مصادر الدولة. وقد أكد الصمد أن الانخراط بمسؤوليات التخصيص وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا يؤدي إلى تحسين المردودية فقط وإنما يترافق مع ذلك الاستفادة من نقل التقنية وتكوين الكوادر العربية وتوفير التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر نهجيات الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت في الفترة من ٨٨ إلى ١٩٩٤ نحو ٤٧ مليار دولار.

وأخيراً نقول إن الأفكار التي طرحها في ملتقى رجال الأعمال العربي، الذي استعقد دورته الثانية في القاهرة خلال الربع الأول من العام القادم كشيرة، بحيث يصعب حصرها ورصدها.. ولكن تشير إلى نقطة مهمة ذكرها حمدي الطباع - رئيس جمعية رجال الأعمال الأيرانيين - وأكد عليها البيان الختامي وهي: أن لرجال الأعمال العرب دوراً أساسياً في تقديم وجهة نظر أخرى عند مراجعة القوانين الاقتصادية الحالية ومن القوانين وأنظمة جديدة، وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في القطاع الخاص.



المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٩ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش الشهر القادم مشروع إقامة منطقة تجارة عربية حرة

المالية.
وأشار إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد وضعت استراتيجية لمشروع الاقتصادي القميص عربي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية عربية حرة على مراحل خلال عشر سنوات.
وأوضح تقرير لصندوق النقد الدولي صدر مؤخراً أنه لا يمكن إغفال حاجة دول منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق قدر أكبر من تنوع قاعدة الصادرات «غير الهيدروكربونية» للحد من الأثر في تعرض معظم بلدان المنطقة إلى تحركات مثابثة لعدول التبادل التجاري وإن العجلة عكس ذلك بالنسبة لعدد من دول المنطقة منها مصر، كما تتدفع به من طاقات تمكنها من تطوير استراتيجيات قوية للنمو وتوحيها للصادرات.
وفي الوقت نفسه يرى الدكتور حازم البهاسي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» أهمية الآراء السياسية عند الحديث عن السوق العربية المشتركة.
ويؤكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ضرورة وحتمية بحث إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية بوصفها للنحل العملي السوق العربية المشتركة ولأيا للبيئة الأولى لإنجاح النكتل الاقتصادي العربي

يناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية في اجتماع يعقد على المستوى الوزاري يوم ١٧ فبراير القادم مشروع إقامة منطقة تجارية عربية حرة كأحدى المراحل الأولى لإقامة السوق العربية المشتركة.
ويتضمن جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعمل اتفاقية التيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحقيق الهدف المنشود منها في إقامة المنطقة العربية العربية.
ويصر مصدر اقتصادي بأن محور مشترك خلال مفاوضاتها التجارية المقبلة مع الدول العربية سواء من خلال اللجان التجارية أو اللجان العليا المشتركة على أهمية قيام المنطقة الحرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية والاستفادة من الاعفاءات والمميزات التي تمنحها اتفاقية الجهات لكل هذه التجمعات.
ويقول الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه رغم أن إقامة للسوق العربية المشتركة هو مطلب قديم يتناقل مجلس الوحدة من أجل تنفيذه منذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ إلا أن أهمية هذه السوق قد تكدت في المرحلة الأخيرة كما يستحق من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء والمعالجة للمة لقيام كتل اقتصادي عربي يستمتع بالتعامل مع التكتلات الاقتصادية



المصدر: ...

التاريخ: ٩ يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلم رصاص

السوق العربية المشتركة .. كيف؟

تجدد الحديث هذه الأيام عن أهمية السوق العربية المشتركة وهو موضوع له جوانب متعددة ولزم له دراسات على أرفع مستوى من العلم والجدية والاتفاق السياسية ولا أزع فني هذا استطاع أن رسم خارطة لهذه السوق ولكنها محاولة متواضعة لتقديم اقتراحات لدراسات يمكن أن تقوم بها لجنة مصغرة توزع أعمالها على أفرادها أو يقوم بها مؤرخ علمي عربي موسع وهذه العناصر ليست عندي بمنت الهجوم ولكن الثلاثاء ٢٢ يناير، كانون الثاني، سنة العناصر كتابا صدر لي يوم الثلاثاء ٢٠ في سلسلة «كتب لوسمي» التي كانت تصدرها «دار القومية للطباعة والنشر» ولشمن قرشان «صدوقي».

وما عتقته في يناير ١٩٦١ مجرد مؤشر لما عتقته اليوم في يناير ١٩٩٧.

●● العنصر الأول: السوق العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسطية والاتفاقية ماسترخت والتفاهات لجأت والسوق العربية لا تولد هكذا والديا فراغ ولكنها تولد وإماميا ما يسمى بعصران القدم والقصود به صراع المزايا للصحة مع ألمانيا الغربية ونيابان وتولد الجنس الأنسان الذي يهزج من الصين وإسرائيل في حركة لولبية بفضل المنطقة.

●● العنصر الثاني: مزاحمة الاقتصاد الأوروبي وهي مسكة قديمة تعود إلى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ إذ صادف في روما اجتماع بين دول أوروبا الغربية الست: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وقرر إنشاء سوق مشتركة سميت «السوق الأوروبية المشتركة» وقد حدثت تطورات ماثلة في الشكل والمضمون ولكن بقيت النواحي السياسية والاقتصادية لهذا التكتل الاقتصادي وحدثت تغيرات جوهرية في الحياة الاقتصادية للدول الإسلامية ولظهرت مشكلات التسيير وزيادة البطالة وكانت بعض أهداف السوق الأوروبية لمواجهة اقتصادات وشرق للعسكر الشرقي الذي كان قائما والتهام اقتصاد البلاد التي استقلت حينها في آسيا وأفريقيا.

●● العنصر الثالث: من للتصانيف البلاد العربية ودراسة أهمية التكتل الاقتصادي العربي وهذا يوضح أهمية السوق العربية المشتركة وحذف للدراسة المطلوبة اكتشاف لأول وهلة للصور في التكتل القابل مثل الزراعة وضرورة إيجاد سياسة مدروسة للتكامل الزراعي.

- مثلا العراق كان: يصدر حوالي ١٠٪ من إنتاجه الزراعي.
- لبنان يستورد أكثر مما ينتج.
- الأردن يستورد حوالي ١٠٪ مما ينتج وعلى عكس العراق.
- السودان يعيش على استيراد دقيق القمح.
- تونس تصدر ثلث ما تنتج قريبا.
- المغرب يصدر خمس ما ينتج قريبا.
- مصر: «بلد الزراعي» أصبحت تعيش على استيراد القمح والتبغ.

وبنظرة إلى القطن نجد أن: غزا وملاص يضعف قوة ما يستورد. العراق يستورد «كان» غزا وملاص يضعف قوة ما يستورد. لبنان يعيش على الاستيراد لأنه لا ينتج ما يستحق القمح. الأردن نفس الوضع في لبنان. العربية السعودية تعيش على الاستيراد قريبا. السودان يستورد أقل من ما يصدره ولطوب هذا تنظيم التسيير والاستيراد على مستوى البلاد العربية المختلفة ونظرة أخرى إلى المبرور نجد أن الانتاج بالشرق الأدنى، الكويت - العربية السعودية - العراق - قطر - مصر - البحرين ومنتج العالم العربي حوالي خمس ما ينتجه العالم كله من المبرور.

●● العنصر الرابع: السوق المشتركة أو مشتركة وكلاما مسموح: وحدة الصف العربي: تريد أن تظهر هنا بخصائصها التي أهدتة الاقتصاد، وحدة الصف أو الوحدة العربية أو القومية

العربية وتشير إلى أهمية السوق المشتركة في الإسراع بطور البلاد العربية أكثر من أوضاعها وهي مزلة أو مزلة ويقال في السوق المشتركة، تلجأ إلى الوحدة الاقتصادية أو للتصديق الاقتصادي.

●● العنصر الخامس: التجارب الماضية السياسية والاقتصادية من الضروري أن تسبق الإعلان عن السوق العربية المشتركة بدراسة جادة لكل تجارب الوحدة السياسية والاقتصادية. دراسة لتناول الأجياليات والسياسيات دراسة لعناصر القوة والضعف لتجربة الجيدة (أو الشريرة) لها أن تقوم فيها سوف تكون مصدر قوة لعشرات السنين القادمة ولا لا سبع لا. فصلت بين البشر سوف يكون تهربوا أهل التجارب الماضية واليه ويكون أرسيا عربي تقدم به الكاتب المصري أحمد حسن الزيات، إلى الفكر العربي (أساطير المصري) هل يشاقق بطير في العرب؟

ألم يحدث من قبل محاولة في القاهرة في ١٩٥٨ ديسمبر كانون الأول عام ١٩٥٨ في حفل افتتاح الدورة السنوية للجنة الاقتصادية والسياسية والريعية للبلاد العربية.

حدث الدكتور جميل بن قيسوني في ذلك الاجتماع وكاد يتحدث إلينا هذه الأيام. انشأ في لبنان الاقتصاد القومي نحو التكتلات الاقتصادية وكانت الدورة السابعة قد دعت لسوق العربية المشتركة بل إنها دعت لآخر إلى أسوي: وفي عقد هذه المؤتمر الأسبوعي الأثني في في القاهرة يوم ١٨ ديسمبر كانون الأول للصحة بين البلاد العربية. ولا القارة الأفريقية والقارة الآسيوية.

وتحدث السيد محمد رشدي في الدورة السابعة وأشار إلى الدورة السابعة وإيمان أعضاء مؤتمر الشرق العربي بضرورة التعاون الاقتصادي الكامل بين البلاد العربية والبلاد الآسيوية والأفريقية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية وغيرها.

ومنذ ٨ ديسمبر ١٩٥٨ لم يتم شيء فهد هذا الآن في دراسات جادة ومخلصة حتى لا تقوم السوق العربية المشتركة بشكل مجهولي؟

أبي الطيب



المصدر : مايو

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٠

ببارك والخروج الاقتصادي العربي

ذكر الرئيس حسني مبارك بأن الأمر يتطلب دفع السوق العربية المشتركة وذلك لتعزيز العلاقات بين الدول العربية ولتصبح السوق العربية المشتركة كتلا اقتصاديا كبيرا تربطه روابط عديدة يكون على قدم المساواة مع السوق الأوروبية وغيرها من كتلات تنافس كما ذكر الدكتور عصمت عبدالجديد أمين عام الجامعة العربية بأن إحياء انشاء منطقة حرة بين البلدان العربية أمر واجب في هذه المرحلة.

ولاشك أن الرئيس مبارك وهو ينادي بذلك يتبع ذلك من انتعاش مصر التاريخي والجغرافي والحضاري للأمة العربية على امتداد وطنها العربي الكبير من الخليج إلى المحيط. وقد ذكر دستور مصر بأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ومن هنا تصبح الدائرة العربية هي الدائرة الأولى للعمل السياسي المصري والتاريخ القديم يروى كيف خرجت الأساطيل المصرية تدافع عن قاعدة العروبة والانتماء في كل من الشام والعراق وبلاد العرب أيام الخلفاء الراشدين من أغارات الروم وغيرهم.

ومهما ظهرت المصطلحات الحديثة التي تحاول أن تشد مصر إلى كتلات الإقليمية مثل شرق أوسطية ووحدة متوسطة أو الفريقية أو غيرها من مسميات لمن مصر ترتبط غربيا بالبلدان العربية بعلاقة لها سمات خاصة واستقلال ومعاونة العديد من الدول العربية إلا مثل على ذلك ومن هنا وهناك تنهض مصر بمسؤولياتها تجاه شقيقاتها وكانت دعوة الرئيس مبارك لذلك فلي وسط كتلات ومتغيرات دولية سريعة التلاحق والحيث أين نحن من هذا كله ؟

● لقد وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في عام ٥٧ على الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتبلغ الدول المنضمة إليها حاليا ١٢ دولة وتنفذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية الموافقة على انضمام السوق العربية المشتركة وذلك عام ٦٤ ولأشك أن ذلك يعني تكوين كتلة عربية موحدة في مواجهة الكتلات حكمة أن الدول العربية تمتلك جميع مسوغات التكامل الاقتصادي والاستثمار الأمل لكل القوى والطاقت سوف يتبع للعالم العربي الفرصة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أعطى الله الدول العربية قوى متعددة وطاقات ضخمة منها الاحتياطي العالمي للبتروال والثروات الطبيعية التي لم تستغل ومنها الأرضة الهائلة المودعة في المصارف الدولية والوفرة البشرية وغيرها من صلات الرحم



المصدر: مارو

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

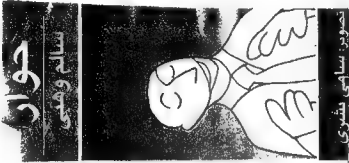
●● ولاشك إن دعوة مبارك تتطلب الاستفادة من المزايا التسمية لكل دولة وتعطى العرب فرصة واسعة لأقامة المشروعات كبيرة الحجم كما يعطى لهم ميزة تفاوضية كبيرة بالإضافة إلى قوة اقتصادية متكاملة ولا يؤثر ذلك في انضمامنا الى أي كتلتان أخرى ومن المؤسف أن يكون التبادل التجاري ضعيفا بين هذه البلدان والافتقاد سبل التعاون الكاملة.

●● والموقف اليوم خطير بعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ومن المتوقع أن يتضاعف عدد الدول العربية المنضمة إليها وبعد أن وقعت ٨ دول عربية بالفعل على إعلان مراكش الذي أقر اتفاقيات جولة أوراجواي ولكن بعض الدول قد تواجه صعوبة في الانضمام بسبب سياسات تسعير النفط وسياسات أخرى قد لا تستطع التكيف مع سياسة مفتوحة في ظل التغيرات الجديدة. ومهما يكن الأمر فإن بقاء هذه الدول مبعثرة في مواجهة ربح عاثة سوف يلحق بها أشد الضرر وسوف يلحق بها أيضا أثرا سلبية نتيجة عن تشوهات لهذه الاقتصاديات الهشة لم تعد تتحمل الصمود في مواجهة هذا التغير. ● وقد عقد في عمان مؤخرًا المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب وتمهد المشاركون فيه بإحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بأحكام البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورسوم الأموال.

ولقد اختارت الإرادة السياسية بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادي الموحد وقد اختارته في قمة القاهرة التي عقدت في يونيو ٩٦ وحددت معالمه الأولية في قيام منطقة حرة للتجارة العربية لتكون نواة لمزيد من التعاون الإقليمي ونواة للمواجهة مع التكتلات الإقليمية الأخرى - والأمم يتطلب أن تقوم الدول العربية بإعادة صياغة وحدتها وأن تكون تكتلا اقتصاديا فعليا جديداً قد يكون بديلا لها عن الحلات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك لزيادة الروابط والتشاك العربي، ولكن إذا سارت البلدان العربية في مسلكها الانفرادي فاتها سوف لا تجلب إلا أشد العواقب الاقتصادية.

● إن دعوة مبارك من أجل وضع خريطة للدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمي دعوة جديرة بالاهتمام وأنها لتصبح واقعا، وليست أمانى ولعل هذا الأمل عندما يتحقق يصبح المشروع الاقتصادي العربي الكبير القام.

إبراهيم عياد الجرافي



وجدت دعوة الرئيس حسني مبارك بضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة ترحيباً من الشارع العربي خاصة أن مصر شرعت في اعداد مشروع يستهدف تحقيق مصلحة كافة الدول العربية.. ولكن ما أهمية هذه السوق العربية ولماذا الآن بالذات.. وماهي أسباب عدم تفعيل السوق التي انشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً بالرغم من أنها حققت بعض النجاحات في مراحلها الأولى.. وهل السبب الحقيقي للفشل هو عدم توافر الإرادة السياسية أم تباين المصالح والتفاوت بين مستوى الدول العربية الاقتصادية!!

الدكتور حسن إبراهيم الأمين لجلس العام للوحدة الاقتصادية العربية أجاب على الأسئلة التي طرحناها عليه في الحوار الذي كان محصلته أنه متفائل من إمكانية تفعيل السوق العربية.

سوق عربية مشتركة .. أم منطقة تجارة حرة؟



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٠

لدينا سوق عربية مشتركة تضم ٧ دول بدأت عام ١٩٦٥ على ست مراحل

التبادل التجاري العربي يمثل فرصة للدول العربية لحل مشكلاتها الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار ل توسيع السوق أمام المنتجات العربية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة بسبب ضيق الاسواق المحلية.. والسوق العربية تفرضه ايضا الخصائص.

والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومنها الجات وانتشار التكنولوجيا الاقتصادية الكبرى والتحالفات الاستراتيجية والانماجات في السوق العالمي من الشركات الكبرى

ملاحظته: هل يوجد تضارب بين مصالح الدول العربية يحول دون قيام السوق

العربية المشتركة ام ان السبب هو عدم توافق الإرادة السياسية

القول: أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية لا يوجد تضارب في المصالح وتولدت الآن الإرادة السياسية ويجب أن تسلم النيات

والمصالح وهناك اتصالات لضم لبنان إلى السوق دون الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وحققت السوق العربية حتى نهاية السبعينات نجاحا كبيرا نتيجة لتطبيق الدول لالتزاماتها على مدى ١٥ سنة تقريبا وانعكس ذلك

بوضوح في ارقام التجارة البينية التي ارتفعت من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اخذت تنعكس عليها

سلبيات الاوضاع التي طرأت على العلاقات العربية-العربية وتأثير المصالح الخارجية والمصراع العربي الاسرائيلي ثم تجميد

عضوية مصر في جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتجميد للالتزاماتها في السوق العربية

وترتب على كل ذلك انخفاض التبادل التجاري بين دول السوق إلى ٧٨٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ثم إلى ٦٩٩ مليون دولار عام

١٩٩٤ بالرغم من نمو التجارة الخارجية العربية بشكل عام والمدهش انه التجارة البينية بين دول السوق رغم انخفاضها الا

انها تمثل نحو ٨١٪ من التجارة بين الدول العربية فيما يتعلق بمفهوم السوق العربية

المشتركة فهي هدف للوصول إلى التكامل الاقتصادي وهذا يحتاج إلى مراحل محددة تبدأ بتحرير

التجارة وقيام منطقة تجارة حرة ثم الانتقال إلى مرحلة ثانية لانشاء اتحاد جمركي ثم تطور إلى سوق

مشتركة ثم اتحاد اقتصادي ثم اتحاد نقدي وهي المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي.. وتحرير

سألت د. حسن

ابراهيم: ماذا تعنى السوق العربية المشتركة وهل يمكن أن يتحقق

هذا الحلم الذي طرحته جامعة الدول العربية منذ الخمسينات ولم ير

الشور حتى الآن؟ **القول:** التعاون العربي كان ولا يزال يستهدف اقامة تكامل اقتصادي

عربي من أجل تحقيق التنمية العربية وفتحها بمشاركة جماعية مستوحاة من القاعدة الاساسية

التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ قبل قرار روما الخاص بإنشاء السوق الأوروبية

المشتركة .. والسوق العربية ليست حلما بل حقيقة نشأت بمقتضى القرار ١٧ الصادر من مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية في ١٢ أغسطس ١٩٦٤ وبدأ تطبيقها في أول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمني

على ٨ مراحل تنتهي في أول يوليو ١٩٧١. ثم صدر القرار ٢٧٢ في ١٩ مايو ١٩٦٨ لتقليص عدد

الخطوات إلى ست مراحل تنتهي في أول يناير ١٩٧٠ نظرا للتراجع الذي حققته في مراحلها الأولى في

مجال تحرير التجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية .. وضمت السوق في بدايتها ٤ دول هم مصر وسوريا والعراق

والأردن من الدول الأعضاء ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية ثم انضم إليها ليبيا واليمن وموريتانيا

وتستمد دولة فلسطين للانضمام إلى دول السوق وكذلك السودان وبذلك تبقى دولتان أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية ولم

تضمها هما دولة الامارات العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٤

السوق

العربية

ضاعت

التجارة

البينية ١٢

مرة في

١٥ سنة.

تحقيق التكامل

الاقتصادي يبدأ بأبناء

منطقة تجارة حرة ثم

اتحاد جبركي ثم سوق

مشتركة ثم انهاء

انقضى

لا يوجد تضارب في مصالح

الدول العربية.. والارادة

السياسية متوافرة

والاهم من هذا هو تعظيم الفهم بأن هناك مصالح مشتركة تستدعي للمشاركة وتحمل المراحل الصعبة للوصول الى الهدف النهائي وهناك تجارب ناجحة في العالم للعمل المشترك الذي يتوخى المصلحة سواء في السوق الأوروبية أو في

اسيا أو امريكا الشمالية أو اللاتينية ويضاف اليها في عالمنا العربي روابط اللغة والتاريخ والحضارة والثقافة والمستقبل وعلى رأس كل ذلك المنفعة الذاتية التي تتحقق من العمل الجماعي لاستغلال القدرات الكبيرة المتوافرة لدينا في العالم العربي

وهناك معطيات على الساحة العربية تساعد على نجاح السوق

نظرا لتطور

اقتصادات عدد

كبير من الدول

العربية وتبنى

برامج

للاصلاح

الاقتصادي

لتحقيق مزيد

من التنمية

والاستثمار إلى

جانب ظهور

نظريات جديدة

مثل سياسة

السوق ومبدأ

الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد الموجه والتأكيد على دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار واتخاذ نهج جديد لتنظيم التجارة العالمية كل ذلك يجعل الوطن العربي يبحث عن مكانه في هذا الواقع الدولي الجديد معتمدين

على تطوير الاقتصاد وتفعيل الآليات التي تجمدت أو ضعفت لاستئناف المسيرة.. ومن هنا

جاءت دعوة

القمة العربية

للتعقد برئاسة

الرئيس حسني

مبارك في

القاهرة في

يونيو الماضي

من أجل تفعيل

المؤسسات

الاقتصادية

العربية

والاستمرار في

اقامة منطقة

تجارة حرة

عربية.. وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة لوضع بروتوكول تنفيذي لأخراج منطقة التجارة الحرة الى حيز التنفيذ على مراحل للوصول الى سوق عربية مشتركة.. كما ان هناك توجهها لبحث هذا الموضوع من قبل الاتحاد البرلماني العربي الذي سيعقد في مايو القادم بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجامعة الدول العربية

سألت د. حسيمن

ابراهيم: هناك تجربة

عربية لقيام سوق

مشتركة تضم ٧ دول

هي مصر والاردن

وسوريا والعراق وليبيا

وموريتانيا واليمن

ولكنها ليست فاعلة..

وهناك اتجاه جديد

لقيام منطقة تجارة حرة

بين الدول العربية..

فكيف ستكون الصورة

للتعاون بين الدول؟



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ قال: إننا نرى ضرورة استئناف المسيرة من حيث سبق أن توقفت أو تجمدت والعمل على تطبيق الأحكام الجديدة على هذه الدول التي تساعد ظروفها على الانضمام إلى هذه المجموعة والتي سبق أن ولّفت على قرارات عدية وبلّقتها.

وفناك أيضا تجمعات جزئية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومن قبل مجلس التعاون العربي وميثاق جامعة الدول العربية يفتح الطريق أمام التعاون الثنائي أو بين عديد من الدول الأعضاء... وعلى ذلك فإن البداية لنقطة التجارة الحرة إما من خلال

مجموعة السوق مع تعديلات عليها أو من خلال التنسيق بين هذه المجموعات بشكل يؤدي إلى الهدف لأن هذه المجموعات أو مجالس التعاون أهدافها واحدة ويمكن التنسيق بها.

■ سألته: هل يمكن أن تؤثر اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية على إنشاء السوق العربية المشتركة سلبا أو إيجابا؟

■ قال د. حسن إبراهيم: مركزات السوق العربية المشتركة تنطلق من الحاجات العربية وتعتمد على القدرات الذاتية العربية ولكنها تتأثر بالقرارات الاقتصادية الدولية مثل الشراكة الأوروبية سلبا وإيجابا وتظل المصلحة العربية هي صاحبة القرار في الموقف العربي.. وحتى اتفاقية الجات تفتح الطريق أمام قيام تكتلات اقتصادية وتعطيها امتيازات نسبية

■ سألت د. حسن إبراهيم: ما هي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية قيام السوق العربية المشتركة حاليا؟

■ قال: هناك صعوبات تتعلق بالاقتصاد العربي والعمل المشترك منها التخوف من نقص حصيلة الرسوم الجمركية بسبب الإعفاء من الرسوم بالرغم من أن عوائد الصادرات أكثر ربحية من عوائد الرسوم الجمركية.. أيضا عدم وضوح مفهوم العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الصغرى القائمة حاليا في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية علما بأن السوق يمكن أن تمثل في حالة تفعيلها مرحلة أكثر تقدما مع التحول إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة كاملة.. كذلك أيضا من بين الصعوبات النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل والتخزين والمعلومات والتسويق ووسائل الاتصال وعمليات التعبئة والتغليف.. ومن أهم المخاوف غير المبررة أيضا أثر تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها رغم أن المخاوف الحقيقية تكمن من دول غير عربية وتزداد في ظل وجود مناطق تجارة حرة بين دول عربية وتكتلات صناعية متقدمة.. (أضف إلى ذلك نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى بعض الدول العربية لتمويل الواردات من الدول العربية).



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٧/١/٢٢ التاريخ

دراسة تؤكد:

تفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية

تتعمدها، وذلك كله أدى إلى ارتعاش الإيدي في لشبان القادرين التلاحم في الوقت المناسب مما أدى إلى ظهور ثقافة المصرفية في المنطقة العربية التي منها في المناطق الأخرى.

وأقرت الدراسة أن الثقافة قد لا تتوفر في حلقتي عدم الارتداد أو الارتداد بالذم غير الكافي فانطوئة وفيهما حاضرة اللبس، ولكن الثقافة تدوم. ويعمل في حالة عدم تفعيل القاعدة وارتعاش الإيدي عند اتخاذ القرار فهذه الحالة ترجع في كثير من الأشخاص بسببه، ويجب أن تعلم إسماعيل في تلك الأمان كان ذلك راعيا لطبيعة الشخصية فهو في هذه الحالة لا سحر له في المنطقة المصرفية من أساسه، ولكن إذا كان ذلك راعيا لاعتقاده أنه يتناهى للقرار الذي يفضله القواعد السليمة يكون ذلك محققا لهدفه بسرعة أكثر أو محققا لزمجيه أعلى حاشية في ظل المنافسة المستتعدة لبقا بين المصارف لعدم الفعالية وموثاق أسوأها أو خفض التكلفة فزعم ليصير إلى أن سرعة الهدف بغير الفوائج أو عدم تلبية للعموكة بدلة توافيه وحشية كل سامي على خطا أو استثناء أيد من سطوته أو من عورته في النهاية، وأيضا تنصير بالخصلة الثقيلة على حشد الأصول للخدمة السليمة نهائيا فقليل لا محالة وأجزم العمل على حشد الشخصيات شحوق الربح السريع محصلته عدم الحصول على إبداع على الإطلاق.



وخلصت الدراسة في فيفث الأسمى الذي منعه فيه حميدا غالبا هو السوق العربية المشتركة والإحصائيات العربية للتمرة وإن لمحقق هذا الهدف بدون تطوير التقنية المصرفية العربية وتمريرها ومعها في محل النقطة المصرفية العالمية وأساس تطور هذه التقنية هو موعدة قدر للمصري وتطويرة والمسد إلى الألف لتكتفك الجهات المصرفية جميعها من أبحاث ومعاقد ويكون التطوير شخص المصري ومسانعته بجده فطور المؤسسة لتحتج الأمان السليمة في تلك

والفاسات: أنه بالمعنى إلى عدم الفعالية المتطورة إسماء كدوائر التجارية في المحاكم وخدمات التحكيم ومحاسن التفاوض بلاحقة إبداع بطور في قسمه والغشلات هائلة في التحصيل والاستطاعة فحرم بال هذا الإبداع والمصارف إلى أن كان عدم الفعالية مع الفعالية في المنطقة العربية يمكن أن يصل إلى ٥٠٪ من مجموع القديسين من أشخاص سواء أعادت أشخاصا حقيقة أم اعتبارية فإن عدم الفعالية مع الفعالية في الدول الأوروبية ١٠٠٪ من عدد القديسين كما إما لا يستطيع الجرم بال هذا راعيا في فئة المحاكم أو هيئات التحكيم مما يؤثر الفعالية في الممارسة أو المسئلة إلى عدم الفعالية والممارسات وفشلات التي تستحدث في المرضى في إبداع بطور، فضلا عن أن الأمر لا ينجح في ممارسات ناشئة عن فاعليات بل يضاد فيه صعوبة ومخوقات في تنفيذ العمليات الموعودة على المصارف.

وأشارت الدراسة في أن تقنية للفقيرة التي تزدى في مشكلات أو ممارسات ليست مخصصة في نوع معين من أدوات للمعاملات المصرفية حتى يمكن إرجاعها إلى فئة معينة من الأشخاص في هذا النوع الخاطم على إرشيد والمواد الممارسات المصرفية للتحلية بجدها متنوعة هذه منزلة عن لفتان ذلك منزلة عن تلبية اعتماد مستند وقد عن مشروط خطاب فضائل بل حتى عمليات الحسابات الجارية والودائع أصبحت لا تخفى من الممارسات.

حسام زايد

وتمثل دراسة في تلبية هذه الألف إلى يتم الإرتكاف الكافي جميعه الأدوات والمعلومات والقواعد وفوقها التي تحكم العمل المصرفي أو مواءم من أدوات أو من الأشخاص منها، أو إدراجها لتدعم بها ولكن ليس بالهمل فكل، أو أن يعطى والعلم بها علما كافيا ولكن عدم

تطورت المنطقة العربية المصرفية وأصبحت المنافسة العالمية والتكنولوجيا المالية، وأصبح المناخ الاستثماري، والاستثماري المربح، مسهبا لنظم الاستثمار والأعمال، والقائمة التطورات الاقتصادية كانت على البنوك العربية أن تكون الشواك التطور العتيق في الأداء المصرفي وحرر تمويل الأموال، ولا حلت فريسة، لكسور غير المبرر كي نائب كبير المديرين بالبنك المصرفي السري على عضو اللجنة الفنية القومية الاقتصادية بناد مصر، استوى إزاء الخدمة المصرفية ليس المنطقة العربية ليس

السهولة والسهولة والتشجيع والتجربة في الدول الأخرى التقدمية صربيا وأوروبا منها بركات على الرغم من توافر أدوات الجهره المتعددة في جميع الدول العربية



المصدر : السبوع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٤

أمريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق أوسطية

وفي حلة وجود بعض القويكات الديمقراطية أو التي ترفض سياسة التفضية الأمريكية فإن السبيل للسيطرة عليها هو عزلتها عن طريق فرض الحصار الاقتصادي تحت دعوى الحفاظ على الشرق وعيه واستخدام الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقواته في فرض رؤيتها وقواتها.

ومن ناحية أخرى تسعى إلى استقطاب باقي الدول التي هي ليست «دولة وليست بها» في جمعيات القومية تأملها الرحمة وإعطائها الجمعية والأذعان. وبسببها في فرض هذا الاتجاه استخدام إسرائيل من الناحية الصهيونية.. والصهيونية من الناحية الصليبية وكان أن بدأت في الدعوة إلى منع إسرائيل في المنطقة أو بالأصح فرضها بأسلوب قبيح وقبيح والأذعان. وضغطوا عن طريق أو الاعتراض بها في جمعيات الضغط النبطي من إعدام والمثقفين الاستعماريين والأعلاميين لنادي وتحطيم ونجح على إقامة الانسحاب في التحيات الجديدة والعرف وبالعراق أوسطية، والتي تعني في مجملها المزيد من الاستقطاب والتعبئة.

وتتسائل: هل هي شرق أوسطية عربية؟ أم شرق أوسطية يوروبية؟ أم شرق أوسطية عربية إسرائيلية؟ أم بين مكان وموقع ولون الجامعة العربية والسوق الغربية للشركة؟ وماذا تعني

للشعاع للشركة؟ والأصوات العربية من أن التوجه هو تهميش أو بالأصح المزيد من تهميش الدور العربي والصربي بمصلحة خاصة؟

إن استراتيجيا للصحة السلام لم تستطع.. حتى الآن.. أن تبرز لها حقيقة الدور الإسرائيلي في عملية الشرق أوسطية حتى يكون مستحقا للحدود الاقتصادية والصهيونية لمنه

السياسية والاقتصادية لتحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر

والعسكري لناديا اما اخيرا فالسعي الجاد لعدم تشكيل أي من هذه القوميات أي تهديد أو محاولة لثارة مشكلات سياسية والقضائية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سبيل ذلك تستخدم دعوى «الحوالة للسيطرة وفرض رؤيتها وأرائها على الآخرين وإبلاغها في ذلك كشيعة.. الجيتا الدولي، الصهيوني الدولي.. الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ومؤسساتها ولجانها، مجلس الأمن.. وحق الفيتو.. إلى غير ذلك من الأساليب والأوتات.

وما يعنينا من هذا كله ما يؤثر على منطلقاتنا العربية وعلى دولتنا في حاضرتها ومستقبلها وموقعها في هذا النظام والحدود المسموح بها للحركة والقرار رد الفعل علينا وعلى أجهزتنا الحاضرة والمستقبلية.. وبالرغم من صمودية تصديق ذلك الواقع في ظل تلك التفسيرات وهذه الهجمة الأمريكية التي تسيطر وتفرس وتدجج كل الاتجاهات السائدة في منطلقاتنا العربية.

فمن ناحية استطاعت أمريكا أن تشكل خلفا مساندا ومؤيدا لسياساتها نتججة خطا وخطلية العراق في فرض تكوين في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وكان لهذا التدخل ما يبرره.. فلقد أعطت العراق الفرصة لإسرائيل على طبق من ذهب للتدخل وتكم وتضرب وتسيطر وتستولي على كل مقدرات وثروات واتجاهات المنطقة ودولها.. سواء من طريق فرض الصاية القلندية بالتحالفات أو الصامات أو الدماء للشركة.. وتوريد السلاح والسيطرة على الأسواق والاقتصاد والتوجهات السياسية.. فكيف لإسرائيل تؤيد النظام الأوتوقراطية في المنطقة ولا تشجع الحركات الديمقراطية لتفكيك بعض الأنظمة القائمة في حكم الشيخ وأصحاب الجلالة والسمو أو لرغبتها في إلغاء هذه الأنظمة ختمه بصحتها واستمرارها لتجديتها لها.

لأنه إن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي في ظل النظام الحالي الجديد.. يجعلها تسعى جادة واجمعة إلى تأمين ذلك الموقف لصالحها على كل المستويات والأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

.. فعلى المستوى المحلي تشجع وتدم بالمال ولتساعدات والعمولات كل الدول وجماعات الشعب وبعض الحزب التي تساهم في صناعة القرار السياسي والتفاني.. الذي يخدم مصالحها ويؤيد موقفها ويتبعج لوجبهاتها.. بل قد يصل الأمر إلى التدخل المباشر في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الدول.. وقد مارس ذلك فعلا في بعض الدول.. وإن كان الأمر بعيدا مباشرة لتدخلت في الكثير من الدول لتفكيك لوضعها وإعادتها إلى حظيرة الطاعة والانزواء برؤية العم سام، والتحميد والتعجيد بالديمقراطية الغربية.. والتقدم للذهل وفتح أسواقها للمنتجات الأمريكية والدورسات والشروعات التي لن يتسنى ولا يمولها إلا الأمريكيان فقط.

هذا من جانب ومن جانب آخر فعلى المستوى الإقليمي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين بعض الاستقطابات والصهيونية والجمعيات التي تسير أيضا في تلك الدعوة الجديدة والوجدية في العالم.. فما هي أمريكا تفرس وسيطرتها وتكونها بالمال أو السلاح أو الحظر أو الفرز الثقافي على العديد من كويات الإقليمية.. في الشرق والغرب في الدول والتنمية والدول القامسة في الصومال والخليج العربي والشرق الأوسط.

وليس أمام هذه الإقليمية سوى أحد خيارين إما «الانسحاب» وإما «الاندماج» أما الانسحاب، فماذا يعني ذلك؟ على الصعيد الاقتصادي أولا

ووضع لعمد الخروج عن الخط السياسي والاقتصادي



المصدر: الوفاء

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات

والصراع.
وكيف يمكن ان يتصور
انسان عاقل له اقل رؤية
سياسية او اقتصادية ان
اسرائيل بكل امتلاكاتها للثقة
بخلقها وخارجها تهدف خبيث
العرب او امن المنطقة.. ان قراءة
التاريخ تحتاج إلى إعادة
التأكيد على ان الصهيونية
العالمية التي انزلت اسرائيل في
قلب العالم العربي تهدف
وتسمى إلى احتواء العرب
والسيطرة على ممرات
شموها، وحاولت اسرائيل
بسلوب الحرب ولم تنجح في
فرض ارادتها أو ارغام العرب
على السير في طريقها وعلى
دهجها.. وكان السلام ميقلا
إلى ذلك فسمعن طريق إبعاد
رغبتها في السلام وعدم
الحرب.. يكون للقابل الطاعة
والخضوع عن طريق الاقتصاد
واستقطاب الدول العربية في
كيان اقتصادي جديد يسمى
للشرق اوسطية تكون اسرائيل
قاعدته ومركزه وبالقى الدول
العربية تدور في فلكه وتبني
سياساتها الاقتصادية على ما
تصله وما تراه وما يقدم
مصلحتها بالدرجة الاولى..
والعقبة الوحيدة في ذلك.. هي
مصر فلو استطاعت ان تحتوى
مصر أو تحيدما لضيقت
انضمام بالقى الدول العربية
إليها وهذا ما حدث بالفعل.
وتهاافت الدول العربية في
صورة غير مسبوقة إلى عقد
المعاملات والاتفاقيات
السياسية والاقتصادية مع
اسرائيل وفتح الأسواق
لانتاجاتها وتدفق خبراتها في
كل الصالات وبذات العجلة في
الحوار.. يكسبون هم الكثير
ويبقى لنا القفاز. وتأكيد ذلك
ما تلوح به اسرائيل من تنفيذ
لهيود الشافقيات للسلام مع ما
يلقنه العرب من تطبيع
واندماج وإزالة الحواجز امام
للتجات والخبرات القلعة من
اسرائيل.
علينا ان نطهم ونحى ولا تلع
مرة أخرى في الانقياد الأعمى
للقوة العولة فسوف نغلب
علينا إلى ابتلعته وتدور في
لك العرب ممثلا في اسرائيل
ومن يدعنها والحل الوحيد -
في رأيي - قوة العرب للثقة
والثقة حكام العرب في
استثمار ثرواتهم والاستفادة

من التغيرات التي لديهم لصالح
مجتمعاتهم.. فلتسوق العربية
الفترة ان قامت أو استمرت على
القيام كل المعايير الأخرى التي
لا تقصروا لنا شؤون الأزه من
التجديد.
أ. أحمد يحيى عبد الحميد
كلية التربية بالسويس



المصدر: الأقباس

النشر والذخعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٩٣

الاقتصاد .. هل يكون السبيل للصحة العربية؟

مواجهة مافنة «هول السوق العربية المشتركة» و«مجلس الأعمال

اجماع عربي على زيادة مصر لمسيرة التنمية والسلام

رسالة الأردن



فاتن
عبد
الرازق

لنعمان قيام زجاج السوق العربية المشتركة وأحد هذه الخطوات للتكامل الاقتصادي وتحرير التجارة ثم إزالة الصوائك الجمركية لخدمة الاتحاد الجمركي على أن تكون سلطة التجارة الحرة في مرحلة الوصول إلى السوق المشتركة.

ومن التماثل العربي في مجال التشديد والبناء الذي يدعو من أكبر الأنظمة في الوطن العربي بطلب التماس استعجال بشأن أمن عام جمعية رجال الأعمال المصريين ونائب رئيس اتحاد الفلايين العرب أن حجم أعمال عمليات البناء والتنمية التي تتم سنوياً بالبنطقة تبلغ ٧٠ مليار دولار وتقدم لشركات اللقاولات العربية بنحو ٥٠ / لقطتها

ويتم تنفيذ باقي العمليات بواسطة الشركات الأجنبية

وأكد أن اتحاد الفلايين العرب نجح في تطوير قواعد التماثل في مجال الاتصالات ولكن الطريق من شركات اللقاولات العربية للتنسيق فيما بينها وتحقيق التكامل الذي يتطلبها لتنفيذ حجم عمليات أكبر.

هيئة للبنوك

وفي حديثه أمام اللقطة طلب عدنان هندي أمين عام اتحاد المصارف العربية بإنشاء هيئة عربية تضم جميع البنوك بهدف أن تنسيق العمل وتيسر استنباط الأموال العربية مشيراً إلى أن عام ٩٦ شهد زيادة ملحوظة في حجم الودائع بالبنوك العربية كما شهد نمو واستقرار مصرفي مشيراً إلى أن هناك نقلاً ضغط واضحة في البنوك العربية أعماها خضعت التدوير على الوسائل للتقديرات الحديثة والآلة بالأساليب التقديسية وبسيرة بعض البنوك العربية على أسواق المال

كانت مبادرة جمعية رجال الأعمال المصريين بالدعوة لعقد أول ملتقى لجمعية الأعمال العربية.. لبي الدعوة ٥٠٠ رجل أعمال وخبير اقتصادي عربي كانت المشاركة تتوزع حول معطيات زمن جديد تنتعش فيه عن التضرعات القديمة وتؤمن بأن قطار السلام والتنمية لابد أن ينطلق بالمضي سراعاً على مدى ٣ أيام عقد الملتقى بالعاصمة الأردنية عمان والأخبار تقدم في هذا التحقيق صورة من تريب

في التطلعات الاقتصادية وأحد سعيد الطويل على ضرورة إزالة العوائق التي تحول دون التسويج تباين السلع والخدمات خاصة أن التجارة العربية البينية سجلت خلال عام ١٩٩٦ ٨٨ / فقط من حجم التجارة العربية مع دول العالم.. وطلب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين كل دولة عربية بإعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بفكر متغير وتغيير الفسافات لحظ رحب الأموال المالية.

أما عن دور القطاع الخاص العربي في المرحلة الحالية بالبنطقة فبرز جدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الزينيين أن رجال الأعمال العرب قاومون على الفهم بأبعاد التنمية الاقتصادية ولكن لابد من زيادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بين البيت العربي

بهدف إعادة تفعيله وتبني الأساليب الحديثة في الإنتاج والتصدير

مواجهة سيطرة

ويجيش طرح موضوع السوق العربية المشتركة أمام اللقطة أكثر مواجهة سيطرة بين أعضاء الوفد المشاركين من الخبراء ورجال الأعمال ما بين مقيد ومعارض وأقرب الأقارب.

وهنا القلت الحديث الدكتور إبراهيم حسن أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يجب أن يتم اتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة التقنية

ظهور بوضوح نجاح الملتقى العربي منذ الساعات الأولى لامتداد مكان لخصوم ذلك حسين عامل الأردن للوحدة في تسجيع المشاركين لما أكد أكثر من ذلك حسين إلى قيام ثورة عربية بربها للقضاء على كل أسباب الضعف والتذلل التي عانت منها الدول العربية في الماضي مشيراً إلى أن هناك قناعة تامة بأن بقاء الدول الخاصة عمليات التنمية في المنطقة

تكتل واحد

وعندما دعا الدكتور عصمت عبد الجهد إلى تجميع اللقولات الاقتصادية العربية في تكتل واحد قوي وقادر على خدمة السلطة العربية العليا وأكد أن القطاع الخاص والمستثمرين هم قاطرة التنمية العربية حيث قامة الإحصاءات الكوكبية بقصر الشاف بمراتب الصين للضباب حيث أقيم الملتقى بالتصديق العام.

وأكد الدكتور عصمت مبولليج أن التماثل الاقتصادي في المنطقة يرتبط بتحقيق السلام وثلاً تطوع إلى مستقبل أفضل دون هيئة عرب على طرف آخر. وبدأ الملتقى العربي لمجتمع الأعمال في مناقشة الموضوعات الطروجة لخدمة

أليات جديدة

حول التماثل العربي.. فغربي اقترح سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وضع البوات جديدة للعمل العربي المشترك لتتوكل مع الظروف الحالية على ضرورة إعادة النظر



المصدر: الأخصبار

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيث يتحكم في ٨٠٪ من حجم أعمال السوق المالي العربي ١٠ بنوك فقط

الاقتصاد الفلسطيني

كان لقضية دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني جانب من مناقشات للتلقي حيث أكد المهندس طاهر الشرف مسكوتير عام جمعية رجال الأعمال للصيريين على ضرورة فتح قنوات للشعائر للكتاب مع رجال الأعمال الفلسطينيين والشعائر العرب في القدس والسفلة العربية وبقرة بهدف اسلال المنتجات العربية محل للتجاء الاقليمية ولحد من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

العرب والاتفاقيات

وحدل الشعائر الاقتصادي العربي في ظل عولة الاقتصاد بقول الدكتور حازم بيلالوي الامين العام للتنفيذ لكونة

الاقتصادية والاجتماعية^١ ريس امصيا^٢ الاسكراء كتنامية للشم للتحفة... لن الشعائر الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تعتمد وتوقع ماذا لم تتوافر المعلومات الحقيقية لذلك الشعائر تظل الاتفاقيات حورا على ورق. فقد وقعت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي على المعسكرات من اتفاقيات الشعائر الاقتصادية والشروطات للشركة والتي لم يرتب عليها اية نتائج عملية. في الوقت الذي تعد فيه اتفاقيات اقتصادية بين دول المنطقة والمنظمات الدولية او للجمعية الأوروبية حاليا مما يؤدي الى تهمد اوضاع الشعائر الاقتصادي العربي ومقا الشعائر التي ترضيها للمنظمات الدولية او الاقليمية وتكتسب التزام الدول بفتح اسواقها وتعيد شروط واوضاع الشعائر الاقتصادي بملفسي اعتبارات تحرير التجارة الدولية.

ولكن انه اذا كانت الظروف غير مواتية في الوقت الحالي لشعائر تكامل الاقتصادي كامل بين جميع الدول العربية فلا تال من الاتفاق على مجالات محددة للشعائر في قطاعات معينة

مهم - الريادة

اما عن أهمية التلقي العربي لاجتمع الاعمال فيقول المهندس حسن الشافعي عضو وفد رجال الأعمال للصيريين المشارك في التلقي ان عقد مثل هذه اللقاءات يمثل أهمية كبيرة حيث يتم تبادل الخبرات والتقاليد بين الهمين والشعائر الاقتصادية مما يؤدي الى ايجاد حلول للمشاكل التي تواجه مجتمع الاعمال واقتراح السبل التي تسمى الشعائر والاقتصاد للشعائر وبعد التلقي عمان بادرة جيدة ينبغي متابعتها كما يعد بداية عهد جديد من التلحاق القطاع الخاص في الوطن العربي

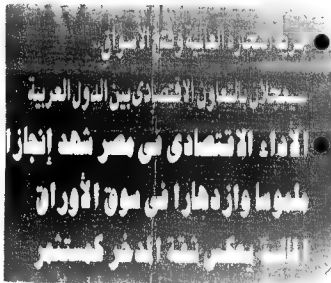
وفي النهاية كان افراد الصير لغيروا عندما أكد للشعائر في التلقي من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال في الوطن العربي عن تقديمهم بالدور الذي تقوم به مصر من لول السلام والتنمية ليس فقط على المستوى الحكومي ولكن على مستوى القطاع الخاص حيث عبر الشعائر عن لجايلهم بضمرة رجال الأعمال للصيريين وبشاركتهم في صنع القرارات الاقتصادية في مسيرهم ومهمهم من أجل الشعائر الاقتصادي العربي فالتمية الاقتصادية في المنطقة هي لحدى ركاز السلام الاساسية.



المصدر : الأهرام

للتش : الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١/ ٢٥
الدكتور حازم البتلوى الأمين التنفيذي «لإسكوا» لـ «الأهرام» :

الاقتصاد العربى يتجه نحو الإصلاح والبلدان العربية مهمة على «الخصخصة»



إنجازاً ملموساً خاصة لو تمت مقارنته
بالتصاميم العربية أو غير عربية،
والإسكوا الطبيعة والنور
التي البداية نود أن نتعرف على ماهية
الإسكوا والدور الذى تقوم به ؟
اللجنة العامة للأمم المتحدة، تأسست عام ١٩٧٢
لتحل محل مكتب الأمم المتحدة للشئون
الاقتصادية والاجتماعية في بيروت وفي عام
١٩٧٢ نشرت الإسكوا عليها في مقرها الدائم
ببيروت والذي اضطررت أن تنتقل منه إلى بغداد
نظراً للاوضاع السياسية والأمنية في لبنان إبان
الحرب الأهلية وفي عام ١٩٨٥ حدث تغيير على
اسم اللجنة لتصبح «اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لبلدان عرب آسيا وينتظر من العام
القادم أن تنتقل اللجنة إلى مقرها الدائم
بالعاصمة اللبنانية بيروت وهناك الآن خطوات مع
الحكومة اللبنانية لتسيير ذلك.
وتقوم الإسكوا بعدد من الوظائف الهامة منها:
تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق
التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمى ودون
الاقليم وتعمل بوصفها للتلقي الرئيسى العام
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة

في أحد الاحياء الواقعة «الشميساني»
بمدينة عمان يقع المقر المؤقت للجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
والمقرسونة بمصطلح «الإسكوا» ورغم
الوظائف الكبيرة التي تقوم بها اللجنة إلا
أن الكثيرين في عالمنا العربي يظنون
التكثير عن تلك اللجنة مع ملاحظة أن
اعضاء الإسكوا حتى الآن كلهم من الدول
العربية وحواشها اليوم مع الامين
التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا لاتعود «أهميته فقط في
التعرف على الإسكوا» بقدر الوقوف ضد
رؤية تلك اللجنة للاوضاع الاقتصادية
العربية كما هي الآن بالإضافة إلى
استشراف مستقبل العمل الاقتصادي
لغربي وأن مصاورنا كان يشغل منصب
رئيس البنك لعمري للتنمية الصادرات
بالإضافة إلى «لتأخير الاقتصادي بارز كان
أولاً وأن ينفرد الحديث إلى تجميع اداء
الاقتصاد المصري كما هو حاصل الآن الذي
يقول عنه الكتلة، حاتم الملاوى انه خلق



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأول من بين التحديات الهائلة التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاقتصادات الاكثرت تنوعا على حد سواء ، هي الارتفاع المستمر في معدلات البطالة ذلك ان التقدم الذي احرزته المنطقة في تخفيض معدلات البطالة كان بطيئا . اما معدلات الانخراط في سوق عمل دول الاسكوا ، فليس من المتوقع ان تشهد اي تغير كبير عن مستوياتها في عام ١٩٩٦ والتي كانت

مقبولة نسبيا . لاكن من المحتمل ان تنخفض انخفاضا ملحوظا في كل من مصر ، العراق ، سوريا ، اليمن .

فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي ، واصل كثير من دول الاسكوا لبرامج الاصلاح خلال عام ١٩٩٦ واستملت اجراءات جديده ويصنف هذا بالذات على حصر ، الاردن وسوريا واليمن من بين الاقتصادات الاكثرت تنوعا . وعلى عكس البحرين والكويت من دول مجلس التعاون الخليجي وقد اصبحت عملية الاصلاح الاقتصادي عموما بتطبيق سياسات تقنية وضريبية حرة وتخليص التمريرات الجمركية على الواردات ومن قوانين جديدة للاستثمار والاسواق في تطبيق الخصخصة . كما شنت قوانين جديدة للاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي والقطري .

لكن تظل هناك عوامل معقدة للتصو كان لها تأثير في بلدان المنطقة . فقد زادت هذه العوامل من احساس عدم الاستقرار السياسي وكان اثر على

النمو الاقتصادي ، وانسيما في الاقتصادات الاكثرت تنوعا ومن أبرز هذه العوامل عدم لحرمان تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط واستمرار القصف على الحدود الامريكالية اللبنانية . كما ان المعطيات الاقتصادية التي لرضتها الامم المتحدة على العراق لم يكن لها تأثير فمصر بين النمو الاقتصادي والتنمية في العراق بل كذلك بالنسبة للاعضاء من الاسكوا الذين يتولون رؤساء توارية قرية لاسبيا الازرن .

التعاون الاقتصادي العربي

والاقتصادي السياسي
■ في ظل التحديات التي تواجهها عالمنا العربي ، يشهد الان ورة الحديث حول أهمية لتعاون وقدم السوق العربية المشتركة من بمحكم كامين للجنة الاقتصادية لغربي اسيا المعروف ان كل اعضائها حتى الان من الدول العربية كويت ترون التعاون العربي ومن تعطل القرن ١٩٩٦

■ اذا كنا بصدد الحديث عن التعاون الاقتصادي العربي والاستقلال ، على التصديق هناك اربع نقاط اساسية عليها ان تنهضها جديدا واستطيع ان اطلق في الاخر

الامم المتحدة بالنسبة للمنطقة لغربي اسيا . كما تقوم باعداد وتعزيز أنشطة ومشاريع للخدمة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة وأولوياتها . بالإضافة الى هذا تقيم اللجنة ، بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء وترعى حلقات العمل التدريجية والدورات والحلقات لخدمية هذا بجانب وضع وتطوير قواعد البيانات الاحصائية والمعلومات التي تشمل بمثل الاسكوا

وتضطلع الاسكوا بتأسيسها الفنية للخدمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال شعبها الفنية ومستشاريها الاقليميين وهذه الشعب الفنية هي شعبه الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة وشعبه قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها ، وشعبه قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها ، وشعبه القضايا والسياسات القطاعية وشعبه الامعاء

الواقع الاقتصادي العربي الآن
■ على ضوء الواقع الاقتصادي التي شهدتها العام الماضي ، سامو تصورككم للامشاج الاقتصادية حاليا بمنطقة الاسكوا خلال العام الحالي ٩٦

■ امامنا سيناريو تقول مشاهدته انه من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٧ ، بمعدل ٧,٢٪ وهو يقل عن معدل النمو الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٦ ويبلغ ٩,٢٪ في المائة . وعلى العكس للمعدل المتوقع العام الحالي لاشك انه على كثيرا مقارنة بالمعدل الذي حقق عام ١٩٩٥ ووصل الى ٢٢,١٪ في نفس السياق متوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بنسبة ٢٢٪ بينما تنمو ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الاقتصادات الاكثرت تنوعا مجتمعة بنسبة ٢,٢٪ وصيغة عامة نستطيع ان نقول ان الزخم الاقتصادي للمنطقة سوف يتأثر تأثرا كبيرا بمعدل دفع نمو : التشهير في اسعار النفط الاعضاء تطورت عملية السلام في الشرق الاوسط واخيرا عودة النفط العراقي الى اسواق النفط العالمية ورفع السعر الذي تعرضه الامم المتحدة على العراق

فمن المتوقع ان تشهد اسعار النفط ارتفاعها طفيفا خلال عام ١٩٩٧ الى ما يقل عن ٢٠ دولار ، البرميل الواحد وهو السعر المسجل في عام ١٩٩٦ . ونتيجة لذلك من المتوقع ان تنخفض فرائض اللزبان التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي ، اذا قورنت بمستوياتها في عام ١٩٩٦ . والواقع ان نسبة النمو في الموازنة في الناتج المحلي مسرف تزداد في دول مجلس التعاون الخليجي التي سارت تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد النفط لتحويل الاتفاق الحكومي وفي نفس الوقت فان نسبة عجز الموازنة في الاتفاق المحلي الاجمالي في دول الاقتصادات الاكثرت تنوعا سوف تزداد انخفاضها عما كانت عليه في عام ١٩٩٦



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٥

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

رأينا شاركت على الأتجاه من
خبرات الإصلاح الاقتصادي
ومن بين هذه الأتجاه : أيضا مايرى أن مصر
صارت بحكم الأتجاه الحاصل الآن نموها
ومثلا يمكن أن يحتذى من وجهة نظر كامين
الجهة الاقتصادية لبلدان غرب آسيا ماها
لتقييم للأصلاح الاقتصادي في مصر خاصة
لها عضو في الأتجاه

■ لاشك أن مصر عام ١٩٩٦ حققت انجازا
ملموسا في اادائها الاقتصادي. فاليانات تقبل
ان مصر حققت معدل نمو يتقرب من ٧%
وتحديدا ٩.٤٪ ويتوقع ان يصل هذا المعدل الى
١٠.٥٪ العام التالي في نفس الوقت نجد
المؤشرات الاقتصادية الاساسية معقولة
فالنحجم وصل الى ٧٠٪ وهو انجاز كبير
خاصة لوأترناه بمصر منذ خمسة عشر عاما
صحيح ان البطالة ماألت تشكل مشكلة إلا ان
معدلاتها معقولة أيضا سعر المصرف تراء
ستقرار. ميزان المدفوعات وإن كان مازال موجبا
إلا انه حدث به بعض التراجع. الاحتياطي النقدي
تراء يزيد باستمرار وبمقاي أخر للمعلومات
والبالانات لعام ١٩٩٦ وصل هذا الاحتياطي الى
أكثر من ١٦ مليار دولار

ويمكن القول ان الشرى الاساسى الذى
اتجزته مصر يتلخص في انها نجحت في
تحقيق المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي
المتعلق بالثبات النقدي والمالى، بمعنى انها
تمكنت من تحقيق الإصلاحات الهيكلية
الاساسية وذلك بتعديل المقم القانوني
والتشريعي والإسراع في عمليات الخصخصة
وزرع سوق ألى يتسم بالحرية . كل هذا كان
من شأنه ان يعطي صورة جيدة للإقتصاد
المصري لدى المستثمرين في الداخل والخارج
على حد سواء، كما أأملت صورة الإقتصاد
المصري مكانة متميزة لدى المؤسسات الدواية
وفي الأوساط المالية أيضا ويظهر ذلك بشكل
واضح في ازدياد سوق الأوراق المالية المصرية
الذى يشك بنوره ثمة البخر والمستثمر يبد
أننا نجد الآن العديد من الصانين اللاميين
حارج مصر نأى للإستثمار في الأوراق المالية
وعلى أصل الى القول بأن هناك قبة متنامية
في الإقتصاد المصري ومستقبله واطمئن الى
أن نجاح الإقتصادى بولة مونتو بموايل كثيرة
منها بالدرجة الأولى الإقتصاد المعين بمعنى
وجود بنية اساسية ونشاط اتقاي وتوافر
الموارد الأساسية سواء البشرية أو المالية كذلك
وجود أنظمة ومؤسسات فعالة وقادرة على
ادارة النشاط الإقتصادى ولكن هذا لا يقلل من
أهمية العناصر التى سبق الإشارة إليها
كمصورة الإقتصاد وسمعة لدى الآخرين وذلك
مسألة مهمة حيوية بيد ان العديد من البلدان
تتفق الكثير من أجل تصميم صورتها أمام
المستثمرين والمؤسسات المالية الكبرى في
العالم. وفي اعتقادى أن النجاح الأكبر
للمساسة الاقتصادية المصرية هو انها خلقت
اتساعا إيجابيا الأمر الذى أعطى الإقتصاد
المصري للقة والتفائل

■ أما إذا قلنا ان مصر صارت نموها هذا
يحمى الى انها اتبعت مساسة التدرج مع
الأصوار على تولى الإصلاح الاقتصادي كذلك
من التوقع ان تسير الخصخصة في مصر
بمعدلات سريعة في عام ١٩٩٧ وأن يتعاظم
الدور الذى يلأه القطاع الخاص في الإقتصاد

أولا : انه في ظل عولة الإقتصاد لآيته لتمكن
لإقتصاد غير تنافسي. فالقول وخاصة لاقول
الصغيرة ليس أمامها خيار كبير في لختيار
النظام الاقتصادي بل عليها ان تتبع السياسات
وتتشبه للمؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانيات
الكفاة والرشادة. ومن هنا فإن دول المنطقة
معقولة للأخذ بنظام صرامة للإلتزامات المالية
والنقدية وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية
الصليمة. ولألتطلب الأمر مسجود الأصد
بالخصخصة وتحويل القطاع العام الى القطاع
الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات
المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسليم
ومكاشفة كاملة وتوفير له البيانات والمعلومات
السليمة والرفاية على الأسواق وسلامة
المواصفات ومنع الاحتكار . مع سلامة ان
اختصار النظام الاقتصادي السليم لن يقدر له
النجاح مالم يتوافر قدر من العدالة الاجتماعية
ومحاربة الفساد

ثانيا : ان التعاون الاقتصادي العربي ليس
مجرد اتفاقيات تعتمد فإذا لم تتولى القويما
الصليمة لذلك التعاون نقل هذه الاتفاقات حبرا
على ورق. وقد أألت تجويتنا في هذا المجال ان
أصداء الأرادة السياسية كان دائما الصغرة
التي تحطمت عليها محاولات التقرب والتعاون
الاقتصادي العربي

الثالث : ان نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو
رهن الى حد بعيد بتأثر نظم بديراطية سياسية
في الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد نجحت
في تحقيق تقارب اقتصادى ناجح خلال نصف
قرون فأنما يرجع ذلك الى أن الوحدة الأوروبية
أنما أفتحت فبق ذلك الدول التى تشترك في قيم
الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالتعاون
الاقتصادي وبكى لأحقا للإصلاح السياسي في
الدول العربية الديمقراطية واحترام حقوق
الإنسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية
هو الخطوة الأولى لتعاون الاقتصادي العربي.
ربما. ان العديد من الألتزامات والاتفاقات
الدواية التى تعقدها دول المنطقة أسما في إطار

اتفاقيات الجهات ومنظمة التجارة العالمية. وأما في
إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية هذه الألتزامات
سوف توجد الى حد بعيد لوضاح النشاط
الاقتصادي في الدول العربية وبكى للمعايير التى
تحرصها المنظمات الدواية والإلتزامية وبحيث
يتنهر الأمر وتناظر شروط مباشرة النشاط
الاقتصادي في هذه الدول. وفى هذه الحالة يتم
توحيد المقاييم وتنسيق السياسات كتجربة
الألتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط
وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات
تحرير التجارة العالمية. وذلك كله يتحقق من
التعاون الاقتصادي العربي- عبر تحرير تجارة
الدول العربية مع العالم الخارجى- ما فشت فيه
جهود التعاون بين هذه الدول

■ مصر الاقتصادية : التجربة والنموذج
هناك أشاء تدنو من سواء
من داخل المنطقة العربية أو من
المنظمات الاقتصادية الدواية
تلقيد ان مصر حققت تقدما
ملموسا في اادائها الاقتصادي



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/ ١/ ٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجرى الحوار:

سيد عبد المجيد

البلقاء: وإن تستمر السوق المالية المصرية في اعتدال المزيد من المستثمرين الأجانب وقد كانت هذه السوق ناجحة للغاية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية خلال عام ١٩٩٦ ف سجلت ارتفاعا في متوسط سعة القيمة السوقية إلى ١٧٠٠ مليار جنيه في ١٧/ ٢٠٠٠ قارب نهاية ١٩٩٦ وحيد بالذكر أن هذا المتوسط في سوق المال المصرية يعد من أكثرها انخفاضا بين الأسواق الجديدة. حيث يصل هذا المتوسط في تركيا إلى ٢٠٠٪ وفي جنوب أفريقيا إلى ٢٧٠٪ وفي اليابان إلى حوالي ٢٤٠٪.

مواطن الضيف في مصر: الإصلاح الاقتصادي المصري.. ومما يلفت الأنظار العام على بعض مواطن الضيف في الصورة الكلية للاقتصاد المصري.. فما هي من وجهة نظرك؟

■ بداية نقول أن ما تعلق ليس هو كل ما تشتمل للاقتصاد المصري.. ولكن هناك أننا نسير في الاتجاه الصحيح وإن مؤثر السعور قد بدأ وهو يتجه إلى أعلى ويتجه هذا إلا ننسى عددا من المشاكل التي تحتاج إلى علاج .. بعضها هيكلية يحتاج علاجها على مدة طويلة كالمشكلة السكنية التي ترتبط بدورها بعدد من المشاكل الفرعية كالطعم والصحة وهنا نشير إلى أنه لا يمكن حيد النمو الكمي ولكن لابد من العمل على تحسين الجودة وترسيخ الكفاءة وهذا إن يقى إلا أن خلال برامج تطويرية مطبوعة لها من مواطن الضيف في الاقتصاد المصري. نقول أن أبرزها يتمثل في قطاع التصنيع فهو ما زال ضعيفا بالنسبة لحجم الاقتصاد المصري ولم يعد موقعا أن تتقل مصر التي صارت من دول الاقتصادات الأكثر تنوعا في الخصائص والمميزات من دولة يظل على صدارتها القطر إلى هذه الخصائص حيث يظل على صدارتها البترول.. ففي خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥ انخفضت الصادرات المصرية من ٤٩٥٧ مليون دولار إلى ٤٥٩٢ مليون دولار أي بنسبة ٧.٢٪، وكان من بين العوامل الرئيسية التي ساعدت في ذلك: تناقص الصادرات غير النفطية التي انخفضت من ٢.٨ مليار دولار إلى ٢.٤ مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض بدوره إلى الصعوبات التي واجهتها صناعة التسيج وهي من الصناعات الهامة في القليل زادت الواردات لتصل إلى ١٢.٨٨ مليار دولار بنسبة ٢٨٪ وكانت النتيجة انصدام المعجز في الميزان

التجاري بنسبة ١٧٪ إلى ٩٢ مليار دولار. نكل هذا ينبغي النهوض بقطاع الصناعات التحويلية وقبل هذا الغول في صناعات مكونات الإنتاج Composites لأن في الصناعة الحديثة يصعب على الدول المنافسة في تخصص في صناعات السلع نهائية المنتج.. وإنما دورها الأساسي يتمحور في صناعات مكونات الإنتاج.

تنمية الصادرات والإسكوا

قبل منصب الأمين التنفيذي للإسكوا كنتم تشغلون منصب رئيس بنك تنمية الصادرات في مصر.. فهل تار عملك الحالي بشهرك في تنمية الصادرات؟

■ أتذكر أهداف محددة وهو تحقيق عدد من النتائج المالية والوصول إلى هذه النتائج لابد من وجود تسويق جيد.. معني أن نحاج إلى مؤسسة لا تعتمد فقط على إنتاج وإنما في كيفية أن يصل هذا المنتج إلى المستهدف المناسب.. وهذا في تزايد الاهتمام التكنولوجية بالأسواق.. وهذا في التعرف أولا على الأشياء الحقيقية لمطلقاتنا ومن هو الذي يستفيد من إنتاجها وهكذا نظرت إلى اللجنة كمنهج وبنيتها التي يجب تكمين في وصول إنتاجها من أبحاث وعلميات ومؤثرات المستهدف.. والمستهدف هنا يمكن أن تكون دولة أو منظمة أو مؤسسات أو أفراد.. الشيء الذي استندت من خلال عملي كرئيس لبنك تنمية الصادرات وحاولت تحقيقه هنا في الإسكوا تمثل في تفتاح بأن رأس مال أي مؤسسة ليس فيما ولح لها فقط وإنما في العاملين بها.. ولهذا سحيت أن أحقق قورا من التماس والتفاف مع جميع العاملين على اعتبار أنهم للثروة الحقيقية للمنظمة.. الشيء الثالث الذي أود أن أثير فيه هنا أن هناك دائما فرصة التحسين فلا وصول إلى الكمال ولكن إلى الاحسن والأكمل.. وليس هناك ضرر في أن يتزايد الاهتمام شيئا تقاصا لاهمته أن ينبغي في هذا الشيء..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٥

الصحة باسمه وتحت مسمى الصحة من ناحية أخرى هناك قطاع خاص هذا القطاع وإن كان دوره مازال في مرحلة كنهه في أنه هو الواقع الأساسي لكي يصاحبه في عملية التنمية وأي إقامة تعاون اقتصادي عربي تحكمه للصالح والجيد والناسه وليس فقط للثروات.

أمر آخر مهم جدا هو أن هناك طويلا سياسيا في المنطقة تجعل من التعاون العربي أمرا معقدا من الناحية العملية وهو نتيجة أن الدول العربية كانت طرفا مباشرة أو غير مباشرة في الصراع العربي الإسرائيلي هذا الصراع أن إلى تعجيل حل الكثير من المشاكل في الدول العربية ومن بينها مشروعات التعاون العربي ويوصف الصراع عن تضررت عملية السلام لأن كل الخيار الاستراتيجي الذي إلتزمت به الدول العربية هو السلام وهو ليس خيارا سياسيا منطقيا ولما هو يعمل في داخله جارا للتنمية أساسيا أنه يعني البدء في إعادة توزيع الثروة من الاتفاق على التسليم إلى التنمية.

الجميع بين السلام والتعاون العربي هنا تأتي أهمية التطورات التقنية ولا سيما العربية في تحقيق التنمية هذا الأمر أن قراره جاهد بين خيارين الأول هو خيار السلام والثاني إنشاء منطقة تجارة حرة عربية محتملة للمعروف هو رؤية سياسية واقتصادية نافذة لاكتنازات وأهمية للجميع بين السلام والتعاون العربي دون أن ينظر إلى ذلك أنه دور عمل أو منهج لأطرافه. أما بمرصه واقع التطورات الدولية والتغيرات العربية وتوجهات المنطقة العربية ككل بما فيها الشرق الأوسط.

الطور الثاني هو مستمر للخدمة الاقتصادية وما خط فكرى بجمع بين عناصر من قيمة العربية وبين للمعروف الذي طرح في للتعاون الاقتصادي وأل

مرة في ترويج للتغيرات الاقتصادية الشرق الأوسط طرح مفهوم واتسع التعاون الاقتصادي هو أنه ثمة تجمع بين الأطراف في المنطقة دون الالتزام مسبقا بأطراف ذاتها. وأن التعاون العربي هو تعاون طبيعي ويتفق مع مفهوم السلام.

دراسات لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأهم وأن من شأن إنشاء منطقة التجارة الحرة والصوق العربي من التطورات الحديثة مساهمة وزير الخارجية مجلس الوزراء العربية وقع الآن بإعداد دراسات متكاملة في إطار التوجيه البدء خطوات عملية لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية خلال الفترة القريبة القادمة وهناك اجتماع في المجلس الاقتصادي والتضامن العربي إقامة القمة العربية سيتم فيه طرح الدراسات الخاصة بمنطقة التجارة.

الأهم والشرق للشرق أن موقعها من خط العمل للشرق !! مساهمة وزير الخارجية الشرق العربي ستأتي من خلال مراحل متدرجة ولا يمكن إغفال خطها الدولية سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الجمركي وفيها الشرق للشرق كمن تتركز الآن في هذا الأمر الجليل أن نأخذ من التاريخ عربنة فالأصل أني لعلنا لم نأخذ !!

الأهم ولكننا كنا نأخذ !! مساهمة وزير الخارجية نعم ولكننا لم نأخذ شيئاً من الدول العربية تلكه مقما طويلا لمسلمين مقوما سيديا بجمع بين الدول العربية والتي تمثل مصفلة كل العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية التي تجعل من التقدم السياسي أمرا يكاد جازما والمقومات الاقتصادية

لا نملك للتقدم الاقتصادي والاقتصادية الشرق الأوسط

الأهم ولكن ماذا عن الشرق الأوسط في إطار تطورات السلام للشرق !! مساهمة وزير الخارجية اليوم قداس تتحدث عن الشرق الأوسط وكأنه شئ واقع

لتي لا أنهم هل في تكال السياسي أو سوق أو علاقات تجارية بين أطراف هذا الأمر غير محدد . ولكن ما يتبينه هنا التفكير أنها علاقات جديد جتها اتبع من أنه دخلها طرف جديد هو إسرائيل . ولكن هل تلك اليوم المقومات الاقتصادية والاقتصادية للشرق الأوسط (١) سياسيا اليوم لا يقتضي إلا قيام أي نظام شرق الأوسطية بين الدول العربية . وإسرائيل مرتبط بالشرق الأوسطي الذي حدثته ومنه المجتمع الدولي بجمع بين السلام والتعاون العربي لا لتقدم أن هناك اقتصاديا عربيا أو إسرائيليا يزعم أن تركيبة القائمة للحوار في المنطقة تسمح بأن تتخذ اليوم قرارا بإنشاء أي تكال اقتصادي لذا

(١) أن هناك اختلالا للمعصا في الشكل الاقتصادي

(٢) فحوات كبيرة بين المؤثرات بين إسرائيل والدول العربية (٣) تركز مساهمة تجمع بين إسرائيل من ناحية وأل العربية من ناحية أخرى بأطراف ثلاثة أو أطراف الخارجية أننا نعتبر قائمة لمسلمين في التي لابد أن تتولد من الاستثمار الذي لا

يمكن أن يخلق إلا السلام الأهم . ولكن بك الشرق الأوسط تحت به لجوانب فعلية القيمة

مساهمة وزير الخارجية . من الخطا القول بأن الشرق الأوسط ليس يعني لتي سقط في سوق الشرق الأوسط في شكل اقتصادي لأن تاريخ الشرق الأوسط في العلم كله يقول عكس ذلك هناك من تنمية امريكي وأخر لسوي أمريكي هذه الدولة ذات ولكن هناك حديث من تكال التنمية أيضا الله الأهم إنشاء في ظروف معينة وبمجم احتياجات محددة الهدف من ذلك كان عند طرحه الآن في ظل السلام الحقيقي لابد أن يكون لابد إطار مؤسسي بجمع بين أطراف الأس بالعمل كشركاء من إنشاء بنك اقتصادي جديد في المنطقة وسيلة البنك في تحقيق تلك أساسا في اجتذاب موارد اقتصادية في تمويل للتغيرات الاقتصادية التي لابد أن تكون جزءا من بناء مرحلة ما بعد التنمية السياسية أمر آخر هو أن البنك بما سيظهر من قوة أنه لاكتشاف سوف يمثل مصدر جذب رئيسيا لاجتذاب موارد اقتصادية من داخل وخارج المنطقة وهذا يجب أن تتكرر أن منطقة الشرق الأوسط لا تحصل إلا على ٢٠ فقط من إجمالي الاستثمارات المالية وبالتالي فإن الحديث عن أن البنك سوف يكون فيه إندماج مع المؤسسات المالية القائمة أمر غير وارد أن المنطقة لا تحتاج حاجة في ظل أقرار السلام في استثمارات تزيد كثيرا عن نسبة ٢٠ التي تحصل عليها

التي ليس موضوعا في الفكر القوي الشكل الطبيعي

إن البنك بأكمله مؤسسة استراتيجية وإقتلبي فالت لا تنشئ البنك العربي لكي يتحول إلى مصمم للمشروعات والمساهة للمشروعات مثل هذه المؤسسات شتى ٢ سنوات بعد إنشائها لكي تدخل مرحلة التعهد الحقيقية للمشاركة في تمويل المشروعات الخالصة أن البنك ليس مرتبطا بأي إطار قانوني الشكل الطبيعي

ومن مستقبل البنك في ظل ظروف السلام الحالية يقول مساهمة وزير الخارجية أن البنك مثل أي نشاط من للتنمية الدائم الاقتصادي هو حاجة للتنمية السلام وليس أفلاصنع السلام وبالتالي فإن أي عملية السلام يمكن إيجابها على هذه القضية ككل وهذا أن من تتحرك وتوقع واقع ومن السلام حكم لا مصلحة وإنما لابد أن يركز على



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق السلام لكل الأطراف الصالح
بجانبه العربي والاسرائيلي وكل ما عدا
لكه هي أمور سوف تكون مستحقة لتتأخر
هذا الجهد
الأولم : لكون منطقة التجارة الحرة العربية
على مستوى كل الدول العربية منذ البداية
مساعدة وزير الخارجية
أن يكون من الضروري أن تنشأ منطقة
التجارة الحرة بكل الأطراف العربية
مرة واحدة وهناك على الأقل مداخل
لهذا جزء منها إنشاء مناطق تجارية حرة
على المستوى الثاني والثالث بين عدد
محدود من الدول العربية، ثم يتسع ليشمل
كل الدول العربية أيضا فهناك أمر ثان هو
أن تكاد كل الدول العربية تشترك في إنشاء
علاقات جديدة بطرق ثلاث وهي الاتحاد
الأوروبي ويظهر هذه العلاقات الجديدة هو
الوصول لاتفاقيات تجارية حرة بين الدول
العربية كما نشأت أو جماعيا مثل مجلس
التعاون الخليجي إن إنشاء منطقة التجارة
الحرة يستلزم إجراءات الوصول لها مع
أوروبا . ويختم مساعد وزير الخارجية
السفير رؤوف سمح حديثه للأهرام قائلا :
إن السبيل الذي يحتاج للتكرار جاد هو
أننا في مغاريفنا لتجارة الحرة مع
الاتحاد الأوروبي لاند أن يكون هناك تحرك
استراتيجي متزامن بين الدول العربية
يضمن أن الدول العربية قبل أن تصل
للخطوة النهائية والخاصة بإنشاء منطقة
تجارة حرة مع أوروبا تشرن منطقة تجارة
عربية حرة وتدخل حلقها مع الاتحاد
الأوروبي كمجموعة تجارية حرة عربية في
مواجهة كتلة اقتصادية أخرى



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

في ندوة نظمها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق:

المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لإنشاء السوق العربية المشتركة

طالب الخبراء والمسؤولون الذين شاركوا في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمتها مساء أمس الأول الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق بضرورة عقد قمة عربية على مستوى الرؤساء والملوك تخصص لبحث قضية التكامل الاقتصادي العربي، على أن يتم وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات وسراجل محددة للوصول إلى التكامل الاقتصادي تبدا بإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي لإنشاء سوق عربية مشتركة، على أن تستفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى كالنافتا والاسيان والاتحاد الأوروبي.

● إنشاء قاعدة معلومات تجارية ضرورية

● لزياة التجارة البينية العربية

● ضرورة وضع مواصفات تجارية موحدة

● ومعايير لتحديد مساهمة المنشأ للمع العربية

تابع الندوة:

عبد الناصر عارف

وفاء البرادعي

وحشد الوعي الشعبي للوقوف والضغط على صانعي القرار السياسيين في العالم العربي للتحجيل بالبدء في تنفيذ خطوات السوق العربية المشتركة. وطالبوا بأن يقوم النظام الخاص العربي بدوره في هذا المجال على أن يكون هناك اقتناع عربي بتخليص المصلحة العربية المستقبلية على المصالح القومية الضيقة.

وأكدوا أن التنازل عن المباداة القطرية في سبيل الصلحة العربية العليا لا يضر أو ينتقص من أي سيادة دولة عربية، وأوضحوا أن مسيرة السلام مع إسرائيل تفرض على العالم العربي الإسراع في وضع إطار اقتصادي عربي واحد يمتدح دول العرب السياسيين في مفاوضات السلام الحالية.

وأشاروا إلى ضرورة إنشاء قاعدة معلومات تجارية عربية توضح معلومات عربية ومواقع إنتاجها وتبائتها ومواصفاتها، وذلك للاستفادة بها في توسيع التجارة البينية العربية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعاون العربي الاقتصادي ولتنتشر إلى التمويل اللازم، موضحاً أنه حتى لم تصدر مواصلة قياسية عربية لأي منتج رغم وجود المنظمة العربية للتقنية الصناعية منذ عشرين سنة كما لا توجد قاعدة تكنولوجية أساسية في الدول العربية يمكن البناء عليها لتحقيق التعاون والتكامل التكنولوجي، وهذا أدى إلى قيام صناعات عربية متوازية وليست متكاملة، وطالب بإقامة جامعة الدول العربية بدورها الاقتصادي في التمويل وتنشيط العمل العربي المشترك، مؤكداً أنه ما لم تكن هناك أرادة سياسية واضحة في هذا المجال لأن يكون هناك تكتل اقتصادي عربي.

وقال الدكتور مضمود محيي الدين بالمرکز المصري للدراسات الاقتصادية أن الالتزام بالتكاملية الجات لأمناء إنشاء منطقة تجارة حرة عربية حيث تسمح المادة ٢٤ من الاتفاقية بإقامة تعاون إقليمي بين دول المنطقة، مطالباً بالاستفادة من السياسات الاقتصادية القطرية الناجحة في الدول العربية لدعم التعاون الاقتصادي العربي خاصة أن معظم الدول العربية تنتهج الآن سياسات الإصلاح الهيكلي والسوق الحرة، وكل هذا يدعم ويبرز من فرص إنشاء التكتل الاقتصادي العربي، مضيقاً إلى أن تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي يمكن أن يشكل قوة ضغط على الحكومات العربية للإسراع بإنشاء السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة، وأشار إلى غياب المعلومات

الضخمة. وأشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا في مصر إلى أن الرئيس حسني مبارك يعطي أهمية كبيرة لإنشاء السوق العربية المشتركة التي تؤدي إلى تكوين تكتل اقتصادي عربي يستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الأخرى.

وطالب بتطوير وتنشيط للمنظمات والاتفاقيات العربية في هذا المجال لتدفع إلى حيز التنفيذ، مؤكداً أن الإرادة السياسية في العالم العربي يجب أن تتجه نحو إنشاء السوق العربية ليجاد تكتل اقتصادي عربي قوي حيث أنه لن تكون هناك إرادة سياسية لأي تكتل بدون الإرادة الاقتصادية.

وطالب السفير المصري بالقاهرة بضرورة قيام المؤسسات الثقافية والعلمية والشعبية بالضغط على الحكومات العربية لتسرع في إنشاء وتنفيذ الاتفاقيات العربية الهادفة إلى تكوين السوق العربية المشتركة، مضيقاً إلى ضرورة إيجاد الوعي الجماهيري العربي الداعم للسوق العربية والتكامل الاقتصادي. وانتقد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الإسقي المنظمات العربية مضيقاً إلى أنها لا تقوم بدور فعال في تنشيط

أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيعقد مؤتمر لرجال الأعمال العرب والمستثمرين في لبنان خلال العام الحالي لبحث ووضع الأسس التأسيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتنشيط عمليات التبادل التجاري العربي والتجارة البينية وتحديد دور رجال الأعمال العرب في هذا المجال في الفترة القادمة.

وأكد الدكتور حسن إبراهيم أن الخطوات العالمية الاقتصادية وسياسياً تعرض على العالم العربي ضرورة إنشاء تكتل اقتصادي شامل خاصة في ظل التطورات الاقتصادية داخل العالم العربي والاتجاه نحو سياسة الإصلاح الاقتصادي والسوق الحرة أو التحفيزات الاقتصادية الدولية والتي تفرضها اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأوضح السيد علي نجم رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للاقتصاديات السوق أن الدول العربية أكثر احتياجاً من أي وقت مضى لإنشاء السوق العربية المشتركة ولابد أن تلعب الجمعيات العلمية والمنظمات والهيئات العربية دوراً فعالاً لتنشيط وإنشاء هذه السوق من خلال وضع ضمني وجماهيري شجع المواطن العربي بأن له مصلحة في إنشاء هذه السوق ويجب تفعيل المصالح العامة المستقبلية على المصالح القطرية



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

الكافية عن مردود الاستثمار العربي الذي يؤدي إلى المخالفة في حساب المخاطرة بالنسبة لأي مشروع عربي استثماري. وذلك فلابد أن ندوس دراسة ثامة بأسلوب التكلفة والعائد لكل مشروعات التعاون الاقتصادي العربي على ألا يكون هذا الحساب مقصوراً على النواحي الاقتصادية البحتة، بل لابد أن يضاف إليه العائد السياسي والاجتماعي والجغرافي. والتشاطر بالجمعية المصرية للاقتصاديات لا ضرورة لقيام الإعلام العربي بدوره في تعميق التفهم والوعي لدى المواطن العربي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي على أساس واقعي وليس عاطفياً أو شعورياً. وقال الدكتور مختص سليمان ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية إنه لابد من التفرقة بين التعاون العربي الاقتصادي والتكامل الاقتصادي للتعاوني. فالتكامل الاقتصادي إلى حد ما، وهو يعتمد على القرار السياسي ويخدم المصلحة السياسية، بينما التكامل لم يتم حتى الآن لأنه يحتاج إلى عوامل اقتصادية بحتة، وتسعى جامعة الدول العربية إلى تطوير التعاون القائم للوصول إلى مرحلة التكامل ولكن هناك معوقات فنية اقتصادية. فمثلاً حتى الآن لا توجد قواعد مشتركة عربية للسلع العربية، وهذا امر ضروري ومنهم في مرحلة تحديد التجارة العربية، إذ كيف أو ما هي المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على أن السلع المتبادلة ذات منشأ عربي. وأكد أنه يمكن للوصول إلى مرحلة التكامل العربي تدريجياً وباتفاق عدد من الدول العربية المؤهلة لذلك مطلقاً يوجد في الاتحاد الأوروبي. وقال: إن هناك خمس دول عربية هي مصر تونس والمغرب والكويت والأردن مسؤولة لأن تكون نواة للتكامل الاقتصادي العربي.



التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمل العظيم

بقلم: جمال بدوي

رغم أهمية الموضوعات التي يبلجها وزراء خارجة
الأمم المتحدة، فإنها لا تهمنا وأخطر ما صدر عن
الاجتماع هو: دراسة ورقي للعمل اللامعنين من مصر
وسوريا بخصوص إنشاء منظمة للتجارة الحرة بين
البلدين. إعلان دمشق كنواة لاتفاقية السوق
العربية للشعرة، وتم الاتفاق على أن يجمع خبراء
من مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة ل
مجلس التعاون الخليجي لبحث تنفيذ قرارات
والاتفاقيات الاقتصادية الوحيدة خلال
لثلاثة أسابيع القادم، ثم يجمع فريق عمل في
أرب رب مصر مكانة في القاهرة استعداد مشروع
خطوات للتنظيمية الاقتصادية السوق العربية المشتركة.

●● بهذا نكون العرب قد بدأوا وضعت قدمها على
الطريق الصحيح لنحقيق بلوغ القوة الاقتصادية
لدى سبقتها بآسيا وأوروبا وأسيا وإسرافيا
تشمالية، وبهذا يحافظ العالم العربي على موقعه
الأسير على خريطة عالم جديد وماه تشكله على
أساس الكيانات الاقتصادية الكبيرة. ولا مكان فيه
لكيانات (هالة) (1)

● ولما ظن أن الطريق إلى هذا الأمل العظيم مسرور
بقرود، ولابد أن تضع في حسيبتك الفاتحات القائمة
بين الدول العربية، والخلافات الجانبيه التي تصوق
وحيطية محاولة التقارب، أضف إلى ذلك نزعة الأنانية
وتضخم القدرات، وهي علة فائقة تحكم في بعض الدول
فتتصور أنها القوة على أن تفعل وحدها، وتلبث وجوها
شعر، علم متوحش لا يحرم المسك الصغير (1)

في عام ٢٠٠٥ وحسب إحصاءات مصرف مسيرجي
 ●● مثل ثلاثين عاماً أو يزيد، وتشير سوق
 العربية المشتركة مجرد ألقاب تتخلف بين مختلف
 الجامعة العربية، ولم يسمح لها أن ترى النور، في
 الوقت الذي صرفت فيه فترة السوق الأوروبية حتى
 صارت شجرة ورافة أطفال، وللنفس، بل للذوق، في
 بعض الدول العربية تحاول أن تبحث لها عن مكان
 تحت الشجرة الأوروبية، ولا تسعى إلى المشاركة في
 لشجرة العربية الأصيلة (١١)

لأد أن تكون صرحاً مع نفسك... معترف بأن
 ستروم السوق العربية أسخطت بكثرة اللجوء
 العربية، وما صاحبها من أحلام ومغامرة في قيام
 وحدة عربية شاملة، وقد من الطفرة - على الحد
 والأعلى والعكسي - زادت من التحليل إلى الحد
 ويجعل على قمتها حاكم دهر يدبر ما يشاء من
 يذنه، ويسمع للسحب إلى تغير سماء الدولة،
 فيجملها صغر فسوف يأتيه خزائجه، هذه المرة
 الخيالية التي استندت إلى أسس تاريخية غير ملطية،
 كان من شأنها أن تغير التاريخ والمواقف لخلق

الأولاد العربية، في وقت اشتدت فيه نزعة
الاستقلال الوطني بعد شروب شمس الإمبراطوريات
الاستعمارية الأوروبية، وساعد على نمو هذه
للخوف، ورغبة بعض الطفلة في توب ثروات الدول
الانفصالية، وتحقق هذه الرغبات في استيلاء العراق
على الكويت، وبقاء صدام حسين شعبا وورق بقية
الدول الخليجية (ii)

١٥٠٠٠ مصحفية،
 كل علم فيكون يجب أن تكون موضع إعجاب
 وقد سمعني على قيام بالسوق العربية للشركة، ولذا
 يجب - من البداية - الاتفاق على كل مشروع
 العربية مع غيره في وظيفته وتكاليفه، وليس
 عنصر عربي أو خلف أو أجنبية، فالمعاملات الاقتصادية
 هي حاصل جمع الإمكانات العربية، وليس حاصل
 طرح... أو ضرب أو النسبة فوات الدول العربية
 الفنية على الدول غير الفنية، أقصد إلى ذلك أن
 عناصر الخراف لا تقتصر على المال وحده، فهناك
 العنصر البشري، وهناك الخبرات الفنية
 والخصوصية والمهارات التقنارية الخاصة على
 حقيقة، فالمعاملات الاقتصادية العربية.

تحقيق: مختصان اقتصاديان أمريكيان
 التسوق العربية الشريكة هي، إرد الصليبي
 الوطني والأخلاقي على مشروع، والتشوق لوسطية
 قذري لتبنيده أمريكا لجميع الاقتصاد العربي هي
 الاقتصاد الإسرائيلي على تصحيح إسرائيل قذرية
 العظمى على الشرق الأوسط (١) وأما تصور غربيا
 مختلطة لنيتها ووطنه ومصدره، يتمثل حلول تلك
 اليوم الأسود، الذي تهجن فيه إسرائيل على ذوات
 العالم العربي، ويتحول فيه العرب إلى تبع وعبيد
 لعيني إسرائيل (٢)

١١١. طابعان. (١) تسكنت إسرائيل، ومن هم وراء إسرائيل،
على قيام السوق العربية، وسعيدا عمليات قاص
والواقعة لإشغال رابر الفتنة بين الدول العربية المتنامية
التي ستكون نواة لهذا المشروع العظيم، وسوف نسمع
خلال الأيام القادمة عن إحياء حركات الفصود، وزرع
الأفكار لتحويله دون حوصات ظراف وتلفاق، والبعوض
للمشروع مرة أخرى إلى مقبرة النعم، ولينظر العرب
يتخلصون ويتشاورون على أمر دول ثلثتهم، إلى أن
يحدث لهم ما يريد. (٢) غلبه العرب (١١)

وهمهم قتلوه، ويقتل عليهم الأولاد (11)
 ● الأمل كبير في أن يظفر حكام الدول الثنائية بالمشروع التاريخي للعربية خاتمة صميم، وسوف يترك التاريخ لهذه الأمل والفرصة والأمراء أنهم وضعوا الأساس للذين لبناء للتصديق عربي حقه يحقق للشعوب الأمن والسعادة وفرقاء وتقديم. ولنا الحظوظ.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

للنشر والخدعات الصحفية والمعلومات

الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية بالأهرام:

الإرادة السياسية وهدا غير كافية لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة التفاوت الشاسع في مستويات دخل المواطن العربي يعوق توحيد الرسوم الجمركية

وأضاف والتعبئة لإنجاح وحدة
تقنية عربية موحدة فهذا لا يحدث إلا
بين بلدان متقاربة من حيث المستوى
للتدوير مشيراً إلى أن من أهم شروط
الاتحاد للوحدة النقدية الأوروبية من
الأ بتجاوز العجز في الموازنة العامة
٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي
وإسقاط آين الدول العربية من هذه
الشروط

وأستطرد قائلاً: وعلى الرغم من ذلك
فهناك (١٩٩٧) اتفاقية اقتصادية ثنائية
وقعت بين الدول العربية حتى الآن
وأدرجت منها كل دولة ما يهمها من
السلع التي تصدرها للطرف الآخر
وبالعكس مما أدى في المصلحة
النهائية في دعم منطقة التجارة
التفضيلية العربية لكن التساؤلات تثار
حول الاتفاقيات الثنائية ومدى
ملائمتها مع متطلبات منظمة التجارة
العالمية للوكالة أياً اتفاقية لجأت
ورداً على سؤال عن الجهود التي
تبذل حالياً لقيام منطقة التجارة الحرة
العربية قال عبدالرحمن السحبياني:
أنتخذ المجلس الاقتصادي والأجاعي
لعمري قراراً في سبتمبر ١٩٩٥
بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

أكد عبدالرحمن السحبياني الأمين العام للمساعد للشئون الاقتصادية
بجامعة الدول العرب القطاع وإجماع كافة حكومات وقادة الدول العربية
على ضرورة إقامة المنطقة العربية الحرة الكبرى وذلك منذ ١٥ عاماً
وبالتحديد منذ توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين
الدول العربية التي وقعت عام ١٩٨١ والتي تتجاوز في نصوصها
تحقيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

حوار: نصر زعلوك

وأشار السحبياني إلى أن هناك نصاً
في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجاري العربية يجب توحيد الرسوم
الجمركية وقال: علينا أن نتميز الوقت
الآن لك حيث أن مستوى التنمية
الذي بلغه كل بلد عربي بما يعكس
الدخل الفردي للفرد يبرز التفاوت
الكبير بين الدول العربية..
وأضاف أن من بين الدول العربية
الاعضاء في الجامعة العربية الـ ٢٧ من
نظرة للقوى للفرد بمعدل مائتي دولار
ومن هنا من دخل الفرد فيها بمعدل
عشرين ألف دولار سنوياً وهذا
التفاوت يبرز مدى الحاجة إلى
الإيرادات الجمركية لتمويل الدول
بغنى النظر عن الاستثمارات
الاقتصادية التي ينادي بها التكامل
اقتصادي العربي

وأشار السحبياني إلى عدة نقاط
أخرى تمرل التنفيذ تتعلق بحرية
انتقال الأموال وحرياً الإنتاج ويقت
الحدود للفرد العاملة وقال: لنا أن
مستوى كفاية التجارة عربي ينادي
بدوره إلى إضمار مفعول أي اتفاق
حول تحرير التجارة من الرسوم
وخصائر فائضة للدول الصاعدة لها في
كل زيادة العرض من السلع.

وأضاف في تصريحات للأهرام: أن
الإرادة السياسية العربية متوافرة
بالقدر الكافي ولا أدل على ذلك من
إسناد الدول العربية على توقيع
الاتفاقيات الاقتصادية واتخاذ القرارات
بشأنها وإنشاء المنظمات المالية وغير
المالية والشركات المتخصصة الأطراف
والشركات الثنائية وهذه جميعها قامت
بدور مؤثر في دعم القضية في الوطن
العربي وأستطرد السحبياني قائلاً: أن
قارة المنطقة العربية الحرة لا يحتاج
حالياً للإرادة السياسية وحدها وإنما
إلى فرق عمل وإحسان فنية متخصصة
قادرة على بحث الأمور الاقتصادية
بالتفصيل واقتراح الحلول المناسبة
التي تراعى أوضاع كل الدول العربية
وتتواءم مع الاتفاقيات تجاه العالم.
وأضاف أن تأخر الدول العربية في
وضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجاري العربي للوقعة منذ عام
١٩٨١ موضحاً للتفصيل يرجع لأن
الاتفاقية لم يصاحبها برنامج زمني
يحدد تفديرياً للتطبيق، ولم يخلق بعد
على فواع منشأ السلع التي اشترطت
الاتفاقية توافرها.

وقال أن الضعف الشديد في
مستوى كفاية التجارة عربي ينادي
بدوره إلى إضمار مفعول أي اتفاق
حول تحرير التجارة من الرسوم
وخصائر فائضة للدول الصاعدة لها في
كل زيادة العرض من السلع.



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٣

وقال ان المنتجات الصناعية الأخرى استحوذت على أكثر من ٢٠٪ كما ان الأغذية والحيوانات الميعة استقطبت ١٤٪ عام ١٩٩٦، لذلك فزيادة التجارة العربية البينية ممكنة بتحريك التجارة ورفع كفاءتها وسيؤدي الأجزاء في هذين المجالين إلى زيادة نسبة التجارة البينية بنسبة أصافية.

وبما الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية إلى ضرورة تخفيف حدة التباين بين الدول العربية في مجالات كثيرة لكي تتمكن من تطبيق النتائج المرجوة في مجال تحرير التجارة وبذلك مثل الأنظمة الجمركية ورسوم وأجور للوراء والرسوم والأجور الأخرى المتعلقة بالنقل والتأمين.

وردا على سؤال حول رايه - في حالة اقرار البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة - هل سيكون التنفيذ على ارض الواقع سهلا وبسيروا قال بالطبع لا... فستكون هناك مشكلات وعراقيل... فمن يحتاج لجماعات ضغط تناصر التكامل الاقتصادي وتحقق التوازن مع جماعات الضغط الأخرى التي تمارس بحكم مسئولياتها و مهامها أو بحكم مصالحها ضلطا في غير صالح التكامل

وصول بحده أسئلة لذلك قال الصحفيان: مثلاً ورايات الصناعة العربية فيحكم مسئولياتها عن التنمية الصناعية في بلداتها ستحاول حماية الصناعات المحلية بعض النظر عن عائد التكامل الاقتصادي وسيضعها في تلك أصعب المصالح من منتهى السلع الصناعية. وأيضا ورايات النزاع بحكم مسئولياتها عن التنمية الزراعية ستحاول الحد من المنافسة وبالتالي زيادة انتاج الزراعي الفطري بعض النظر عن التكاليف ومصنعة المستهلك والمستهلك من التكامل الاقتصادي بالنظر الشامل. وكذلك وزارات المالية والضرائب والذين يريدون المحافظة على زمامة الإيرادات المالية.

وخلص الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية إلى القول بأن أهم المبررات بين الدول العربية للنصر الجغرافي وعصر الجوار. ونحن نضع مشغول هذه المبررات والتعقيدات والقصور والعيوب غير الضرورية مؤكداً أن زيادة كفاءة التجارة العربية ستؤدي بالقدرة على جميع الأغراض خدمة المواطن العربي وتحقيق رفاهيته.

التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة عربية كبرى تراسي أوسع الدول العربية ومنذ ذلك الحين والعمل جار على قسم ومساقي الخروج ببرنامج تنفيذي للإتفاقية وجدول زمني ينتهي بتحرير التجارة العربية / العربية ترويجها وصولاً إلى التحرير الكامل للسلع بعد عشر سنوات.

وأضاف لقد برزت بعض الاختلافات حول نطاق محددة في مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاقية وتشكلت لجنة من ٦ وزراء الاقتصاد عرب وانضمت في ٨ ديسمبر الماضي على الصياغة النهائية لمشروع البرنامج وتم تجايز الاختلافات وفي نفس الوقت يجري العمل على تهيئة الأرضية للناسية لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

ومن أسئلة تلك الاختلافات قال: انهما متعلقة بقواعد منشأ السلع العربية وتطبيق النظام الجمركي المنسق واتخاذ هائل ورسوم وأجور للوراء كفاءة التجارة العربية مثل تكلفة النقل والعمل اللزوي والبيروقراطية السببية.

وردا على سؤال عما يتردد من أن ضعف قواعد الإنتاج ونشأه للتجارت العربية وراء عدم تحقيق القدر الكافي من التكامل الاقتصادي العربي. قال الصحفيان: ان التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز ١٠٪ من إجمالي التجارة العربية مردها أساسا لعدم وجود منتجات عربية كافية مطلوبة في دول عربية أخرى.

وأضاف ان ثلثي قيمة المستورادات العربية تنبع على المنتجات المصنعة ومن بين هذه المنتجات الآلات ومعدات النقل التي يذكر أنها استحوذت على ٢٦٪ من فاتورة الواردات العربية عام ١٩٩٦.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

السوق العربية المشتركة.. رؤية مقترحة

د. أحمد سعيد مصطفى

استاذ الإدارة - جامعة الأزهر (بنها)

وفي العالم من حولنا تتوالى موجة التحالف والاشراك والتكتلات الاقتصادية الإقليمية بكافة صورها، والهدف واحد تقريباً هو تعزيز حركة السلع ورؤوس الأموال والمالعة بين الدول الأعضاء... من القدر الهيكلي وتشجيع التبادل التجاري وتعزيز التمر الاقتصادي.

لدى أوروبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٩) بعد ان كانت مجرد منطقة للتجارة الحرة بمضوية ١٢ دولة ثم تحولت إلى الاتحاد الأوروبي في اول ١٩٩٢ ككبريات اكبر تأسساً يضم ١٥ من دول أوروبا الغربية في البر الرئيسي وأيسبانيا وأيرلندا وبريطانيا وبيلجيكا والفرنسا وهولندا والبركسومبورج والبنارز والمانيا وإيطاليا واليونان والسويد وهولندا والنمسا.

وسرعان ما ظهر توجه لاتساع دول من أوروبا الشرقية فقدمت رومانيا وألبانيا للاتساع في ١٩٩٦ وقدمت لملفوية أيضاً بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وألبانيا ومقدونيا ولغاريا وكذلك جمهورية كانت ضمن الاتحاد السوفيتي القديم هي استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا. أي ان

الاتحاد الأوروبي يوشك أن يضم حوالي ٢٠ دولة تشكل معظم قارة أوروبا في عام ٢٠٠٠ وأصبح لها الاتحاد (١) برلمان (٢) تشريعات موحدة (٣) اتجاه لعملية نقدية موحدة (٤) صناعات متكاملة من النشطات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والأمنية والعسكرية... الخ... ويتخذ ملاحقاتها ومستوياتها أحياناً على حساب بعض السيادة الوطنية للدول الأعضاء. وفي الاتحاد الأوروبي الحجم نهد سبق الدول: الأعضاء سوقاً واحدة بمعنى أن هذه الأسواق كلها سوق مفتوحة ومتاحة لأي شركة في أي دولة عضو دون حاجة لترخيص أو إجراء معس.

وفي أمريكا الشمالية تكون شكل الثلاثا في ١٩٩٤ يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كسوق واحدة كبيرة بمساحة ٥٠٠٠٠ ميل مربع تضم ٣٠٠ مليون نسمة.

وفي آسيا ظهر كتلتان: جنوب شرق آسيا (ASEAN) في سنة ١٩٦٧ يضم سبع دول تضم اندونسيا وسنغافورة والفلبين وبنغلاديش.

وفي أفريقيا تكونت الكتلة التفضيلية لدول جنوب وغرب أفريقيا (٢٣٨) بمضوية ١٨ دولة والتي تحولت إلى سوق مشتركة في ١٩٩٢. وتكون الجمع الاقتصادي لغرب أفريقيا يضم غانا ومالي وبنيجير. وجميع التفتية للجنوب الأفريقي يضم عشرة من دول جنوب أفريقيا بالمنتد بشمالها.

ثم أبرمت معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ١٩٩١ للتفتية بين عدة تجمعات اقتصادية أفريقية في خطتها تدار حرة تتحول لاتحاد جبري ثم إلى سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨.

وفي أمريكا الجنوبية تكونت تسعة مشتركة (MIR) في اول ١٩٩٥ بمضوية البرازيل والأرجنتين وباراجواي وتحت دول أخرى معارضة للاتساع.

لماذا يسعى الآخرون لتوسيع واتساع صناعاتهم وتجميعهم ونعم؟ ولماذا تتزايد التكتلات الإقليمية وتضمينهم عضواً من أوروبا إلى الأمريكتين إلى آسيا وأفريقيا، ولا تتقل هذه المعوى الجميلة البها كعرب؟ ولماذا يتعذر

انتقال السلع بين الدول العربية بمواجر جمركية، ويتعذر انتقال رجال الأعمال والمال بمواجر الجوازات والتميز، وانتقال رؤوس الأموال بمواجر نقدية وشريبية بينما تتقل كل هذه المبادر بين رؤساء بين من كبريا أسواقاً مشتركة وتكتلات اقتصادية؟ ولماذا كنا ساهلين منذ الشمسيات والسيتيات في إطار الجامعة العربية عندما أبرمتا اتفاقيات مثل "شديد المعلومات وانتقال رؤوس الأموال والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية" والاتفاقية الموحدة للاتساع... فإذا بالتكتلات الأحد لدبي فوراً تنمو وترتفع وتقتى شامها بسرعة وإذا بالفاقيتا تنمو وتضمط لماذا لا تكون فاعلين بسوقاً المشتركة بدلاً من أن تكون معزولين بنا لبا يرد لشككنا في منطقنا من خريطة الاقتصادية لا تتفق أهدافنا بل في ما تحقق أهداف رؤسائهم؟

إنها آليات والتتح حصصية وقد تغيرت خريطة العالم سياسياً واقتصادياً لاسيما في السنوات الأخيرة.

كلنا يعلم أن الدول العربية تستعوز على موارد مائلة تبلغ مساحتها الكلية حوالي ١٤ مليون كم ٢. ويؤيد عدد سكانها على ٢٤٠ مليون نسمة منهم حوالي ٨٠ مليون عامل. ويضم العالم العربي حوالي ٦٠٪ من احتياطي النفط المتركز عالمياً، مع عديد من المبادر للمدن الأخرى. كما يضم موارد طبيعية من المياه والأراضي الخصبة لأسما في مصر والسودان. وهناك قاعدة تكنولوجية لا بأس بها في بعض الدول العربية. تاهيك مما تتعلم به دول عربية غير قليلة من بنية أساسية الاقتصادية تتمثل في الطرق والكباري والأنفاق والموانئ والطائرات وشركات البناء والصرف والكهرباء والمخابر والمياه. وبنية أساسية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق وغيرها ويشكل الدول العربية سوقاً مريضة تضم حوالي ٢٤٠ مليون مستهلك للسلع ومستفيد أو عميل للخدمات كذلك تتوافر بالمنطقة العربية لا سيما دول الخليج العربية رؤوس أموال كثيرة، لكن منها أموالاً كثيرة معارضة للخارج تزيد على ٧٥٠ مليار دولار. واعتقد أنه لو توافر مناخ استثماري عربي منسجم ومواءم ضمن سوق عربية مشتركة لما هربت هذه الأموال. ورغم هذا المزك فإن

(١) الاقتصاديات العربية... يشكل عام... ليست بقرة هذه المبادر التكتلية.

(٢) كل الدول العربية موحدة بمفهوم أن البند قد يكون خارجياً أي من حكومات ودول ومصاديق ومنظمات تمويل أجنبية، أي يكون داخلياً أي بصادات أو أدون خزانة تصدروا الحكومة مع ما يقرضه من بصادات تمويل داخلية كالبنوك ومضاديق التأمين والمالحة.

(٣) لا توجد استجابة اقتصادية عربية متكاملة يمكن أن تكون نقطة انطلاق للتنمية الشاملة.

(٤) بالمعنى حزم التجارة العربية البينية أو المتبادلة في ٨٠٪ من حجم التجارة العربية للعالمية. وهذه هي أهم نقطة لست في الكيان الاقتصادي العربي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا أن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتحادها الرأى هو مفتاحي الثامن الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ والذي انضم عام ١٩٨٩ ليملأ أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بمجموعة ١٨ دولة مطلة على حوض المحيط الهادئ وموزعة على أربع قارات هي أمريكا الجنوبية والشمالية وآسيا وإستراليا. ويتكهنف دول هذه التكتلات إزالة جميع المعاوذ الجركية بينها بحلول عام ٢٠٢٠ مع حرية انتقال العمالة وروس الأموال والسلف وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.

هذا هو معنى ما نطمح إليه عندما نقادى بسوق عربية مشتركة فاعلة حاضرة وبأسف غائبة، سوق مشتركة لا تقم بمرافق أو اتصالات شخصية سياسية بل بوسائل ونظم سياسية/ اقتصادية. وهذه هي المقدمات التي نقتربها في هذا الصدد:

١- إرادة سياسية عربية حاضرة ومنسجمة ترصد وتحلل التغيرات العالمية والإقليمية وتترجم للتطلعات والقرارات التالية

٢- مناخ استثماري عربي جاذب يتضمن نظاماً ضريبية ميسرة وتسهيلات واضحة محددة وتظام نقاش سريع وإجراءات وخدمات حكومية رشيدة وبمستوى، وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين في كل بلد عربي.

٣- تشريعات ضريبية ومركبة ترمذ الإعفاءات والمزايا الممنوعة للمستثمرين في كافة مجالات الاستثمار بما يوفر أجواء ملائمة إيجابية متكافئة وماملة فضلاً عن خفض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير.

٤- إنشاء أو تطوير مناديق وضرائب لتأمين الصادرات العربية غير مخاطر عدم الدفع وغيرها من المخاطر التجارية.

٥- تضمين وزيادة نشاط دول المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وزيادة مواردها التي تقارب ٢٢٠ مليون دولار

حالياً، لزيادة فاعليتها في تأمين المستثمر والصدر العربي إزاء المخاطر التجارية وغير التجارية، وما يساهم على تدفق الاستثمارات والتجارة بين الدول العربية.

٦- تكون بتعميق خريطة استثمارية عربية متكاملة تركز الفرص الاستثمارية في كل من قطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة/ زراعة/ خدمات)، خريطة لكل دولة عربية ولكن مجموعة إقليمية عربية والدول العربية ككل. ويمكن أن يتحاشن في ذلك وزارات التجارة والصناعة والصادرات والفرع التجارية والصناعية العربية التي تمثل رجال الأعمال العرب. كذلك يساهم على إهدامها بشكل خاص الأمانة العامة لحداد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية، بحيث تستعين هذه الأطراف بالخبراء ورجال الأعمال العرب كل في مجاله.

٧- دور فعال ومؤثر لرجال الأعمال العرب وذلك بتكوين وتقل زراعتهم ومختبراتهم عند صياغة أو تكوين التسهيلات والنظم الخاصة بالاستثمار والتجارة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى الجامعة العربية وبمؤسساتها المتخصصة ذات العلاقة.

٨- يمكن بلورة هذا الدور من خلال منتدى أو مجلس رجال الأعمال العرب الذي ينفذ عليه العمل في تبادل رؤاهم والرأي بينهم وبين كبرياتهم بما يبرز التفاعل بينهم وبين التوجهات الحكومية بالدول العربية، لاسيما وأن هذه التوجهات تتمثل الآن في إزالة عوائق التجارة والصناعة الخاص في خطط التنمية العربية.

٩- إنشاء نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة، مثل الجامعة العربية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة والدول العربية، ورجال الأعمال العرب، واتحاد غرف التجارة والصناعة، واتحاد أكفاء لغرف التجارة والمندوب والزراعة بالدول العربية، سيساعد بهذا على التعرف المتجدد بالتقنيات ومعلوماتها لتبسيح

وتنافسية لدى كل دولة عربية. وهذا يسهم في تعزيز اتجاهات التكامل بدلاً من الانزواج والكرار في الأنشطة الاقتصادية العربية، وفي تعزيز الدور التجاري في الشراء الخارجي سواء مارسته جهات حكومية عربية أو نظاماً إيراداً عربية. كما تربط هذه الشبكة بين منظمات الشركات العربية فتتبادل معلوماتها بشأن ممارسات غير مشروعة لتجارب أجنبية في مجال اللص أو القهوب الجمركي والتفصيل وتزيد فوائدها ومستندات الشحن.

١٠- توحيد الممارسات القياسية بين مجال الصناعة بشكل خاص، بما يساعد على تيسير التبادل التجاري وإجراء المعايير والتقنين.

ومن الخصائص أن يدرك الدورين العربى الصلة استراتيجية التحالف أو التحالف الاستراتيجي بين الشركات العربية العاملة في ذات النشاط أو الصناعة؛ وذلك بما يسهم في تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية، ومواءمة القدرات التنافسية في الأسواق العالمية.

كذلك هناك أهمية كبيرة لتدوير الضممي وشبه الرسمى لتكوين ودعم إرادة عربية داعمة للسوق العربية المشتركة. وهنا يبرز دور الصناعة فيما تدره من قالات وتعليلات زياً بسطه كتاب الأصدمة الصناعية، وكذا دور برامج الفرعية والتشويق في الإزالة والتفريغين ودور الاتحاد الإسيديني التجميعية والدرامية، ودور النقابات المهنية والمعمارية وغرف التجارة والصناعة العربية.

ومع أخرى، أن الإرادة السياسية المعاصرة هي أهم للقطاعات اللازمة للدور في التخطيط والتنفيذ المعلنين للموقع العربي المشتركة. وكل ما نطمح إليه الآن هو إنشاء منطقة حرة للتجارة العربية كخطوة أولى، وبخس النظر عن الإيجابيات في الرؤى السياسية، وللدكتور أن العلاقات السياسية بين الأوروبيين أو الأسبوريين لم تمنع من تشكيلهم كتكتلات اقتصادية فاعلة. وأذا كنا أصبح في إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٤ بنسأ إلى الاتحاد الأوروبي جنباً باسم السوق الأوروبية المشتركة بالإضافة فيما في عام ١٩٨٧، بل أن هذه العربية تشجع على غيرها لا تضعها معزلة على العالم العربي أو الأمة والثقافة والدين والتجارة والصناعة والتجارة العالمية. وإذا لم نجعل استقلال كل هذه القدرات الإجماع، يمكن هذا معطاه الإيجابي من دينا، وإعتراف أيضاً.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١/٣٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البعد الغائب في مضاعفات الأزمة العراقية

لاسوق عربية مشترك بدون العراق!

لن أتردد في إعادة ما قيل سابقاً مرات ومرات بشأن المنصر التأسري الدول (الغربي) في تخطيط النظام العراقي عام ألف وتسعمائة وتسعين واستدراجه إلى عملية الكوييت الحفشاء، واستثمار هذه الحادث الجلل في أكبر خطة لإرباك منظومة العلاقات العربية - العربية منذ كاتم ديفيد، واعتبار الفوز العراقي الكوييت مجرد حلقة أولى من سلسلة تم تصميمها سلفاً لإحداث أسوأ وأعمد المضاعفات الناجمة عن هذه اللجنة على صعيد العلاقات العربية والقوة الذاتية العربية، وقطف أكبر عدد من ثمارها الخطوة على صعيد المصالح الدولية الغربية.

تجسد ذلك كله في التردى الذي وصلت إليه العلاقات العربية الداخلية وانقسام العالم العربي بين مؤلفين وكوييتين بكل ما تفرع عن ذلك من توترات وأزمات جانبية لاعلاقة لها بالآزمة العراقية - الكويتية، وتجسد على بنوك عربية وخزائن دول عربية منذ ظهور البترول العربي حتى اليوم، تفشياً فاسداً واستغلالاً بعمليات التجهيز

نصر
نصار



لتصدير الكوييت وحملة التصدير ذاتها وصفقات السلاح التي سبقت ورافقت وأعقبت هذه الفترة. هذا كلام ربما يبدو قديماً من وجهة نظر البعض، ولكن ما يثيره مرة أخرى وأخرى، بل ويجهله جديداً، هو أن الأمة العربية لم تشأ حتى الآن أن ترى الوضع المراهق على الوجه الصحيح، ولم تشأ أن تستخلص منه الدروس والعبر بعد أن هبت فورة البركان وبرزت الحمم والبر التي دفع بها إلى الصاحبة العربية منذ انجدار بغزو الكوييت وحتى انتهاء عمليات التصدير التي تمت في إطار ما كان أشبه بملحمة مسرحية إفريقية فيها من استعراض القوى أكبر مما كان فيها من الخطبات الفعلية للتصدير!

ولكن سرهما في القول بأن أطرافاً عربية مباشرة في الآزمة لاتزال حتى هذه اللحظة - وسنظل لفترة غير قصيرة قادمة - خاضعة لوعامل ضغط صريحة أحياناً ومبشرة أحياناً أخرى لواصله التصدي لكل محاولات المصالحة العربية، وتقديم ذرائع وحجج فاسدة مصداقتهما من فوط تكرارها إلى درجة الإملال، وكل هيبه السذرائع تقع في دائرة «الأمري الكوييتيين» والتصويضات وتوثيق التزامات الصود والاعتراف بالهوية القطرية للكوييت وربما أيضاً بتقديم فروض الطاعة والولاء

والتماسات الغفران لكل من فيه وذنباً ويصرف النظر عن الأبعاد السياسية للآزمة العراقية المستمرة إلا أن بيت القصيد في هذا المقام هو كيف نعلم شرارة كشف حساب الأرباح والخسائر في أي وضع عربي أو شرق أو وسطى، وبطريقة أكثر بساطة.. كيف نستوعب سلبيات البقاء في دائرة الآزمة وإيجابيات الخروج منها، وقبل ذلك كله كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة توافق عربي على إدارة الأزمات، صيغة تضع المصالح العربية العليا أمام أو فوق المصالح العربية الفردية.

ربما يعترض الكثيرون على أن تكون الصلحة القروية على حساب الصلحة القطرية، لكن الأمر لا يجب أن ينظر إليه من حيث الزاوية الباشرة، فليس في الأمر تضحية

بمصالح دولة أو تقديمها فدية لصلحة الجماعة. إن المسألة ببساطة هي أنه لا يوجد للتناقض جهرى بين تطبيق المصلحتين وإنما حدث تنصارب حتى في أي من جزئيات هذه المعادلة فإنه لا بد من أن يرضخ الفرد لإرادة المجموع، إن هذه القاعدة ليست قاعدة تسلطية أو تصفية بل هي مبدأ ديمقراطي أخذت به جميع النظم السياسية الغربية المتقدمة بدءاً من لوائح الانتخابات المحلية وانتهاه باقتراعات النظم الدولية، وذلك أن البديل الوحيد لفرض هذا المبدأ من شأن أن يعطل حركة الحياة السياسية والنيابية بل ويعطل ديناميكية العلاقات الإقليمية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

والدولية.

ثار في ذهني كل ذلك وأنا أتابع
ما نشر من أخبار من تصريحات
ومقالات حول السوق العربية
المشتركة. وقد تملكنتي الدهشة
من جرأة الفصل بين الموضوع
السياسي والعربي وأزمة العلاقات
العربية - العربية التي لا تزال
تعمل انتقاد مؤثر قمة دوري،
وطموح الأمة العربية إلى ريادة
كيان اقتصادي وتجاري مشترك

أو موجد يبدأ من سوق عربية مشتركة.

إن القضية ليست هي مجرد أن يكون العراق جزءاً
أصيلاً من هذه المنظومة على الصعيد الفعلي لا النظري،
ولا هي مجرد أن يدخل العراقي فيها اسماً على ورق،
ولكن أبعد من ذلك بكثير. الجوهر في القضية هو أنه
لا يمكن للعراق أن يكون طرفاً أصيلاً في أي كيان
اقتصادي عربي موجد بحالته الاقتصادية المتردية في
الوقت الراهن. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يكون هناك
مثل هذا الكيان في أي صيغة من صيغه بدون العراق،
سواء أكان ضعيفاً أو قوياً. هذه هي الحقيقة التي يجب
أن نضعها أمامنا بكل شجاعة وبكل واقعية.

ماذا يعني هذا القول؟.. ما يعني هو أن نترك الآن -
بعد أن عجزنا - أو رفضنا - عن رؤية البعد الغالب في
الأزمة العراقية، وهو البعد الاقتصادي، أننا هنا
لانتحدث فقط عن أزمة الاقتصاد العراقي فقط، ولكننا
نتحدث عن الآثار الخطيرة التي تلحق بها هذه الأزمة على
الاقتصادي العربي ككل. إن العراق - قبل محطة للفرد

الكويتي -

كان قوة اقتصادية كبيرة جداً، وكانت قوته تلك تمثل
رسيداً عظيماً للاقتصاد العربي ككل، وهنا مفتاح حل أو
فهم القضية برمتها. إن تحقيق المصالحة العربية وإنهاء
جميع مضاعفات الأزمة العراقية أولاً على صعيد
العلاقات العراقية - الكويتية، وثانياً على صعيد العلاقات
العربية - العربية، شرط لا بد منه ومطل حتى إعادة
التوازن المفقود لمشاركة الاقتصاد العربي كله.

وإذا لم تتحرك الجامعة العربية في هذا الاتجاه بكل
قواها وجوهرها المكثف الدودي وبكل ما تملكه من
علاقات مع الأطراف العربية، فإن الحديث عن أي شكل
من أشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك سيظل
لفوا لا معنى له، وجهداً ينتهي إلى الشعارات الجوفاء التي
تقدر الفعل العربي وتعمل حركته.

لثأيرة الدولية مستمرة، ولم يعد هناك ما يجبرنا أو
يفرغنا لكي نطيع الطمع الملحق في سذارات الصعيد.



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١/٣١

قضية قديمة تنطلق من القاهرة :

السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانيين العرب

العربية إلى جميع الصفراء وللمتدينين الدائمين بجاسمة الدول العربية لمناقشة كل القضايا التي تهم الأمة العربية وفي عهدها السوق العربية المشتركة. وأشار الدكتور محمد عبد الله رئيس لجنة العلاقات العربية بمجلس الشعب إلى أن التعاون العربي - العربي في المجال الاقتصادي والتنسيق السياسي أصبح أمراً ضرورياً وحيوياً لأنه الوسيلة الوحيدة ليكون للدول العربية دورها الفعال على الساحة العالمية ولواجهة التحديات الإقليمية والدولية للتحالف.

وقال : إن إنشاء السوق العربية المشتركة قد تلغى كثيرا بسبب العوامل السياسية مؤكداً أن البرلمانيين العرب كمثلهم لغيرهم سوف يكون لهم دورهم الفعال نحو هذه القضية.

وقال د. عبد الله : إن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب سوف تهوئ خلال المرحلة القادمة اتصالات مكثفة مع جميع لجان العلاقات الخارجية في البرلمانات العربية لوضع رؤية شاملة حول هذه القضية. ومن جانبته أكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب أن التحدي القائم الآن والعلاقات العربية - الإسرائيلية يعتمان ضرورة تكاتف الجهود العربية لمجهاذا أن إنشاء السوق العربية المشتركة يمكن أن يكون صيغة فعالة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية لمواجهة التحدي الإسرائيلي.

وأكد أن أي تعاون في المنطقة لا يفيى أبداً عن التعاون العربي - العربي موضحاً أن مصر ببنائها الرئيس حسنى مبارك تعطي أهمية كبيرة للتعاون العربي.

وأوضح أن البرلمانات العربية في لواجهه الشعبية التي تستطيع أن تقوم بدور فعال في من التشريعات، بحث المشكلات على الإسراع في إنشاء السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور السعيد : إن مناقشة هذه القضية في المؤتمر البرلماني العربي القادم خطوة إيجابية فعالة لوضع رؤية إنشاء هذه السوق.

وفي النهاية يمكن القول بأن الواقع والتاريخ يؤكدان لنا أن البداية الحقيقية لأي قضية عربية تبدأ أولاً بخطواتها من القاهرة وبمجلس الشعب إنشاء السوق العربية المشتركة. وقد تم تحقيقه قديماً لأن بداية ظهورها الحقيقي مرة أخرى تبدأ من القاهرة.

حامد محمد حامد

علم المحرر البرلماني والأهرام المسائي، أن الرسالة التي بحث بها الدكتور أحمد لقبي سمور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأسيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبناني إلى الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي والخاصة بطرح عقد الدورة العامة لجلس الاتحاد البرلماني العربي رؤسائز الاتحاد البرلماني العربي القادم للقرن عهده بالقاهرة في منتصف شهر مايو القادم تلم حاليه دراستها.

وقد الرسالة تخلص من محوراً رئيسياً هو أن يكون الموضوع الرئيسي الذي تنور حوله هذه الاجتماعات بحث الرؤية البرلمانية لاتحاد السوق العربية المشتركة وقد جاءت هذه الرسالة بعد تصريحات الدكتور إسامة الباز مستشار الرئيس للشؤون السياسية والقضائية بدراسة إنشاء سوق عربية مشتركة بأن الرئيس حسنى مبارك سوف يطرح بإرسال مشروع هذه السوق إلى رؤساء ومكروه وقادة الدول في العالم العربي ولعل إقناع الدكتور لقبي سمور وأسيد نبيه برى على أن يسبق عقد المؤتمر البرلماني العربي إجتعا لرؤساء لجان العلاقات الخارجية والشؤون العربية والاقتصادية بالجالس البرلمانية بمقر الاتحاد البرلماني العربي في دمشق خطى اللقى مع رؤساء هذه اللجان بمجلس الشعب للتعرف على الرؤية البرلمانية حول هذه السوق.

وأكد رؤساء للجان أن الاتفاق الأهم تم بين د. سمور وبرى بشأن السوق العربية المشتركة في ضوء توجهات الرئيس حسنى مبارك بتعزيز مكانة إيجابية فعالة على طريق التعاون العربي وأبديوا أن هذه القضية قد تأخرت كثيراً.

وأشاروا إلى أن البرلمانات العربية سوف تعطي إهتماماً كبيراً لهذه القضية لواجهة الاتحادات التي تعرض لها الأمة العربية في ظل الكيانات العالمة. وقال رؤساء اللجان البرلمانية الثلاث بمجلس الشعب إن إنشاء السوق العربية المشتركة ليس واية اليوم، ولكن المطلوب في هذه المرحلة هو الإسراع واتخاذ الخطوات التنفيذية الجادة لإنشاء هذه السوق.

وأكد الدكتور طلبة عويضة رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب أن لرحطين الحالية والقادمة تتطابق تصريحا برلمانيا عربيا على أعلى مستوي الإسراع في إنشاء هذه السوق العربية المشتركة خاصة في ظل الظروف الحالية الإقليمية والعالمية. وقال د. عويضة إن لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب سوف توجه الدعوة وذلك بعد أن تم الاتفاق مع الدكتور عصمت عبد الجليل الأمين العام لجامعة الدول



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١
نائب رئيس الوزراء المصري السابق للشؤون الاقتصادية - الحياة

السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الأساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية

□ أبو ظبي -
من شفيق السيد

أخرى في المجالات الصناعية والسياسية. ولفت إلى أن مؤسسات بوليفيا أجبرت تقويميا للوضع الاقتصادي والمالي في مصر، وأكدت قدرتها على سداد ديونها واستحسانها الأموال وتحويلها إلى مشاريع بإدارة ناجحة وكفاءة عالية. إضافة إلى انخفاض الميزن في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل النمو بما يزيد على معدل نمو السكان.

وأشار في هذا الصدد إلى أن معدل التضخم في مصر انخفض من ٢٠ إلى سبعة في المئة وحجز الكاؤنة من ٢٥ إلى ١٥ في المئة مع مؤسسات أن حوت لوزان في لكاؤنة هذه السنة فيما انقلب حيز ميزان المدفوعات إلى فائض للمرة الأولى.

ولفت زكي وهو عضو في مجمع البحوث الإسلامي في الأزهر ورئيس المركز العالمي للتوحيد والتربية الإسلامية إلى وجهه مؤسسات على قيام تعاون اقتصادي إسلامي وإنشاء سوق إسلامية.

وقال: إن المشكلة في التعاون الإسلامي هي أننا ورثنا أنظمة اقتصادية غربية والخروج منها يحتاج إلى وقت والفرقوات كبيع الطغرات ولكن ليس معنى ذلك أن نعتمد على المحفورات ويتعين علينا التخلص من الأنظمة الغربية.

بالشرق وأضاف أننا بدأنا بالمصارف الإسلامية التي يزيد رأس مالها العامل حالياً على ١٥ مليون دولار تشكل نحو الثلث في كلفة من رأس مال النظام المصرفي العالمي. ولفت إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي واسع وغني ومستطيع التعامل مع المعطيات الاقتصادية العالمية من خلال عمليات الترابيع والمشاركة والمصارف التي تصب كلها في حماية التنمية.

الإنتاج في الدول العربية مع إنشاء صناعات جديدة والتوسع الزراعي والسياحي فإن السوق متشكل مصورة في دائرة ضيقة.

وأكد أن الفرص الآن مواتية لتنشيط السوق العربية المشتركة خصوصاً بعد معظم الدول العربية في عملية التخصص وزيادة دور القطاع الخاص في عملية الإنتاج. وسمى تغير من الدول العربية إلى زيادة الحواجز التجارية فيما بينها. ولقد زكي الذي يرأس الشركة العربية لقانونية للفرانك والسياسة، وبنت الشركة العربية الدولية على أن الحديث عن قيام سوق شرق أوسطية يجب أن يسبقه سياسياً.

تحقيق السلام العائلي والدائم في الشرق الأوسط خصوصاً على المحاربات السورية والبنانية والفلسطينية.

كما شدد على قيام السوق العربية المشتركة قبل الحديث عن السوق الشرق أوسطية لأنها سوق بين أمة واحدة لها مصالح مشتركة ويجب أن تكون لها الأولوية.

ولعل أن مؤسرات القصة الاقتصادية العام الماضي في القاهرة كان من أنجح المؤتمرات. مشيراً إلى أن هذا المؤتمر تمكن من جذب الاهتمام العالمي نحو إقامة المشاريع والاستثمارات في مصر والدول العربية الأخرى.

وأضاف أن من نتائج هذا المؤتمر طرح مشاريع في مصر تجاوز قيمتها ٤٠ بليون دولار وجرت حولها دراسات جدوى ومناقشات تركيزت حول دعم الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة في مصر مثل صناعة الأوتوموتوم والاسمنت والفان والزجاج والبتروكيماويات مؤكداً أنه تم فعلاً التعاقد على بعض المشاريع بقيمة ثلاثة بلايين دولار خلال المؤتمر فيما بدأت المصالحات مع مصر لإنشاء مشاريع

دعا الدكتور حسن عباس زكي نائب رئيس الوزراء المصري السابق للشؤون الاقتصادية وأحد مؤسسي السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ إلى لقاء هذه السوق. وقال أنها تشكل المدخل الأساسي لقائمة تعاون وتكتل اقتصادي عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال أن الحركة العربي نحو تنشيط هذه السوق وتفعيلها واجب وضرورة لتوسيع السوق أمام خطط التنمية في أي دولة عربية ولتنشيط الاستثمارات وعوامل الإنتاج الأخرى. ومضاً نحو عودة جزء من الأموال العربية المهاجرة إلى الدول العربية بل تعرضها للتكتل نتيجة التضخم والمصاردة والتجميد.

وأضاف زكي في لقاء أجريته معه -الحياء- أن السوق السورية المشتركة بدأت عام ١٩٦٥ وكان عدد الدول المشاركة فيها أربع دول هي مصر وسورية والعراق والأردن ثم انضمت إليها بعد ذلك ليبيا واليمن وموريتانيا. وحلفت نجاحاً كبيراً إذ ارتفع حجم التجارة بين هذه الدول من ٩٤ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥.

وأشار إلى أن السوق العربية المشتركة هي هدف الفرش منه الوصول إلى التكامل الاقتصادي، ويبدأ بزيادة حجم التجارة بين الدول العربية عن طريق التوسع في التعاون التجاري وإقامة المعارض وتخصيص الجمارك على السلع وإنشاء مناطق حرة وإقامة لجان جمركية.

وأضاف أن قيام السوق يساعد الدول على زيادة التصنيع الذي يحتاج إلى سوق كبيرة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التنمية والاستثمارات بين الدول العربية. ولفت إلى أنه ما لم يتخضع



المصادر : المصباح

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٣١

وتسند على أن المصارف الإسلامية لا يمكن أن تتعرض للاهلاس لأنها تقوم في استخدام أموالها على الاستثمار في مشاريع متنوعة وقال أن هذه المصارف استطاعت أن تحقق نجاحاً لافتاً بدليل أن المصارف الغربية أخذت بهذه التجربة وأنشأت فروعاً مماثلة أموالاً إسلامية فيها.

وأشار إلى أن إنشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن يشكل نواة لقيام سوق إسلامية بانضمام الدول الإسلامية بشكل تدريجي إليها. لافتاً إلى وجود محاولات لإنشاء سوق إسلامية من خلال تشجيع قيام مناطق حرة بين الدول الإسلامية ومناطق ترازيت فيما بينها.

وأكد أن البنوك الإسلامية بدأت خطوات مهمة في توسيع حجم التجارة بين الدول الإسلامية من خلال عمليات تمويل للتجارة بين هذه الدول بتكاليف معقولة وإنشاء قاعدة معلومات اقتصادية وتجارية بين الدول الإسلامية.

ونوه زكي الذي عمل في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات مستشاراً اقتصادياً لرئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومديراً عاماً لصندوق أبو ظبي للتنمية بالتطور الاقتصادي والتجاري الذي حققته دولة الإمارات خلال الفترة الماضية.

وقال أن الإمارات اليوم تمتلك قوانين وتشريعات اقتصادية وتجارية واستثمارية متقدمة تمثل خلاصة تجارب الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية المؤهلة لأن تكون أحد المراكز الاقتصادية والتجارية العالمية على شرف هونغ كونغ وسنغافورة.

وأشار زكي الذي يشغل حالياً عدة مناصب في مصارف ومؤسسات مصرفية وعربية وإسلامية أن الإمارات تمكنت من تنويع اقتصادها بعد أن كانت تعتمد على النفط الخام وحقت زيادة في تنوع عوالم الإنتاج وأنظمة الخدمات المتطورة التي جعلت الإمارات تنمو.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصاديون العرب :

السوق العربية المشتركة ضرورة لإحياء المشروع القومي

والإنتاج في أن واحد وهو إنشاء المجلس السبعية التي تكون موازية للاتحادات القومية والتي يمكن أن تركز على تنسيق التجارة وإنتاج السلع الزراعية والمواد الخام وتنمية أسواقها وتصدير وتطوير استثمارها وتطوير تقنيات إنتاجها وتوزيعها وربح لربح الخبراء بالاتحادات للمفحة من الإلمام العامة المجلس الوحدة الاقتصادية حول إنشاء شركات عربية مشتركة لمصلحة كبرى في مجالات التنسيق والتنمية والتخفيف لا سوف يترتب عليها من توفير قوة دفع كبيرة للتجارة العربية البينية والخارجية.

وأعرب تقرير فريق الخبراء العرب عن ارتياحهم أن المال بدأ يشكل اقتصادي عربي ونوع أهدافه فترتب أنى حد بعيد بتحقيق سلسلة من الخطوات

والخطوات والإجراءات اولها ذوالر حجة كالعادة من تعزيز السياسي لدى الحكومات بالبنك الذي يفتح الطريق أمام انطلاق المشروع العربي القومي للتحلل الاقتصادي وتوافر روح الالتزام والجدية للنار العربي المشتركة.

والتي هذه الخطوات والإجراءات استخدام الآليات الاقتصادية المتعارف عليها عالميا وموضوعا لهذا هذا التكتل عن طريق خطوات متخاضة ومترابطة تبدأ بإقامة المنطقة الحرة سوريا بالاحداث الجمرية والسوق المشتركة وصولا إلى

الاصين العام للمجلس الدكتور حسن إبراهيم أن قيام مشروع المنطقة الحرة يمكن أن يستوهد الاستثمارات الثلاثية وأسيمة الاقتصادية بالسلوب التنسيقي ثم الإنتاج بما يجعلها سندا للمشروع وعاملين محجزين لتقليدها وأسيما معوقين له وذلك بأن تدخل الدولة المعنية بأى من هذه الاستثمارات في المشروع لتبدأ خطوات التحرير التجارة في إطاره من حيث انتهت في اتفاقياتها الأخرى.

كما يرى فريق الخبراء الاقتصاديين العرب أن تحرير وتنمية التجارة العربية البينية يمكن أن يكون سبغلا هاما بل وحجر الزاوية في احياءمشركة الضمان والتكامل الاقتصادي العربي برمته وذلك استنادا إلى أن التجارة في النسق الاقتصادي وإقامة الاستثمار.

وسوف يفتح عن تحرير ونمو معدلات التجارة العربية نشاطات اقتصادية بنوية وإنتاجية متنامية وجذب للاستثمار العربي والأجنبي حيث أن قرارات القمة للمشروعات الإنتاجية نما تركزت على حجم السوق المحتملة لتنسيق منتجاتها.

ويؤكد الخبراء أنه إن تلتل آثار ذلك التطور أن تنتشر في جميع القطاعات الاقتصادية وتنمى إيجابيا على الاقتصاديات القطرية والقومية كما أكد بعض الخبراء من المشاركين في وضع التقرير على جانب هام من جوانب التجارة

توصي فريق من الخبراء الاقتصاديين العرب استمخان بهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع تقرير حول العمل الاقتصادي العربي حتى عام ٢٠٠٥ بإيجاد إطار تنظيمي لمنطقة التجارة العربية الحرة التي يجري الدعوة لإقامتها كنواة للسوق العربية المشتركة وذلك في صورة بروتوكول تقليدي لضمان الالتزام به.

ويستعمل هذا البروتوكول على خطة عمل وجدول زمني وأحكام فنية مساندة للتأكيد واليات مراقبة ولعامة المتابعة. واعتبر فريق الخبراء الاقتصاديين العرب أن اصداق هذا البروتوكول هو من صلاحيات مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية دون الحاجة إلى أحداث تعديلات في توافيق القانونة التي سبق إصدارها بشأن المنطقة الحرة وهي القرار رقم ١٧ المتضمن للسوق العربية المشتركة

وإضافة لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وأسيما أن منطقة التجارة العالمية قد أجازت أحكام المادة ٣٤ من اتفاقية أجنات التي تعنى بإقامة كتالات اقتصادية تشارك فيها دول أعضاء مجموعة من كبار الخبراء الذي يضم العرب الإسديسين والمرايسين ذوي الخبرة الواسعة من عدة دول عربية يستلهم الشخصية والعلمية بالإضافة إلى

الاتحاد الاقتصادي في نهاية المطاف الذي يمثل شروة التكامل الاقتصادي. وثالثها أن تصليق هذه الآليات والإجراءات الاقتصادية إنما يتطلب بالضرورة أن

يقيم الباحثين القضية لمصنفهم

العناصر الذي يؤكد على التنمية المتواصلة

والهوية واستمرار دور



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٧/٢/١٩٩٧

وحظ الاستثمار.

ونكر التقرير أن رابع هذه المطالبات والخطوات نحو بناء الاقتصاد العربي هي توفير إجراءات وخدمات ميسرة مستخدمة تتواءم مع التطورات المعاصرة.

ويؤكد ذلك في إيجاد أنظمة وقواعد معلومات شنية وإحصائية والكشف عن فرص الاستثمار وتيسير الإجراءات التي يطلبها على الصعيد القطري وتوافير آليات التشجيعية المختلفة لاستقطاب رأس المال العربي إلى هذه الفرص وتطوير وسائل إعلام قادرة على مخاطبة الجمهور العربي والقناعة بأهمية وتنوعية التكتل الاقتصادي وبنو المؤسسات العربية القومية واختصاصاتها ووظائفها وميزاتها.

كما يؤكد في التأكيد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية والمنظمات العربية المشتركة في الحكومية والزيادة من الاتحادات المهنية والعلمية والثقافية وغيرها من المنظمات للصنعة لدى العربي المعنية وإنتاج الإحصاءات النوعية العربية المتخصصة والغرف التجارية والصناعية والزراعية ومنتجات المستثمرين ورجال الأعمال في العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال آليات تنظيمية ملائمة تضمن التفاعل بين مصالح هذه الفئات في إطار تنظيم المصالح العربية المشتركة

الدولة في عمليات التنمية وعدم التوجه نحو التكتل الاقتصادي العربي وبالأخص لهيئة الخاف الملائم لتفسير في الداخل التنموية للتعاملية وهي منحل المشروعات المشتركة في مجالات الإنتاج والتصنيع والخدمات ومنحل الاتحادات النوعية العربية المتخصصة ومنحل الاتفاقيات الجماعية للتنمية التجارية وانتقال العمالة



المصدر: الأهرام الاقتصادي.

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا تمثر التعاون الاقتصادي العربي؟

سالم وهبي

اشعار د. حسن إبراهيم
أمين عام مجلس الوحدة
العربية إلى أن مجلس
جامعة الدول العربية أقر في
عام ١٩٥٧ إتفاقية الوحدة
الاقتصادية العربية وفي عام
١٩٦٤ أنشئ مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
وأقر إتفاقية للسوق العربية
المشتركة وسارت التجربة
تبعاً للاصول العلمية حتى
منتصف السبعينات وركزت
في بداية الأمر على تحرير
التجارة بهدف قيام منطقة
تجارة حرة على مراحل...
وكان يجب في البداية تعزيز
البنية التحتية في
الخمسينات والستينات
لزيادة الإنتاج السلع
وتمت بعض الإجراءات



د. حسن إبراهيم :

**لا بد أن
نتألف
الخطوات من
حيث انتهينا**

لإقامة مشروعات مشتركة بين
الدول العربية وإنشاء شركات قابضة واتحادات نوعية

غياب الإرادة
السياسية أم تعارض
المصالح القطرية.. أم
أسباب أخرى هي التي
أدت إلى تمثر قيام
السوق العربية المشتركة
على مدى الأربعين عاماً
الماضية منذ قرار
الجامعة العربية بإنشاء
السوق... وهل المطلوب
تعاون أم تكامل
اقتصادي.. تعددت الآراء
في ندوة السوق العربية
المشتركة التي نظمتها
الجمعية المصرية
لاقتصاديات السوق
برئاسة علي نجم رئيس
الجمعية ورئيس بنك
الدلتا... وشارك في طرح
الأفكار والآراء سفراء
عرب وخبراء
اقتصاديون ورجال
أعمال من القطاعين
العام والخاص و
الأكاديميين.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٣/٣

متخصصة في مختلف المجالات لتعزيز المداخل التبادلي والانتاجي.. وتعدت أيضا التجربة لظروف أخرى منها أننا كنا دولاً تابعة في اقتصادها وهناك مشكلات محلية في طبيعة الأنظمة والاقتصاد الموجه.. فكانت هناك أسباب موضوعية وطائرة أدت إلى وضع عقبات أمام تطبيق أحكام السوق.. ونحاول منذ سنوات أن ننطلق مجدداً من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص وهناك أصوات تسعى إلى تفعيل الآليات على ضوء المعطيات الجديدة وكلنا ننتقل إلى الإرادة السياسية لإدء

دورها
بفاعلية
أكبر..
ولدينا
حالياً
مجموعة
السوق
العربية
التي تضم
٧ دول هي
مصر
وسوريا
والعراق
والإردن
واليمن
وليبيا
وموريتانيا

وهناك محاولات لنضم فلسطين والسودان وأملنا أن نتجه إلى الإمارات والصومال ووصلت الدول السبع إلى منطقة تجارة حرة وهدفنا تفعيل السوق لتنتقل إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية.. والقمة العربية دعت إلى منطقة تجارة حرة كبرى ودعوة الرئيس مبارك أشارت إلى سوق عربية مشتركة بمفهوم أوسع من منطقة التجارة الحرة.. والسوق لا يمكن تحقيقه إلا على مراحل متدرجة هي أن نستأنف الخطوات من حيث انتهينا وعليها أن نحاول اختصار الوقت والتوجه إلى كتل اقتصادية.

التقفز على المراحل

تسارع على نجم هل لابد أن نسير على نفس النمط الذي سارت عليه التجارب السابقة وهي منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي أم يمكن أن نتسفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والناقتنا وأن نقفز إلى آخر مرحلة بدلاً من الانتظار ٣٠ عاماً للوصول إلى السوق المشتركة.. أيضاً نحن مرغمون على تخفيض الجمارك وتحرير التجارة بعد انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فهل يسهل ذلك



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٠/٩/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قيام تكتل عربي.. وأخيرا أرى من تجاربنا السابقة انه كانت هناك اتفاقات مع العراق والوحدة مع ليبيا وغيرها وبذلنا جهودا كبيرة ولكننا لم نجد نتيجة بسبب غياب الإرادة السياسية فهل لا تزال الإرادة السياسية غير مؤهلة لقيام سوق عربية مشتركة أم انها جاهزة لتقبل هذه السوق.. فنحن أكثر احتياجا لإنشاء

السوق أكثر من أي وقت مضى.

تصور عربي

قال د. حسين
ابراهيم .
اشكال مختلفة
للتعاون من
الناحية العلمية
وعندما يبدأ العمل
لا بد أن نضع
أساسا وقاعدة وأن
يحدد الخبراء
الطريق وتحصين
الواقع العربي
بشيء ما وأن نضع
التصور الذي
يلامنا.. والإرادة
السياسية هي
التي قادت العمل
العربي المشترك
وكان المد العربي



على نجم :
**علينا أن نستفيد من
تجارب الآخرين
ونحتاج للتعاون الآن**

واضح وهناك سياسة

تقود العمل والجهاد.

المعرفة والتكنولوجيا

التكتلات بدأت بزيادة القدرات التكنولوجية. كما قال د.

مختار هلو -ودايسان- مثلا بزعامة اليابان بدأت في زيادة المعرفة والتكنولوجيا وكذلك أوروبا بدأت التكتلات بمشروعات علمية وفنية ولم تبدأ بالتجارة فلماذا تبدأ نحن من النهاية ونركز على للتبادل التجاري. فالمفاهيم شيء وأن نجعلها تعمل هذا شيء آخر وعلينا أن نوضح ركائز الوحدة الاقتصادية العربية.

الإرادة السياسية

غياب الإرادة السياسية العربية هو سبب تعثر السوق العربية المشتركة. كما يقول السفير السوري في مصر عيسى درويش وقال ان هناك ١٦ دولة تنسب إلى مجلس الوحدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٢/١٩٩٧

الاقتصادية فلماذا لانحييه ونفعله بعد ان اضطر في وقت من الاوقات لبيع مركزه في عمان لتسوية مرتبات العاملين به.. وفي عام ١٩٨١ اقترت جامعة الدول العربية اتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية وظلت الاتفاقية ١٥ سنة حتى تم تصديق المجالس التشريعية بالدول العربية على تلك الاتفاقية في عام ١٩٩٦ ولم يوقع على الاتفاقية سوى ١٥ دولة من بين ٢٢ دولة اعضاء بالجامعة.. وفي حالة غياب الإرادة السياسية ربما تحتاج المجالس التشريعية إلى ١٠ سنوات أخرى للوصول إلى منطقة تجارة حرة.. ولكن بمساعي بعض المثقفين العرب هناك تفعل لتسرع بهذه الخطوات وبالفعل اتفق د. احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى مع رئيس مجلس النواب اللبناني اثناء زيارته لمصر على طرح الموضوع على المجالس التشريعية لتسويق الحكومات واعتقد ان الرئيس حسنى مبارك هو الذى وجه إلى هذا الاجراء.

النقطة الثانية هي انه لايمكن قيام سوق تجارية حرة إلا إذا كان لدى الدول استعداد للتنازل عن جزء من السيادة لان تضخيم

الذات العربية يؤثر علينا ، وعلمينا أن نترك ان الاقتصاد الأحادى الذى يعتمد على المبتور سينتهى لأن النفط عمره محدود وارانته فى يد الآخرين وتحول سوق النفط أمن سوق منتجين إلى سوق مشتريين.. وعلمينا أن نفتنح بالتنازل عن جزء من السيادة لإقامة منطقة تجارة حرة حتى وان حقيقت خسارة فى مرحلة من المراحل للدولة إلا أنها فى المدى الطويل ستستقيم الأمور وتكون الأرباح أكبر.. وللخروج من هذه الدائرة الضيقة وحتى لايصبح العرب على هامش التاريخ علمينا أولا: خلق الوعي المؤسسى المبني على قيام مؤسسات علمية..

السفير عيسى لرويش
فيساب الآراة
السياسية سبب
تمشير السون
العربية

م. محمد عبد الوهاب :
الامكانات
الانتاجية
للدول العربية
مستوازية
وليت متكاملة

وثانيا: علمينا أن نترك ان هناك اختلافات فى الاقتصادات وأنه لايمكن ان نحقق المساواة بين عشية وضحاها ولا بد ان تكون الظروف مهيأة لقيام تعاون بين مجموعة من الدول لتأوربها لم



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق
الوحدة
دفعة واحدة
بيل بدأت
بمسؤول

البيزنطولوكس ثم مراحل
متعددة.. وعليها أن نضع
رؤية مستقبلية ونخلق
الوعي الجماهيري
والسياسي والتشريعي
باهمية التعاون العربي والا
تقف الحصيلة المالية
للجمارك كعقبة أمام تحقيق
ذلك.

د. مختار هلووة :

التكتلات بدأت بالمشروعات العلمية ونحن نبدأ بالتجارة

قطاعات محددة للتعاون
شرح د. أسامة عبدالوهاب
رئيس شركة النصر
للمسيوكلات تجربة شركته
فقال أننا نتعامل مع دول
عربية واجنبية عديدة في
التصدير ومن الممارسة أجد

أن الدول العربية لإتراح بنا بينما في الدول الأوروبية نجد
ترحيبا ولا أجد حربا إلا من المنافس الأوروبي بينما في الدول
العربية لا توجد منافسة ولكن عدم الترحيب سببه عدم الشعور

بوجود مصلحة مشتركة وعليها أن نخلق هذا الإحساس.
واقترح د. أسامة عبدالوهاب أن نحدد قطاعا للتعاون مثل التشييد
مثلا وعلى القيادة السياسية العربية أن توجه إلى عدم استخدام إلا
ما هو عربي في قطاع التشييد.. أيضا يمكن اختيار قطاع تتوفر له
الصناعات المغذية مثل صناعة السيارات أو الإلكترونيات يمكن أن
تكون قاعدة للمصالح المشتركة.

أشارك رجال الأعمال

د. صبرى عجلان اقترح مشاركة رجال الأعمال في وضع سياسة
التعاون الاقتصادي وقال أن رجال الأعمال أصبح لهم فكر خاص ولم
تعد الحكومات هي التي تقود وحدها القاطرة وتضع السياسات بل



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣٠ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال يدفعون تلك القاطرة ويشاركون في وضعها، أقترح أيضا وضع اليات للتعاون المشترك مع الدول العربية فمثلا أعلنت سوريا عن مناقصة لتوريد ١٤ صومعة ولا نعرف كيف نتقدم للمناقصة لغياب اليات التعاون.

الإمكانات متوازنة وليست متكاملة

أكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الأسبق أن البلاد العربية بها منظمات عديدة ولكنها غير فاعلة بسبب غياب الإرادة السياسية.. فالمنظمة العربية للمواصفات لم تصدر حتى الآن مواصفات عربية تتعامل بها فيما بيننا وأوجه اللوم لجامعة الدول العربية في هذا الشأن رغم أنني أعرف



د. أسامة عبد الوهاب :
الدول العربية لا ترحب
بنا لعدم التمسور
بوجود مصلحة مشتركة
.. وعلينا أن نختار
قطاع لنبدأ
به التمسور

عزرها.. المشكلة الثانية أن الإمكانات الإنتاجية للدول العربية متوازنة وليست متكاملة لعدم وجود قاعدة تكنولوجية فنحن نذهب الى خواجه نطلب منه التكنولوجيا والدول العربية الأخرى تذهب الى نفس الخواجة فاصبح مالمبينا هو نفسه مالمدي باقي الدول العربية.. وجامعة الدول العربية منظمة سياسية مستثولة عن التعاون الاقتصادي وما يحيرني أن التكتلات الاقتصادية في العالم تقوم على مبادئ اقتصادية وليست على مبادئ اللغة والدين والجوار فقط .. وعلى جامعة الدول العربية أن يكون شغلها الأول هو وضع البنية الأساسية للتكامل العربي.

التعاون لأسباب غير اقتصادية

أشار د. محمود مجيب الدين المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الى أن المادة ٢٤ من اتفاقية الجات تسمح بالتعاون الإقليمي.. وقال أن التعاون الإقليمي الآن يخضع لمفهوم الإقليمية الجديدة التي تقوم على تبادل المنافع بين الأطراف وتحرير التجارة والشفافية وهي التي ستشكل نظام التجارة العالمية في المستقبل وأن الدافع وراء التعاون الإقليمي قد يكون غير اقتصادي ولكنها تحقق مكاسب اقتصادية منها رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لأعمال قانون المزايا النسبية وزيادة حجم الإنتاج للاستفادة من اتساع السوق واقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية على الصعيد الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٩/ ٣

بفضل زيادة الحجم وزيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة وتخفيف موانع دخول السلع والخدمات للسوق.. وتحسين العملية الإنتاجية للارتفاع بعناصر الإنتاج وكفاءتها وطرق تنظيم العمل.. كما يؤدي التعاون الإقليمي الى نمو مستمر في مستوى الدخل وكل هذه الأسباب تدفعنا الى التعاون العربى.

التعاون والتكامل

أوضح د. معتصم سليمان ممثل امين عام جامعة الدول

د. محمود محيى الدين :
**التعاون الإقليمي قد
يكون لدوافع غير
اقتصادية**

د. معتصم سليمان :
**دور جامعة الدول
العربية هو التعاون
الاقتصادي وليس
التكامل الاقتصادي**

العربية في الندوة ان
هناك اختلاف بين
مفهوم التعاون
الاقتصادى والتكامل
الاقتصادى وان الاول
يخدم المصلحة
السياسية والثانى
يحتاج الى قاعدة
اقتصادية وأن دور
الجامعة العربية هو
التعاون الاقتصادى
ونستطيع ان نقول ان
مؤسسات التعاون
العربى استطاعت ان

تحقق ذلك وهناك محاولات لم تتر النجاح للقفز على مفاهيم
التعاون الى التكامل الاقتصادى.. وفي هذا الاطار عقدنا في
فبراير ١٩٨٧ المؤتمر الاول للتجارة العربية بالسعودية لمعالجة
معوقات التجارة البينية ووقعت ١٦ دولة ليس من بينها مصر
على اتفاقية لتيسير التبادل التجارى وتوصلنا الى ١٣
مجموعة من المعوقات بدأنا نعالجها فى الجامعة العربية
واحدة تلو الأخرى منها مثلا نقص المعلومات وهى مشكلة
كبيرة تعاني منها وأنشأنا شبكة معلومات تشمل أسعار السلع
والإنتاج واسماء المصدرين والمستوردين لتكون متاحة لكافة
الدول العربية.. وكان التنفيذ للاتفاقية ضعيفا جدا من قبل
الدول العربية وهناك اسباب عديدة ليست الإرادة السياسية
وحدها المسبولة عنها فمثلا ليس لدينا قاعدة منشأ على
مستوى الدول العربية وهو معوق لأننا لانستطيع تحديد
منشأ السلعة التى تعتبر جواز السفر لدخول أى دولة
عربية.. والمواصفات والمقاييس أيضا مشكلة فالمنظمة العربية
وضعت ٤٠ مواصفة قياسية فقط ولدينا أكثر من ٦ آلاف سلعة
تحتاج لمواصفات.. ويعد دعوة القمة العربية لإنشاء منطقة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣/٤/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارة حرة كبرى دعونا فرق عمل من خبراء القطاعين العام والخاص لوضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ووجدنا ان هناك دولا جاهزة يمكن ان تدخل المنطقة مثل المغرب وتونس ومصر والكويت والاردن وهى مرشحة للدخول مباشرة فى منطقة التجارة الحرة اما الدول الاخرى فانها تواجه صعوبات بسبب اختلاف النظم او مستوى الدخول او غيرها من العوامل.

والان يجب ان تكون هناك مكاشفة ومصارحة حتى لانفل بعيدا عن الاحداث واتفقنا على تحرير كافة السلع الزراعية والصناعية على مدى ١٠ سنوات لاقامة منطقة تجارة حرة لانه من الصعب ان نطلب من الدول العربية ان تحررها مرة واحدة بشكل مباشر وتوصلنا الى برنامج تنفيذي لتفعيل الاتفاقية.. وقررنا لاقامة مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى بيروت فى نوفمبر القادم لدفع عجلة التعاون بين المستثمرين العرب على طريق التعاون الاقتصادى.



المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : **٧ - ٢٢ فبراير ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملف

مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي

من الموقَّع أن يعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي يوم الثلاثاء ٢٤ يونيو القادم ويستمر ثلاثة أيام وعلى أساس أن يشارك فيه وزراء الخارجية والاقتصاد والتجارة والتنمية العربية والأكاديميون والخبراء ورجال البنوك والاقتصاد والمال والأعمال العرب. وذلك لدفع وإحياء المشروع الاقتصادي العربي وبحث مابعض تنفيذه لئلا من خطوات عملية سواء من حيث إنشاء منطقة تجارة عربية حرة أو من حيث إقامة مشروعات مشتركة وكيفية جذب الاستثمارات للبلاد العربية المختلفة.

ويجري من الآن الإعداد الجيد لهذا المؤتمر الذي سيتولى تنظيمه وفد عربي إلى المنتدى الاقتصادي العربي الذي يضم مجموعة مختارة من مختلف البلاد العربية كما تشارك في التنظيم جهات حكومية عربية وتلقب ندوات الأفرام في هذا دوراً أساسياً.

وكان قد تم في العدد الماضي عن التبرير لعقد هذا المؤتمر حيث سيكون بآذن الله في يونيو. بدلاً من سبتمبر. وقد إهتم رجال الأعمال العرب ومنظماتهم الوطنية بهذا وانضموا بناءً على ما أجرى محمد القلي «شور الهبة الاقتصادية للمنتدى اتصالاً لبحث هذا مع رجال الأعمال العرب خلال حضورهم اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الأسبوع الماضي.

وسيمهد المنتدى الاقتصادي العربي بعد إجازة عيد الفطر في عقد سلسلة من الاجتماعات التمهيدية استعداداً للمؤتمر الاقتصادي العربي.



المصدر: آخر ساعة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٧

في استمرار البورصات العربية:

الفرصة مهيأة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة

● علاء الدين مصطفى

جاء اعتماد المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بالظاهرة في وقتها المناسب.. حيث تتزايد مطالب الشعوب العربية بضرورة الكمال الاقتصادي العربي في المرحلة القادمة.. ولعل القضية الرئيسية التي طرحها المؤتمر حول ربط البورصات العربية، ومناقشة تجربة ربط الأسواق المالية بين مصر ولبنان والكويت.. فضع أمام المسؤولين وصانعي القرار الاقتصادي في البلدان العربية نتائج تلك التجربة للاستفادة بها في توسيع نطاق ربط البورصات العربية مستقبلاً.. وهذا لما تعنيه الأسواق المالية العربية من دور هام في دفع سبل التنمية، وتدعيم انتعاش رؤوس الأموال بينها، بما يسهم في تحقيق الكمال الاقتصادي العربي!!

ولقد شهدت جلسات المؤتمر الذي عقد لمدة ثلاثة أيام تحت رعاية الدكتور كمال الجبوري رئيس الوزراء، ومناقشة قضية: «ربط البورصات العربية»، الأهمية والامداد.. خاصة أن هناك اهتماماً كبيراً في معظم البلدان العربية بأسواق الأوراق المالية. يبعد أن أدركت مما يمكن أن تسهم به هذه الأسواق في تحقيق السياسة الاقتصادية لها.. إلى جانب الحصول الكبير في النظرة إلى ما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الدول العربية من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية..

وجاءت الكلمة التي وجهها الدكتور كمال الجبوري رئيس الوزراء لتعكس هذا التوجه، حيث أكد على أن بعض هذه الأسواق أصبحت محل اهتمام المؤسسات الدولية باعتبارها من الأسواق الناهضة التي قطعت شوطاً كبيراً في التطور والنمو حتى اكتسبت السمات التي تجعلها للحاق بأسواق المال في الدول المتقدمة..

وقال الدكتور كمال الجبوري في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتورة نوال الخازمي وزيرة الاقتصاد والمصارف الدولية.. أن موانع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على دخول مصر ضمن مؤخر الاستثمار يحد استثمارها لاعتراق العالم بنجاح الإصلاح الاقتصادي في مصر.. والمتوقع في هذا الإطار زيادة تطلعات رؤوس الأموال العربية والاجنبية للاستثمار في مصر.. سواء في مجال الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية.

● بلغت قيمة الأوراق المالية التي تم إصدارها منذ القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٤٧,٢ مليار جنيه لعدد ١٣٠,٩ مليون ورقة..
● بلغت قيمة التداول منذ يناير ١٩٩٧ حتى ١٢ يونيو الحالي حوالي ١١,١ مليار جنيه أي أن قيمة التعامل في هذه الفترة تزيد على مجموع قيمة التعامل السنوية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ والتي تبلغ في مجموعها ٩ مليارات جنيه ويكرب حجم التعامل خلال عام ١٩٩٦ والذي يبلغ ١٠,٩ مليار جنيه..
● كما زادت كمية الأوراق المتداولة خلال نفس الفترة لتصل إلى ١٥٢,٩ مليون ورقة مقابل ٩٩,٥ مليون ورقة خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٦..

● بلغت القيمة الاسمية للأسهم المقيدة خلال نفس الفترة حوالي ١٥ مليار جنيه مقابل ٨,٩ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٣..
● بلغ رأس المال الكلي حوالي ١٤ مليار في البورصة خلال ذات الفترة حوالي ١٤ مليار جنيه مقابل ١٢,٨ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٣..

● بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من مارس ١٩٩٦ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٥,٣ مليار جنيه، تمثل ٢٠,٤٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة داخل المقصورة..



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٧

الأول من عام ٩٧ الحالي إلى ضخامة الاسكانات المتاحة لتلك الأسواق الثلاث حيث بلغت القيمة الرأسمالية لبورصات مصر وليدات والكويت نحو ٤٣ مليار دولار تقريباً أو ما نسبته ٧٧,٢٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للبورصات أعضاء اتحاد البورصات العربية.. كما شككت البورصات الثلاث خلال نفس الفترة ما مقداره نحو ١٧,٧ مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصات الثلاث معاً حتى نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٧ نحو ٨٢٢ شركة تمثل ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية الأعضاء في الاتحاد والبالغ نحو ١٠٣٥ شركة..

وأضاف الدكتور صعلوك الركبيني في بحثه أن الأسواق العربية الثلاث لكل من مصر والكويت وليدات تكاد تستأثر بالتداول مقارنة ببقية الأسواق المالية الأخرى، حيث بلغت قيمة التداول في البورصات الثلاث نحو ٩,٩ مليار دولار تمثل ٩٥٪ من إجمالي قيمة

وتحدث عبدالمعتمد إبراهيم رئيس الهيئة العامة لسوق المال وأشار إلى أن عدد الشركات التي حصلت على ترخيص بمزاولة الأنشطة المختلفة بسوق المال بلغت نحو ١٩٩ شركة بزيوس أموال بلغت نحو ٥٦٣,٦ مليون جنيه منذ تنفيذ أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى الآن منها ١١٦ شركة برأس مال ٦٨,٦٢ مليون جنيه تعمل في مجال المسيرة في الأوراق المالية. ونحو ٢٨ شركة بزيوس أموال بلغت ٢٥٧,٧ مليون جنيه تعمل

في مجال ترويج وتغطية الاكتتاب وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.. وعقد ١٢ صندوق استثمار أسستها البنوك وشركات التأمين..

هذا بالإضافة إلى شركتين مساهمتين لشباط متناهي الاستثمار.. وبلغت شركات إدارة حثائيق الاستثمار نحو ٨ شركات وهناك شركة لاسماء السجلات وشركة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي..

وأضاف عبدالمعتمد إبراهيم إن اتفاقية التصفين الثلاثي التي وقعت في سبتمبر ١٩٩٦ وتم العمل بها اعتباراً من يناير ١٩٩٧ بين كل من سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة بيروت وهيئة سوق المال في مصر، تعتبر انطلاقة أولى لربط أسواق المال في الدول العربية.. كما أن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع هيئات أسواق المال والبورصات العربية في الأردن واليمن وتونس يعد خطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتكوين كتلة اقتصادية عربي قوية لسراجهة الشكولات المالية..

إمكانات ربط البورصات العربية

وقد شهدت جلسات عمل المؤتمر مناقشات ساخنة حول أهمية ربط أسواق المال والبورصات العربية بما يسهم في سهوله انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية ولحل الورقة التي قمها الدكتور صعلوك الركبيني الأمين العام لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية حول تجريب ربط البورصات العربية من خلال الاتفاقية الثلاثية بين أسواق الكويت ومصر وليدات مشيراً إلى أن الهدف النهائي لربط البورصات العربية يتمثل في تحقيق آلية لتداول الأوراق المالية العربية تمكن للمستثمر العربي من خلالها أن يتملك ويتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة في أي بورصة عربية أخرى ويقال جده.. وتشير الأرقام المتوافرة حتى نهاية الربع

التداول في البورصات العربية.. والتي بلغت خلال نفس الفترة ١٠,٤ مليار دولار.. وفي البحث الذي قدمه الدكتور سليمان المنقري والذي ناقش محولات إنشأة سوق مالية عربية مشتركة، دارت مناقشات حول التصور الذي طرحه حول بيانات التداول بالأسواق المالية العربية عام ١٩٩٦ حيث تبين أن:

- نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية يمثل ما نسبته ٨٢,٩٪ من قيمة التداول في الأسواق المالية العربية، ثم يأتي التداول في البورصة المصرية بنسبة ٩,٧٪ أي أن التداول في بورصتي الكويت ومصر والتي بينهما اتفاقية للربط تم تنفيذه اعتباراً من يناير ١٩٩٧ يمثل ما نسبته ٩٢,٦٪ من قيمة التداول في البورصات العربية الأخرى..
- القيمة الرأسمالية للأسم المستدولة في سوق الكويت للأوراق المالية تأتي في صدارة الأسواق المالية العربية بنسبة ٧٢,٤ ثلثها القيمة الرأسمالية للبورصة المصرية بنسبة ٢٢,٨٪، أي أن القيمة الرأسمالية للبورصتين تمثل ما نسبته ٥٦,٨٪ من القيمة الرأسمالية للأسواق المالية العربية

سوق مالية عربية مشتركة؟؟

وحول الجهود المبذولة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة أضاف الدكتور سليمان المنقري أن إقامة هذه السوق تتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية:

- أولاً: تهيئة المناخ اللائق للاستثمار العربي وخاصة بالتيسر لتوفير الضمانات



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٠

الدكتور : كمال الجنزوري :

دعم سوق المال العربية وسيطة للمصرية الاستثمار الأموال بينها

• أما المخاطر الأبرز فهي تقع أثناء عملية التصفية، حيث في بعض الأسواق لا يوجد وسائل ضيق تضمن تسليم الصكوك فقط عند تسليم المبالغ. وبالتالي فإن الأخطار معرضة لمخاطر أساسية. حيث تتعرض القيم الأساسية للمخاطر.

وحول أهمية دور المعلومات في عملية ربط البورصات العربية بدارت مناقشات خلال الجلسة التي عقدت لمناقشة المجال الذي يلمح بعض الخبراء في هذا المجال. حيث أن المستثمر وهو صاحب رأس المال الذي يسعى لت تنمية أصوله عبر بيع أو شراء أي من الأدوات المالية يحتاج إلى ما يوسع قناعته بتوليف مائه في أي عملية، أو إلى ما يفتح عن الاستثمار تجلبا للخسائر، وهذا من أهم الصعوبات التي قد توفر المعلومات الصحيحة. وهذا لأن قرار الاستثمار يمر بثلاث مراحل: مرحلة ما قبل اتخاذ قرار الاستثمار، ومرحلة اتخاذ قرار الاستثمار والبيع أو الشراء، ومخيلة ما بعد البيع أو الشراء، أي متابعة حركة الأسعار وتقييم ربحية وركلة المالية.

فالمعلومات في أسواق المال المتقدمة أو النامية لها أهمية في صياغة أي قرار استثماري حيث تعتبر أهم ركائز هذا القرار. ويرى البعض أن أهمية المطومة الدقيقة للمعرفة تعادل أهمية رأس المال. حيث تشكل ما يكاد يكون درعا يقيه أو يحمي يذله إذا ما أحسن استخدامها وتوظيفها.

المختلفة للأموال العربية داخل المنطقة العربية. وقد جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام ١٩٨٠، وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ تطبيقا لمبدأ توفير هذا المناخ.

• ثانيا : تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات العربية المتقدمة في الوطن العربي عن طريق إيجاد الترتيبات والنظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد والمستثمرين في الأوراق المالية (الأسهم والاستندات) في نطاق العالم العربي.

• ثالثا : دعم الهياكل والأنظمة التي تكفل زيادة التعاون المالي والتدني العربي، بما يكفل جذب وتشجيع المدخرات والودائع والأموال إلى الأجهزة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية التي تقوم بمهمة التوظيف التنموي.

وفي الوقت الذي طرحتها الخبير رجا أبوغسلي حول دور مؤسسات المقامة في ربط البورصات العربية أشار إلى أن هذا الدور يعتبر أهم وأخطر الأدوات..

ولهذا قامت لجنة أنظمة الدفع والمقامة للمصارف المركزية لمجموعة الدول العشر بإعداد تقرير صادر عن بنك التسيير الدولية في سبتمبر عام ١٩٩٢ حددت فيها عدا من المخاطر التي يجب على أنظمة المقامة الناجمة معالجتها وهي:

• مخاطر تكلفة الاستبدال، وهي ناجمة عن تخلف طرف عن الالتزام بموجباته، مما يحد الطرف الآخر من أرباح غير محققة على العملية غير المنفذة. بذلك يكون الطرف محروفا لتحمل كلفة الاستبدال للصكوك بالأسعار الحالية. أن أهمية هذا النوع من المخاطر تعتمد على التذبذب في أسعار الصكوك والفترة الزمنية ما بين تأريخ تشييد العملية وتأريخ التصفية النهائية.

• مخاطر السيولة وهي تقع عندما لا يستلم طرف الصكوك قيمة الصكوك المباعة بالتاريخ المتفق عليه مما قد يدفعه إلى الاقتراض أو تصفية موجودات أخرى للالتزام بالمدفوعات واجبة السداد أو عندما لا يستلم المستثمر الصكوك بتاريخ العملية، مما قد يدفعه إلى اقتراض هذه الصكوك للالتزام بتسليمها إلى الزبائن.



المصدر :

المصدر :

٩ - آذار ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجلس الاقتصادي العربي يبحث الاحد القادم قيام منطقة التجارة العربية العام الحالى

كند، منذ الدفن ادهم:

نشا اشد لادام اجتماعات لورا
للجنة الاقتصادية العرب الاعضاء في
الجلس الاقتصادي العربي الاعضاء في
مجلس الدول العربية لورا عمل حول
دونها لضرورة قيام منطقة التجارة

العرب لورا دما العام حتى تشكل
الدول العربية من موليوية التكتلات
الحالية من كل القارات الاقتصادية
العالمى ،محول العام في شمع واحد
كسبر عدم السمسر عمدا لومح
السيداس الانس العام المسامد

السلطة العربية لورا مسلا في
الزاد العرب حول عام انشاء من
شمالا لاهمات تاليل القدرات
الاقتصاد لاهمات تاليل القدرات
في الجلال لاهمات تاليل القدرات
وتوجه التدرج الاقتصادي والعمومي
التحليل التجاري والاقتصادي والتجارة
والصناعات التكتلات كما تحت القدرات
الدول العربية التكتلات والانس العربى
في دعم صيلة التكتلات والانس العربى
الذي تسمى الاجتماعات العربية : العرب
في الجلال الاقتصادية العرب العرب
مستخلا للتجارة مع التكتلات
الاقتصادية الحالية ومن التكتلات
التكتلات صمت عبدالمجيد الانس العام
لجاسة الدول العربية كلة الانس العام
لحالة والاقتصاد العرب ومعها الى لورا
طوره التكتلات الاقتصادية العربى في
صورة التكتلات العربية لكلى العربى في
الها لالة العربية التكتلات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبعاد التكامل الاقتصادي العربي المنشود

محمود حمدي

مستشار بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يكون مفهومنا أن هذه الوسائل وبخاصة الصعالة العربية عليها وأجيب ضخم هو تبصير الشعوب قبل الحكومات، بما سوف يسفر عنه نجاح التجربة من تعاقب ثوب الأمة العربية مكانتها التي تؤهلها لها جميع الظروف التي مرت بها. والصعالة العربية أسرة جيدة فيما قامت به الصحافة الأوروبية إبان كل فكر جديد يتحصل بالوحدة الأوروبية وكل تسجيل يراود إنشائه على الأضواء القامسة. وفي هذا المقام يذكر ما قامت به هذه الصحافة إبان الاستفتاءات التي رأت المكورات أجراها في كل المناصيات، ولكن في هذا المقام أن الصحافة الأوروبية ترحب

في ضوء المفاهيم والبادئ والامس الخاصة والتكامل الاقتصادي، أصبح واضحا أن الوحدة الاقتصادية إنما هي في جوهرها مرحلة متقدمة للغاية من مراحل التكامل. ومن ناحية أخرى فإن من شأن التكامل الاقتصادي أن كل مرحلة منه سابقة، تمهد الطريق لما يليها من مراحل، وليس هناك ما يمنع من تخطي مرحلة بذلتها إلى ما يليها متى توافرت الظروف واللازمات التي تكفل النجاح إلى هذا التخطي. وأظهرت الدروس المستفادة من تجربة المجموعة الأوروبية الاقتصادية، أن هذه الخطوات تستغرق مالا يقل عن نصف قرن على نحو ما أوجسته أقطا.

على أن تخصص صفحات بذلتها لأصحاب الاتجاهات القبلية لكي يستطيعوا عليها أراهم ومبادئهم. وأبعا: أن اتجاه معظم الاقطار العربية أن لم يكن كلها إلى اقتصاديات السوق والتخلص من القطاع العام، من شفه أن ييسر بدرجة كبيرة للغاية اتخاذ الخطوات المسموعة التي تؤدى إلى النهاية إلى الوصول إلى الهدف المنشود. ولأن أن تذكر بأن الاضطراب الذي اعتري الحركة التكاملية ومآلاتها إليه من وحدة اقتصادية، إنما يرد في جانب كبير منه إلى الاتجاهات الاشتراكية ومآلاتها فيه من السيطرة الحكومية عن طريق القطاع العام على الاقتصاد، وبخاصة في مصر التي كانت قدوة في هذا المسار.

واستنادا إلى ذلك تكون الأمة العربية قد قدعت خمسة عقود دون أن تستكمل ماتقضي به المرحلة الأولى، وجاء كل ذلك برغم أن العمل التكاملي الاقتصادي قد بدأ في وقت مبكر للغاية. وتأسيسا على ذلك الشرح أن يأتي الإصلاح على نحو ما يلي على أن يتخذ في الاعتبار حقيقة ثابتة واضحة هي أن الزمن والثروة الصادقة للشعوب المنفعة من الإعمال الراص من الحاكمين والمحكومين بأن الوحدة الاقتصادية في مراحلها المختلفة تتعلق لشعوب الأمة العربية ارتفاعا في مستويات المعيشة، وتغيير الدول العربية جميعها الوصول إلى مكانتها التي تهيئ لها إمكاناتها وثرواتها الطبيعية ومآضيتها التاريخية وحضارتها.

خامسا: أن السلام لابد من أنه سوف يسود المنطقة بعد انتماء الإجراءات التي اتفق عليها الفلسطينيين والحكومة المصرية في اتفاقية أوسلو واتفاقية مدريد. وهذه المكورة مكانتها لتتبع هاتين الاتفاقيتين ومآلاتهما من مفارقات بين الجانبين، إلا وعينها على الشرق الأوسط التي تنزل أطار الوطن العربي، منزلة القلب.

أولا: أن يجري ما يمكن أن نطلق عليه في لغة الحاسبة جرد لاداءات التشريعية على مستوى المؤسسات التشريعية والهيئات الاقتصادية العربية وعلى المستوى الفرعي أيضا وتقوم بهذا الجرد لجنة القومية تساعدنا لجان فرعية فورية، ولتست في حاجة إلى الإشارة بأن اختيار أعضاء هذه اللجنة يجب الإهتمام على أساس الكفاءة الفنية، معصم، بل يشهد أن يراعى في الاختيار من الظهارات تجربة الشخص، سنة الماضية تعمسهم للذكر الواحد في الاقتصاد الفرعي ولولاهم العميق حاجة شعوب المنطقة فاطمة وبخاصة الأمة له.

سادسا: تؤكد الظروف السائدة في بلاد العالم العربي ضرورة تعديل قرار السوق العربية المشتركة بحيث يصبح الانضمام إليها الراميا لأعضاء جامعة الدول العربية من إجازة أخذ التفتطات التي تراها أية دولة لازمة لاستجداء ظروفها حتى يجبي الانضمام شاوكانا مع استاتصية مصلحة الدولة. وعلى أن يحدد لكل حالة بذلتها ملة ونوعية حتى لا يتركز البصر على الغرب على نحو ما هو عليه الآن فتستبعد الظروف التي تكتنف العالم العربي في الألفية الحاضرة ضرورة التكتل واخيرا أن لكل الظروف تعبير بدرجة متزايدة إلى أن الوحدة الاقتصادية العربية أصبحت ضرورة ملحة للغير في هذا العالم.

ثانيا: أن تقوى هذه اللجان اجراء مراحلة شاملة لهذه التشريعات ومدى الحاجة إليها في القرن القادم، واقتراح سائر الدماء وتعديل من هذه التشريعات. وذلك في هدي النتائج التي أسفر عنها التطبيق العلمي عبر الطرق الخمسة الماضية وكذلك ياترى الدماء وتعديل من هذه التشريعات ثالثا: أن تعمل وسائل الاعلام والتفاهة على المستويين الخامس والسادس، وبصورة أقص الوسائل للتكثيرة من سلوكها التي بدأ ضعف فيما ضاع من وقت شين على أن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتهاء من قوائم السلع المعفاة من الجمارك اتفاقيات مصرية - عربية لإنشاء مناطق تجارة حرة

السلع ستحرر طبقا لاتفاقية الجات مستقبلا.
ومن جانبه أكد السيد محمد خميس رئيس اتحاد
الصناعات المصرية أن الغرف الصناعية الثلاث عشرة
قامت بوضع تصورهما بالنسبة للسلع المطلوب إعفاؤها من
الرسم الجمركي إعفاء عموما أو إعفاء تدريجيا بنسبة
١٠٪ كل عام حتى يمكن وضع تصور كامل لائحة منطقة
التجارة الحرة مع هذه الدول.
ومن ناحية أخرى قال سيد أبو القمصان رئيس قطاع
التجارة الخارجية بوزارة التجارة والتسويق أن الأجهزة
المعنية في مصر أعدت نماذج موحدة وأطارا عاما لاتفاقيات
إنشاء مناطق تجارة حرة مع الدول العربية خاصة أن
الاتفاقيات الثلاثية أصبحت الآن غير واردة في ظل
التحولات والتغيرات الاقتصادية الرافعة وفي مقدمتها
الجات.
وحول قواعد المنشأ قال إن هذا الأمر يجب دراسته
بعناية ودراسة ثمة حتى لا تؤثر هذه الأحكام مستقبلا على
الصناعة المصرية وذلك بالتعاون مع اتحاد الصناعات
المصرية ووزارة الصناعة والغرف التجارية.

أعلن محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات
المصرية أن الغرف الصناعية انتهت من إعداد قوائم السلع
المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية تصهيدا لتوقيع عدد
من الاتفاقيات بين مصر وعدد من الدول العربية لإنشاء
مناطق تجارة حرة.
ول مقدمة الدول التي سيتم توقيع الاتفاقيات معها
لبنان والسعودية والأردن. وصرحت مصادر تجارية بأن
وزاري التجارة والتسويق والصناعة قامتا بوضع إطار
شامل لكل هذه الاتفاقيات وخاصة ما يتعلق بقواعد
وأحكام المنشأ مع هذه الدول والقوائم السلعية المقترح
إعفاؤها من الرسوم الجمركية سواء كان إعفاء كاملا أو
تدريجيا إضافة إلى القوائم السلعية المطلوب عدم اللجوء
بها حفاظا على الصناعة المصرية.
وأكدت هذه المصادر أنه تم الانتهاء من دراسة القوائم
السلعية المقترح إعفاؤها من الرسوم الجمركية من
الجانبين في إطار مشروع اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة
وخاصة القوائم السلعية المطلوب عدم اللجوء بها حتى لا
تؤثر على الصناعة المصرية مع الوضع في الاعتبار أن جميع



الصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧

حسن ابراهيم لـ « العالم اليوم » :

مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية

□ كتب - صبري الجندى :

أكد الدكتور حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات لـ «العالم اليوم» ان المراسمات التي اجراها المجلس تؤكد امكانية قيام منطقة تجارية حرة بين 5 دول عربية (سوريا ومصر والسعودية وتونس ومصر والكويت والأردن). وقال إنه في سبيل انشاء السوق العربية المشتركة تم الاتفاق بين الدول

العربية على ضرورة تحرير جميع السلع الزراعية والصناعية للتجارة في هذه الدول في عمليات التعامل التجاري كخطوة أولى على طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال السنوات العشر القادمة.

وأوضح أنه يتم حالياً الاضداد للخطوة القادمة المتمثلة في تحرير السلع الخفيفة للتبادلة بين الدول العربية إلا أنه قال إنه لا بد من التفرة بين التعاون الاقتصادي ومفهوم

التكامل الاقتصادي لأن التعاون يقوم على قرار سياسي ينف خلفه لانداجه أما التكامل الاقتصادي فيحتاج إلى البيئة الأساسية الاقتصادية وهذا هو ما لم يتحقق حتى الآن بين الدول العربية.

ويعترف الدكتور حسن ابراهيم ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يستطع الوصول حتى الآن ليكون مؤهلاً لقيادة العمل العربي نحو قيام السوق العربية المشتركة.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٥

اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة

□ كتب إبراهيم حسن:

يُعقد مجلس إدارة اتحاد الصناعات اجتماعاً مهماً اليوم لمناقشة ضوابط قيام منطقة التجارة الحرة العربية بحضرة رئيس جهاز التمثيل التجاري ورئيسة مصلحة الجمارك ومهمة الرقابة على الصادرات والواردات ومساعد وزير الخارجية لمنطقة شرق آسيا ورئيساء الغرف الصناعية المختلفة. صرح بذلك محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة الاتحاد وقال إنه سيجري في الاجتماع وضع الضوابط التي ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الإعلان عن قيامها خلال الشهرين القادمين. وأشار إلى أنه تم تقسيم السلع للتصاولة بين دول المنطقة الحرة على أساس ثلاثة أنواع:

النوع الأول يجري عليه إعطاء تسري يسجد الإعلان عن قيام المنطقة الحرة للشركة، والنوع الثاني سلع يتم تخفيض جماركها تدريجياً يواقع 10٪ خلال 10 سنوات أما النوع الثالث يضم السلع التي لا تدخل في أي من الفئتين. وقال إنه يمكن العمل بهذه القوائم لمدة مابين 6 و 8 اشهر بعدا النظر فيها مؤكداً أن هذا يهدف إلى حماية المنتجات المحلية. ومن المؤشرات المطلوبة حل الاجتماع وضع مواصفات قياسية لكل السلع والمنتجات العربية ووضع التكاليف النمطية الصناعية لها أو وضع سعر استرشادي لها إضافة إلى وضع آلية للإفراق حماية للإنتاج المحلي.



المصدر : البيان

التاريخ : ٧ في شهر ٩٩٩٧هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط إقامة منطقة حرة تجارية مشتركة

المنازعات في مختلف القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. كما يشهد البرنامج على تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة بالدول العربية الأقل نمواً البراء. في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بحيث يتم منع معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على أن تقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة العلامة التفضيلية المطبقة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها كما أن الدول العربية الأقل نمواً في الدول المصدرة وفق تصنيف الأمم المتحدة ودولة فلسطين. وبالنسبة لتنفيذ تعهد لجنة المفاوضات التجارية لفترة الزمنية وجدولها الزمني لاتخاذ مهامها من أجل تطبيق هذا البرنامج في أجل لإتخاذ القرار بعد العدد لإقامة منطقة التجارة الحرة كما تقسم الأساندة المعملية برفع تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تنفيذ هذا البرنامج. ونظراً لارتباط تسير التجارة وتأثيره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات والذات المرتبطة بالتجارة التعاون التكنولوجي والبحث العلمي. تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية .. حماية حقوق الملكية الفكرية

وافق مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية في اجتماعه للشرك الذي ضم ممثلين لوزارات الصناعة والتجارة والتموين والمالية ووزراء الغرف الصناعية . من حيث المبدأ على مشروع البرنامج لتنفيذ لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى داخل الاتحاد خلال الاجتماع المستورد أهم الأول تشكيل لجنة فورية من الاتحاد والأجهزة المعنية لوضع الضوابط التي ستطبق عليها المنطقة الحرة التي سيتم الاتصال عن نجاحها خلال الشهرين القادمين وكذلك وضع التصورات النهائية للوائح السليمة الصناعية التي ستطبق باتفاقية إنشاء منطقة تجارة عربية كبرى يشكلها التنوع وهو الأعضاء الفوري والأعضاء المدرج حماية للصناعة الوطنية على أن تنشئ اللجنة من عملها خلال أسبوعين. وأكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن هناك اتفاقاً مبدئياً على أن إنشاء المنطقة التجارية العربية الكبرى أصبح مطلباً ضرورياً للوصول إلى راضى السوق المشتركة مشيراً في هذا الصدد إلى راضى الرئيس مبارك الشاطع لأن تيسير محصر سوقاً استهلاكية لتجارتهم ويشتمل البرنامج لتنفيذ لإقامة منطقة عربية كبرى حرة على تشكيل لجنة لتسوية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني:

السوق العربية المشتركة أولا وبعدها تفكر في الشرق أوسطية

السلام يمكن طرح التعمار الاقتصادي والتبادل التجاري مع إسرائيل فنحن ليس لدينا أي سائق من التعمار في سلام ولكن الأمر يرجع في النهاية إلى كيف تفرق إسرائيل نفسها. ومن دور المقاومة واستمرارها في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية قال الوزير ياسين جابر إن المقاومة ليسوا من المرتزقة أو من الخارج ولكنهم أبناء لبنان، وإن تتوقف المقاومة إلا بعد الانسحاب، وبعدها سيمود كل مقام إلى صله ويستمكن الأحزاب السياسية من استيعاب كل الزوايا للقارة.

بيروت - من خيرى رمضان:

أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر أن بلاده ترفض الآن طرح مشروع السوق للشرق الأوسطية، وترى أن البداية يجب أن تكون من السوق العربية المشتركة وبعدها يمكن أن ينضم إليها من يريد مادام وافقت كل الدول العربية.

كما أكد الوزير اللبناني أن السلام هو الفشار الاستراتيجي لسموريا وأبنا، وإن بقي هذا السلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة. وبعد



المصدر : الأهرام

للتنفيذ والخطط العامة : ١٨ / ٤ / ١٩٩٧ - التاريخ

ألية تنفيذ للخطط العامة : حرية بعض المجالس الاقتصادية والاجتماعية

كتبت - وثما ابو الجحود :
تبدأ غدا بمقر جامعة الدول العربية أعمال الدورة التاسعة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لبحث اليات وضع البرنامج للتنفيذ لاتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تمهيدا للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية.
كما يناقش المجلس تقرير واتصيات اللجنة الخاصة باجتماعات الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار التي تشرف على تنفيذ الاتفاقية للوحدة لاستثمار رخص الأموال العربية وكذلك اجتماعات لجنة المفارصات التجارية التي تشرف على تنفيذ اتفاقية تيسير

وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية.
وكذلك يبحث المجلس دراسة اوضاع المرفأ التجارية العربية الاجتماعية وتحليل اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومشاركة بعض الاتصيات العربية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تقرير المجلس الوزاري التخصصية.
وكان المشاركون الدائمون لدى الجامعة العربية قد اجتمعوا أمس لناقشة بنود جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وراجع توصياتهم للمجلس.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٧

اعرب السيد عبدالوهاب الاتسي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، اليمني عن اعتقاده بأن تحقيق مشروع السوق العربية المشتركة يستلزم وجود رؤية لولاية للمخاطر التي يؤدي إليها عدم تحقيق للمشروع العربي. وأكد الاتسي في حديث لمراسلي بصوت العرب أنه أمس أن الامة العربية تمتلك امكانيات هائلة تجعلها قادرة على اختصار مراحل الوحدة الاقتصادية مشيراً الى ما يربط الامة العربية من وحدة المصالح والمبادئ والالتزامات. ووصفها بأنها تعد نقطة تحول مهمة للغاية لمصالح عقدت بالقاهرة في شهر يونيو الماضي ووصفها بالأسند إلى تأكيدها على أهمية إقامة السوق العربية المشتركة. وأشار الاتسي إلى أهمية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسع لعاصمة الدول العربية والتي بدأت أمس في القاهرة على مستوى المتدربين الدوليين وبدأت على المستوى الوزاري من حيث صلتها بتسريع الخطى لإقامة السوق العربية المشتركة بتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. وقال أن هذه الدورة بداية تنفيذها خطوات تعمل من مشروع الوحدة الاقتصادية وأنها حيا في الرب فرصة تحول تجرية للجان العربية المشتركة إضافة أن اللجنة المصرية اليمنية المشتركة لتجهزت التكنولوجيا المجالات المختلفة وستفرد لهذه اللجان أن تكون نموذجا للجان المشتركة بين الدول العربية.

نائب رئيس
وزراء اليمن
يعد من مخاطر
عدم تنفيذ
مشروع السوق
العربية
المشركة



المصدر : الأربعاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٨

وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذي لخطة التجارة الحرة

كتب عماد السويدي :

يقع وزراء الاقتصاد والمال العرب اجتماعاً يومهم الـ (١٥) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية غداً (الأربعاء) ليبحث سبل الأسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتسمة التبادل التجاري بين الدول العربية للوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأكد السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية أن كافة الحكومات العربية لديها الشئام وضرورة إقامة منطقة التجارة الحرة وأصبحت تتوافر الإرادة السياسية الكافية لإقامة مثل هذه المنطقة وقال أنه سيتم عقد اجتماع للجنة السادسة



نوال الطحاوي

النتيجة في المناطق الحرة، كما يمكن للدول العربية أن تقدم إلى المجلس مطلب الحصول على امتيازات لبعض أسلحة الناتجة في المناطق الحرة، يتم تحديث التاريخ المرجعي من قبل المجلس في دورته المقبلة لتقرر الجامعة العربية آلية المتابعة والتتبع وفرض الجزاءات.

وتضمن التقرير أهم نقاط الخلاف بين الدول في البرنامج الذي يتمثل في تحفظ الاسرار وإيدان بشأن السلع الناتجة في المناطق الحرة، وكذلك تحفظ سوريا ولبنان بشأن السلع الزراعية حيث تريان أن التحديد يجب ألا يكون كاملاً فيها ويكون تدريجياً، وطلب من

الأمانة هناك موعد الزاوي لبدء التحديد للسلع المتداولة خاصة أن مصر غير عضو في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري كما طالبت مصر بتيسير انشاء آلية عربية لتأمين تنفيذ الاتفاقية خاصة أن وضع هذا البرنامج التنفيذي واتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري قد تم توليفهما خلال غياب مصر عن الجامعة العربية. وحول البنود الأخرى المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال السحبياني أنها تتضمن دراسة للتأثيرات على الدول العربية في موازات المنخفضات العربية المتحصصة على ضوء التقرير الذي أعدهت اللجنة المعنية بذلك.

وأوضح أن وزراء الاقتصاد العرب سوف يتناقشون أوضاع لفرع التجارة العربية الأجنبية المشتركة في ضوء نتائج اجتماع الخبراء الذي سبق الاجتماع الوزاري حيث أعدت الأمانة العامة دراسة عن أوضاع هذه الفرع تتناول أهداف وخدمات ونقطة هذه الفرع وما حققته على مدى السنوات السابقة وأسباب عطاء مسيرة العمل في عدد منها وذلك من أجل التعرف على التغيرات التي قد تكون موجودة للعمل على تعاقبها ورفع كفاءة هذه الفرع.

وأشار السحبياني إلى أن الاجتماع الوزاري يبحث عدداً من تقارير لجائس الوزارة المتخصصة التابعة للمجلس وتقارير الأمين العام بين الموفدين بالإضافة إلى طلب لتحديد المستثمرين العرب وأحد أضرار العربية للاقتصاد لعضوية المجلس بصفة مراقب.

الوزارية المعنية بوضع البرنامج الزمتم لتفعيل الاتفاقية تيسير التبادل التجاري اليوم (الثلاثاء) لمناقشة الصعوبات المتبادلة للمشروع بعد الاتفاق على كافة جوانبه من خلال ضمان لجان متخصصة تم تشكيلها خلال فترة السابقة للاجتماع الوزاري. وأشار إلى أن هذه اللجنة التي شغلت من وزراء (الامارات والسعودية ومصر والأردن وسوريا والمغرب) تبحث في تطبيق آلهة بين الاختلافات كانت تعوق تنفيذ الاتفاقية موضحة أن هذه الاختلافات كانت تعوق في قواعد لتسما للسلع العربية وتطبيق النظام الجمركي المخطط وتوحيد هيكل رسوم وأجور اللوائح العربية وتكثيل المعوقات التي تحد من كفاءة التجارة العربية.

وأوضح تقرير للأمانة العامة للجامعة أن الاجتماع الأخير للجنة السادسة في أكتوبر الماضي تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط في البرنامج التنفيذي من أهمها : تحويل قائمة السلع الصناعية (المعقرون مجموعة السلع الواردة في البرنامج) من التحرير الكامل إلى إقامة منطقة التجارة الحرة ونصية ١٠٪، والعمل على تدني مدا تجريب للتجارة للسلع العربية ووجود إمكانية لاستفادة عدد محدود من السلع الزراعية وتحديد السلع الزراعية التي ترغب الدول العربية في إدراجها ضمن البرنامج الزراعية تحديده السلع الزراعية للصنوع استيرادها، عدم سريان الإعفاءات والامتيازات على السلع



المصدر : الأهرام

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/١٩

الناس والاقتصاد

وزراء الاقتصاد العرب

والهمة المصيبة

يجتمع اليوم وزراء الاقتصاد العرب ويتكلم هذا الاجتماع بعداً جديداً حيث يضم رجال الأعمال إلى اجتماعاتهم، وهو نظام تعلمناه . حديثاً . حيث تم تحرير معظم الاقتصادات بالدول العربية، وأصبح القطاع الخاص نوراً أساسياً في عملية التنمية، وهو ما يعني أننا تلقى على رجال الأعمال عبء تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولكن هذا مروهون بإرادة سياسية تقدر مصلحة الشعوب العربية، وتقدر أيضاً أن الخلافات السياسية أو حتى اختلافات درجات النظم الاقتصادية في البلاد العربية يجب ألا يكون لها تأثير على أن تخطو خطوات جديفة في سبيل التكامل الاقتصادي، ولابد أن نضع أمام وزراء الاقتصاد العرب الخمسة عشر اليوم بالقاهرة عدداً من التساؤلات نشوق أن نخبر أجاباتها والية ومفصلة، ونقسم بالعملية والواقعية، وأول هذه التساؤلات، هل يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ومن الذي يملك ذلك؟

ثانياً: لماذا لم تحقق حتى الآن أي خطوة إيجابية تذكر في سبيل تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية لقيام السوق العربية؟ وثالثاً: لماذا بدأنا بالصين عن سوق عربية مشتركة منذ ٤٠ سنة مضت، وهو نفس السوق الذي بدأت فيه لقرارات انضمام السوق الأوروبية المشتركة، وانتقلت الآن بفعل الزمن والتطور والدراسات المستمرة والاقتصاد بين البلدان الأوروبية إلى وحدة اقتصادية متصلة قريبا إلى وحدة تقنية بينما لم تحقق الدول العربية أي شيء حتى إن التجارة البينية العربية

تكال لتذكر، أيضاً نريد أن نخبر وزراء الاقتصاد العرب بقرارات قابلة للتنفيذ الفوري، وليس بتوصيات، والقرار البتة يمكن تنفيذه فوراً لبدء اتخاذ إجراءات سوق عربية مشتركة.

وفي اعتقادي أن رجال الأعمال هم الآلية الأكثر قدرة لبداية هذه السوق من خلال الاستثمارات والقاهرة على أن تتوافر لهم التشريعات اللازمة لحماية الاستثمار وإعطاء مزايا وتفضيلية للتجارة البينية العربية. لا نريد أن يفسر عن المؤثر مجرد كلمات وقرارات تضال إلى أجيال الوحدة الاقتصادية العربية، نريد إنجازاً فعلياً وواقعياً. واعتقد أن هذه هي المهمة التي يجب أن يتجهزها وزراء الاقتصاد العرب اليوم.

عبد الرحمن عقل



الموافقة على البرنامج التنفيذي لآلية التبادل التجاري بين الدول العربية
تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنوياً من يناير القادم

البروزاء الاقتصاد العرب في
خيام أعمال دولتهم التاسع
والخمين أسس البر
التقاضي فبسم وتتمتع التبادل
التجاري بين الدول العربية لإقامة
منطقة تجارة حرة عربية كبرى
واطن سعيد وزير شيا
الاقتصاد والتجارة لجامعة الاسرار
دروس الدورة المالية ه ستم اليه
هذا التوقيع اشد من اول يناير عام
ولادة عشر لسنوات يتم خلالها تجميع
الغمر التي الرسوم الجمركية بـ ١/٨٠
من اثنى ست
والضمان في المؤتمر الصحفى الذي

الربيع الثاني والجمادى الأولى ١٤٢٥هـ
والدائمة للجمعية للثقافة الإسلامية
كما أكد السيد علي إبراهيم الوائلي
الجمعية والأجهزة الإدارية ورئيس
الجمعية في اجتماعات الجمعية
السابقة في نتائج أعمالها السنوية
مقابلة لرجال وسائل الإعلام
العربية لشرح دورها في دعم
التكامل الاقتصادي والتجاري العالمي

[illegible][illegible]



المصدر: **المواكيل**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤

غباش: قرار إقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

أكد وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات رئيس الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي سميد غباش أن قرار المجلس في شأن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يعتبر خطوة كبيرة تساهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، ويؤدي في النهاية إلى الوحدة المشتركة والسوق العربية المشتركة.

وقال غباش في تصريحات في أبو ظبي أمس بعد عودته من القاهرة، إن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سيساهم في إيجاد حرة اقتصادية عربية منسجمة مع الاتجاه العالمي للتجسيات التجارية والاقتصادية الدولية وعولمة التجارة.

وأضاف أن الاتفاق على البرنامج التنفيذي للوصول إلى منطقة التجارة العربية ترجمة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامجاً تنفيذياً للاتفاقية اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ لمدة ١٠ سنوات.

وأشار غباش إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شأن المنطقة التجارية العربية الحرة يأتي تنقيحاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي.

وقال أن البرنامج الذي تم الاتفاق عليه ترجمة لتنفيذ الاتفاقية التي سبق أن وقعت عليها معظم الدول العربية بينها دولة الإمارات، ولم تلتزم منذ عام ١٩٨١.

وأكد أن البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه يشكل بداية واقعية لتفعيل العمل الاقتصادي وخلق خطوات تدريجية تنتهي بالوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وأوضح أن الرسوم التجارية وإزالة القيود غير الجمركية سيؤدي إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ويساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة.

وقال غباش أن البرنامج التنفيذي الذي اقتره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يشكل هدفاً عبر ذاته، وإنما يعتبر وسيلة من وسائل عدة للوصول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

التجارة العالمية وأشار إلى أن التغيرات الأخيرة في التجارة العالمية تقتضي من الدول العربية تسريع خطواتها لإيجاد تكتل اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية وقال أن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية والوفاق انضمام بقية الدول الأخرى إليها يؤكد انوار الدول العربية مستغلت المنغبرات من حولها والاتجاه نحو التعاون الاقتصادي العربي وزيادة فرص الاستثمار وتنسيق رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وأضاف غباش أن الوزراء العرب اتفقوا في الاجتماع الأخير على آلية المتابعة والتنفيذ وفرض المنزعات وأن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج، وأن تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الإشراف الفنية لإجهزة الترالف لجنة قواعد المنشأ ولجنة المصفاة والمنشأ والتجارة ومهمتها تصفية القواعد غير الجمركية.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق أيضاً على أن تستمر اللجنة السابعة الوزارية بعد انضمام تونس إليها في عملها خلال المرحلة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي، لإزالة أي عقبات تعترض تطبيقها، وأن تقدم تقارير نصف سنوية عن مآلاتها لتنفيذ البرنامج.

وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الإشراف العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة والفنية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وتنقيتها للمجلس نهاية السنة المقبلة.

للتضاد قرار في شأن معاملة منجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.

كما تم الاتفاق أيضاً على اتباع الأسس الفنية المتبعة في إطار منظمة التجارة الدولية في حالات الاتراف.

ويجسج البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع المجلس الاقتصادي



المصدر : الميسرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

والاجتماعي العربي الاربعا في
الفاخرة أن يكون التاريخ
المرجعي للبرنامج ١ كانون
الثاني (يناير) ١٩٩٨، وأن يكون
التنفيذ على مدى ١٠ سنوات
بحيث يشمل خفض الجمركي
جميع القوائم السلعية ونسبة
مئوية مقدارها ١٠ في المئة
وتنتهي بنسبة صفر في المئة
بعد عشر سنوات سنوياً على
السلع العربية الخاضعة لشروط
المنتج المصري بحيث تشمل
السلع العربية معاملة السلع
الوطنية.

وأكد غياش أن ما تم الاتفاق
عليه يمثل بداية تتناسب
وتطوّر للعديد من الدول العربية،
كما أن البرنامج وما يتبعه من
تدرج في الإعفاء الجمركي سيمكن
بقية الدول العربية من التصديق
على اتفاقية تيسير وتنمية
التجارة التجارية بين الدول
العربية (٦ دول بينها مصر) ليتم
في نهاية السنوات العشر التحرير
الكامل والكلي للسلع العربية.
ولفت إلى أن دولة الإمارات التي
تطبق شعبة رسوم جمركية تصل
في أحيانها إلى ١٠ في المئة
ستكون مستفيدة من هذا القرار
الذي يفتح أمامها الأسواق
العربية.



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٧

في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية

كيف يمكن تحقيق التكامل

الاقتصادى العربى؟

اختلاف الهياكل الإنتاجية.. وغياب الإرادة السياسية
وراء ضعف التجارة البينية العربية

فريد خميس:

إهداء قوائم ملحقية من

الرسوم الجمركية غفوة

في اتجاه السوق المشتركة

- عام ١٩٩٩ سيشهد مولد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» بعد أن اكتملت منظومة الاندماج الاقتصادى الكامل بين دول الاتحاد الأوروبى.. بينما لا تزال الدول العربية تفكر حتى الآن كيف تبدأ الخطوة الأولى نحو وضع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ العملى.

- والغريب أن الفكر الوحدوى الاقتصادى العربى تزامن فى نشأته مع الفكر الأوروبى (منتصف الخمسينيات).. ولكنهم فى أوروبا أوشكوا على الوصول إلى قمة الوحدة والتكامل الاقتصادى، فلديهم الآن مجلس نيابى أوروبى منتخب من

الشعب، وأزالوا الحدود والقيود على تحرك جميع عناصر الإنتاج والاقتصاد، وأصبح لديهم أيضاً جواز مواطنة أوروبى، بينما لم يحقق العرب شيئاً من هذا.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقبل أن نتناول هذه القضية، لابد أن نشير إلى الإنجازات الضخمة التي حققها العرب في مجال القرارات والتوصيات والاجتماعات والدراسات استعدادا للدخول في التكامل الاقتصادي العربي!!
ولنا أن نتساءل.. هل يشهد عرب ٢١ (القرن القادم) تحويل جزء ولو يسير من الحلم الكبير إلى حقيقة؟! هذا ما سنحاول أن نصل إليه في نهاية التحقيق.

تحقيق:

عبد الناصر عارف وفاء البرادعي

تعليق المصالح الاطورية على المصالح القومية، سبب جرمي في تأخير قيام تكتل اقتصادي عربي، ويجب أن يتغير هذا المفهوم الآن حتى يتمكن العرب من مواجهة التحديات الخارجية اقتصاديا وسياسيا.

ويطلق كثير من الاقتصاديين والشعوب العرب على أن الظروف السياسية في الدول العربية، هي السبب الرئيسي الذي يعوق تون تحقيق لتكامل الاقتصادي العربي إلى خطوات تطبيقية.

فكما يقول السيد علي نجم محافظ البنك المركزي والأمين ورئيس جمعية المصرفيين العرب، فإن عدم المصير للاقتصادات السوقية من مظاهر الخصائص الكفالي من أفكار الأنظمة السياسية العربية لأنكار الوحدة الاقتصادية هو السبب الوحيد، بينما يرى البعض الآخر، أن الإدارة السياسية موجودة فعلا، ولكن العقبات الفنية والإجرائية هي التي تحول دون تحقيق مشروعات التكامل الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالهيكل القطاعي الانتاجية والرواصات القياسية وشهادات المنشأ والتشريعات والقوانين السليمة التي يمكن إدخالها في إطار منطقة تجارة عربية موحدة.

ويؤكد عبد الستار عشرة أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية أن هذه المشكلات الفنية يمكن حلها مستغلة سهولة وفي فترة وجيزة للغاية، إذا ما توافرت الإرادة السياسية. أما الدكتور عادل أمين بشاش استاذ جامعة القاهرة، فيقول أن الأساس في هذه أي فروع أو عناصر للتكامل الاقتصادي العربي، أن اقتصاديات الدول العربية - من وجهة نظر لاينكن أن يحدد بعضها إلى نوع من أنواع التكامل الاقتصادي، ويرى أنه لا توجد أي خطوات تطبيقية يمكن البدء بها الآن، ويطلق التقييم

الاقتصادية العربية، بعدم التنسيق بين التضرعات التجارية والفنية والمالية، وسيادة التخطيط المركزي، والقطاع العام في معظم الدول العربية، والتمسك بالسلطة في مكونات التجارة وضعت فترتها التنافسية، واختلاف هيكل التكلفة، وضعت فعالية القرار السياسي يروج الالتزام في تطبيق السوق والتعاقدات والائتمانات الخاصة بها، والائتمانات المالية المصارف للتقنيات في العلاقات السياسية العربية.

غياب الإدارة السياسية
ولكن الدكتور عيسى درويش مدير مسيريا بالقاهرة يرى أن السبب الرئيسي لعدم دخول السوق العربية إلى حيز التنفيذ حتى الآن هو غياب الإدارة السياسية العربية، ويطلق معه

في الرأي الدكتور سميت سميت استاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية الذي يقول: إن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة كان قرارا حكوميا ولم يكن قرارا يمثل المصالح الاقتصادية، وإنما فرض من أعلى، ولهذا لم يتجاوبن سرخلة القرارات، لأنه كما يقول إن أي سوق لابد أن يحدث فيها تبادل لشلاله عناصر وهي رأس المال والخدمات والمعلم، ويمكن أن يغلب إليها الأيدي العاملة، والقول العربية لم تكن مهتمة لتبادل هذه العناصر، ولذلك ظلت السوق حبرا على ورق، وفاجرت رئيس الأحوال المصرية تيسيت من مصالحها في البلاد الانجليزية، سكونيتي - ويؤكد الدكتور عادل جازرين نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية وخبير صناعة المصارف، أن الخطأ بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية في المنطقة العربية، أدى إلى خوف رجال الأعمال والمستثمرين العرب من المخاطر في الدخول في أي مشروعات استثمارية مشتركة، ولهذا تأخر كثيرا تفعيل السوق العربية - بينما يرى السيد احمد عرلة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب، أن

تقول ملفات مجلس الوحدة الاقتصادية أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، القرار ١٧ صدر في عام ١٩٦٤ وأتبعه قرار لاختصار مراحل السوق، حتى تكتمل في سنة ١٩٧٠. وهذا يمكن التحضير الكامل للتجارة بين دول السوق من جميع الرسوم والقيد الجمركية (أي إنشاء منطقة تجارة حرة)، أصبحت واقعا قانونيا وعلما منذ هذا التاريخ والسياسة لدول السوق.

ولمشت السوق إربابها لأن يريد الانضمام فيما بعد إليها، لأنها بدأت بالعراق وبمصر، ثم اتسعت السوق لتشمل ثلاث دول أخرى (ليبيا وموريتانيا واليمن).

ولكن الواقع ولغة الأرقام تقول إنه رغم قرار إنشاء السوق العربية التي صدر منذ أكثر من ثلاثين عاما، بما يعني تحرير التبادل التجاري بين هذه الدول، إلا أن حجم التجارة الليبية بين هذه الدول لم يتجاوز في أية مرحلة من المراحل نسبة الـ ١٠٪، ورغم مسعود القرار رقم (١٩)، وإملاحي في القرار رقم (١٧) ليمسح بحدود التجارة الجمركية الموحدة، التي من المفروض أن تنشأ اتساعا جمركيا، إلى اتساع جمركي حتى الآن، مما جعل منطقة «الحيات» التي عرض عليها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥، تجرد البت في إقرار اتفاقية السوق العربية حتى الآن، لأن الدول العربية الأطراف لم تتخذ موقفا نهائيا من مشروع التكامل الاقتصادي!!

- جدير بالذكر أن اتفاقية الجات، تتبع لدول إنشاء تكتلات اقتصادية استثنائية من مسجدا الدولة الأولى بالرعاية.

- ويروج تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بعدم تطوير قرارات السوق العربية إلى نشاط واقعي إلى عدم من المشكلات والعقبات، الصعاب عند تحقيق تنسيق بين الخطط



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيه جمع الدول العربية، من شأنه أن يزيد من فرص التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أن للحاضر صارت سمة حديثة لتنشيط التجارة ويؤكد ذلك خروج أن المناطق الحرة المحدودة التي تتوسع الدول العربية في إنشائها أصبح لأجدى منها الآن، لأن رابع العواجز الجمركية سيقل من آثارها على التجارة، مشيراً إلى أن السوق العربية المشتركة كفيلة بتحقيق الانتماء الاقتصادي الكامل.

بينما يفرح ممدوح المصري رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتصنيع، في دراسة قدمها لمجلس الوحدة الاقتصادية عدة مقترحات لدفع التجارة العربية البينية والاستثمار المشترك في إطار التكامل الاقتصادي، مؤكداً أن إقامة منطقة تجارة عربية كبيرة هي الفؤاد للمشروع التكاملي الاقتصادي العربي، ولكنه مع هذا يؤكد أهمية العلاقة التبادلية بين التجارة والاستثمار، فتعزيز التبادل التجاري وعدم إكراهي، لأنه لا بد أن تكون هناك قوة دفع مباشرة لجذب رؤوس الأموال في المشروعات المشتركة، ولكن هذا يتطلب تطوير البنية التحتية وتطوير المشروعات الاقتصادية في الدول العربية.

ويقترح أيضاً أن تكون المناطق الحرة الإقليمية في الدول العربية مشروعات عربية مشتركة متعددة الأغراض، تنزع على الخريطة العربية وفقاً للمزايا الاستثمارية للمنطقة بالمراد والملائمة للتطوير.

أما السيد أحمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب، فله تصور آخر حول دور المناطق الحرة في الإسراع ببعث السوق العربية المشتركة، حيث يرى أنه يجب أن تكون المنطقة العربية كلها منطقة تجارة حرة، ويستعرض مبعداً محسوبية للمناطق التجارية الحرة، مؤكداً أن هذا سيؤدي إلى سهولة لتسياب وتدفق التجارة ورؤوس الأموال بين الدول العربية وهذا هو حجر الأساس في تحقيق الانتماء الاقتصادي الكامل، لأن يمكن أن يحقق حرية انتقال الأفراد والأيدى العاملة.

ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا، ما هو دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب في هذا المجال، وهل يحتاج ذلك إلى تشريعات وقوانين في الدول العربية تكون ملزمة لكل الأطراف، وما هي المشروعات الانتاجية للشركة التي يمكن البدء بها... هل تبدأ بصناعات تقليدية أم صناعات غفمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ومن أين يكون التمويل، هل نتمتع على مؤسسات ونفوذ دولة التمويل مثل هذه المشروعات.

أما أن الجهاز المصرفي العربي وفيه ضمان الاستثمار العربية يمكنه أن تقدم التمويل الائتماني اللازم لهذه المشروعات وما هو دور رؤوس الأموال العربية للمستثمر، وإذا تم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بهذا المفهوم، كيف يؤثر ويتأثر بالتكتلات الاقتصادية العالمية.



المصدر: الإذاعة

٢٣ فبراير ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ في افتتاح مؤتمر غرف التجارة العربية:
الجنزوي، منطقة تجارة حرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة
الوزراء، دور قوى القطاع الخاص وفرص للمستثمرين
رجال الأعمال العرب يطالبون بإجراءات لمواجهة التكتلات والمنافسة العالمية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **٣٠ فبراير ١٩٩٧**

جلبها الاستعمار

وقال من مصر بولاية الرئيس مبارك في

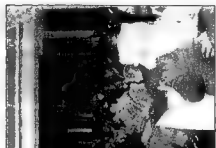
في لندن (الخدمة الصحفية) ...

التي لا تملك حرية تعبير ...

من أجل أن تكون ...

في مصر ...

كثفت على الغربي :



التي لا تملك حرية تعبير ...



التي لا تملك حرية تعبير ...



الدكتور كمال الجنزوري يؤكد في مؤتمر الغرف التجارية العربية: مصر في ظل قيادة مبارك أولت الاستثمار أهمية كبرى

من الأمور التي تدعو إلى التفاؤل في المرحلة الاقتصادية المصرية، ذلك الإجماع على ضرورة اتخاذ القرارات وتبني الرسائل الاقتصادية القادرة على تحريك الاستثمار، بعد الخطوة المهمة التي اتخذتها الجلسات الاقتصادية والاجتماعية الأولى، لئلا يظل الاقتصاد العربي في دور الخمول، حيث اختفت مظاهره، خاصة الدول العربية، بيد الأزمة، للناس كل الخطوة التي تدعو إلى تبيان حقيقة الحياة الاقتصادية العربية خلال العام الماضي.

وبالأساس غير المتخصص، يدعو الدكتور الجنزوري إلى أهمية الاستثمارات التي تمر بها مصر، حيث يرى أن الاستثمارات هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وأن الاستثمارات هي التي تخلق فرص العمل، وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وتؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويؤكد الدكتور الجنزوري أن مصر في ظل قيادة مبارك أولت الاستثمار أهمية كبرى، حيث شهدت مصر في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً قوياً، وذلك بفضل الاستثمارات التي أجرت في مختلف المجالات، وخاصة في مجال البنية التحتية، والصناعة، والزراعة، والسياحة، والتعليم، والصحة.

ويذكر الدكتور الجنزوري أن مصر في ظل قيادة مبارك أصبحت وجهة استثمارية آمنة، وذلك بفضل الاستقرار السياسي، والبيئة الاقتصادية الجيدة، والموارد البشرية المؤهلة، والبنية التحتية المتطورة.

ويختم الدكتور الجنزوري حديثه بالتأكيد على أن مصر في ظل قيادة مبارك أصبحت دولة استثمارية جاذبة، وذلك بفضل الجهود المبذولة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الاستثمار.



د. كمال الجنزوري

الاتجاه المصري في دعم الرقابة والانتشار الاقتصادي بين الدول العربية، حيث يرى الدكتور الجنزوري أن الرقابة والانتشار الاقتصادي هما من أهم العوامل التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، وأن الرقابة والانتشار الاقتصادي هما من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويذكر الدكتور الجنزوري أن مصر في ظل قيادة مبارك أصبحت وجهة استثمارية آمنة، وذلك بفضل الاستقرار السياسي، والبيئة الاقتصادية الجيدة، والموارد البشرية المؤهلة، والبنية التحتية المتطورة.

ويختم الدكتور الجنزوري حديثه بالتأكيد على أن مصر في ظل قيادة مبارك أصبحت دولة استثمارية جاذبة، وذلك بفضل الجهود المبذولة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الاستثمار.

محمود الشنبولي



المصدر : السياسي المصري

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣

لماذا فشلت الدول العربية في إقامة

سوق اقتصادية مشتركة ؟

الأزمة ترجع إلى أن معظم القرارات حبيسة الأدراج

شهدت اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهامة الدول العربية مؤمراً شكلاً جديداً ذا صبغة ايجابية بالنظر إلى أنها ناقشت قضية حيوية وهي إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر عربياً كخطوة على الطريق نحو الوصول إلى حلم السوق العربية المشتركة إعمالاً لقرارات قمة القاهرة العربية الأخيرة وكان للحياة هذا الحوار مع الأستاذ / عبدالوهاب الأسى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء اليمني .

في البداية سألنا :

● ما هي رؤية اليمن لهذه القضية ؟

● أولاً : اليمن تعتبر أن القمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة بدعم من الرئيس مبارك نقطة تحول مهمة جداً لصالح التضامن العربي والقضية العربية بشكل عام .. ويؤمن شك أن مشروع الوحدة الاقتصادية والذي يعد بمثابة الحلم لكل شعوب المنطقة يجب أن يكون على أرض الواقع يضمن نضج من أجل خطوات فعالة ، وجادة ، رصانة وتضمن تعيش في عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة حتى تتطور عمليات التضامن والوحدة الاقتصادية العربية إذا يجب أن تسارع بالخطى المدروسة في هذا الشأن حتى تلحق بركب التقدم العالمي ، والفرصة سانحة الآن في يلقي لإخراج هذا المشروع إلى حيز النور .



المصدر : **السياسي المصري**

التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد اكتسبت دورة الجامعة العربية الأخيرة أهمية كبيرة من هذا المنطلق ويتمنى بأن تكون هذه الدورة بداية لتحققها خطوات تجعل من هذا المشروع واقعاً حياً للجميع ، حيث أن الوقت الآن ليس في صالحنا .
إقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة فكرة يمكن أن تتخذ بصورة عملية بالنظر إلى العوامل الكثيرة التي توحد العالم العربي في المصالح الاقتصادية لكن هذه الفكرة حتى الآن لم تشهد
فما هي التحديات التي تلحق حائلاً أمام تنفيذها من وجهة نظركم ؟
إمكانات الأمة العربية هائلة وتجعلها قادرة على اختصار المراحل لأن المصالح غير متغايرة ، والفكر الذي تبنه الأمة ليس متخافصاً كما أن أخلاقيات الأمة العربية مشبعة بالإسلام ، كل ذلك يجعلنا متفائلين بالمستقبل ، ولبي يقضي أنه توجد العديد من العقبات لعل من أهمها عدم وجود رؤية آراية للمخاطر التي تترتب على عدم إنجاز هذا المشروع ، والفوائد التي يمكن أن ننهينا بعد إنجاز .
● هناك الاتفاقية لتسيير التعامل التجاري بين الدول العربية مبرمة بالفعل بعد تشكيلها من قبل جامعة الدول العربية بلجنة سياسية لكي تبحث في المراحل التنفيذية لهذه الاتفاقية فما رأيك ؟

● مشكلتنا تنفيذ القرارات فاعلم القرارات الاقتصادية تلك حبيسة الأراج ، فلماذا لكل هذه الرؤى أن تأخذ شكل برامج تنفيذية على أرض الواقع بقياتها سرء على مستوى اصحاب القرار السياسي أو مستوى الشعوب .
والحقيقة أنه تنقشنا المتابعة وسياسة القس الطويل حتى يتم تنفيذ ما يتفق عليه . فكرة اللجان العليا المشتركة أصبحت منتشرة بين الدول العربية ، بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية كسباس التعاون الخليجي . هذه التجمعات تعد بمثابة خطوة على سبيل التعاون الاقتصادي العربي الشامل . هل هذه الرأي صحيح ؟
ما لم تكن ضمن منظومة متكاملة لهذا الأمر فإنها لن تؤدي إلى تحقيق الحلم . فهناك بالفعل لجان عليا بين كثير من الدول العربية لكن يلاحظ على هذه اللجان المشتركة بأنها لا تفعل ولا تفعل لها الأليات والبرامج الزمنية القادرة على استيعاب الحاضر بمستجداته .

● ماذا عن تنفيذك لعمل اللجنة للصورة البهيلة لطيا ؟

● نستطيع أن نقول أن اللجنة ناجحة إلى حد ما في تفعيل التعاون بين البلدين في شتى الجوانب ، وهناك زيارات متبادلة وخبرات يستفاد منها . لكن يريد أن تكون هذه اللجنة نموذجاً للجان المشتركة بالنسبة للدول العربية كافة .



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣

د. عصمت عبد المجيد:

إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي

اللجنة السادسة قادرة على حل مشاكل التنفيذ

السياسي بشأن المنطقة الحرة انتقد في قمة القاهرة الأخيرة، وأن الترجمة العربية الذي ظهر في اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة مشجع جداً.

أكد الدكتور عصمت عبد المجيد بعدم التعميل في تنفيذ المنطقة الحرة، موضحاً أن هناك مسائل فنية تحتاج إلى حسن إعداد وتدرج في ظل التوجه إلى تحرير الاقتصاد العربي. ووضع أسس للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.

وقال الأمين العام إن لمدة السنتين المحددة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة التي تستغرق 10 سنوات، ليست بالكبيرة في عصر الأمم. وذكر أن جميع الشروط والمقومات اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة متوافرة بالدول

□ كتب - يوسف هلال

وبهاء الدين علي:

أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن الدول العربية جادة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة التي تقر أن يبدأ العمل بها يناير القادم على 10 مراحل تنتهي عام 2007 كحد أقصى.

وأشار الأمين العام إلى أن كل المخاوف وأردة بشأن تعثر البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، ووصف الدكتور عبد المجيد الروح التي سادت اجتماعات وزراء المال والاقتصاد العرب في الأيام الأخيرة أنها تمثل ضماناً لتنفيذ المنطقة الحرة. مؤكداً أن هناك إصراراً عربياً قوياً ظهر خلال اجتماعات اللجنة الوزارية السادسة المعنية بالاتفاقية.. والتي تضم: الأردن، مصر، والسعودية والإمارات، وسوريا، والمغرب للإمبراع بإقامة المنطقة الحرة العربية.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن خروج منطقة التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ الفعلي، لن يحتاج إلى قمة اقتصادية عربية أخرى مشيراً إلى أن القرار

الخاصة لمتجانتها ضمن إطار البرنامج التنفيذي.

وقال الدكتور معتمد إن هناك العديد من المزايا التي ستعود بالنفع على جميع الدول العربية من خلال إمكانية فتح مجالات أوسع لقيام السوق العربية المشتركة - أو من حيث زيادة الفرص الاستثمارية التي ستأتي إلى المنطقة سواء كانت استثمارات أجنبية أو عربية أو مشتركة وتتوقع أن تتفصّل الاستثمارات بالمنطقة عقب التنفيذ الكامل للمنطقة عام 2007.

كما تطلع أن يرتفع حجم التجارة البينية العربية المشتركة مع بدء التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة العام القادم. لأن المنطقة العربية ستصبح معاً انظار المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والعرب.

وتوقع أن يمدد تعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المحلل لقيام التكتل الاقتصادي العربي والعديد من التكتلات العالمية الأخرى من حيث الاتفاقيات المشتركة أو مناقشة سبل التعاون في ضوء التعاون ككتلتات متماثلة.. مشيراً إلى أن أهم ما في الأمر أننا نجحنا بالفعل في وضع الخطوة الأولى والصحيحة نحو التحرير التام لتسهيّل التجارة بين الدول العربية وهو ما سيكون له أكبر أثر في التعاون لشرك الذي تستعمر به جميع الدول العربية بشكل مثير ستونيا حتى يتم الانتهاء من تحرير التجارة العربية بالكامل.

وأضاف الدكتور معتمد أن البرنامج التنفيذي به مواد مرنة يمكن أن تتعدل طبقاً لأي متغيرات تستجيب ويمكن للدول العربية إذا وجدت تجاوزاً من بعض الدول أن تطرح اختصار الفترة الزمنية المحددة



د. عصمت عبد الجيد

أولى بعينها تخفيض معازل سنويا أولى يناير من كل عام حتى التحرر الكامل لكل السلع العربية.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تعد أولى الورد الحقيقية لإنهاء تكتل اقتصادي عربي - لأول مرة - بالمنطقة بعد سنوات طويلة من التخطيط والتنسيق والبحث وتم اتخاذ قرار قيام المنطقة الحرة بتأييد جميع الدول العربية الأعضاء في المجلس الاقتصادي ليبلغ عددهم 22 دولة.. وسبق للمجلس خلال الدورة السابقة التي عقدت بالإسكندرية في شهر سبتمبر الماضي إنشاء لجنة سدادسية لإجراء الاتصالات مع الدول العربية للتوصل إلى الصيغة النهائية للبرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة التجارية الحرة. وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة واقية حول المناطق الحرة القائمة بالدول العربية لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية العام الحالي لاتخاذ قرار بشأن المعاملة

العربية سواء كانت الخدمات أو السلع الصناعية أو الزراعية وغيرها.

ومن جانبه وصف الدكتور سليمان معتمد مدير إدارة التجارة والمال والاستثمار بجامعة الدول العربية القرار الذي اتخذه وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مؤلفاً لقيام منطقة التجارة الحرة العربية. بأنه قرار تاريخي مشيراً إلى أن هذا القرار خطوة مهمة لقيام التكتل الاقتصادي العربي.

وأكد الدكتور معتمد في حوار مع «العالم اليوم» أنه يتوقع مضاعفة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية التي توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء إجراءات التنفيذ الفعلي لقرارات إنشاء المنطقة العربية الحرة.. مشيراً إلى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدي لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها نتيجة للمزايا الجمركية والضريبية التي ستتمتع بها السلع العربية بعد إنشاء منطقة التجارة.

وبالنسبة للمعلومات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المنطقة الحرة العربية.. أشار مدير إدارة التجارة والاستثمار.. إلى أن اللجنة الوزارية السدادسية التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيلها ستواجه معوقات وستقوم بمعالجتها فور حدوثها.

وأضاف الدكتور معتمد: إن المنطقة الحرة العربية خطوة مهمة في تأريخ العمل الاقتصادي العربي وتعد المرة الأولى التي يتم فيها إرساء قواعد إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية دون استثناء.

وقال إن التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة يبدأ أول يناير القادم ولدة 10 سنوات من عام 2007 يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية والفراتب والرسوم المماثلة في جميع الدول العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها 10٪ كخطوة



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

لإقامة المنطقة الحرة لفترة أقل للأسراع بالتنفيذ قبل مرور السنوات العشر. كما أنه من حق الدول العربية أن تقدم بطلبات إعفاء أكثر للجمارك من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية لأن مساهمة الاتفاقيات ستساعد على تحقيق الهدف الذي يسعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال إن هناك معوقات وأردت بالطبع لكن اللجنة الوزارية السداسية المكونة من مصر والأردن والإمارات وسوريا والسعودية والمغرب وتونس ستكون مهمتها مواجهة أي عقبات أمام تنفيذ البرنامج للمعد كما تساهم جامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية وبمشاركة اللجنة الوزارية السداسية في المتابعة والإعداد والتنسيق لبدء التنفيذ.

وأشار إلى أن جميع الدول العربية خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد مؤخراً أبدت موافقتها الإيجابية والمسئولة للقيام بالتكامل الاقتصادي العربي والإجراءات التي ستقرب على إقامة منطقة للتجارة العالمية. وقال إن تحفظ العراق على ما ورد في المادتين (5 و 6) من القواعد والأسس الواردة بالشق الخاص بالبرنامج دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التأكيد على أنه المرجعية الوحيدة التي تحدد الأحكام الخاصة بإجراءات الدعم والإعفاء وليس استناداً إلى القواعد الدورية المتخذة في هذا المجال. لكننا نتوقع أن تصب العراق تحفظها على هذه المواد في خطوات أخرى قائمة خاصة بعد اعتماد المجلس الاقتصادي لأحكام إجراءات الدعم والإعفاء وبالتالي لن يكون هناك مبرر للتحفظ في هذا المجال.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣

رئيس اتحاد الغرف العربية:

مصر أول من دعا إلى التكامل العربي والإسلامي والإفريقي

والبشرية ويمكن التكامل بين هذه الموارد وذلك من خلال إقامة للنخطة التجارية الحرة العربية وهذا في حد ذاته خطوة مهمة لأنه سيخلق الكثير من التنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

وأشارت إلى أن التشاوب في الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال اتجاهها إلى التحرير الكامل للتجارة والتحرير النقدي والمالي سيقدم من الاقتصاد العربي.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية إن القطاع الخاص في الدول العربية يتأذى الآن المزيد من المساواة التنموية وأصبح بالفعل يعمل عليه في عملية الإصلاح الاقتصادي والمحفزة وأن مصر قطعت شوطا كبيرا في الإصلاح الاقتصادي والمحفزة والتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها خصوصا توفير فرص العمل والحد من ارتفاع الأسعار والسيطرة على التضخم.

وأشار إلى أن القطاع الخاص في مصر استطاع أن يسهم بإيجابية في الجهود الإنمائية.

وأكد أن اتحاد الغرف التجارية المصرية يركز كل اهتمامه على دعم التعاون الاقتصادي العربي.

وأشار إلى أن الدول العربية قد وفقت أول ليلة في بناء مشروع الاقتصاد العربي الموحد لذلك يتعين عليها أن تزيد من قوة الدفع لتحقيق آمالنا وأصل شعبونا في التقدم والرفاهية.

وأكد أننا كأمة عربية نتطلع إلى قيام السوق العربية المشتركة التي حثنا نأدي بها اتحاد الغرف العربية منذ تأسيسها ولما في أن يكون قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خطوة متقدمة نحو هذه السوق

وقال محمد بن جاسم آل ثاني رئيس الغرفة التجارية القطرية أننا نأمل في أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية نقطة انطلاق للتكامل الاقتصادي عربي يستفيد مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال عثمان القصار رئيس الغرف التجارية اللبنانية ونايب رئيس غرفة التجارة المالية أن البلاد العربية تترك مدى ضرورة التطلع إلى تنمية الاقتصاد العربي وجعله قويا خاصة بعد عهدة الاقتصاد ومرة للتجارة والغرف العربية باعتبارها بيت الخبرة للقطاع الخاص عليها مستجابات كبيرة في مواجهتها التحديات الاقتصادية المالية من جانب التكتلات الاقتصادية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣

للنشر والاختامات الصحفية والمعلومات

الجزورى فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية العربية:

**التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية
الاندماج فى تجميع اقتصادى لمواجهة تحديات المسؤولية
منطقة التجارة الحرة هى البداية لإقامة سوق عربية مشتركة**



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩٣/٢/١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع المؤتمر حسن عبد المنعم راقت أمين

اتحاد الغرف التجارية للصربية
وأكد الدكتور الجيتزوي، في كلمته
التي القاها نيابة عنه الدكتور أحمد
جويلى، وزير التجارة والتنمية، أن
الغرف التجارية العربية التي تضم
كبار رجال الأعمال في المجالات
التجارية والصناعية والزراعية لها
الدور الطبيعي في التنمية الاقتصادية
في البلدان العربية خاصة أن القطاع
الخاص يقوم بالدور الأكبر في هذه
التنمية.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء، أن
الهدف الكبير الذي نسمي إليه جميعا
هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس
الأسرار والاستثمارات والسلع
والخدمات وتنظيم التجارة العربية
وتحسين الأساليب الأسهل لتسهيله
للطريق المناسبة للاستثمار العربي

المشترك والعمل على تنفيذ منطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى التي
اتفقا لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
للدول العربية تمهيدا لإقامة السوق
العربية المشتركة فعلا وعمل. ورفع
جميع القيود عن حرية التنقل لجميع
السلع والخدمات
وأكد الدكتور مصمت، بعد الجهد
الاسين للعام للجامعة العربية، أن
الواردات البشيرة تكتفي في مقبلة
الواردات لعمل الاقتصاد العربي

المشترك فالدول العربية غنية
بموادها البشيرة مما يؤهل المنطقة
العربية في المستقبل أن تضم
الطباء من القنطين والمهندسين وقال
اننا نعمل في إطار الجهد العربي
المشترك على تخطي ومعالجة عقبات
التجارة عن طريق برامج تستهدف
تعملي المقاي

وأشار في الكلمة التي القاها نيابة
عنه عبد الرحمن السعيداني
الامين العام للمساعد للجامعة العربية
للشئون الاقتصادية أن نمو اسواق
للل العربية اليوم أصبح اسرا
ضروريا في ظل تنامي اتجاهات
الخصخصة في الدول العربية لأن
من شأنها أن ملكية المشروعات
للحكومة إلى القطاع الخاص من

أكد الدكتور كمال الجيتزوي
رئيس مجلس الوزراء أن الانتشار
السريع للتكتلات الاقتصادية على
الساحة الاقتصادية العالمية له
تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد
العربي، مضيفا إلى أن التكتلات
الاقتصادية العالمية تستطيع الآن
ولها معلومات صندوق النقد
الدولي - على أكثر من ٨٠ من
التجارة العالمية.

وقال رئيس الوزراء إن سوف كل
دولة عربية مدعوة بعبء صغير في
ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة، وليس
أمامها مراجعة هذه التكتلات سوى
الاتحاد في تجمعات اقتصادية أكبر
حجما، خاصة أن الدول العربية لديها
من الموارد والفراسم المشتركة
للمصالح ونجم السوق والسكان
والتنمية والتطور مايجتمع لها بأن
تنشأ أو تطور ما هو قائم من علاقات
اقتصادية.

وأوضح الدكتور الجيتزوي أن العالم
العربي يواجه العديد من التحديات،
وأحد من أخطرها التضاريد السكاني،
حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي
حوالي ٢٥٧ مليون نسمة وتوقع أن
يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام
٢٠٠٠ ومعنى ذلك أن معدلات النمو
السكاني في الوطن العربي في من بين
أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل في
المتوسط إلى ٢,٥٪ مقارنة بمعدل
متوسط قدره ١,٨٪ للدول التنافسية
أن الدول الصناعية، مشيرا إلى
أن المواطن العربي حاليا أصبح يعتمد
من الخارج في المعصول على ٢٥٪
من احتياجاته من القمح و٧٤٪ من
السكر و٢٢٪ من الزيوت النباتية.

جاء ذلك في افتتاح مؤتمر الغرف
التجارية والصناعية والزراعية للبلاد
العربية في الدورة الرابعة والثلاثين
التي يشهدها للهنس سليمان رؤسا
وزير الصناعة، والدكتور نوال
التجاري وريثة الاقتصاد والتعاون
الدولي والدكتور محمد القمراوي
وزير التجارة العربية، ورئيس اتحاد
الغرف العربية، ومحمود العربي ورئيس

خلال تناول الأوراق الثلاثة، وهذا
من معدلات نمو اسواق اللل العربية
ويؤدى إلى مزيد من الترابط بين
هذه الاسواق وزيادة الاستثمارات
العربية البينية

وقال الأمين العام للجامعة العربية
أن التحديات التي تواجه العمل
الاقتصادي العربي المشترك تحديات
كثيرة وقال اننا على ثقة من
تدركنا وإخراج رجال الأعمال من
الواقف أمام هذه التحديات.

وأكد الدكتور محمد القمراوي وزير
الدولة للتجارة الخارجية أن مصر
حريصة على زيادة ورفع معدلات
النمو وزيادة التجارة البينية بين
الدول العربية وأن ذلك يحتاج إلى
الفتح بظرف فسيولة إلى
الاسواق خاصة الاسواق العربية
وغيرها حيث أن حجم الأعمال بين
مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧,٠
مليون جنيه عام ٩٢ بينما بلغ
٢٢٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا
رقم متواضع لا يناسب التجارة
العربية.

وأشار إلى أن شركات الانتاج
العربي قامت بتطوير منتجاتها
تتسببا مع الاتجاهات
الحافظة على المزايا التنافسية لها.
وأكد الدكتور نوال التجاري
وزير الاقتصاد والتعاون الدولي أن
التعاون الاقتصادي وبحالت يتم على
الدول العربية بكل ازدياد لمواجهة
هذه التحديات العالمية للاقتصاد
والتجارة الحرة والدول العربية لديها
التكبر من الانكشافات التي توغلتها
لأن تكتل اقتصادية عربية
ولها أيضا الموارد الطبيعية والمالية



الصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣ في ختام ندوة الأمن القومي العربي

تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية

كتب - فتحى محمود:

أكدت ندوة الأمن القومي العربي والشرق الأوسطى إلى ختام اجتماعاتها أمس بمبادرة دعم التضامن العربى وتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتحصن بالسلام للشامل والأرضى القائم على استعادة جميع الترابية العربية المظنة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وروح الحصار للفروض على بعض الدول العربية، وإدارة الأزمات والتضامن مع الشعب الجزائرى في مواجهة أعمال العنف الإبراهيمية التى تقوم بها بعض الحكومات.

وكانت الندوة - التى استمرت يومين على هامش مؤتمر اللجنة القومية للاتحادات المهنية والفنية العربية - قد ناقشت ستة محاور للامن القومى العربى في مختلف المجالات، وأكد الدكتور مهابد لمطوط نقيب الصحفيين السوريين ضرورة تعزيز دور الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاع العربى المشترك والوحدة الاقتصادية العربية، مشيراً إلى أهمية تعزيز التضامن العربى

للشعالب وحشد القوى والطالعات على تنوع مواردها ومصادرها، ودعا إلى تلبية المستمر إلى مخطاير التطبيع مع إسرائيل في ظل استمرار احتلالها للأرض العربية وطلابت للورقة التى قدمها أحمد يوسف الفوضى مساهمة رئيس تحرير الأهرام بصياغة استراتيجية الأمن القومى العربى لا تتأهل سوافقة مجلس الجامعة العربى أو القمة العربية لحسب وإنما تتأهل أيضاً بتأييد المنظمات والاتحادات الشعبية العربية

وأشبه أن هناك اجتهادات عربية مضافة لصياغة مثل هذه الاستراتيجية أبرزها وثيقة الاستراتيجية العمل العربى المطروحة على مجلس الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٣، وهناك أيضاً ميثاق الشرف للامن والتعاون

العربى منذ عام ١٩٩٥ وتنتظر الوفاقان مولفة مجلس الجامعة العربية عليهما وإلى سيات إعادة ترتيب البيت العربى طالت البرقة باستحداث وشائج تربط الجامعة والمنظمات الشعبية العربية خاصة الاتحاد المهنية والفنية حتى يستكمل العمل العربى المشترك شدة الشعبى الثالث.

وأوضح الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربى أن نجاح العرب فى التعامل مع تصدى الشرق الأوسطى وسوله من التحدى الأسمى إنما يتوقف على قدرتهم على إفساح المشرق الاقتصادى الأقليمى العربى إلى حيز الوجود، وهو المشرق الذى عليه أن يتحمل مسئوليات صيانة وتعظيم لمصالح العربية القائمة أو الكائنة وتنتظر من يركبها ويضئها وكذلك التعامل مع الكيانات الاقتصادية المختلفة والتفانية.

وقال الدكتور حسن إبراهيم أن أول محاولة عربية جماعية رداية في هذا السبيل هى اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى قررتها الجامعة عام ١٩٥٧ وخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ بقيام

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للشرقاء وقد حطقت هذه السبق نجاحاً واضحاً في السنوات العشر الأولى انعكس على أرقام التجادل التجاري، ثم بدأت تبرز على السطحية كفى شبات العمل العربى المشترك في جملة، ولكن هذه السبق سارلت قائمة بين سبع دول عربية وتحتاج إلى التفصيل والتنشيط وإلى تقديم نموذج ناجح يتفق بالى الدول العربية بحدودها وبالتفاهات ليجها، حتى لا يولم لى انشغال الوحدة الاقتصادية.

وأضاف أن السوق فى جوهريا فى منطقة تجارة حرة عربية مصرية يكملها ويضعها العمل الجارى فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مختلف الأصعدة الأخرى للتكامل الاقتصادى، وأشار إلى أن مرحلة مطقة التجارة العربية الحرة التى سيتمتق تنفيذها عشر سنوات هى أرى درجات التكامل الاقتصادى الذى يمكن أن يتشكل بعد ذلك إلى مراحل الاتحاد الجمرى ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادى للاتحاد القومى.

وأعلن الدكتور غسان الأمن نائب رئيس الصبابة العربية العربى ونائب الصبابة اليابين أن الصبابة العربى للامن القومى العربى يتحمل فى الصبابة التضامن العربى بتضمين دور مؤسسات العمل العربى المشترك الرسمية والشعبية وتنظيم الاتفاقات والمواقف المعقولة والعمدة لاستخدام صلاح القاطنة العربية لتداول، واحترام الحريات العامة بحقوق التضامن واعتماد مبدأ المشاركة الديمقراطية فى البلاد العربية ويقع خطط تكامل اقتصادى وتنمى عربى.

وقال الدكتور مدحت الجيار الأستاذ بجامعة الرزاز أن القوة الثقافية والسياسية والاقتصادية والصمكية فى التى تحقق الأمن القومى وطالب العرب بالمشاركة فى أدابة شئون العالم بولا من الاكتساء بوقوف للفرض على الصوب أو الرافض بلا سد.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٣

تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجنة الاتحادات المهنية العربية

قرر المؤتمر العام الأول للجنة المهنية القومية للاتحادات المهنية والتقابلية العربية في ختام اجتماعاته بـ القاهرة أمس تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجنة تتضمن منصب الرئيس سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين العربيين والأمين العام الدكتور على إبراهيم أمين عام اتحاد الصناعات العربية وأربعة نواب للرئيس هم طارق أبو عتسي الأمين العام لاتحاد المحامين العربيين وحسن هشام رئيس الاتحاد الدولي لتقابات العمال العربيين والدكتور حسن خريس الأمين العام لاتحاد الأطباء العربيين وعلى عقلة عرسان الأمين العام لاتحاد الأتباء والكتّاب العرب.

والتستمر هذه الأمانة في تسير أعمال اللجنة لمدة خمسة أشهر يقوم كل اتحاد من الاتحادات الأعضاء خلالها بمناقشة مشروع لائحة النظام الأساسي مع أنواعه، على أن يعقد مؤتمر عام للجنة في نهاية تلك الفترة لاتخاذ اللائحة وانتخاب مجلس إدارة اللجنة.

والتد اعتمد اتحاد الصحفيين العربيين عن عموم المشاركة في اجتماعات المؤتمر العام الأول للجنة حتى تتاح الفرصة للأمانة العامة للاتحاد لدراسة مشروع النظام الأساسي للجنة واتخاذ القرار المناسب.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية

وطالب أعضاء اتحاد الغرف العربية باستبعاد الخلاطات السياسية عن المصالح الاقتصادية للإمة العربية. يركز محمد المصري رئيس الغرفة التجارية ببورسعيد على ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة وإقامة كتلة اقتصادية عربية لمواجهة التكتلات العالمية وذلك قبل أن يبدأ تنفيذ اتفاقية الجات والتي وقعت عليها ١٢٠ دولة.

وقال الدكتور برهان الدجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية أن القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة هو قرار جيد ويشكل الحد الأدنى لما تطالب به الدول العربية وأن قرار منطقة التجارة العربية الحرة يعطي الحق للدول العربية بأن تحتار الحرية الميزات التي تمنحها بعض الاتفاقيات العربية، وأشار إلى أن هناك مراجعة نصف سنوية لقرار إنشاء المنطقة الحرة العربية، وطالب بأن يصمم القطاع الخاص شريكا في تنفيذ هذا القرار وإنشاء

المنطقة

وقد شارك باقي الأعضاء في مناقشة لجنة متابعة إنشاء المنطقة، كما طالب البعض بتقديم الدراسات والمعلومات لجميع التجار والمستثمرين العرب من نشاط المنطقة وكيفية استعادة التجارة العربية منها. وقد قدمت الأمانة العامة للمؤتمر تقريرا عن الوضع الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والتجارة العربية البينية والجمارك والتنمية الزراعية والصناعية والإدارية وشؤون العمل، وكذلك عن المعارض التجارية العربية ومراكز المعلومات التي أنشأها لاتقديم خدماتها إلى التجار والمستثمرين العرب لتنمية تجارتهم واستثماراتهم.

وقد طرح التقرير بعض التوصيات الخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ونصت على التيسير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود، والتيسير الكامل لجميع السلع والمنتجات العربية المتداولة بين الدول العربية، والتخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على السلع، وتوحيد الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من خارج دول المجموعة العربية، والتنسيق في إنتاج السلع العربية وتيسيرها بين الشركات ومنح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة، وتيسير تحويل التبادل التجاري بين الدول العربية.

لجنة التجارة والجمارك

وأوصت لجنة التجارة والجمارك بضرورة أن تقدم هيئات الجمارك العربية بمراجعة تشريعاتها الحالية، ووضع برنامج لاصلاح الاجراءات التي يتعين أنها غير فعالة وسعوية للاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الاجراءات الجمركية.

كما أوصت بأن تستخدم هيئات الجمارك لخصي حد من تفتيشها للمعلومات لمساعدتها في أداء واجباتها.

كما طالبت بضرورة فصل عملية الاتجار من البضائع والسلع عن عمليات تصديق الايرادات والمصاريف. وطالبت بتخفيض الكمونات العربية لدى الوكالات الحكومية إلى جانب الجمارك في حالة الاتجار من السلع وترشيد هذه العملية واستنادا إلى فئة واحدة.

كما طالبت توصيات اللجنة الحكومات بأن تستقدم أسلوب التقييم الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وضمن نزاهة ومعايير الأداء الهنيء داخل دوائر الجمارك.

قضية المياه

وناقشت لجنة الزراعة والمياه أزمة المياه في البلاد العربية وبمجرى الموارد للشعاع للزراعة والمشاكل الرئيسية للمياه، وانتفاض كفاءة استخدام المياه، ودور الري والتوجهات الحديثة وتبديد الري وسائل المستخدمة وتوجيه استخدام المياه وضمان استدامة الري والدور المصري للاستثمارات المائية. ويواصل المؤتمر أعماله اليوم ويصنع عددا من التوصيات الهامة.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٤

مؤتمر الغرف التجارية يواصل أعماله

اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البيئية ومشكلات المياه والجمارك

واصل مؤتمر الغرف التجارية العربية أعماله أمس على مستوى اللجان القطاعية المتخصصة حيث ناقشت إعلان القاهرة الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقرير السنوي المقدم من الأمين العام للمؤتمر.

وعقدت لجنة التجارة والجمارك والمياه اجتماعيها صباح أمس، حيث بحثت لجنة التجارة لنشاء الاتحاد الجمركي العربي أسس والمشاكل الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين الدول العربية.

وبحثت لجنة الزراعة والمياه والتنمية الزراعية بقدرول العربية وسبل زيادة الانتاج الزراعي ومساو لتطبيق الاكتفاء الذاتي للدول العربية، وكذلك مشكلات المياه وكيفية الحفاظ عليها.

وشارك خالد أبو اساميل وكيل

تابع المؤتمر:

حسن عبد المنعم
رافقت أمين

المطالبة بتوحيد

الإجراءات الجمركية

العربية قبل انتهاء

الفترة الانتقالية

للجارات

اتحاد الغرف للتجارة المصرية في اجتماع لجنة التجارة إن جميع قرارات اتحاد الغرف العربية والمؤتمرات التي ينظمها الاتحاد للمستثمرين كانت تطالب في جميع اجتماعاتها بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، وأن ذلك يعني أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإنشاء هذه المنطقة ليس قرارا سياسيا وإنما هو مطلب مصري لمصلحة المواطنين ورجال الأعمال.

وقال: إننا نطالب بتشكيل لجنة لتابعة تنفيذ هذا القرار مع الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تشمل مصر في هذه اللجنة.

وقال رئيس الوفد السوري: إن سوريا كانت حريصة على أن تبدأ مناقشات هذه المنطقة والسوق العربية من حيث انتهت، وأن الاتحاد عليه مسئولية كبرى من حيث متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، على أن تكون هذه اللجنة مشاركة ومعالة في تنفيذ هذا القرار.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية: إن قرار منطقة للتجارة العربية سيبدأ تطبيقه من عام ١٩٩٨ وأن الحد الأقصى للانتهاء من إنشاء هذه المنطقة هو عشر سنوات وأن هذه المنطقة ستشأ بين بعض الدول



المصدر : الأهرام

للتشـر والخدمـات الصحفـية والمعلـومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٤

محاولة جديدة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي برنامج لإزالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٧



جانب من اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة

في خطوة تعتبر الأكثر أهمية خلال السنوات الأخيرة في مجال العمل العربي المشترك وفق وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعهم بالقاهرة الأسبوع الماضي على بدء العمل بالبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية المتحدة من أول يناير القادم حيث يتم إجراء تخفيض سنوي على الجمارك بمقدار ١٠٪ لتتم إزالة جميع القيود الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧

ودعا المسؤولون بمصاحبة الدول العربية إلى ضرورة تسريع الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية تجسس وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية إلى التوقيع عليها وهي (مصر والجزائر وسوريا ليبيا وجزر القمر وجيبوتي) ويترتب على ذلك توقيع مصر خصوصا على الاتفاقية التي تعتبر الأساس في منطقة التجارة الحرة وحسبما أكد المسؤولون فإن مصر أبلغت الإسائة العامة للجامعة بأنها في طريقها للتوقيع على الاتفاقية منذ ما يقرب من عام وللتشجيع على سرعة اتخاذ هذا القرار فقد تم ضم مصر إلى اللجنة الخاصة بمناقشة وتنفيذ البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تجسس وتنمية للتبادل التجاري العربي



المصدر : الأهرام -

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرحلة المقبلة على دراسة الاتفاقية لتسريع بالانضمام إليها والمشاركة في دعم التعاون الاقتصادي العربي خاصة وإن السوق الجذري يحقق جمعه تقريبا ١٤ مليار دولار وهو ما يشكل وزنا كبيرا للتجارة العربية.

والفشار إلى أن ما تم اتخاذه هو خطوة أولى صغرى عن أمله بأن يتم ترجمته في الواقع وتنفذ برامج حقيقية من شأنها دعم الاقتصاد العربي .

وقال أن السوق العربية يجب ألا تظل مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية وبالتالي لابد من تنمية الإنتاج لمنتجات الأخرى وهذا يتطلب زيادة الاستثمار العربي في المجالات الصناعية وتوجيه الطاقات المالية إلى بلدانهم لتنميتها.

وأشار إلى أن العرب لابد أن يعملوا على استغلال جميع الطاقات المتاحة لديهم لتحقيق مصالحهم والعمل على الحد من المشكلات التي تعوق العمل الجماعي واعطاء الأولوية للعمل الاقتصادي لمواجهة التحديات الدولية الراهنة .

وأعتبر عبد الرحمن السحبحاني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بمثابة وضع حجر الأساس في إقامة التجمع الاقتصادي العربي ويحلل الأسماء للقرن القادم كأداة على التطور والتقدم اعتمادا على مواردها وإمكاناتها.

وقال أن لجنة المفاوضات التجارية التي أشتهاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٨٧ ستقوم بمناقشة تطبيق الدول للمبرمات التقليدية خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي من شأنها التحكم في الواردات وعلى وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية .

وأوضح أن جميع السلم التي ستدخل التبادل الحر والتي يكون مشابهاً إحدى الدول العربية الأطراف بالاتفاقية سوف تخضع لقواعد المنشأ التي تصفها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال السحبحاني أن الدول الأطراف تعهدت في البرنامج التنفيذي بتطبيق مبدأ الشفافية في تبادل المعلومات والبيانات وبما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وسيتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في جميع القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية .

تقرير : عماد السويقي

وقد أكد عدد من وزراء الاقتصاد والمسؤولين بالجامعة أن قرار بدء العمل في منطقة التجارة العربية الحرة يمتد بمطالبة حجر الأساس لإقامة تجمع الاقتصادي عربي لمواجهة المشكلات الاقتصادية الدولية مع التحول إلى القرن الحادي والعشرين.

وقد وصف ناصر اليروضان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الكويتي القرار بأنه تاريخي مشيراً إلى أن هناك رغبة أكيدة من جانب الدول العربية في تنفيذ نتيجة لتفانيتها أن للتعاون الاقتصادي الجماعي أصبح ضرورة في ظل التطورات الدولية الاقتصادية .

وقال أن تشكيل لجنة وزارية لمناقشة عملية التنفيذ يعكس الحرص العربي على الالتزام بما تم التوصل إليه موضحاً أن هذه اللجنة سوف ترفع تقريراً إلى الاجتماع المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة توضح فيه ما قد تظهر معوقات ومشاكل عند التنفيذ.

وأكد أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يتمشى مع احتياجات دولنا ويحافظ على مصالحها ويؤدي إلى تدعيم العلاقات العربية وآسيا وتيسير انسياب التجارة البينية والتي لا ترقى نسبها الحالية إلى مستوى الطموح .

وأشار إلى أن العديد من بنود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لم تنفذ نتيجة وجود معوقات قانونية واختلاف في قواعد المعاملات بالإضافة إلى اعتبارات سياسية أخرى موضحاً أن ما تم إقراره هو محاولة إيجاد آلية لازالة المعوقات الفنية وليس تمهيد الاتفاقية وأكد العديد من مسؤولي التجارة الجذري أن بلاده ستعمل خلال



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧

القبالات حارة والنتيجة محلك سر!

من يشاهد وزراء الاقتصاد العرب وهم يدخلون إلى قاعة الاجتماعات في مبنى جامعة الدول العربية يوم الأربعاء الماضي الساعة الخامسة بعد الظهر يتوالت على الفور أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أو حتى قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق. فبسر أن محصلة المتابعة الدقيقة لما جرى ويجري تحت مائدة الاجتماعات مختلفة تماماً.

جرت العادة في اجتماعات الوزراء أو المندوبين الدائمين في الجامعة، أن يدخل الجميع إلى قاعة الاجتماعات وهم يتبادلون القبالات الحارة وعلى وجههم ابتسامة عريضة، وتقاؤل، وحماس شديد لما يتم طرحه على جدول الاجتماعات، وفي الدورة الـ (٥٩) لوزراء الاقتصاد والمال العرب، كان أبرز البنود هو بحث سبل الإسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، كمقدمة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وكانت أغلب تصريحات المشاركين في الدورة الأخيرة - (١٠) وزراء اقتصاد، واثنين نائبين عن الوزراء، و (١٠) على مستوى المندوبين الدائمين - تتفق جميعها على «ضرورة تقليص المصالح الاقتصادية العربية الواضحة»، وتبدأ من كلمة «لا بد»، وتنتهي بـ «دعوتنا نرى ما يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع».

وفي هذا الاجتماع بحث وزراء الاقتصاد العرب تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بموضوع إقامة منطقة تجارة حرة عربية، والمشكلة من وزراء الإمارات والسعودية ومصر، والأردن، وسوريا، والمغرب، وما تم التوصل إليه من مقترحات لحلول بعض العقبات الفنية التي تم بحثها في اجتماع اللجنة على مستوى الخبراء يوم ٨ ديسمبر

أحمد مراد

١٩٩٦، إضافة إلى التعديلات التي أدخلتها الأمانة العامة للجامعة على بعض بنود البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة، ومنها البات المتابعة والتنفيذ، وفرض التزامات تحت إشراف وزراء الاقتصاد والمال العرب.

وعلى الرغم من توافر الدراسات الجادة حول تنمية وتيسير التبادل التجاري، واكتساح البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة في شكلها النهائي، إلا أن مصير هذه الدراسات والبرنامج - كالعادة - ليس بأفضل مما سبقه من دراسات وبرامج، فقد تم إحالة القرار النهائي الخاص بإقرار المقترحات إلى مجلس الجامعة العربية ووزراء خارجية دول القمة



العدد

المصدر

٤ فبراير ١٩٩٧

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاعتماده أو رفضه، ومن ثم إلى اجتماع أول قمة عربية مقبلة!! وقد تضمنت هذه المقترحات ثلاثة تصورات للوصول إلى منطقة للتجارة الحرة، وتقضى بتنفيذ

خطة الإنشاء في مدى زمني لا يتعدى عشر سنين، وجدول زمني من ١٠ إلى ١٥ سنة لتوزيع السلع على جداول التحرير التجاري التدريجي، مع اشتراط عدم

إصدار أي تشريعات تقوية تتعارض مع خطة التنفيذ، ومعاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بشهادة المنشأ والمواصفات والمقاييس، وتعهد الدول الأطراف في اتفاقية

المنطقة الحرة بتطبيق مبدأ توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالتبادل التجاري مع أي دولة غير عربية، إضافة إلى تعهد الدول في مراعاة أحكام وأواعد اتفاق منظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدم.

ومن بين الخلافات العربية حول هذه التصورات يأتي تحفظ كل من الإمارات ولبنان بشأن السلع المنتجة في المناطق الحرة، وأيضا تحفظ سوريا ولبنان بشأن السلع الزراعية وضرورة أن يكون التحرير فيها تدريجيا، وطلب مصر ألا يكون هناك موعد إلزامي لبدء تحرير السلع المتبالة.. ويبدو من المحصلة النهائية لهذه التحفظات، وخطوات تنفيذ إقامة المنطقة الحرة، والاتفاق على تنفيذها أو رفضها من قبل وزراء الخارجية أو في «القمة المقبلة» يتضح أن «الحلم العربي» في إنشاء السوق العربية المشتركة ما زال بعيدا عن التحقق، والتطبيق على أرض الواقع.

ويأتي هذا التشنج العربي في تطبيق أي خطوات إقامة السوق العربية المشتركة عبر تنمية وتيسير التجارة البينية العربية وإقامة المنطقة الحرة، في ظل دعوات أمريكية صريحة برفع المقاطعة العربية المباشرة والإسرائيلية واستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في لجائتها الخمس «السياء» البينية. اللاجئين، التسليح، والتعاون الاقتصادي، وهو ما يعني في بساطة عودة الدول العربية إلى خيار الشرق الأوسط. وأحيائها وفقا لتصورات الأمريكان والعهد الصهيوني، والبدء في موافقة مصر على حضور إحدى لجان المفاوضات المتعددة بما يعني بدء نسف



المصدر: العربي

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة ربط التطبيق بالتقدم في
عملية التسوية.
والسؤال الذي يطرح نفسه
علينا الآن.. أي من الاتجاهين
يمكن أن تنجبه إليه المنطقة
المرتبطة.. هل نمضي حقا.. بهذا
الأسلوب.. في طريق التكامل
الاقتصادي العربي.. أم أن
تناقض المصالح القطرية و.. ربما
الضغوط للمطالب الخارجية
سوف يقود المنطقة إلى طريق
آخر؟



المصدر: العربية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤٤ فبراير ١٩٩٧

السوق المشتركة... مزيد من المناقشات!

الماضية وتضمينها الآثار المستقبلية لإنشاء هذه السوق على الاقتصاديات الدول العربية. مشيراً إلى أن الورقة ستتضمن أيضاً سبل تذليل الصعوبات التي تواجه إنشاء السوق العربية وأوضح أن القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاص بإنشاء السوق لم يطبق منه حتى الآن سوى صيغة منطقة التجارة الحرة العربية بين ٧ دول ولم تتطور هذه الصيغة بسبب الفهم الخاطئ لبعض الدول العربية حول وجود تناقض في المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

كتب عصام عبد الحميد:
أعد مجلس الوحدة الاقتصادية ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة لعرضها على الاجتماع القادم لاتحاد البرلمان العربي في منتصف مايو القادم وقال حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات خاصة للعربي، أنه بحث مع د. أحمد فتحي سرور بصفتة رئيساً للاتحاد البرلمان الدولي سبل إقامة السوق العربية المشتركة وموقعاتها.
مؤكداً أن الأخير طلب تضمين طلب الورقة تقييماً لتجربة السوق العربية خلال ٢٥ عاماً



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعاً إلى التركيز على التجارة كمحور للتكامل

اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادي

□ العالم اليوم - خاص :

دعا إعلان القاهرة الاقتصادية الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى التركيز على المحور التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي العربي.

كما طالب بسدور أكبر للقطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة، والأسراع بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

وأوصى المؤتمر بإيجاد الملائم للاستثمار من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وأعداد برامج التنمية وتوفير البنى الاقتصادية والإدارية وإيجاد تفرعات منظمة للاستثمار تعمل على تشجيع التعاون الاستثماري العربي.

كما أوصى بضرورة تطوير أسواق المال العربية حتى تصبح قادرة على استقبال أسهم الشركات العربية القائمة وحديثة التأسيس وترويجها وتداولها لتصبح الشركات العاملة وأصداراتها المالية أدوات فعالة في حركة الاستثمار العربي المشترك.

كما دعا المؤتمر إلى انفتاح السياسات الاقتصادية العربية وتحريكها مع ضرورة إعطاء الأولوية للتعاون البيئي العربي في شتى المجالات.

وعرب المؤتمر عن ترحيبه بقرارات مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة في 21 يونيو الماضي، كما

يرحب بتكليف القادة العرب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية لوضع وتأييد خطط عمل اقتصادية واجتماعية كاملة تتيج لسلامة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية والتعامل من موقع التكافؤ مع الشركات الأخرى في النظام الاقتصادي العالمي.

كما رحب المؤتمر بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات ابتداء من الأول من يناير من العام القادم، وكذلك الموافقة على برنامج التنفيذ لإقامة هذه المنطقة.

وقد أكد المؤتمر على أن هذا القرار يعد خطوة أساسية ومهمة لتنفيذ المشروع العربي الذي يبدؤ حول إقامة سوق عربية مشتركة، وهو المشروع الذي يجب أن يكون محور العلاقات الاقتصادية العربية



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ / ٧ / ١٩٩٧

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع جميع الأطراف غير العربية
وطالب المؤتمر بإقامة علاقات بين الصناديق
والأسواق المالية العربية، وإشراك القطاع الخاص
العربي في الشركات القابضة المشتركة القائمة حالياً في
مجال الملكية والإدارة، لإيجاد قطاع مختلط فعال
وقادر مع تفعيل دور القطاع الخاص وبإخائه في
المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ودعم هذه
المشروعات بمختلف الوسائل، والأسراع في تنفيذ
برامج الخصخصة مع التأكيد على أهمية إعطاء البعد

الاجتماعي في هذه البرامج وفي سياسات الإصلاح
الاقتصادي بشكل عام وعلى أهمية تطبيق المواطنة
الاقتصادية العربية.

كما طالب بتحديد العمل الاقتصادي العربي
المشارك من الخلافات السياسية.

ودعا الاتحاد العام للغرف العربية إلى عقد مؤتمر
عربي للتعاون العربي الاقتصادي بمشاركة على
المستويين الحكومي والخاص ودعوة أطراف دولية
 للمشاركة فيه وفق الأسلوب الذي يتم الاتفاق عليه
بين الأطراف العربية.

كما يندعو القطاع الخاص إلى تركيز جهوده
التنظيمية والتنسيقية والاجتماعية في ميئات قوية
وقادرة وعدم بعثرة الجهود في كيانات ضعيفة.

وأكد المؤتمر على أن إقامة كتلة اقتصادي عربي
بأسرع وقت هو مسألة وجود ومصير وكرامة. وأن
مثل هذا الكتلة، الذي يشهد النمو والأزدهار
لأطرافه، لا بد أن يسعى إلى الانفتاح على التكتلات
الاقتصادية الأخرى، والمساهمة الجادة معها، ونشر
الرخاء والسلام، مما يبرهن ضمانة ودعامة لسلام
الذم ومستقر قائم على التكافل والعدل، لأن تهميش
دور العرب لحساب غيرهم، وتصغير مواردهم
لمصالح سيواه يجهل من السلام مجرد توصية
مرحلية تعمل بذاتها بخير انهيارها.

ودعا المؤتمر كذلك الحكومات العربية إلى الانتماء
بتمتية الموارد البشرية باعتبارها الدعامة الأساسية
في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف
الجهود لمعالجة النقص في المهارات والقدرات البشرية
التي تتطلبها عملية التنمية.

كما طالب بإشراك القطاع الخاص في وضع
الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، وتوفير الأطر
والتمهيلات لقيام هذا القطاع بدوره في الأنشطة
الاقتصادية والاستثمار في المناطق الريفية
والقطاعات الوليدة لفرص العمل.

ودعا المؤتمر القطاع الخاص إلى الالتزام بالقضايا
الاجتماعية أسوة بالقضايا الاقتصادية والمساهمة
في عملية التدريب وإعادة التدريب بالتعاون مع
الأجهزة الحكومية، مع إنشاء أو رعاية مراكز
ومعاهد البحوث والدراسات.

وأوصى المؤتمر بإقامة شبكة مواصلات عربية
سريعة تربط بين مختلف الاقطار العربية، وتسهيل
اجراءات النقل وتخفيض تكلفته، وتشجيع إقامة
مؤسسات عربية كبرى منتجة قادرة على تلبية الطلب
في الأسواق العربية بأسعار تنافسية وتشجيع تبادل
المعلومات بين الدول العربية عن الانتاج الصناعي
واسعاره، والفرص المتوافرة وتشجيع الصناعة
للعرض الصناعي العربي.



المصدر : الأهرام المصري

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصري



نحو سوق عربية مشتركة

تكشف الكلمة التي أبلى بها الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء في افتتاح مؤتمر العرب التجارية والصناعية والزراعية العربية يوم السبت الماضي، عن رؤية واضحة وسياسات حكيمه وتحليل عميق من جانب حكومة - الجنزوري للتطورات الاقتصادية في مصر والعالم أجمع وسبل لحاق مصر والعرب بركب التنمية والتقدم الاقتصادي على المستوى العالمي مع اقتراب القرن الحادي والعشرين.

أن تأكيد رئيس الوزراء أن الانتشار السريع للتكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربي ينطلق من حقيقة مؤداها أن التكتلات الاقتصادية تسير حالياً - وفقاً لطرزات صندوق النقد الدولي - على أكثر من ٨/١ من التجارة العالمية وعلى من القول أن موقف كل دولة عربية مفردة يعتبر ضعيفاً في ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة وليس أمامها لمواجهة هذه التكتلات سوى الاندماج في تجمعات اقتصادية أكبر حجماً، خاصة أن الدول العربية تشك من الموارد والإمكانات والقواصم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطوير، مايسمح لها بأن تنشي أو تلحظ ما هو قائم من علاقات اقتصادية. ولعل من الضروري أن تشير إلى أن العالم العربي يواجه العديد من التحديات، ومن أهمها التدهور السكاني، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٢٥٢ مليون نسمة، وتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل في المتوسط إلى ٢,٥ ٪ مقارنة بمعدل متوسط قدره ١,٨ ٪ للدول الثامنة ٤,٠ ٪ للدول الصناعية. وفي ظل هذه المعطيات فإن الأوضاع العربية أصبح يعتمد حالياً على الخارج في الحصول على ٨٠ ٪ من احتياجاته من القمح والسكر و٧٢ ٪ من السكر و٧٢ ٪ من الحديد البائتة، وهو مؤشر يستدعي مراجعة دقيقة وتخطيطاً شاملاً وقرارات حازمة لتجنب آثاره السلبية على مستقبل التنمية والتقدم في المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة.

والشريحة المؤكدة من أن العزلة التجارية العربية التي تقسم كبار رجال الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية لها الدور السلبي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، خاصة بعد أن أصبح القطاع الخاص يقوم بالدور الأكبر في هذه التنمية ويشارك بفعالية في إقامة مشروعات التنمية للمنفعة.

ويمكن القول بأن الهدف الأكبر الذي شغى إليه جميعاً هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات وتنظيم التجارة البينية وتوحيد الأساليب والأطر لتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار العربي المشترك، والعمل على تنفيذ خطة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تمهيداً لإقامة السوق العربية المشتركة فضلاً عن ذلك، رابع جميع اللذين عن حرية انتقال جميع السلع والخدمات.

إن تحقيق هذه الأهداف والتطلعات وإنجازها حيز التنفيذ يحتاج إلى تكثيف الجهود الحثيثة والجاهة ودعم التعاون العربي المشترك والتشبيك على مختلف المستويات، حتى تكون إسماعي واجهته على قدر الأبعاد والطموحات.

وفي تقديرنا أن للوارد البشرية تكتي في مقنة أرباب العمل الاقتصادي العربي المشترك، والبلد العربية غنية بموارده البشرية مما يجعله القطاع العربي في المستقبل لأن تدمر العلماء من الفتيين والمهندسين والأمر الأكثر إسهاماً في هذا المقام هو أن تضاهي الجهود العربية المشتركة من أجل تنمية الموارد البشرية واستغلال الثروات الاقتصادية المختلفة أفضل استغلال والعمل على تخطي ومعادلة العقبات التي تعترض طريق التنمية والتقدم عن طريق التخطيط السليم والرؤية الشاملة والقرارات اللازمة التي تستدشر

أفاق المستقبل وتطلع من دروس الماضي وتترك مقدمات الحاضر. إن نمو أسواق المال العربية اليوم أصبح أمراً ضرورياً في ظل تنامي اتجاهات الخصخصة في الدول العربية لأن من شأنها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص من خلال تداول الأوراق المالية. وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية ويؤدي إلى مزيد من الشرايط بين هذه الأسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية، ورغم أن التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي - العربي المشترك كثيرة ومشابهة، فإننا على ثقة من امتلاكنا قدرات كبيرة وإمكانات ضخمة وكفاءات يشهد المجتمع الدولي أصالتها، مما يؤهلنا للتلقي على هذه التحديات وتحقيق إنجازات طيبة خاصة على صعيد التعاون العربي المشترك.

وتعني أن تشير إلى حقيقة مهمة في هذا المجال، هي أن مصر باعتبارها التنمية الكبرى لكل العرب - أحرص ما تكون على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة الشراكة البينية بين الدول العربية، وإيضاح ذلك بالأرقام والبيانات، فإن الأمر يحتاج إلى التطلع بنظره شمولية إلى الأسواق خاصة الأسواق العربية وغيرها، حيث أن حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧٠ مليون جنيه عام ٩٢ بعدما بلغ ٢١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع ليلبس التجارة العربية.

إن التحدي الاقتصادي وعملته يمتحان على الدول العربية بذل المزيد لمواجهة هذه التغيرات العالمية للاقتصاد والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الإمكانات التي تؤهلها أن تكون كتلة اقتصادية كبرى، وبفضل الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، على الدول العربية يمكنها أن تحقق من وراء تكامل هذه الموارد والإمكانات ومن خلال إقامة المنطقة للتجارة العربية، نتائج مفعلة تعود بالفخر والثناء على أبنائها الوطن العربي، وتجسد التعاون والتنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

ويشأن من التناوب في المنطقة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال إتباعها إلى تعزيز التكامل للتجارة والتجارة البينية والمالي وسدود من الاقتصاد العربي، مملأنا أن منطقة التجارة الحرة لنشأ كل قطرة أوروبية نمو تحقيق حكم حال استثناء، إلا أنه هناك ثمة ثمة عربية مشتركة، كخطوة متقدمة نحو العمل العربي المشترك وإقامة تكتل اقتصادي عربي له ذلك والتجربة، فضلاً عن دوره على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

(المحرر)



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب محمد عبد الجواد
أحمد طهون يونس
الوحدة الاقتصادية
العربية ان الحكومية
الاسرائيلية منظمة
بمستشارين نخباهم
تحتلوا الى خريف
الاقتصاد الوطني الفلسطيني
واحكام تخطيطه للاقتصاد
الاسرائيلي وعازمة الصناعات
المستحدمة وحرب الاصابات
الغوية على الزيادة الوطنية
للتعريب الفلسطيني من خلال
تمديد جولات المفاوضات دون
الوصول الى اتفاقيات محددة.

في تقرير الوحدة الاقتصادية العربية إسرائيل تسعى إلى فتح الانتعاش الفلسطيني واحكام تهيئة الانتعاش

ويستوعبان جوان
٧٢٪ من الخصخصة
للإقتصادية في الضفة
الغربية وقاد غزة
وقال الخبير
الحكم القوي الاقتصادي

واوضح التقرير الذي اعده
المتكلم حسن إبراهيم عام
مجلس الوحدة الاقتصادية ان
الاقتصاد الفلسطيني يعاني
تأخر وصول المساعدات الأجنبية
بجانب استمرار هلاك المستثمرين
على رؤوس أموالهم بسبب
التدخلات الاسرائيلية الواضحة
مخبراً الى ان نتائج المحاولات
الاجمالية الفلسطينية سجل خلال
العام الماضي نمواً مقداره ٢٢٪
وهو يقل عن معدل نمو السكان
التي تبلغ ٢٢٪. ووصل التقرير معدل
الناتج المحلي الفلسطيني
بالخصم والجودة وسجل
النشاط الخدمي والبناء السكني
عليه حيث يساهم هذان
القطاعات بنحو ثلثي الناتج

جوان الى ان يصل إلى ٢٠ مليون
النموذج في عام ٢٠٠٠
عائل في عام ٢٠٠٠
النموذج الاقتصادي الفلسطيني
الهرم السكاني الذي يتركز
عمرها ما بين ١٥ و ٢٥ سنة لا
هي الشريحة المؤهلة للمساهمة
في النشاط الاقتصادي.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧

«الجمهورية» تقول

خطوة ايجابية للامام

«يأتي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية باعلانها امام منطقة التجارة الحرة العربية اعتبارا من اول يناير العام القادم .. كتحية ايجابية من نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة وفُتحت استراتيجية السلام العربية وكذلك فترة للمنطقة الحرة كهيئة على طريق التكامل الاقتصادي العربي .. ونواة للترباط العربى فى مواجهة التكتلات الاقتصادية التى تتحدد ملامحها واتخذت قوة فى القامع العالم وفارائه ..

« فالمنطقة الحرة هى جزء من آليات السوق العربية المشتركة .. وتوصلت إليها الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية .. وإن كانت ستقام خلال المشر سنوات القادمة إلا أنها أجاز كبير بكل المطامير فقد وضع برنامجها التكنولوجى وفقا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتتلاقى مع أحكام منظمة التجارة العالمية التى .. ونهدف إلى تحرير جميع السلع التى ينتجها الوطن العربى وبالتبادل وفقا لهذا التحرر التدريجى مراعاة الظروف التنموية التى تختلف من دولة عربية لأخرى .. وصولا إلى التحرر الكامل لجميع السلع مع نهاية المشر سنوات .. الأمر الذى يشجع على اجتذاب الأموال العربية الوفيرة فى مشروعات مشتركة تستثمر الموارد والطاقت العربية .. وتكون متاحة للتصدير دون قيود أبدا إلى أنحاء الوطن العربى .. بالإضافة إلى توفير آلاف فرص العمالة وإطلاق يد العمالة الماهرة على مستوى الدول العربية .. بعد التأكد من المواصفات والمميزات المطلوبة .. وإتاحة الفرصة لهذه العمالة كي تقوم بدورها الطبيعي فى التنمية الشاملة ..

« ومن هنا فإن إنشاء المنطقة الحرة العربية التى دخلت مرحلة التنفيذ أخيرا .. تؤكد إمكانية العمل العربى المشترك دون حساسية وبسلامة وفكر متحرر .. وتثبت للعالم فترة العرب على الاختيار للصحيح والتنفيذ الفعلى .. وهو مؤشر هام لما يمكن تنبؤة فى مجالات أخرى للتعاون العربى .. مثل المجالات الثقافية والتطبيق التكنولوجى وتبادل المعلومات وتطوير مناهج التعليم .. الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة من بلد لآخر .. مثل برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى الذى حقق باعجاب وتقدير عالمى .. ولم تستطع من عناصره حتى الآن أى دولة عربية على النحو المعلن على الرغم من تشابه الظروف الموضوعية للنمو والبنان الاقتصادى للدول العربية جميعها .. وملحمت فى اجتماع وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مؤ بكل المعايير إيجابية للامام .. ننتظر بأمل خطوات مفعلة فى بالى مجالات التعاون العربى ..



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩٩٧/٣/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادى التكامل القرىبة تدعو متنظمة العمل

أكدت منظمة العمل العربية ضرورة التكامل الاقتصادى وتحقيق الوحدة العربية باعتبارها السبيل الوحيد للاندماج الاقتصادى فى السوق العالمية والتخفيف من حدة الفقر والتأثيرات السلبية الناتجة عن الانعزاع من سائر الدول العربية فى ضوء قرارات القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى ١٩٩٥م والتى أكدت ضرورة التعاون العربى فى إطار منظمة العمل العربية واتحاد منظمة العمل العربية وذلك من خلال المساهمة الفعالة فى الاقتصاد والتعاون الاقتصادى العربى.

كما طالبت المنظمة باستخدام كل الوسائل المتاحة لتنشيط اقتصاد العمل والعامل من الرأسمال والإعلام والوسائل الشفوية بقرارات هذه القمة التى

المرحلة الثانية لتجهيز السبل بكل الوسائل الخفيفة لقرارات هذه القمة إلى مرحلة تنفيذية لتجهيز السبل لمرحلة الاقتصادى الذى يفهمه المرحلة الاتحاد العربى الاقتصادى لحد السوق الاقتصادية العربية المشتركة للاتحاد العربى من سائر الدول العربية فى ضوء قرارات القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى ١٩٩٥م والتى أكدت ضرورة التعاون العربى فى إطار منظمة العمل العربية واتحاد منظمة العمل العربية وذلك من خلال المساهمة الفعالة فى الاقتصاد والتعاون الاقتصادى العربى.

كما طالبت المنظمة باستخدام كل الوسائل المتاحة لتنشيط اقتصاد العمل والعامل من الرأسمال والإعلام والوسائل الشفوية بقرارات هذه القمة التى

التاريخ: ١٩٩٧/٣/١
نحو تكتل اقتصادي عربي

جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة

التنسيق مهم لإيجاد كيان عربي صناعي موحد

تحقيق:
عبدالناصر عارف
وفاء البرادعي

[illegible]

ولكن السؤال الحقيقي هو لماذا لم يأت
رأس المال العربي بالقدر اللازم من
لحفل التكاليف المبررة خاصة أن
رئيس الأموال العربية مبرورة خاصة
أنه منذ مئات العيارات أن الحجاز وكيف
يمكنها أن تعيد دورها في المستقبل؟
بالنسبة لمخبرات تدفق رؤس الأموال
للإستثمار العربي، يقول الدكتور
محمد حسن حسين أستاذ ورئيس
قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأردنية
أن بعض الدول التفتت للتمويل خلال هذا
الفترة من قوافل الأموال التي
السعيمة بينما لم تكن لديها رؤية مائة
واحدة وتدفق في تخليد توجية مائة
الأموال الإستثمار، ولكن هدفها الرئيسي
هو البتت من راحة الإستثمار لكانت لها
الأموال، بالامتداد، أ فوجئت هذا الأموال

[illegible]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٧ مارس

الوزيرة بحضوره وجود الفسق العربي أمام المحافل الدولية لدعم القدرات العربية في الدخول في النظام العالمي للتجارة من خلال النكاح الاقتصادي العربي - ولقيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية والتي سوف تسهم بالفعل في زيادة حركة التجارة العربية البنية والتي مازالت لا تتجاوز نسبة ٨٪ من حجم التجارة العربية .

وبعد اختتام أعمال الوزراء العرب بالقاهرة بدأت بعد يومين فقط بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والثلاثين من اجتماعات رؤساء غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية تحت رعاية الدكتور كمال الجيزوري رئيس مجلس الوزراء .

وجاءت هذه الاجتماعات لتؤكد حرص القطاع الخاص في المشاركة لدعم العمل الاقتصادي العربي . وحول أهم القيد التي تواجه العالم بعمل عربي جماعي في المجال الاقتصادي والتجاري أشار برهام الدجالي الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية أن القيد البيروقراطية تأتي في مقدمة هذه القيد التي تواجه رجال الأعمال العرب على الرغم من نجاح معظم عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تمارسها الحكومات العربية ما يتطلب الإسراع في عمليات الإصلاح المالي ونظرة العمليات المالية العربية .

وأضاف الدجالي أن الحواجز الجمركية التي تضعها الدول العربية مازالت لم تستطع أحد من الطلب على المنتجات المستوردة . أو قيام السهولك التي بتفضيل الامتياز الوطني ما يدفعنا بالفعل إلى ضرورة قيام شركات عربية كبرى تستطيع من خلالها إثبات وجودها وتطويع إمكاناتها للتأدية والبشرية .

ومع بروز القطاع الخاص العربي مؤمرا ليكون شريكا في عملية التنمية العربية طالب رؤساء غرف التجارة العربية في اجتماعهم بحضوره إعادة تنظيم رجال الأعمال إلى دورها الفعال لزيادة كفاءة الاقتصاد العربي وتطويع الحكومات العربية بضرورة مواصلة انتهاز السياسات والإجراءات التي من شأنها تشجيع عمل القطاع الخاص .

ومنها الأنظمة العربية وتحسين مناخ الاستثمار وتوطين الصناعات اللازمة لانطلاق رؤوس الأموال والعمل على استحداث أسواق مالية جديدة وتشجيع البنوك العربية في تمويل المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص العربي . وذلك من خلال إقامة المعط الإئتمانية والتي تصفق بدعمها للوارد البشرية العربية . مع انخراط القطاع الخاص في رسم السياسات وتفعيل البرامج التي من شأنها أن توفر الصناعات والحرف اللازمة لجميع رجال الأعمال عامة فيما يتعلق بتشجيع القطاع الخاص على تعزيز عمل الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية خاصة

خطوات نحو السوق العربية!



دكتورة
هاني فاروق

هاني فاروق

شهدت القاهرة خلال أسبوع واحد جديتين اقتصاديين مهمين ، أولهما اجتماعات الدورة التاسعة والستين لمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية العرب ، والثاني للوزير السوري لاتحاد الغرف التجارية العربية ، وقد وافق المجلس في ختام أعماله على البرنامج الزمني لاطلاق تيسر وتعمية التجارة العربية تمهيدا لهذه المراسم قيام منطقة التجارة الحرة مع بداية يناير القادم . وسوف تنطلق هذه المراسم لتبدأ على مدى فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات يمثل بعدها قيام السوق العربية المشتركة .

كما أضيف عن مؤتمر الغرف « إعلان القاهرة » الاقتصادي والذي يهدف دور القطاع الخاص العربي في تحقيق التنمية الشاملة والصارون الاقتصادية العربية في المرحلة الحالية .

وقد يتبع - ولأول مرة - لرجال الأعمال العرب من القطاع الخاص حضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بصفة مراقب . وهذا يؤكد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية العربية . وفي هذه الدورة لاجتماعات وزراء الاقتصاد والمالية العرب تمت الموافقة على البرنامج التنفيذي لاطلاق تيسر وتعمية التجارة العربية بين الدول العربية بالإشارة إلى دعم وتطوير الغرف التجارية العربية - الأعضاء المشتركة . حيث أكدت الدكتورة هاني فاروق رئيسة وفد مصر في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أكدت أن البرنامج التنفيذي لاطلاق من الدول العربية فترة عشر سنوات تكون بمثابة فترة انتقالية عالية وفي ظلها يتم إحكام أنظمة تحرير التجارة الدولية . وكانت

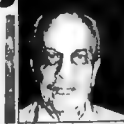


المصدر: الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٧ - ٣ / ١٩٩٧

بقلم: إنعام رعد

مقال



السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصيرية

في ربيع الثمانينيات، كان المشهد الاقتصادي العربي قد شهد تحولات مهمة. ففي ظلّ أجواء من الحسرة والتشاؤم، انطلق مشروع السوق العربية المشتركة. كان الهدف من هذا المشروع هو تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، وتعزيز التعاون بين الدول العربية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة. وقد حظي هذا المشروع باهتمام كبير من قبل القادة العرب، الذين رأوا فيه فرصة حقيقية لتحقيق الوحدة الاقتصادية، وبناء اقتصاد عربي متين. ومع مرور الزمن، أصبح المشروع يواجه تحديات كبيرة، تتعلق بالسياسات الاقتصادية المختلفة للدول العربية، وبالقوى الخارجية التي تسعى إلى إضعاف التعاون العربي. ومع ذلك، فإنّ المشروع لا يزال يحمل أهمية كبيرة، خاصة في ظلّ التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة العربية اليوم.

في ظلّ هذه التحديات، أصبح من الضروري إعادة النظر في المشروع، وإيجاد حلول جديدة لتجاوز العقبات. فمن الضروري تعزيز الحوار بين الدول العربية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وخلق بيئة استثمارية جاذبة. كما يجب العمل على تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم، وخلق فرص عمل جديدة. وبفعل هذه الجهود، يمكن تحقيق أهداف المشروع، وبناء اقتصاد عربي متين، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية. إنّ السوق العربية المشتركة ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل هي مشروع وطني، يهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، وبناء مستقبل أفضل للأمة العربية.

كما يجري في بناء سدود عسكرية صحبة على منابع الفرات حيث تغذي سوريا والعراق من مصبيهما في أنهر نشأت حضارتهمما وتاريخهما على ضفتيها: ومنها الأفتخواب

البحر سموي ندي في عاصي رغم كن ما يعين شيوخ العراق في السدود من قبل تركيا ماقامة الشبان في طرقات البلاد ويزدج الواسم في ملحة



المصدر: الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :- ٧ / ٢ / ١٩٩٧

الإسرائيلي لنحو غلياري متر مكعب من المياه العربية في فلسطين والأردن والجزان، وطبعها بالاستيلاء على المزيد من المياه عبر المزارع الشرق الأوسطية تحت شتران ملطف لنهب الثروات العربية هو التعاون الإقليمي الشرق الأوسطي.

وإن يمثل المشروع الشرق الأوسطي بقيادة إسرائيل خطراً مضمرياً داهماً على العرب كما أظهرته الأوقار الإسرائيلية إلى قمتي الدار البيضاء وعمان وغيرها من الدراسات، فإن العالم العربي يواجه في حالة الراهن خطراً آخر هو انتساب دوله منفردة إلى منظمة التجارة العالمية لا سيما أن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية سيؤكد الاقتصادات العربية وفق الخصائص المنظمة العربية للتنمية الزراعية خصائص فادحة بحيث ترتفع وارداتها الصافية نحو مليار ومئة مليون دولار.

إن هذه المؤثرات جميعاً تشير إلى وجوب قيام كتلة العرب الإقليمية في سوقهم المشتركة حتى يجابهوا التحديات بجهود مشتركة، وطاقة اقتصادية متكاملة، ولقد كانت إنفاذات الوحد الاقتصادية ثم السوق المشتركة العربية مواكبة ومتزامنة مع قيام السوق الأوروبية المشتركة. ولكن هذه الأخيرة سارت ولداً أما خطى ثابتة ووصلت بعد مطاف نصف قرن إلى توحيد النقد عملاً. هذا السوق المشتركة العملاقة وهي قارة تضم أمماً قامت بينها حروب في الماضي بينما العرب بدأوا بالوحدة الاقتصادية فندرجوا إلى السوق المشتركة ثم انخرطت في التعاون وسارت.

الوقت حلت في العالم العربي ثم في السوق المشتركة، وكان إسهال على السوق الأوروبية المشتركة التعامل معهم. وبعد انقضاء أكثر من نصف عام على قرار القمة العربية في القاهرة القاضي بإنشاء منظمة التجارة العربية، لم يتخذ العرب خطوات ملموسة في هذا الشأن. وفي ظل هذا الوضع، فإن التحفظات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.

وفي ٨ شباط/آب اتهم صندوق النقد العربي الدول العربية المعنية بأعاقبة التجارة في ما بينها بسبب عزمها عن تشجيع الصادرات والإقبال على القيود الجمركية، وبالتالي عظمة أنقاص التجارة وتنشيط التبادل التجاري البيني. في المقابل، التوجه التراجعي من الوجهة إلى الشرق المشتركة إلى التجارة الحرة، مبنياً على تبنيها التبادل التجاري، ثم انخفاضاً عن هذا السقف. ويستمر العالم العربي بعيداً عن أية خطوة جاسمة عملية لإزالة الاسرة العربية الاقتصادية الإقليمية الواحدة. وفي دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية المنعقدة في ٢٠ شباط الماضي اعتبرت الحكومات العربية أنها أنجزت التزاماتها في منظمة التجارة الحرة، ولما لم يتم سن قانون التجارة الحرة في الدول الأعضاء، فقد انخرطت في المدة المتفق عليها، الأمر الذي دفعها إلى إقرارها في الوقت المضاع منذ ١٩٦٧ إلى ١٩٦٤، وهي تواريخ الانتقالات الاقتصادية العربية التي طويت في الأراج لا تتبع مدو اقتصادية دولية تكون خلالها تطورات سلكية كالتي لا يمكن التحكم بنتائجها من يفعل العرب عبر سنوات أخرى بينما السوق الشرق الأوسطية تفتقد اهتماماً وتفتقر اهتماماً. وفي ظل هذا الوضع، فإن التحفظات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علامة استفهام كبيرة طرحت في تونس :
ماذا لم يتم توقيع الاتفاق حول قيام

منطقة التجارة الحرة مع مصر وتأجيلها .. رغم ان
البلدين وقعا منذ بضعة أيام قليلة على قيام هذه
المنطقة مع دول عربية أخرى .. ولكن في إطار
الجامعة العربية ؟!

سؤال مهم حاولت ان أجد اجابة عنه خلال زيارتي الى
تونس عندما ذهبت الى هناك مع د. كمال الجنزوري
رئيس الوزراء و٧ وزراء آخرين لحضور
اجتماعات اللجنة العليا بين البلدين.

مفاجأة في تونس :

ماذا تقرر « تأجيل »

الاتفاق

مع مصر حول منطقة التجارة

الحرة ؟ !

ملك العلاقات الاقتصادية يقول ان حجم التبادل التجاري بين مصر
وتونس هو ٥٩ مليون دولار. مصر تصدر به ٢١ مليون والباقي ٥٩ مليون
مصادر تونس به صحيح ان هذا التبادل ازداد بشكل ملحوظ بعد ان كان
نصف مليون دولار فقط وتضاعفت خلال الثلاث السنوات الماضية حتى بلغ
٥٩ مليوناً حالياً .. رغم ذلك فانها ترقم لاتحقق طموحات كل بلد .. لهذا أعد
الجانب المصري "موشة" لملاح هذا العقم. في التجارة وفي مقدمة
الاجراءات المقترحة كانت منطقة التجارة الحرة .. فالوضع الحالي في التبادل



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجانج التونسي*
الدكتور حامد القزوي رئيس
الوزراء قال ان تونس وادعت اتفاقية
بشراكة مع أوروبا ومن باب أولى -

ويالتحدي كما قال - ان تفكر في
تبادل حر للتجارة بين البلدين ومع
كل الدول العربية.. ولكنه أضاف
قائلاً: أننا ندرس فكرة إقامة منطقة
التجارة الحرة ومراجعة مصلحة كل
طرف حتى نتحدث باستكاشة -

وكل شيء قابل الحوار*
هذه الأذوال قالها د القزوي في
مطار قرطاج عند استقباله للكثير
الجنزويين وهو ما أوحى للعديد من
المسؤولين بالعائنين ان فكرة المنطقة
الحرة غير مطروحة وخاصة عندما
أشار الي كلمة «التكاسف».. ولكن هذا
الاحساس لا تشي مع بداية لقائات
المستوفين بالبلدين فتم الاتفاق - من
حيث البدء على ان إقامة منطقة
تجارة حرة هو امر مهم باعتبارها
صيغة جديدة تتكامل مع المتغيرات

الاقتصادية الدولية وتم الاتفاق على
تشكيل فريق مشترك من الخبراء
لدراسة هذه الفكرة على ان ترفع
نتائج الدراسة الى الحكومتين لاتخاذ
القرار المناسب بشأنها في أقرب
الاجال الممكنة: وهو الامر الذي
اعتبره البعض نوعاً من عدم الموافقة
أو على الأقل «تأجيل» الاتفاق*
ولعل الاتفاق من حيث البداية هو
الضعف الأيسر:

ورغم ذلك فقد كانت كلمات رئيس
الوزراء د. كمال الجنزوي نابعة من
حرصه على تحقيق التكامل
الاقتصادي بين البلدين حيث طرح
بعض الأرقام عن حجم تجارة مصر
القارحية فقال انها تصل الى ١٩
مليار دولار كما ان حجم تجارة
تونس مع العالم نحو ١٢ مليار دولار
أي ان البلدين يتعاملان تجارياً في
٣٦ مليار دولار.. ومما لا ننسى ان
علاقات تجارية بينهما في حدود ٥٩
مليون دولار فقط.. نسبياً يقل عن ١/٨
من حجم تجارتهما مع العالم

وقال د الجنزوي انما يجب ان
نفتقد بلغة العصر لغة المصالح
المشتركة.. فمن غير المنقول ان
تستوفيه تونس بغنيته من دول أخرى
باعتبار انها تفتقر السلع والعنصر
صحيح.. وتساؤل رئيس الوزراء الا
يكتفي ماجوري ويندو الآن في
التحريك.. هل ننشر فرائد هيكلاً
لماذا لا نشارك سبوا من أجل
مصلحة مشتركة*
١٩٩٨

التجاري يقول ان هناك نحو ٣٠
ساعة يتم تبادلها بين الجانبين وهي
معقولة من الرسوم.. ولكن وجهة نظر
المستوفين المصريين ترى الصورة
بعد ١٠ سنوات حيث اتفاقية الجات
التي وقعت عليها كل من مصر
وتونس وهذه الاتفاقية تعنى الاعطاء
الكامل لجميع السلع المتبادلة ليس
بين البلدين فقط بل بين كل الدول
التي وقعت عليها الامر الذي يتطلب
إيجاد صيغة من الآن للتبادل قبل ان
تعرض علينا اتفاقيات الجات.. وهو
ما يعني قيام منطقة التجارة الحرة
هكذا يقول أرائيل المستوفين
المصريين الذين عقدوا اتفاقيات
تجارية مع تونس مثل عبدالمعتمد
نوارو ويماني لفللة ومحمد المصري
وهم أعضاء في مجلس الأعمال
الصوي التونسي المشترك
ويتفق معهم في القرائ طاهر
الشريف سكرتير عام جمعية رجال
الأعمال المصريين ود. ابراهيم حسن
عضو اللجنة وهم جميعاً ذهبوا الى
تونس للمشاركة في الاجتماعات
المشتركة مع المستوفين وبعثوا الى

تحقيق هدف واحد هو: تجارة اكبر
واستثمار اوسع ومصلحة مشتركة.
والمنطقة الحرة المقترحة تقضي
بإعفاء جمركي للسلع المتبادلة قدره
١٠٪ سنوياً على مدى ١٠ سنوات
وعندما يتم تحرير التجارة بينهما..
وكانت وجهة نظر مصر ان تنفيذ هذا
الاقتراح سوف يؤدي بلاشك الى
اتاحة الفرصة لكافة السلع المصرية
والتونسية للتبادل خلال السنوات
العشر القادمة والتعريف بها وتطوير
انتاجها بما يتماشى مع احتياجات
كل سوق حتى اذا مات تطبيق فرائد
إليجات بعد ١٠ سنوات تكون العديد

من سلع البلدين معروفة في سوق
مصر وتونس مما يصعب معه
التحول عنها الى سلع مماثلة من
بلاد أخرى.

أضاف الى ذلك ان هذه الفكرة
طبقها تونس مع الاتحاد الأوروبي
ومصر ايضاً ستوقع اتفاقاً مماثلاً
مع أوروبا قريباً كما أكد د. كمال
الجنزوي رئيس الوزراء.. والبلدان
وقعا على اتفاق مماثل من خلال
الجامعة العربية يتخذ من بداية
١٩٩٨.

ان الامور كانت مهيأة لتوقيع
الاتفاق فساداً حدث.. وماذا قال



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في بداية ٩٨ الناخ السياسي في المنطقة مشجع لدعم العمل الإقتصادي

رواية حجم للتجارة البينية العربية من ٨/١٥ مليارات دولار في ٢٠٠٨، مشيراً إلى أن المجلس بدأ دراسة برامج الخصخصة في بعض الدول العربية للمصاحبة في شراء الشركات المطروحة في هذه البرامج. ومن دعم الاقتصاد الفلسطيني أربح حمدي الطباع أن هناك تكديفاً للعراجل رجال الأعمال الفلسطينيين في المؤسسات الاقتصادية العربية وإلى منظمات الأعمال كسما يتم دراسة تحويل مساهمات استشارياً في فلسطين خاصة مشروعات البنية الأساسية.

وأعلن المجلس طاهر الشريف الأمين العام المساعد لمجلس رجال الأعمال العرب أنه سيتم إضفاء الطابع الخاص على التجارة وقرارات الأعمال في جميع الدول العربية على شبكة التطويرات بجميع رجال الأعمال المصريين لتتجهز هذه السلطات وإبرام الأعمال للشركة.



حمدي الطباع
دعم العمل الاقتصادي

رحول إنشاء مواصفة عربية موحدة أكد رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن المجلس يجرى اتصالات مع هيئات التوحيد القياسي في الدول العربية لاعداد مواصفة قياسية عربية موحدة منها

كتبت فاتن عبدالواثق:

أعلن حمدي الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ستدخل مرحلة التنفيذ بالتعاون مع جامعة الدول العربية مع بداية العام القادم وسيتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول العربية بدون قيود جمركية أو كمية. قال إن للناخ السياسي في المنطقة العربية مشجع تماماً على دعم وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك. جاء هذا في مؤتمر صحفي عقده أمس بمناسبة انتهاء اجتماعات مجلس رجال الأعمال العرب. وأعلن حمدي الطباع أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وسيدقق النقد العربي والمقا على تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية دون ضمانات من الحكومات. أمالاً بالقدور الكبير الذي سيملكه القطاع الخاص العربي في المرحلة القادمة.



المصدر: **المجلة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٤ مارس ١٩٩٧**

رأي

منطقة تجارية عربية حرة؟

■ أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل والتيسير التجاري الذي سيؤدى من ١/١ إلى ١٩٩٨ إلى بداية خلق منطقة تجارية حرة بين الدول العربية وبالتالي الانتقال مع السنوات المقبلة إلى سوق عربية مشتركة.

ويبدو أن الدول العربية التي شاركت في اجتماعات المجلس التي عقدت في مقر الجامعة العربية تمكنت من تجاوز الخطوط التي كانت توهم في السابق لجهة القرارات والتوصيات. وهي الخطوط التي كانت تعكس التناقضات السياسية والتفرد الاقتصادي بين الدول العربية.

فالمناطق الحرة العربية والتيسير التجاري عبر الحدود كانا ينتظران مثل هذا القرار يصدر عن الجامعة العربية. كما أن قيام سوق عربية مشتركة يتطلب تعاضداً أوسع وتقريرات مشتركة تصدر عن مختلف الحكومات العربية.

واقرار البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل التجاري خطوة مهمة وأهم وأجتهاد في طريق توحيد نحو تسييل عمل الاقتصاديين ورجال القطاع الخاص ومعالجة سعيهم في سبيل معالجة كل القضايا التي تستلزم تنفيذ البرنامج.

والإصرار على التخليص دلائله كثيرة، أبرزها: الاجتماعات التي ستعقد اللجنة المصرية - اللبنانية المشتركة، مطلع نيسان (أبريل) المقبل في بيروت، لوضع اتفاق تجاري ثنائي بين لبنان ومصر، يأمل أصحاب الشأن تطويره إلى اتفاق منطقة تجارية حرة بين البلدين.

ولأن قيام مثل هذه الاتفاقات ينعكس بشكل إيجابي على المسيرة المتقدمة، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يكون قد تقدم في مواجهة القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. ويبدو أنه تجاوز الخط السابق للرؤى، هو الرغم من أن الكلمة الأخيرة تبقى للحكومات العربية.

عصام شلهوب



المصدر :  ١٩٩٧

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ في اجتماعات إتحاد البريكالبيين العرب بالقاهرة، مرور بطالب بتفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الإقتصاد العربي ورقة عمل من مجلس الوحدة الاقتصادية حول منطقة التجارة والسوق العربية

كتب بدر الدين ادهم :

طالب الدكتور فتحي سرور ورئيس مجلس الشعب ورئيس اتحاد البريكالبيين القوايين من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حضور الاجتماعات القادمة لاتحاد البريكالبيين العرب بالقاهرة ٩ مايو المقبل.

ومن المقرر ان يساهم مجلس الوحدة الاقتصادية بدولة عمل حول ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة في المرحلة المقبلة باعتبارها الصيغة الوحيدة المناسبة والتي تتفق مع اتفاقية للتجارة العالمية (الجات).

ويكتب الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اعداد التصور الكامل للقيام بمطلة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي رعت اليها قمة للقاهرة

لشاملة يونيو ٩٦ باعتبارها ايام مراحل السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية على الدول العربية الاسراع في الانضمام لاتفاقية السوق العربية المشتركة حتى تضمن نجاح المرحلة الاولى من منطقة التجارة الحرة.

واضاف ان لتكيد اتحاد البريكالبيين العرب على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة بشكلها الموسع والذي يضم كل الدول العربية يمثل سماتة كبيرة لكافة الجهود المخلصة لدعم العمل العربي المشترك.



د. حسن ابراهيم
اعداد تصور كامل

د. فتحي سرور
الصيغة المناسبة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٢/١٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الجامعة العربية يبحث إجراءات إقامة منطقة التجارة الحرة

اتحاد الغرف يطالب بإنشاء شركات عربية عملاقة

يبحث مجلس الجامعة العربية خلال دورته الحالية التي تعقد في الثلاثين من شهر مارس الحالي بدءاً بوجوه من مستوى وزراء الخارجية الإقليميات الثلاثة بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وحضر عبد الرحمن السجستاني الأمين العام المساعد للجامعة للأمين العام الأسبق يحيى مكرم في الاجتماعات التي تعقد في القاهرة على هامش الاجتماعات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الجامعة العربية.

وقال السجستاني إن الزيادة في نسبة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وقال إن الدول العربية الأعضاء حرصت على أن يتضمن برنامجها الاقتصادي تنسيقاً في التجارة الحرة العربية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

فقد وافق من شتات الاستثمارات الدولية في المنطقة العربية التي بلغت في عام 1996 ما يقرب من 10 مليارات دولار.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

وأشار السجستاني إلى أن زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام 1987 سبقت استكمال الاندماج بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٣ / ١٩٩٧



منطقة تجارة

حرة عربية

كبرى... كيف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

صياغة كافة التفاصيل
الدقيقة المتعلقة بالبنات العمل والقواعد
التطبيقية تحت إشراف الإمامة العامة
للجامعة العربية وإدارتها المعنية.

قبل ان تشرع في تحليل البرنامج والجدول الزمني نذكر بون كل ان هذا المشروع لم يكن جديدا في طرحه فقد تم اتجاؤه نظريا وتحديد موعد البدء في تطبيقه في ١٩٧١/١/١ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بين أربع دول هي مصر والعراق وسوريا والأردن. وصادف هذا المشروع خلال السنوات التالية ظروفًا أضافت أبعاده وتجمده. ولانجد حاجة لتحيين طبيعة تلك الظروف وهي معروفة ولكننا نشير إلى أهمها على الإطلاق بون سواها وهي ضيق نطاق القاعدة الإنتاجية بومذاك فلم يكن في واقع الحال لدى الدول العربية كما هو الآن وفرة في الإنتاج لتحقيق فائض للتبادل أو تنويعه أو حتى قدرته على المنافسة. وظلت دولنا تنقسم بصمات منتجائها بالدعم تارة، وتتعطل تارة أخرى بتأثير الحاصلة الجمركية على موارد الموازنة العامة.

وهكذا قدر لأول مشروع لمنطقة التجارة العربية الحرة ان يلفظ انفساسه وضاعت بذلك واحدة من أهم الفرص في مسار التكامل الاقتصادي على مدى ربع قرن مضى. واليوم وبعد صدور قرار المجلس الاقتصادي الأخير ماهي حظوظ المشروع الجديد من النجاح وماهي الظروف المواتية لاتجاؤه خلال السنوات العشر القادمة حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ - يتضح من القراءة

المشائية للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (الآطار القانوني لتحرير التجارة العربية) ان هذا البرنامج يعكس جهدا يستحق التقدير لما بذله الخبراء العرب لاعادته بضاطة كاملة بابعاد عملية التحرير بدقة. لقد تضمن البرنامج القواعد والاسس والجدول الزمني الذي تلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي للسلع العربية التي تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ وأوصافات والمعايير واشترطات الوفاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب الخفية. كما تضمنت القواعد والاسس مراعاة الاحتكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لإجراءات التوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات خلل ميزان المدفوعات الناتجة عن تطبيق البرنامج. أما تعريف ومعالجة حالات الإغراق فتتبع من الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة

استقبال الاقتصاديون العرب وخبراء الشؤون العربية قرار إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى متفاؤل حذر خفية ان يكون لقرار الجديد رسيدا يضاف إلى مشرور القرارات العربية المتراكمة. فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده الأخير التاسع والخمسين في القاهرة (١٧ - ١٩ فبراير ١٩٩٧) الاعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١. والكاتب مع أكثر الخبراء تفاؤلا في ان يكون إنشاء المنطقة بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك. وإعادة التضامن العربي الذي تزعمت اركانه خلال السنوات الست الماضية. وربما يكون كذلك انشائها وربما يكون كذلك انشائها بمثابة مشروع العرب الاقتصادي إلى القرن الحادي والعشرين. وإبذانا بواد المشروع الشرق اوسطي، ومرحلة لابد منها لقيام كتلة اقتصادية عربية مرموق طالما تنادى به الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الوجدوي عبر العقود الخمسة الماضية التي تلت قيام جامعة الدول العربية. حتى كان قرار القمة العربية بالقاهرة (حزيران/يونيو ١٩٩٦) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مايلزم في الاسراع لاهامة منطقة التجارة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليه. وتنفيذا لهذا التوجه عكف الخبراء العرب خلال الاشهر الماضية على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٦/٣/١٩٩٧ التاريخ

د. سليمان المنتزى

الأغراق

اعتمد البرنامج لإقامة المنطقة
تحرير كافة السلع العربية
المتباعدة وفقاً لمبدأ التحرير
التدريجي الذي يطبق بدءاً من
١/١/١٩٩٨ وذلك بتخفيض
الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب لكافة السلع العربية
مع نهاية الفترة المحددة لإقامة
المنطقة. ويمكن بالتفاهق الدول
الاطراف أثناء تنفيذ البرنامج
وضع أى سلع تحت التحرير
الفوري. ومن اللافت للنظر أن
المجلس في قراره شمل بالتحرير
المتدرج قوائم السلع الزراعية
والحيوانية والمواد الخام
المعدنية وغير المعدنية التي
كانت مغلاء أعفاء كاملاً بموجب
الفصلين ١ و ٢ من أحكام
اتفاقية تسيير وتنمية التبادل
التجاري، كما عاد المجلس
فاخضع السلع العربية التي
سبق وأقر إعفاؤها قبل تنفيذ البرنامج
(القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٣٢
سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الإعفاء
الكامل الذي سبق إقراره بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر
سنوات. كذلك يلاحظ أن من الأمور العامة التي أخذ بها البرنامج
موضوع تبادل المعلومات والبيانات وتعهده الدول الأطراف بتطبيق
مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات والبيانات والإجراءات
والتوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية
والبرنامج التنفيذي لها.
كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الإلزاماً فاقدر لها بهذا
خاصة بالمعاملة الخاصة بها ومنحها معاملة تفضيلية على أن تقدم
هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة
الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادي عليها. وحده المجلس هذه الدول
وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.
لاشك أن تنفيذ هذه المهام الجسيمة لتحرير التبادل السلمي وفقاً
لبرنامج العمل والجدول الزمني تتطلب جهازاً إدارياً كفواً سواء على
مستوى الإمانة العامة أو على مستوى أعضاء اللجان الحكوميين.
فيما النسبة إلى الإمانة العامة نص قرار المجلس الاقتصادي الأخير
تكليف الإمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة وتطوير عمل ومهام
الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يتواءم وتحقيق هذه المنطقة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

أما بالنسبة إلى أعضاء اللجان فإن على الدول الأعضاء أن ترشح أفضل مائديها من كفاءات وخبرات متميزة للعمل في اللجان الأربع التي أنشأها المجلس لضمان التطبيق السليم لقواعد وأسس البرنامج والتكف عن الأسلوب السابق للقيام المتمثل بانتداب موظفي السفارات والندوبيات الدبلوماسيين لتمثيل بلادهم في أعمال اللجان الفنية ومعظم هؤلاء مع الاحترام الفائق غير مؤهلين للتفاوض في قضايا فنية متخصصة.

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره الأخير اللجان الأربع التي تشكلت بموجب البرنامج إلى مباشرة مهامها وتكليفها بوضع برامجها التنفيذية من أجل تحقيق هدف القمة المنطوق في مواعيد المقرر وعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي باعتباره جهة الإشراف على تطبيق البرنامج، وهذه اللجان التي تشكل البنية المشابهة والتنفيذ وفرض المنازعات هي لجنة التنفيذ والمناخية وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذ من قرارات متعلقة بتطبيق كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج وحصد جدول زمني لأتباعائها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج . أما اللجنة الثانية فهي لجنة للمفاوضات التجارية التي أوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول الأعضاء بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها واسلوب معالجتها في اطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي. وأخيراً فقد عهد بالادارة العامة للشؤون الاقتصادية القيام بمهام الأمانة الفنية لإجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى اعداد مشاريع جدول أعمال البرنامج على هذه التجارة من حيث الانهاء معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.

الآن نعود إلى السؤال الذي سبق أن طرحناه حول حظوظ المشروع الجديد وامكانات نجاحه في التطبيق، هناك عدداً من القضايا ينبغي مواجعتها بصراحة:

١- هناك أولاً مشكلة التمييز في المعاملة بين الدول المتعاقدة ومضى تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي ممثلاً بقرارات الحصار التعسفي لأسباب معروفة على دولة عضو في الجامعة العراق اليوم ودول أخرى قد يأتي عليها الدور غداً) إذ لا يمكن الاستثمار بالحق الضرب بها مما يتطلب موقفاً عربياً موحداً يتجاوز أزمة الخليج وما خلفته من تداعيات . أن نجاح المشروع الجديد يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربي والمصالحة الاقتصادية أولاً. إذا كيف يصبح أن تقبل الدول العربية قرارات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما تظل العزلة والقطيعة حائلاً دون لقاء الأشقاء. وهذا يتطلب العودة مجدداً إلى ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمان ١٩٨٠ والذي ينص في مادته الأولى على تحديد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ - ٢ / ١٩٩٧

٢- أما النقطة الثانية فتتعلق بتوحيد جهة وإنهاء الإنواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. ففي الوقت الذي أوكل فيه حصرًا لتنفيذ البرنامج وأمانته الفنية بإدارة العامة للشؤون الاقتصادية فإننا لا يمكن أن نغفل وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته التي تعمل في ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية، مما يتطلب دونما حماسية إزالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتوحيد الاختصاصات بوضوح.

٣- أما النقطة الثالثة فتتعلق بتوقعات الكاتب التي تؤكدتها التجربة الطويلة من احتمالات نشوء العديد من المشاكل والعوائق في التطبيق والتي تتطلب حلها توافر الجدية والحرص القومي والنوايا الحسنة طامًا لقرتها جميع الأطراف وارتضت دون إكراه الدخول في ترتيبات اقليمية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والقبول بتفديم تنازلات الحد الأدنى في سبيل غاية نبيلة تؤدي إلى تعظيم المصالح الاقتصادية العربية ورفاهة المواطن العربي.

٤- ثم تأتي أخيرًا إلى مسألة الانضمام الجماعي إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي صادقت عليها حتى الآن ستة عشر دولة عربية. ندعو الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك لاسيما جمهورية مصر العربية، وبورها المحوري في العمل العربي المشترك يحتم هذا الانضمام دون تباطؤ. نعتزوا ندعو معا ألا نضيع هذه الفرصة الأخيرة.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٧

في ختام ندوة الإعلام والأمن الغذائي الدعوة لإنشاء مجلس عربي للصوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة

تحقق تدعما يذكر في مجالات التنمية الشاملة منذ الثمانينيات وأصبح الدكتور محمود أبو زيد رئيس المركز القومي لمحور المياه أن معدلات استهلاك المياه في الدول العربية في تزايد مستمر نتيجة ارتفاع عدد السكان وزيادة الرفعة الزراعية بالإضافة إلى مطالبية بعض الدول بزيادة حصصها في استهلاك مياه النيل وإقامتها لبعض السدود التي سينتج عنها تقليل كمية المياه التي تستعمل للسودان ومصر عن طريق نهر النيل وأكد ضرورة ترشيد استخدام المياه في مجالات الري والزراعة.

وركز الاستطلاع محمد رشاد الأمين العام لمركز الدراسات الإسلامية ورئيس دار التعاون على دور التعاونيات في زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وأشار إلى أن المواطن العربي أصبح يعتمد في الحصول على احتياجاته من الخارج بنسبة ٦٥٪ كما بلغ المعدل العام للزيادة السنوية في الدول العربية ٢٢,٨ ٪ وهي أعلى نسبة للزيادة السكانية في العالم.

كتب - محمد مبروك:

بعت ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي - في ختام أعمالها بالقاهرة أمس - إلى إنشاء مجلس عربي للحبوب والإسراع بإقامة السوق العربية المشتركة ودعم مؤسسات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي والامتناع بتوفير الأمن الغذائي كضرورة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

أكد الاستطلاع صلاح الدين حافظ رئيس مركز الدراسات الإسلامية ومدير تحرير الأهرام أن هذه الندوة التي نظمتها للركزة بالتعاون مع مؤسسة فيريدرش ناومان الألمانية ركزت بصفة خاصة على دور الإعلام في تذليل المشكلات التي تواجهها نتيجة طغيان الأملاك الدولي بصورة الاكتورية المختلفة التي ظهرت حاليا، وحضر من حقيقة الأرقام التي تصدر من بعض المنظمات ومنها تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٩٦.

والذي ذكر فيه أن معظم الدول العربية لم



المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٣/٢٢

منطقة التجارة الحرة العربية ومصيدة العبور على الحدود المفاوضات الجماعية مع أوروبا لا تحقق نجاحاً بدون التكامل العربي

ملف ٣٣ عاماً والدول العربية تفكر في تجميع اقتصادي أو سوق مشتركة ولكن الحلم لم يتحقق حتى الآن .. واستطاعت دول أخرى وتجمعات القيمة أن تنهض وتتجمع وتشكل كتلتا اقتصادية أصبحت لها قوة على الساحة العالمية .. وأوروبا ظهر بصيرون من الأمل للدول العربية .. فقد تمت الموافقة على إنشاء منظمة للتجارة الحرة يبدأ التنفيذ في يناير العام القادم وأمام ١٠ سنوات وبمباركة بعض الدول العربية التي للفشل في المفاوضات شرارة مع الاتحاد الأوروبي ويعتبر وجود منطقة تجارية حرة عربية يصبح التعاون بين الدول العربية وأوروبا لصالح أوروبا فقط وعلى حساب الدول العربية .



رسالة

دمشق وعمان
عبدالله نصار



الصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٢

بكل حرية وتعتمد الدول العربية عن ذلك ..

المنطقة الحرة بالتوازي

مع الشراكة

وقال الدكتور مختار خطاب مستشار وزير قطاع الاتصال العام ان التجارة بين الدول العربية محدود ولا يتجاوز 27 من قيمة تجارتها والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ليست سهلة .. فالاتحاد الأوروبي يهدف الى خلق منطقة رخاء في جنوب البحر الأبيض المتوسط حتى لا تهدد كركه واستقراره ..

والاتحاد الأوروبي يقول انه يسعى الى ان تصبح هذه الدول شريكاً في التجارة والاقتصاد بدلاً من سياسة المنكفي للملح والمالح لها .. ولكن الاتحاد الأوروبي وضع طبعات اسام

التجارة الحرة العربية وذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية .. وتساوت العلاقات التي تم اعتمادها من وزراء التجارة والاقتصاد العرب أكثر من 94 بلداً تشمل تحرير التجارة وتحرير الميزان التجاري للتجارة للتوصل الى ترقية تجارية موحدة واتحاد جمركي يهدف للسوق العربية المشتركة خلال فترة لاتزيد على 10 سنوات ..

ويست توضع مناقشة اسس تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وهي تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .. وإزالة القيود غير الجمركية وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات .. وتنسيق النظم التشريعية والمؤسسات التجارية والتفندية والتأمين والتعاون والتكنولوجيا وتبادل المعلومات والبيانات والعلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية وتضمن مشروع منطقة للتجارة الحرة العربية 4 لجان رئيسية وهي اللجنة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية .. والعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية .. ولجنة تسوية المنازعات بالإضافة الى لجان اخرى تنفيذية وهي لجان حكم الدولة الأولى بالرعاية الجمركية - تسوية القيود غير الجمركية - قواعد المنشأ وتجارة الخدمات - التنظيم والتشريعات والتنمية الاقتصادية والتسويق ولجنة التعاون التكنولوجي .. واقتصاد الإحصائي والمعلومات ..

لا يبدل عن تحرير التجارة

وقالت في الدكتور سناء أمين رئيس قسم إدارة الشرق الأوسط بمستودع النقد الدولي ان الكثير من البلاد العربية لازال لديها تشوهات ولم تحرر تجارتها بالكامل .. وهناك تقدم والمصلحة تمنح في الاتحاده الصحيح ولكن الاتفاق بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي في شراكة يحتاج الى تحرير تجارة الدول العربية حتى لا يستفيد الاتحاد الأوروبي وحده من هذه العلاقة فهو سيجلب الاسواق

وتجاح منطقة التجارة الحرة العربية ويحتاج الى اجراءات غير تقليدية في إزالة الحواجز الجمركية والائالات من مصدرة الحدود وعراقيل المرور بين الدول العربية ولا يزال الصعور بين الدول العربية مماثلة لأحد لها ..

تفكيك وتوقيف .. وفحص الجوازات واشتباه .. وتعطيل حركة النقل سواء لسيارات البضائع او الأفراد ..

وبسبب هذه الاجراءات المتلونة تقصد السلع ويخسر المصدرون اموالهم ويدفعون ثمناً باهظاً بسبب مفسرة التعامل مع البلاد العربية المصاروة .. ويخسر الاقتصاد بالاضق .. ويتأخرون في السفر عبر حدود البلاد الشوكية بسبب هذه التعطيلات ..

ومن امم قليلة وخلال الامم في العاصمة الزينية عمان قررت اسفل الى العاصمة السورية دمشق .. والرحلة لا تستغرق بالمسافة اكثر من ساعتين تقريباً .. ولكنها استغرقت اكثر من 4 ساعات كاملة في المناذرة الحدودية والجمركية في الشهاب والعودة ودون مقتضى ..

وفي منفذ ترعسا الأرضي .. توقف وفحص للجوازات .. وانتظار حتى اتجهت السيارة الى منفذ درعا على الحدود الأردنية السورية وسجلت مرحلة جديدة من فحص الجوازات والاسئلة داخل مبنى الجوازات واست هذا مرة اخرى الى داخل السيارة واسئلة عديدة من ضباط الحدود والجمارك في درعا .. ورغم هذه المشقة والمتاعب التي كانت ان تضع لفة الكشوي التي تمسك الفريسة الصابرة والصاعدة إلا ان الرغبة في زيارة دمشق كانت أقوى من هذه المتاعب .. وساعد في تخفيفها ما يتمتع به ضباط الحدود من راحة وادب واكتنفا للتعليمات !! فكل نتاج منطقة التجارة الحرة العربية لتكون الخطوة الرئيسية نحو السوق العربية المشتركة ..

وفي القاهرة ومنذ أسابيع قليلة تمت الموافقة على تشاه لمنطقة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة الشرق الأوسط لأن صقعي السياسات بها وبركون أهمية

الاستثمار الأجنبي وإن الدول التي قامت بالإصلاح التجاري خلقت أداء اقتصاديا أفضل ..

وهكذا فإن تحرير التجارة بين الدول العربية يحتاج إلى ضمانات لتجاذع منطقة التجارة الحرة العربية وفقاء اللجوء على حركة نقل البضائع والأفراد بين الدول العربية فالمعوقات والعراقيل ليست حالة خاصة للحدود بين الأردن وسوريا ولكنها تمتد إلى كافة الدول العربية ..

وغير ملول على هذا ما فكره أحد رجال الأعمال اليونانيين في مؤتمر القاهرة خلال شهر نوفمبر الماضي عندما وقف في جلسة تتناول التكامل العربي ليقول : كيف نتخطى عن التعاون العربي والحدود منطقة .. والمواطن العربي لا يستطيع أن يدخل البلد المجاورة له إلا بمسيرة وأنذيرة ومعوقات بينما أنا لأدخل الجندية البريطانية ولا أجد منطقة بل تكون كل الأبواب مفتوحة على مصراعيها ..

أرفعا الحواجز والحدود تزيد الثقة وتنشج التجارة والسياحة وتزيد حركة التنقل الأفراد .. وهذا هو الطريق إلى تكامل عربي ..

وليس هناك ما يكال بعد هذه الكلمات التي أعطاها مستثمر أجنبي عن مواقف الحدود بين الدول العربية .

الإصلاحات التجارية لإسباب عديدة منها :

□ القواعد الكثيرة من التلظ والمصارف الطبيعية والتحويلات المالية على شكل تحويلات نقدية أو معونات

□ تخفيض الاستثمارات الخاصة في التجارة مما أدى إلى هياكل تجارية غير متمسكة

□ كتفلات الحكومية في التجارة

□ تشوهات في الأسعار

□ نقص الشفافية في البينة التنظيمية

□ عدم قابلية تصديق الصلة المحلية ..

ولكن الصعوبة تزداد نفسها وبدأت شاذية دول المنطقة تسعى إلى تحرير التجارة بها إلى دول مجاس التعاون الطبعي لشبكة منظمة وهذا نظم في تصديق هياكل التجارة في مصر والجزائر والأردن والمغرب وتونس وموخرها إلى اليمن ومغولسة من صندوق التكامل الدولي يتم تحرير الاستثمار المحظية والنساء القودية وسياسات دافعة التعرض والطب والشاء القوية التكمية واستبدلها بالتسوية الجمرية وتكون الكشورة لكن من هناك نغارا كبيرا يستقبل

تجارة هذه الدول ويحدد فويها على

المنتجات الزراعية والعملية ليست بالمويسق الموجودة في الأوراق والثائق وليس دخل المصرب في مفاوضات جماعية مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يحلق نجاحا بدون تكامل اقتصادي عربي ويجب أن يتم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بالتوازي مع المفاوضات الأوروبية .. كما أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يحلق استفادة الدول العربية من قواعد المنشأ فيما بينها ..

وتضيف الكتورة سناء يكن رئيس قسم إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي : إن المنطقة العربية تعتمد في تجارتها على السوق الأوروبية والاتحاد الأوروبي وسويرة 3٠% من إجمالي الصادرات للمنطقة العربية و 2٧% من واردات المنطقة العربية تأتي من أوروبا ..

وتؤكد أن دول المنطقة لا تزال تعاني من مستوى عال لحصائره ولم تستفد دول منطقة الشرق الأوسط بوجه عام من نمو التجارة الدولية حيث بلغت 2٠% بينما لم تتجاوز 1٠% لدول منطقة الشرق الأوسط .

وترى الكتورة سناء يكن أن دول منطقة الشرق الأوسط تأخرت في



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٣/٢٦

الشراكة تجتاح المنطقة والسوق الموحد هو الأهم



إبراهيم
أغا
المراعي

اتفاقيات الشراكة وهي تتنضم إلى مجموعة دول الخليج وسلطنتها البحرين، ودول المغرب وهي المغرب وتونس والجزائر، كذلك دول المغرب مثل مصر وسوريا وأبناؤنا والأردن، كذلك الدول العربية الإفريقية، وهذه الدول ترتبط بدول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات

لومي، لا شك أن هذه المجموعات تمثل ثغلا كبيرا لما فيها من موارد وثروات وسكان - ويمثل التجمع العربي قوة جبرية يصل عدد سكانه 225 مليون نسمة تصل نسبتهم إلى العالم 4 ٪، ويمثل مصدر هام للمال، 76 مليون عامل يعمل الناتج المحلي الإجمالي 529 مليار دولار وتبلغ نسبة احتياطي البترول إلى احتياطي العالي 62 ٪، كما تبلغ نسبة احتياطي الغاز الطبيعي للعالم 5 ٪، كما تبلغ نسبة إنتاج

الطماطم والبرتقال وغيرها وهي منتجات تنافس منتجات الدول العربية وسبقوا تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات إلى زيادة كل من الواردات والصادرات ولكن فتح الاقتصاديات العربية سيؤدي إلى تقليص بعض الصناعات وبالأخص تلك التي تتمتع بالحماية كذلك تعرض السلع محل المبادلة إلى المنافسة ولا شك أن ذلك يتوقف على قدرة اقتصاد هذه الدول على التحمل خاصة أن الصناعات التي كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض لمشكلات كبيرة، وتبقى الشراكة تساؤلات حول أسواق وحفود أسهم الاتحاد الأوروبي في تطوير القدرة الانتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى بعض شركاء اليوم وحيث تواجه المنتجات الزراعية مشكلات كبيرة بسبب التحرر الكامل للمبادلات وقد رفضت ألمانيا وهولندا السماح للمغرب بتصدير 4 آلاف طن من الزهور عام 96 كما قامت بلجيكا بانقاص حوالى 100 ألف طن من جملة الصادرات المغربية من الطماطم لحماية لجزائريتها ونات الشيء بالنسبة للبرتقال التي اثار موضوع الصادرات المغربية من البرتقال وطالبت البرتغال بتعويضات مالية من الاتحاد الأوروبي لصناعاتها في مقابل التنازلات التي ستعطي للصادرات المغربية من السلع المصنعة. ولا شك أن الدول العربية وهي تواجه

الشراكة تجتاح العالم العربي - فقد تم توقيع اتفاقيات شراكة بين الدول العربية وأوروبا وأخرها اتفاقية الشراكة مع فلسطين والتي وقعت في نهاية فبراير الماضي ثم تبعها إعلان من اليمين بأنها تسعى الآن لانضمام علاقات مع أوروبا الموحدة في صورة شراكة، وكانت المغرب وتونس قد وقعا على اتفاقية مع أوروبا وهي اتفاقية تعاقدية تضمن تدفق المعونة اليها وإزالة الحواجز الجمركية أمام منتجات هذه الدول وتذلل الاستثمارات اليها ويقدر الخبراء بأن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى زيادة قدرها 1.7 ٪ من الناتج المحلي بالنسبة لتونس، 1.5 ٪ بالنسبة للمغرب مما يؤدي إلى زيادة مساهمة دخل الفرد ولا شك أن مثل هذه الأرقام ضئيلة إذا ما تمت المقارنة بما استقطبت منه دول الاتحاد الأوروبي وبالنسبة لمصر فلا زالت المباحثات تتم حيث أن الجانب الأوروبي يتحفظ على المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وحيث يسمح المشروع المقترح بتصدير حصص من المنتجات الزراعية المصرية في مواسم محددة وحتى مايو يتوقف التصدير لفتح السوق لباقي الدول ومع دخول دول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوروبي فقد أدى ذلك إلى حدة التنافس في المعرض في الاتحاد الأوروبي خاصة أنها دول تتمتع بمنتجات منافسة مثل



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٣/٢٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاجتماعي بانفتاح ما يلزم نحو الاسراع
في اقامة منطقة حرة.
ولاشك ان اسلوب الشراكة قديم فقد
ارتبطت مصر والاتحاد الاوروبي منذ عام
77 بعلاقات متميزة ينظمها اتفاق للتعاون
الشامل ول عام 9٦ - تقدم الاتحاد
الاوروبي في اطار ما تقدم به الرئيس
مبارك أمام البرلمان الاوروبي لايجاد شكل
جديد للتعاون الاوروبي - ثم عرض
اتفاقية الشراكة ول هذا الاطار فان السلع
المصرية عليها دخول سوق قوامه حوال
350 مليون نسمة لافراد يزداد الدخل
السنتوي لهم لعم 20 الف دولار ومع
الشراكة الثلاثية قد تضيف بعض المصالح
ويقد هؤلاء مويتم خلاف التعامل مع
سوق عربية مشتركة قوية وذلك للتخلص
من الفحص والاجنحة الزراعية التي
تعرض انتاج زراعة في فح موسميها وهذا
غير مقصورا كذلك شهادة المنشأ
ومشاكلها.
ومهما كان اللوث وراء الطرانة لثان
البديل الهم هو التكامل وقيام سوق
موحدة يتعامل ندا للند وبهذه المناسبة فانا
كانت الشراكة بين مصر واوروبا كانت بناء
على التزام تمهدى بين الحكومات المصرية
والاكتاد الاوروبي على اجراء خفض
تدريجي للرسوم الجمركية من الطرفين
فان للمشاركة في مبادرة من القطاع
الخاص المصري والامريكي دون تدخل
الحكومات للتنمية للتبادل التجاري بين
الجانين وقد تم تقديم مبادرات كثيرة من
خلال المشاركة المصرية الامريكية.

اليعرول الخام للعسلالم 28 وتصل
صاندرات السلعية 123 مليار دولار
بنسبة 3٪ والواردات السلعية 125 مليار
دولار بنسبة تصل 2.5٪ ومن ذلك فان
حجم هذا السوق كبير للغاية ويمكن لهذا
السوق الكبير ان يتعامل كوحدة واحدة
الفضل من هذه التجارة التي تلتقه الهوية
العربية وقد اشار الى ذلك المستر
شيسون، وزير الخارجية الفرنسية
الاسبق والمسؤول عن السوق الاوروبية
سابقا فان الدول العربية تضيف نفسها
بهذا الاسلوب من التهاوير عليها ان
تتحرك كمجموعة واحدة للاستفادة بدلا
من الاسلوب الثنائي.
ولاشك ان الفترة القادمة اعتبارا من
عام 2007 حتى عام 2010 ستكون
منعظا لاحداث مهمة للمنطقة العربية
منها انهاء الفترات الانتقالية المسموح بها
للدول العربية في اطار الجات، وقيام
مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية
والاتحاد الاوروبي في اطار لمشاركة وعدم
انضمام البعض مما يعني ان هذه الدول
العربية اذا لم تتدخل حلبة السباق مجتمعة
فقد تكون الخاسرة.
وقد اعلم مؤخرا وزراء الاقتصاد
والمالية العرب قيام منطقة تجارية حرة
عربية خلال 10 سنوات تبدأ اعتبارا من
العام القادم والقرار التنفيذي
لائحة منطقة تجارة حرة عربية وذلك
تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقد في
القاهرة خلال الفترة من 21/ 22 يونيو
96 بتكليف المجلس الاقتصادي



المصدر : الإذاعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

عصمت عبد المجيد رئيسا لمجلس الأمناء د. جويلي رئيسا للمنتدى الاقتصادي العربي خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي

مع محمود مراد الأمين العام للمنتدى ويبحث معه مسألة العضوية في المنتدى. وكان قد أنضم إليه في الفترة الأخيرة المهندس أسماعيل عثمان رئيس شركة للقاولين العرب والكثور حسين ثروت حيدر رئيس مجلس الإدارة والمضو



د. عصمت عبد المجيد

المختب لشركة العامرية للصناعات الدوائية والكثور هشام ثروت حيدر نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتخب للصناعات الدوائية والمهندس احمد عز رئيس مجموعة شركات عز والكثور همد

اتخذ المنتدى الاقتصادي العربي اجراءات مهمة لاستكمال هيكله التنظيمي، وقد تم انتخاب الدكتور عصمت عبد المجيد رئيسا لمجلس الأمناء الذي يضم مجموعة من صوة العقول العربية، والذي تحدثت مهمته، طبقا للنظام الأساسي للمنتدى، بأنه يشكل عقل المنتدى لإعطاء المشورة والرأي والاتجاهات التي يمسير مجلس الإدارة على هديها.

ويعد انضمام الدكتور عصمت عبد المجيد كعضو كبير للمنتدى بحكم تأريخه وثقلته وخبراته التي استخدمها من العمل في المجال البيروماسي والسياسي على مدى أكثر من نصف قرن. كذلك تم انتخاب الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين رئيسا لمجلس إدارة المنتدى، بصفته الشخصية وعلى أساس أنه عالم له مكانته ووزنه، وقد سبق أنه مارس العمل في المنظمات العربية وزار أكثر من بلد عربي وعلى صلة طيبة برجال الاقتصاد والمال والتجارة العرب.

وقد يلتزم الدكتور جويلي مهمته حيث التقى



المصدر : الاتحاد العام

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

للنشوء الخدمات الصحفية والمعلومات

وتلك بالإضافة إلى مجموعة المشتركين السابقين. وفي الوقت نفسه بحث رئيس المنتدى مع الأمين العام اتخاذ خطوات عملية تجاه عقد «مؤتمر الضامون الاقتصادي العربي» الذي نص عليه النظام الأساسي للمنتدى وكان مقترحاً أن يعقد في يونيو القادم، ولكن رؤى العوية إلى الموعد الأول الذي كان مقترحاً وهو شهر سبتمبر المقبل. وتجرى الآن اتصالات للترتيب لعقد هذا المؤتمر حيث ستوجه الدعوة إلى الوزراء المعنيين في البلاد العربية وإلى الغرف الوطنية وإلى اتحاد التجار، وإلى الغرف الوطنية، وإلى اتحاد المستثمرين والتجمعات الاقتصادية العربية فضلاً عن القطاع الخاص وكبار رجال المال والأعمال. كما تكلف مجموعة عمل لوضع ترتيبات عقد المؤتمر. والمعروف أن المنتدى أنشئ «نخبة» للندوة التي عقدتها «الأفراد» في ١٧ أكتوبر الماضي تحت عنوان «الاقتصاد من أجل مستقبل عربي» والتي استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها عدد كبير من رجال الاقتصاد والمال والأعمال العربية.

الراشد (من الكويت) رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي، والدكتور فؤاد العايد (من الأردن) رئيس مدارس العايد الخاصة، والسيد علي الشرفا (من الإمارات) رئيس مجلس إدارة مجموعة الشرقية المتحدة، والمهندس أحمد إبراهيم رئيس مجموعة شركات



د. أحمد جوبلي

بيشيكو، كما اشتركت الغرفة التجارية الصناعية في الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) ممثلة برئيسها الأستاذ عبيد الرحمن بن علي الجريسي، وهو أحد كبار رجال الأعمال والاقتصاد العربي



المصدر: الأسماء الاقتصادية

٢١ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



إشراف: جمال فاضل

١٣ منظمة

العربي

لم تنقذ

من الفشل

العمل

المزمن

الاقتصادي



المصدر : **الاهرام الاقتصادي**

التاريخ : **٢٤ مارس ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترجمت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك . غير مايزيد عن نصف قرن - انراكاً عربياً

مؤادة

دبان نجاح العرب فى مواجهة التحديات والاضطار التى تتهدد تلديهم الاقتصادى وامنهم

القومى انما يتوقف

على العمل الاقتصادى العربى المشترك، سواء بانفاقيات ومشروعات لم تر النور او تخرج الى

حيز الوجود، او انها نفذت ولم تحقق ما استهدف بها من نتائج.

ويبلغ عدد المنظمات العربية التى تدرج تحت مؤسسات العمل الاقتصادى العربى الاقتصادى

أحدى عشرة منظمة وفق ورقة حوار اعدها د. أحمد حسن ابراهيم

مستشار بمركز التخطيط العام - دائرة حوار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط وتضمنت

سبعة عشرة سؤالاً تهدف لتحليل وتقييم الماضى وثلاثة عشرة تستشر المستقبل.



الكتاب: دائرة حوار

المؤلف: مجموعة مشاركين

الناشر: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

عرض: ج. ف

اشار د. أحمد حسن ابراهيم ان ثمة انجاز حقيقى قائم غير انه دون الطموح وبكل على ذلك بمسألة التجارة الحرة التى بدء بها التفكير وحقق قرار السوق العربية المشتركة الذى اتخذ فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوات متقدمة فقد بدأت الخطوات بوضع مبدأ تحرير التجارة موضع التنفيذ بإزالة القيود والعقبات الادائية وتسهيل انسياب السلع. وعلى الرغم - يضيف من تجمد الاجراءات على مستوى التنفيذ الا ان الفكرة آتت نظرياً ناجحة فى تلك الفترة ولوضعها موضع التنفيذ تم التأكيد على مخطتين لتعزيز التكامل هما المدخل الجارى الذى يقوم على (نسبة الى التجارة) ايجاد ما من شأنه ان يؤدى الى تحقيق انتاج قابل للتبادل والمدخل الانتاجى - وهو الثانى - وكان وراء انشاء مشاريع مشتركة واتحادات نوعية متخصصة وتحدث السفير بدرهمام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق



المصدر : **الإسلام الاقتصادي**

النشر والخدمات الضخمة والمعلومات : **٣١ مارس ١٩٩٧**

الواسط عن التفاوت الصارخ بين الهياكل والبنى الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادي أو التنمية في الدول العربية فهناك دول وفرة ومانزل تصنف كدول نامية ودول متخلفة سائرة على طريق النمو مما يجعل الاقتصاديات العربية وهينة لتقيد الذي يعوق العمل العربي بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة خاصة وهو غياب أو ضعف الإرادة السياسية المشتركة للأطراف العربية. وأن ارتباط السياسات الاقتصادية العربية بالقرار السياسي . كما يؤكد السفير بدر همام - امر يؤدي في كل المراحل الى ما يشبه الشلل . وثمة امثلة على ذلك شديدة الخطورة فهناك الهيئة العربية للتصنيع التي تجمد عملها عشر سنوات وشركات الاتحاد العربي للنقل البحري وشركات صيد الاسماك.

ويرفض المستشار بمعهد التخطيط القومي محمود عبدالحى صلاح مايرى غير الحكومات العربية مبخلاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك سواء من خلال اتفاقيات توقيعها وتحترمها ومبادلات تجارية تعمل في تنميتها مشيراً الى أن التمييز ضد العرب لصالح غير العرب في ارض العرب اثر سلبا على العمل الاقتصادي العربي المشترك . ومن العوامل التي اضررت بالعمل الاقتصادي العربي المشترك غياب تنسيق الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية . وعلى سبيل المثال توجيه الاستثمارات في بعض دول الخليج الى صناعات الى صناعات غير استراتيجية كصناعة الاحذية فيما تؤمن برؤوس الاموال تشييد صناعة كالمسيارات مما يوحي بأن التصنيع مطلوب لذاته كفاية وليس كوسيلة الى غاية.

وهناك امثلة اخرى كإقامة صناعة للغزل والنسيج في دول عربية ذات مناخ صحراوي جاف غير ملائم لهذه الصناعة التي تحتاج لمناخ شديد الرطوبة وموقع قريب من مصادر المواد الخام . وتسهم العوامل الداخلية . والكلام

للدكتور سليمان المنردى مدير ادارة بجامعة الدول العربية كما تثبت التجارب بنصيب كبير من صنع أزمة العمل العربي المشترك ويغذى ذلك قوى في المجتمعات العربية تتمتع بنصيب كبير تنشط في التجارب والاستثمار والتأثير الثقافي والفكري والسياسي وتتضافر على العمل دون تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي العربي. ويدورها اسهمت عوامل خارجية ومازال تسهم في الحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربي وشركاتها متعددة الجنسيات في مجالات التبادل والانتاج والمجالات المالية والصناعية والتكنولوجية ولخصت قاذية عبد السلام المستشار بمعهد التخطيط القومي حصدا وتجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ الخمسينيات . حتى الآن - في نسب التجارة البينية الحالية سواء على مستوى المنطقة العربية ككل او على مستوى التجمعات تحت الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وعلى مستوى تكامل أسواق عوامل الانتاج حيث لم تتجاوز نسبة التجارة البينية العربية ١٠٪ ولم تتجاوز ٦٪ على مستوى مجلس التعاون الخليجي ٤٪ على مستوى اتحاد المغرب العربي.

وقسرت قاذية عبد السلام ظاهرة ضعف التجارة العربية البينية بانها نتيجة اختلاف مستويات الحماية بين اقتصادات الدول العربية وعدم توفر نظام لتسوية المدفوعات . وازدواجية القرارات الصادرة على المجالس المختلفة بالإضافة الى عوامل تتعلق بالاطر القانونية والمؤسسية . وعندما كانت حرارة المطالب السياسية تمسخ في البلدان العربية ازداد الاقتراب من تجارب العمل العربي المشترك . وفق د. محمد سمير مصطفى المستشار بمعهد التخطيط القومي . ومن امثلة ذلك تجربة الوحدة المصرية السورية في نهاية الخمسينيات والوحدة الاقتصادية بين مصر وليبيا وسوريا.



المصدر :
الأمم المتحدة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتجربة مجلس التعاون الخليجي
ومجلس التعاون العربي بين العراق
ومصر والاردن واليمن
وثمة عامل آخر اثر على مسيرة العمل
الاقتصادي العربي المشترك وهو عدم
ارتباط تجارية بقاعدة جماهيرية فلم تكن
هناك مشاريع مشتركة يعمل بها عاملون
عرب بفكراتهم المختلفة بالإضافة الى
انقسام العالم العربي الى مجموعتين هما
مجموعة الاغنياء ومجموعة الفقراء تضم
الاولى دولاً يرتفع فيها نصيب الفرد من
الناتج القومي الاجمالي بسبب عوائد
النفط والثانية تضم دولاً ينخفض فيها
نصيب الفرد منه.



التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرق اوسطى

أولاً: أن الأمن الاقتصادي العربي هو مكون أساسي من مكونات الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، بل وعلى موضع القلب منه. يدلل أن إسرائيل تريد أن تعجل بالسلام الاقتصادي قبل أن تتوافر شروط السلام السياسي بمفهومه المستقر والصحيح، لأنها تعلم أنها إذا اخترقت الأمن القومي العربي، سوف يسبب عليها اختراق الأمن القومي العربي بكل مفاهيمه الأخرى، فهذا الارتباط وثيق لا ينقسم بين الأمن القومي العربي بمفهومه الجماعي، كونه لا يحتاج، ولا يلزم، ولا يلحق لكل دولة من هذه الدولة العربية.

الأكثر تحديدا وتحديدا لكل
منهم، من ناحية أخرى
نلاحظ تباينا في تصايف البشر
في ما يسمى بالشرق القريب
الوسطى، وذلك في ضوء المبادئ
الدينامية التالية:

1- مفهوم القوة التاريخية
والتقدمية الفكرية والتجديدات
في الحياة الاجتماعية والسياسات
والثقافية للشرق الأوسط، العرب
العالمية والشرق القريب
الوسطى.

2- غرض الفهم التاريخي
للمساحات (الشرق الأوسط)،
استقامات على أرض الواقع،
تتمهده لتفسير التفسير والواقع
الطبيعي والتاريخي والواقع
الاستخدام، إلى أن تحول إلى
مساحات خلاصة لا يتوافق
مفاهيمها أو جيونياتها وأما
مفاهيمها، وذلك لأن بشر
في فراغ أو محيط فضائي معين
يتمكن المحيط العربي أو المحيط
الغربي الرابع الزمان والمكان
الغربي.

ثالثاً: ارتباط مشروع الضيق
أصطفياء بحملية المقاومة الدائرة
عالمياً، والتي بدأت في إطار
مفاوضات السلام تحت مظلة مؤتمر
شوريخ ثم اتخذ هذا المشروع، ضمن
العمل بين مجتمعات الإسلام
المتعلقة، ثم الفصل بين مصادر
الإسلام السياسي والسلام الأمني
الإسلام الاقتصادي
وأخيراً: التفصيل والطرح الإسرائيلي
الغربي، وبوجه مختلف.

من الواضح والمسلم به، أن نجاح
حزب في التعامل مع كافة التحديات
التي تواجههم مثل (الشرق الأوسط
للشروع الاقليمي الشرق اوسطي
للترسبي/الأوروبي، والتكتلات
الاقتصادية الدولية، والنظام
تجاري العالمي الجديد، إنما يتوقف

أن تطورات الصراع العربي/الاسرائيلي قد طرحت ظروفاً أوضاعاً جديدة في المنطقة، هي الضرورة زيادة التلاحم بين مفهوم الأمن القومي ومفهوم الميثاق الوطني، بالمعنى الشامل لكل منهما. من ناحية، وبين مفهوم الأمن الاقتصادي العربي والميثاق الاقتصادي الإقليمي العربي بالمعنى

د. حسن ابراهيم

الأمم المتحدة
الاقتصادية العربية

على قدرتهم على إخراج المشروع الاقتصادي الليبي القوي إلى حيز الوجود، بعد التكتل الاقتصادي العربي، على أنه لن يشمل مستويات مالية وتخطيط مالية عربية القائمة أو الكاملة وتقتصر على مبركها، أي جانب مستويات غير المخطط الماتلة والزاحمة، والمضامير مع التكاليف الاقتصادية للملاة والتناحية

التي تسمى كل شيء ذات كائنات محارة عربية جماعية روادية جادة في هذا السبيل (في التناقيد) الوحدة الاقتصادية بين الجانبين، التي تفره التفرقة عام ١٩٥٧، وخلافت ذلك التناز والتناقص ١٩٦١، عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقراءة الرهانة العربية المشتركة، كمثل إيماننا له والذي لا يبررهم لتطبيق الجواب الفاعل، وذلك في التنازل الاقتصادي العام.

ومازا بعد ذلك فقد خلقت
العمرة العربية الشريفة، التي
يرافقها في الزيارات حضور الأئمة
ويكرم على الزوار التبرال التجاري.
ويكون على مدرسته من التجربة من
سلبيات فسمت لغيره من
الفتوة في جعله فإن هذه
الزوارات قامت في سنة دول
عربية، فكانت تحتاج إلى التسليم
والتشجيع وإلى تقديم نوع تابع
يقدم إلى أهل العمرة ويجهوا
والأطفال الذين في كل عام تنضم
إلى أفانيد الوحدة الاقتصادية،
وهذا هو البعد الذي التزمه
المرادف، ويمكن أن يقع في
الانضمام لكتلة أمتها في
مرحلة لاحقة من يؤدي إلى توسيع
أثره الشاركة.

وماذ شك (السوسن) من منظور
التي تجمع الاقتصادي العربي

إنها في جوهرها منطقة تجارة
حرة عربية صغرى، يكفلها ويدعمها
العمل الجاد في نطاق مجلس
الوعدة الاقتصادية العربية، على
مختلف الأصعدة، الأمر، للكمال
الاقليمي لديها، وذلك فإن الأمة
العربية لديها بأقل من
ومكثرت تنظيمي. مثلاً في هذه
الانتخابية ومجلسها، يمكنها من
إسراع في بناء مشروعاتها
اقتصادية.

وماذا بعد؟ الواقع أن مرحلة (منطقة التجارة الحرة)، هي أولى درجات التكامل الاقتصادي، الذي يمكن أن ينتقل بعد فترة زمنية قدرها عشر سنوات إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم بعد سنوات أخرى إلى مرحلة السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي ثم الاتحاد النقدي...

وهو أمر يمكن أن يستغرق من
الدول العربية النصف الأول من
القرن الحادي والعشرين من أجل
الوصول إلى المرحلة الأخيرة أو ما
قبل الأخيرة من، علما بأن الأمر
يقصر في حالة المشروع العربي
المتقدم على نطاق أو مدخل واحد
هو التجارة، والسؤال هو: هل يمكن
ذلك لمواكبة طوفان التطورات
التقنية والتغيرات المتسارعة في
العالم الذي يثقل الأمر استجابة
عربية فورية للتحديات، تتصل في
مشروع تكامل شامل ومتعدد
الابعاد والمجالات.



المصدر : الوطن العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

لبنان والسوق العربية المشتركة



أين القيود وأين الإيجابيات؟

بيروت - «الوطن العربي»

اتخذ المجلس الاقتصادي - الاجتماعي العربي الذي انعقد في القاهرة في شباط/فبراير الماضي قراراً بإقامة منطقة تجارة عربية حرة في خلال عشر سنوات ووافق على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

القرار ليس جديداً ذلك أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد اتخذ قراراً بتاريخ ١٣-٨-١٩٦٤، بإنشاء السوق العربية المشتركة كصيغة عملية لتحقيق التقدم الاجتماعي والأندماز الاقتصادي والتكامل بين الدول للمعاهدة، وأرسى القرار السوق العربية المشتركة على الأساس الأربعة السليمة التي يشكل منها المفهوم النظري وهي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والبرائزات واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

بعيداً عن هذا المفهوم الشامل انتهت هذه السوق العام ١٩٧١ إلى ما يشبه المنطقة التجارية الحرة أو حتى إلى ما هو أدنى منها، إذ لم تترافق عملية تخفيض الرسوم الجمركية مع إلغاء العوائق الأخرى أمام قيام السوق العربية المشتركة. بنات بمصر وسورية والعراق والأردن، والتحقت بالسوق فيما بعد ليبيا بينما جمعت عضوية مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

يذكر أن لبنان لم يعضد إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة العام ١٩٦٤ ولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية العام ١٩٥٧.

والقرار الأخير استقبله المسؤولون الرسميون والخبراء الاقتصاديون بالترحيب وإن كانت العبرة هي بالتخفيف، وتفعيل الاتفاقات بين العرب أنفسهم قبل



المصدر: الوطن العربي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

سجدل ارفاء الی الی الی

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات

رغم خفض الضريبة على الشركات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/١٠

رأى مصريات



بالمعهد محمد باشا

هذه مصر مصرية ١٠٠٪
ليس ذرا هذا الإصلاح مصر
ومصلحة كل مواطن مصري
البرح وغدا وبعد غدا يازن
الله.

منطقة

التجارة العربية

الحررة في

الطريق

... قال التلميذ لاسقائه وهو يحلوه.. الحديث الآن في العالم كله يدور حول العولة
والكتكولات الاقتصادية العملاقة التي تتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا
واليابان والصين وغيرها، التي تستهدف في النهاية السيطرة على ثروات العالم، ولن
تسمح أبدا بمرور الدول الضعيفة والصغيرة من تحت سيطرتها.
● وسؤال لاسقائه هو أين نحن العرب من كل هذا والقصد العرب ليسوا أفراد، ولكن

جماعة أو كتلة.. ؟
قال الأستاذ : لعظيم الأسف.. ليسوا في الصورة رغم كل ما يملكونه من أدوات
ومفردات تحقق لهم تكتلا اقتصاديا كبيرا، أو تكاملا اقتصاديا مشجعا لكي يدخلوا هذه
العولة

قال التلميذ : وماذا عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الذي اتخذ مؤخرا.. وهل
تكفي لهذه المواجهة ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٤/٢١

مشتركة.
● ويسأل التلميذ : وما هي
الآمال لقيام هذه السوق العربية
المشتركة وأسسها ؟
● اجاب الأستاذ : لنجعل ذلك
موضوع حوارنا المقبل بإذن الله.
● قال التلميذ : لأن جيلنا نحن
الشباب يدرك تماما أن جيلاكم

والأجيال السابقة لم يحققوا للوحدة
العربية والتعاون العربي المشترك
أبعادا كبيرة، بل الخلافات العربية
صفحة نقرأها نحن الشباب كل يوم
للانفاس الشديد، فإن لدى مخاوف
من إجهاد عسائير لخطوة منطقة
التجارة الحرة العربية.. ؟

● اجاب الأستاذ : مع أسامي
بمرارة سؤالك أو بمعنى آخر الدافع
اليه، وهي نفس الرارة التي تملأ
قلوبنا جميعا، فإني أقول لك دع
التفائل يا ولدي وسيطر عليك،
ولأغضيه أنا بان أقول لك أن قرار
قيام المنطقة الحرة جاء بتأييد جميع
الدول العربية الاعضاء في المجلس
الاقتصادي وعددهم ٢٢ دولة. وأن
المجلس خلال دورته السابقة التي
عقدت في سبتمبر الماضي
بالامكنة، انتهت الى تشكيل لجنة
سماوية وزارية تسمى الأوفد
ومقرر والسعودية وسوريا
والامارات والغرب ولديها صلاحيات
كبيرة، وتم تكليف الامانة العامة
لشامية لاجراءات التنفيذ طبقا
للبرنامج الذي اتفق عليه بموافقة
جميع الدول العربية التي أعلنت
تأييدها في اجتماعات المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لقيام التكتل
الاقتصادي العربي، والاراءات

تخفيض الرسوم الجمركية
والضرائب المماثلة في جميع
الدول العربية علي جميع السلع
العربية بنسبة موحدة قدرها
١٠٪ كخطوة اولى يعقبها تخفيض
مماثل سنويا اول يناير كل عام
حتى للتحرير الكامل لكل السلع
العربية.

● اشار البرنامج التنفيذي
للمنطقة بإمكانية اختصار الفترة
الزمنية المحددة لاقامة المنطقة
لفترة اقل من العشر السنوات،
كما اعطى للدول العربية الحق
في التقدم بخطوات إعفاء أكثر
للمشارك من خلال الاتفاقيات
الثنائية او مستخدمة الأطراف
الاقليمية وغير الاقليمية، لأن هذه
الاتفاقيات سوف تساعد على
تحقيق الهدف.

● قال التلميذ : لكن يا أستاذي
هل يمكن لهذه المنطقة أن تفتي عن
إقامة السوق العربية المشتركة ؟

اجاب الأستاذ : المؤكد يا ولدي
هذه خطوة مهمة في تاريخ العمل
العربي المشترك، تستهدف
التحرير النسبي للتجارة بين
الدول العربية، مما سيكون له اثره
الكبير في تحقيق تعاون عربي
مشترك أكثر، ويضايغ ذلك
بالتدرج حتى يتم الانتهاء من
تحرير التجارة العربية بالكامل.

وهو الامر الذي يرى الخبراء أنه
يعمل خطوة لقيام تكتل اقتصادي
عربي يستطيع أن يتعاون مع
التكتلات العالمية الأخرى، لكنه
بطبيعة الحال لا يرقى الى ما
تتمناه من قيام سوق عربية

أ قال الأستاذ : بداية القول لا يكفي،
وإن كان يمكن اعتباره ماسرا
يقود الى قيام السوق العربية
المشتركة.. واستممت يا ولدي
في أن تقصر حديثنا اليوم عن
هذه المنطقة وأهميتها ولخصص
أ حوارنا المقبل للسوق العربية
المشتركة نظرا لأهميته.

أما عن تنفيذ منطقة التجارة
الحرّة العربية، فإنه طبقا لما أعلنه
الدكتور عصمت عبد المجيد
الأمين العام للجامعة العربية فإنه
تقرر تنفيذ هذه المنطقة ابتداء من
يناير المقبل على ١٠ مراحل
تنتهي عام ٢٠٠٧ كحد أقصى..
أي يتم التنفيذ على امتداد عشر
سنوات وهي على حد تعبيره
ليست بالكبيرة في عمر الأمم.

وبالنسبة اتخذ هذا القرار في
الاجتماع الأخير لوزراء المال
والاقتصاد العرب، والذين أكدت
الدراسات أن فرص نجاح هذه
المنطقة كبيرة وتتمثل في التالي :

● توافر كافة الخدمات والسلع
الصناعية والزراعية والخدمات من
الدول العربية

● إمكانية زيادة ومضاعفة حجم
الاستثمارات العربية والاجنبية
التي توجه الى المنطقة العربية
خلال الفترة القادمة بعد بدء
تفتيت المنطقة.

● حدوث زيادة كبيرة في حجم
التجارة العربية نتيجة للزاي
الجمركية والضريبية التي سوف
تتمتع بها السلع العربية بعد
انشاء المنطقة حيث سيتم



المصدر: الأهرام الاقتصادي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢١

التي ستترتب على إقامة المنطقة الحرة.

كما أن قيام هذه المنطقة لن يحتاج إلى قمة عربية، لأن قمة القاهرة الأخيرة اتخذت القرار السياسي بشأنها..

وينتهى الحوار بين الاستاذ وتلميذه على أمل استكمال الاثنين المقبل، للأجابة عن أهمية قيام سوق عربية مشتركة. أصبحت تمثل ضرورة قومية.



الاقتصادات العربية في حاجة للتجارة الحرة

وسلطنة عمان بطلبات للحصول على العضوية.

وواضح سذرلاند انه يجب ان تستفيد الحكومات العربية بعض الارتياح من حقيقة ان الكثير من دول الأسواق الصاعدة الأخرى اجتازت بنجاح هذه الأساليب الإصلاحية.

وتسمى المملكة العربية السعودية أكثر منتج للنفط في العالم للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كدولة نامية وهو ما سيمتجها فترة انتقالية خاصة لسن التشريعات واتخاذ الإجراءات التي تتماشى مع قواعد المنظمة.

وتشكو الشركات الأجنبية من الصعوبات التجارية والتعريفات المرتفعة وقواعد الملكية المقيدة ونسب العجز المألوفة في الميزانيات على أنها عوائق أمام التجارة الحرة في الشرق الأوسط.

وثناء زيارة الأسبوع الماضي للرياض دعا وزير الاقتصاد الألماني جونتير ريكسروت المملكة العربية السعودية إلى توضيح مشاكلها القانونية والإدارية للمستثمرين الأجانب وتعديل النواحي التي تتطلب الحاجة إلى كفيل من أبناء البلد.

واعلنت الحكومة السعودية للشهر الماضي انها ستتخذ إجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن بينها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الأجنبية وتخفيف البيروقراطية.

وأشار سذرلاند إلى أن الدول العربية ستستفيد فعلياً من التنوع الاقتصادي نمواً اقتصادياً متوازلاً وأسرع معدلاً وقدرة متزايدة على جذب استثمارات هامة.

قال بيتر سذرلاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية ان تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقال سذرلاند الذي يرأس حالياً شركة جولدمان ساكس في مؤتمر عقد في ابوظبي مؤخراً ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماماً جزءاً من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقرى الذي يمكنها.

وقال محللون في مؤتمر الخليج ٩٧ ان المعوقات التجارية في المنطقة تعني ان نصيب الاسد من استثمارات رأس المال يتدفق إلى أسواق صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية على حساب الشرق الأوسط.

وأشار سذرلاند إلى الهند واندونيسيا وماليزيا كأمثلة للتحرير الاقتصادي الذي أدى إلى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة واصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ اوراق مالية.

وقال سذرلاند الذي رأس منظمة التجارة العالمية «الجات سابقاً بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ أن التغيرات في الاقتصادات هنا ١٠٠ بالغة الأهمية للتنمية المستقبلية والأزدهار المتواصل للمنطقة».

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٥ وتقدمت المملكة العربية السعودية والارن



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاديات العربية في

حاجة للتجارة الحرة

قال بيتر ستولاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية في تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وإنما يستشهد بدرجة أكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقال ستولاند الذي يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس أن الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة. ولذلك لم تحصل على فائدة بالقدر الذي يمكنها.

وقال محللون أن الصوائق التجارية في المنطقة تعني أن نصيب الأسد من استثمارات رأس المال يتدفق إلى أسواق صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية على حساب الشرق الأوسط.

وأشار ستولاند إلى الهند وبنغلاديش وماليزيا كأهملة للتحرير الاقتصادي الذي أدى إلى استثمارات وأردت وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة وإصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ أوراق مالية.

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والاسارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٤. وتنجمت المعاملة العربية السعودية والاردن وسلطنة عمان طلبات للحصول على العضوية.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

في مناقشات الشورى حول الصادرات الزراعية المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشاركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية

تميزت بعض أسئلة وفد أوسى للقرى التي استعرضه المجلس بشروط تخصيص سمات إنتاج قصير، مؤكدا أن التصدير هو أهم بواعث كثرة الإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية المصدرة، مما يلقى إنتاجا غاليا موزعا مما هو موجه للاستهلاك المحلي أساسا ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية دقيقة لأنواع المستهلك الخارجى، ومواصفات السلة التي يرضيها ظاهرا وباطنا، ثم يتم تطبيق أساليب الإنتاج التي تحقق تلك المواصفات والحفاظ عليها حتى وصولها إلى المستورد الأجنبى.

كما أوصى المجلس فى تقريره بمقعية وضع نظام أبقى متكامل للإنتاج والتصدير، مشيرين إلى أن هناك ثغرات وتشابها وضخما فى المصالح فى بعض حلقات السلسلة الحاصلة بالإنتاج والتسويق، مما يتطلب وجود نظام الحنى متكامل بدءا من وحدات إنتاجية متخصصة للتصدير إلى وسائل تسويق مطلى من ثقل وتخزين وتعبئة وتجهيز حتى الشحن، وبأنه مع وجود وحدات معلومات شديدة وسريعة التوصل مع سرعة الاستجابة من الوحدات الإنتاجية للتوسيع بها يساعد على انتظامها تحت قيادة إدارية واحدة

طالب مجلس الشورى بصحوة قيام السوق العربية المشتركة فى ظل سيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، حتى تتمكن مصر و الدول العربية الأخرى من مواجهةها والتفوق من الدوا المدمرة على اقتصادياتها، وذلك من أجل تنشيط التجارة البينية فيما بينهم خاصة فى المجال الزراعى، جاء ذلك فى التقرير الذى استعرضه المهندس أحمد عبد الأخر أمام مجلس الشورى فى جلسته التى غلها صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى حول الصادرات الزراعية فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى.

وقد رصد التقرير عددا من الصعوبات التى تعوق عملية تصدير المنتجات الزراعية المصرية للخارج، سواء للدول العربية أو الأجنبية الأخرى، حيث أشار إلى انخفاض جودة المنتجات الزراعية ومواصفاتها من الجودة التى تتطلبها فى حالة تسمم لها بمنتجات متبقيات الدول الأخرى، مشيرا إلى أن أسواق الكتلة الشرقية كانت سببا مباشرا فى عدم الاهتمام بترك المرافقات، كذلك عدم توافر المعلومات الكافية المنتظمة عن الأسواق العالمية، حيث تنتقد المكاتب التجارية المصرية بالخارج الكفاءة فى جمع المعلومات ونقلها إلى الأجهزة التصديرية المصرية، والتي كانت تعاني بدورها من نفس المشكلات الهيكلية والمؤسسية.

وقال التقرير: إن تلك الأممية تنبع من حقيقة وجود استراتيجيات لمواجهة صعوبات تنمية الصادرات الزراعية، سواء كانت الحيازات الصغيرة وبعيدة المنتج الصغير ضعيف الإنتاج.

وجاء بالتقرير أيضا أنه من المحتمل أن تتغير طبيعة التركيب الحيازى نتيجة أعمال ترويض مع وإصلاح الأراضي الزراعية، كذلك نتيجة السماح للمستثمرين بالخروج فى هذا المجال مما يساعد على وجود الإنتاج التخصصى.

وطالب التقرير بصحوة وجود جمعيات التصدير أو جمعيات تعاونية تتولى القيام بالهام التصديرية نيابة عن صغار المنتجين، كذلك تكوين بنوك خاصة بالمنتجات التصديرية لرفع

معدلات الأداء فى تلك المجالات.

وفى الجلسة الثانية بدأ المجلس فى مناقشة التقرير، والتي تحدث فى بابها النائب إبراهيم خليل فتى فقال أن الفترة الأخيرة للأوضاع قد شهدت تقدما كبيرا فى كم الإنتاج الزراعى مشيرين إلى زيادة محصول القمح الذى قل من حجم الكميات التى كان يتم استيرادها، كذلك القطن فقد زادت الكميات للنتيجة غير أن من

الواجب زيادة الاهتمام به

وتنحى الجانب أمام الفلاحين للمصير على سعر مجز لهم حتى يتزايد الإنتاج

تابع الجلسة

أحمد البطريق

يجب استثمار

المشاركة الأوروبية

فى تحسين الإنتاج

وزيادة الصادرات

فى شعبة وهب الاستشارة للتقنيات السريعة أو المنافسة الدولية، وأكد التقرير انخفاض الكفاءة الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية وانكماشها على الأسعار، مشيرين إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الانضمام على مستلزمات إنتاج مستوردة تتمثل فى الأسمدة والبليات، مما أثر سلبا على قدرتها التنافسية وأسهم فى ذلك أيضا انخفاض كفاءة التسويق الداخلى وارتفاع نسبة الفاقد التصديرى إلى نسبة ترويض بين ثلث ونصف الكميات للتداول وفقا لدرجة قابلية السلة للطلب، كما أشار إلى مشكلات الشحن والنقل البحرى وارتفاع ثروته بشكل يمثل عبئا إضافيا لا يمكن تجاهله إلا برفع الأسعار للمستهلك، ويعرض طالبا بحث بعد التعاقد بما لا يسمح للمستورد الأجنبى مع عارضة التعاقد لأوسى أخرى، وبمصلحة ذلك كله مزنة من ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصرى مهما



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٣

وعن إمكانية زراعة القطن في الأراضي الجديدة بمنطقة توشكى قال ان الفرصة متاحة لاستغلال هذه المنطقة في زراعة القطن بشكل انتساضى يتيح فرصة زيادة الصادرات المصرية منه وقال المستشار فحنى رجب انه حين افول ان هناك خطة للتصدير فإن هذا يعني اننى قد حققت الاكتفاء الذاتى منه. وتصدير الفائض لصالح الاقتصاد القومى. وانتقد ظو التقرير من المنتجات الزراعية للسلعة والتمسح على المنتجات الخارجية.

وطالب بضرورة وجود صناديق موازنة اسعار لقاديا للخسائر الزمنية التى تصيب الإنتاج الزراعى فى ظل عدم وجود الفرصة لتصديره فشاركنا المثل على ما يحدث بالقمية للطماطم

كما طالب بضرورة اعطاء المزارعين اعباءات ضريبية كذلك المصدرون أسرة بما هو متبع فى المدن المصرية الجديدة حتى يكون هناك فرصة لمناقشة القبول الزراعية الأخرى سعريا.

ثم تحدث المهندس أحمد عبد الأخر مقرر الموضوع فقال هناك رغبة لدى الأوروبين فى تصحيح دور مصر الزراعى والتصدير.

وتحدث الأمير سيف النصر فقال ان التقرير لم يحدد به مايشير إلى وجود امساكات بالعفن البنى بالقمية للبطاطس.. وقال ان هناك مشكلات تصول دون تقديم عمليات التصدير.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

دور للقطاع الخاص العربي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة

اضائية، ويوضح التقرير أن الصندوق وإن كان اهتم بمشروعات القطاع الخاص من طريق استخدام خطط الائتمان كوسيلة للوصول إلى صناديق المستثمرين في بعض الدول العربية حيث قدم قروضا تبلغ قيمتها حوالي ٣٧٠ مليون دولار لتبوك قومية متخصصة بهدف إعادة اقتراسها لخاصة المستثمرين. فلهذا وراء التصاعد الحالي والمستقبلي لاهتمام القطاع الخاص العربي فإن الصندوق العربي يدرس حاليا إنشاء برنامج للإسهام في التمويل المباشر لشرعيات هذا القطاع لعقبة الأمر أن الاستثمارات الخاصة لم تزل الاعتماد على لئحة مشروعات القطاع العام ولم يحصل القطاع الخاص العربي على القدر الكافي من الموارد المالية العربية التي تتناسب مع دوره التنامي ويحدد الامتداد غير قليل في الصنف في تقريره إن هذا البرنامج سيهيئ من تلبية الاحتياجات الدولية للمشروعات الائتمانية التي يقوم بها القطاع الخاص بما في ذلك للخدمات المشتركة في أكثر من دولة عربية وفي حيز واستقطاب التمويل من مصادر الأهمية والدولية وتقدم المدن التي والخدمات الاستثمارية. ولأنه أن هذا البرنامج يعتبر صيغة عربية جديدة معها تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مشروعات التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التشابك بين مصالحه في الوطن العربي، والأمل كبير أن يروج إلى حيز التنفيذ قريباً.

عدد الفلاح محمد عبد الفتاح
مستشار القضاة سابقين مجلس
الوحدة الاقتصادية

الاتجاه لتعزيز مشاركة القطاع العربي الخاص في العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد نشر إعلان دمشق عام ١٩٩١ على سمي أطرافه إلى تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويذكر أيضا الاتفاقيات التي طرحتها السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية. للاستفادة من سياسات الإصلاح الاقتصادي في دعم العمل الاقتصادي ومشاركة القطاع العربي الخاص في الشركات العربية المشتركة. كما شهد هذا العقد قيام القطاع العربي الخاص باتخاذ البنية الخاصة أو المشاركة الفعلية في البنية اخرى لامتداد للمستثمرين العرب والمثدي الاقتصادي العربي ومجلس رجال الأعمال العرب. وأول من أهم أحداث هذا العقد تجاه مؤسسات التمويل العربية كالمصنوق العربي للأنباء وصندوق النقد العربي والمجلس العربي لمندان الاستثمار إلى دعم نشاط القطاع الخاص العربي خاصة بعد أن تزايدت إسهاماته (كتجارت لياضات متخصصة) بصورة عامة في تكوين رأس المال الثابت لمثل زائد في مجموع رأس المال ١٩٩٦/٩٥ عام ١٩٩٢/٩٧ إلى ٣٢ عام ١٩٩٥ عام ١٩٩١ إلى ٣٢ عام ١٩٩٥ وفي الأردن من حوالي ٧٠٪ خلال الفترة ١٩٨٥/٨٩ إلى حوالي ١٨٪ خلال الفترة ١٩٩٢/٩٨٩ ويوضح تقرير للاستاذ عبد الطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للإناء الاقتصادي والاجتماعي أن برامج الخصخصة (التخصيص) التي انتهت الدول العربية ستزد من هذه المساهمة وبالتالي من الحاجة إلى مصادر تمويل

تهتم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بتشجيع القطاع الخاص والعمل دوره ليقوم بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا يشكل تحولا مهما خاصة في بعض الدول العربية التي سمحت في السابق إلى تطبيقها من خلال القطاع العام وهذه الأمل كبير أن يضيف هذا التحول الاستثمار والتربيط للعمل بين الاقتصادات العربية بما يفي إلى إزالة الاختلاف بين أنظمتها الاقتصادية التي كثيرا ما مثل عائقا أمام نشاط هذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن القول بأن للقطاع الخاص العربي كان دائما تماما من العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد عايشه من خلال الجهود المتميزة للاندماج العام لهدف الصناعة والزراعة والتجارة للدول العربية ومن خلال إنها بعض شركات في الاتفاقيات النوعية المتخصصة التي انضمتها مجلس الوحدة الاقتصادية (كمساهمة شركة الصناعات الكويتية في الاتحاد العربي للصناعات الهندسية) في عقد السبعينيات ومن خلال مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب وبعض مؤتمرات اتحاد الغرف العربية خلال عقد الثمانينيات هذا بالإضافة إلى عدة مشروعات خاصة أنشأت بمبادرات فردية أو جماعية، وإذا كان العائد الذي لهذه الجهود قليلا جدا فإن عائداتها المعنوي كبير إذ برزت اتجاهات مهمة تزكده تطلع القطاع الخاص إلى الإسهامات الجديدة في تمويل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيق تزامن الجهود الائتمانية العربية ومع تقدم مسيرة الإصلاح الاقتصادي في مختلف الدول العربية شهد ويشهد العقد الحالي مزيدا من



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سوق عربية واحدة.. كيف؟

١) تكامل الثقافة.. وثقافة التكامل

منذ بضعة شهور كثبت في هذا المكان مقالاً عن السوق العربية المشتركة وضرورتها للمستقبل العربي، باعتبارها واحداً من أهم الوسائل لمواجهة تحديات عصرنا وما يجري فيه. ومنذ نشر المقال تلقيت العديد من رسائل القراء والأصدقاء تحسّني على استئناف الحديث حول القضية نفسها، وتعميق النقاش التي طرحتها بشأنها. كما أن التطورات التي تجري في المنطقة تجعل بورها هذا الموضوع أكثر إلحاحاً الآن.

جدد بات واضحاً أن جميع المشروعات الإقليمية الأخرى قد فُقدت مصداقيتها، لأنها استندت جميعاً إلى استثمار عملية السلام واستدامتها بحيث تشمل المنطقة كلها، ولأن السيد بنجامين نتانياهو تفلّط بسياسته الخرقاء بتوجيه الضربة نحو الضربة إلى هذه العملية. لذلك جعل ذلك مشقلاً للمشروعات المتصلة بها غير ذي موضوع. وفي الوقت نفسه فإن يقيني لم يتغير فيما يتعلق بضرورة التكامل العربي باعتبارها واحداً من أهم أسس القوة العربية في مواجهة التطورات العالمية من جانب، والتطورات الخاصة بعملية السلام من جانب آخر. ولأنّ عني أن التصورات الخاصة بالتكامل العربي لن تزال تشكل أحد الأسباب التي يستند إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي في ثقته وتشدده.

وكنّت قد اكتفت في مقالتي السابق ضرورة الاستفادة من التجربة العربية السابقة في التكامل، وكذلك الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الشأن. ومن كليهما استخلصت ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة إلى قاعدة سياسية صلبة يكون لها فضل المباشرة والمبادرة. وراصدت لها خطوات أولى تجمع دول إعلان القاهرة، كما استخلصت ضرورة الاعتماد على عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي توصلت إلى نهائها، يمكنها تحقيق طفرة في الاقتصادات العربية من جانب، وتصلح كذلك للتوحيد للسوق المشتركة دون تكليف كبير على الدول العربية من جانب آخر.

وقد رددت في هذا المجال أربعة نقاط هي: الثقافة العربية، النفط والطاقة، التكنولوجيا، والبيئة الأساسية. وسوف أحاول في هذا المقال والمقال التالية طرح عدد من الأفكار التي تراهم في تطوير الفكر حول هذه القطاعات، لأنها تمثل كبدية كبرى فيها المؤسسات ومراكز البحث ما يعنى على بناء عملية للخروج بفترة السوق العربية المشتركة من مجال الأفكار إلى ساحات الواقع والتطبيق. وماذا لدى بده أفاض القول إنه ما من أحد يستطيع الحديث حول أي مشروع لتوحيد العرب، أو التكامل العربي دون أن يتطرق إلى الثقافة التي يشكلها منطق إقدامهم إلى التوحيد والتكامل الجوهري للركن الذي يشكل الأساس لوجود الأمة العربية ذاتها.

من هذا المنطلق المطروح الشروع إلى حالة فعالة من التكامل العربي العام يستلزم بالضرورة أن يغطي التكامل العربي على الصعيدين الثقافي بدرجة عالية من التركيز والاهتمام، بل إن البعض قد يذهب إلى القول بأن البداية يجب أن تكون به، والحقيقة أن إعطاء هذا الوزن الكبير للتكامل الثقافي العربي في أي مشروع أطموح للتكامل العربي العام له ما يبرره، لأن من بين مستويات عديدة للتفاعل العربي العربي بطل المستوى الثقافي هو الأعمق والأكثر صماعة في ثقافة وحجم هذه التفاعلات. وعلى ذلك فإن الدعوة إلى التركيز على تنشيط ودعم التكامل الثقافي العربي والبدء به تتسجم مع أي تفكير علمي في موضوع التكامل العربي العام، إذ تسعى إلى استغلال من واقع ثقافي موجود حولنا في جميع البلدان العربية يؤكد أن أسس التكامل الثقافي العربي قائمة بالفعل ولا تحتاج سوى تسييس البنيان عليها.

من جانب آخر فإن الإصرار على أهمية التكامل الثقافي العربي وينتج بالاستفادة من مقوماته الموجودة لا يتسجم فقط مع النهج العلمي في التفكير بل أيضاً مع النظرية الواقعية للعالم الجديد الذي تعيشه اليوم وما يتطاوله من تطورات متسارعة في السنوات الأخيرة خاصة في القرن الحادي والعشرين. فالأهمية الاستراتيجية الواحدة التي كنا نسعيها العام أصبحت مرتبطة من جميع جوانبها غير شخبات الكمبيوتر والمعلومات والإشعار الصناعية التي لا تتوقف ثابته واحدة من بث واستقبال الصور والمعلومات. وفي خلال سنوات قليلة منذ تحولت شبكة «الانترنت» الشهيرة إلى استخدام العام ولم تعد مقتصرة على المؤسسات العسكرية الأمريكية التي لقيمت أساساً لتفهم أفراسها. تزايد عدد مستخدمي الشبكة والتصلين بها من عدة آلاف إلى ما يزيد على ستمين مليون مستخدم الآن. ومع قنوم العام الثاني من القرن الحادي والعشرين يتوقع الخبراء في هذا المجال أن يصل عدد مستخدمي «الانترنت» إلى أكثر من مائة مليون شخص في مختلف أنحاء العالم. ولم يكن التزايد في عدد الأعلام الصناعية المتخصصة للاتصالات والمخاطبات التلفزيونية الفضائية والأشخاص الذين يشاهدونها في خلال السنوات نفسها أيضاً تصاعداً مما حدث في مجال «الإنترنت» والاتصالات التلفزيونية عموماً. وكما هو معروف فإن كل هذا التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والأعلام والمعلومات يمثل في البداية في خدمة السلطة السياسية التي يتم تبليغها عن البشر عن طريقه وفي خدمة الثقافة وأفعولاتها، فما تشه وسائل الإعلام المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحافة وما تتناقله شبكات الاتصال الإلكترونية من مواد مختلفة الملهم والمضمون



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٥/٢

تقلل في نهاية الأمر ضمن حدود دائرة الثقافة بغيرها الواسع. فالثقافة هي ذلك المجال الواسع الذي يضم كل ما يتعلق بالإنسان، وهو بذلك تشكل مجموعة المعارف المكتسبة التي تسمح للإنسان بتنمية حسه التقني وثقافته، وإكسابه القويمية، والأشكال المختلفة لمولده في المجتمع الذي يعيش فيه.

وفي ظل الوجود الكثيف لخطات البحث والإرسال الإلكتروني والتقني، والوعي في الدول العربية المتقدمة، فإنه من الطبيعي أن تكون المواد والمعلومات المختلفة التي يتم بثها وإرسالها من أي مكان محتمل بالفترة الثقافية لهذه المخطلة من العالم.

ومن الطبيعي في ضوء ذلك الوضع أن يتسع مجال انتشار الثقافة العربية ويزداد عدد المتخصصين في مجالها، وأن ترتفع في الوقت نفسه أصوات متعددة في مصر والعالم العربي لتحري ما تسميه الغزو الثقافي، الذي يحدث في طريقه الثقافة العربية. وما مسلم به أنه كما أن للثقافة الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات فوائد ومزايا كبيرة لعالمنا العربي فإنه يحمل أيضا

ثقرا من المخاطر والتحديات التي يجب التنبيه لها، وتطوير أوسايل والأدوات العربية لمواجهةها. واستنادا إلى وجود ثقافة عربية متميزة عن غيرها من الثقافات الشعوب والأمم الأخرى فإنه لا بد من قبيل تأكيد الهوية العربية، والشعور العميق بها. أن تطالب بتأكيد هذه الثقافة والدفاع عنها ضد موجة الغزو الثقافي الذي يجعله الأثير إليها من جميع أطيافها، وبالتالي فإن التخوف على مصير الثقافة العربية من التفتت للمعلل للرسائل والمعلومات والتصور المستتابة من الثقافة الغربية عبر وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة يعد من الأمور الشروعة التي يمكن تفهمها.

إلا أن ما صعب فهمه أو التفاهل منه حقا فهو الاعتقاد بإدانة الغزو الثقافي، الغربي، وتجميع القوات والصفاء في سمو الثقافة العربية وتدهور الثقافة الغربية، دون التحرك بصورة عملية وجادة لتطوير ثقافتنا الخاصة وإقامة جسور للتفاعل بين شعوبنا العربية من خلالها. ومن هنا تأتي ضرورة الدعوة إلى فتح حوار واسع وجاد بين المثقفين والعلماء العرب، حول طرق ووسائل تطوير وتدعيم التفاعل الثقافي العربي.

وحتى لا ننسى مزيدا من الوقت والجهد في إثارة مناقشات لدية حول أولوية التفاعل الثقافي بالنسبة للتكامل العربي على المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فإنني أرى أن يتركز الحوار للتركز على الوسائل والطرق العملية التي يمكن بها تحقيق ذلك للتكامل الثقافي، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك حوارات أخرى مفتوحة حول التفاعل العربي على المستويات الأخرى دون أي تعارض بين جميع هذه الحوارات.

والحقيقة أن المجالات الثقافية التي يعنى الفكر ومسايل وطرق عملية لتحقيق التكامل العربي فيها كثيرة ومتنوعة. وفي مقدمة تلك المجالات، وهو المجال الذي يعنى أعماره القاعدة التي تقوم عليها الثقافة بل والمستقبل العربي كله. مجال التعليم، وفي هذا المجال، سواء في التعليم الأساسي أو الثانوي أو الجامعي، يمكن الأتمان الحقيقي لتطوير عربي مشترك بين أبناء الجيل الذي سيولد، والقائم بالحاجة الملحة إلى هذا الإطار إلى إعادة صياغة برامج ومناهج التعليم العربية المختلفة، لكي تكون من ثلثة مواكبة للتطورات العلمية المذهلة التي يعرفها العالم، ومن تنمية ثلثة دافعة إلى مزيد من تعميق المعرفة واللوعي لدى أبناء كل بلد عربي يحدث في الدول العربية الأخرى.

وإن يمكن تحقيق الهدف الأول بدون تأكيد مناهج التعليم الجديدة في كل دول العالم العربي. على أروق النقدية والطبية، وتشجيع الابتكار والمبادرة العلمية في إطار القيم الدينية والاجتماعية العامة التي تقوم عليها المجتمعات العربية، وبالتأري مع تلك الأروق الجديدة في مناهج التعليم العربية لمؤسسات التعليم.

مستوياتها المختلفة. ستكون بحاجة إلى مزيد من الاتفاق عليها من أجل توفير الإمكانيات والأدوات والبصايل التي بدونها لن تكون هناك أية فائدة من تطوير تلك المناهج. فكلية من الاتصال من مرحلة الأفكار النظرية إلى مرحلة الاختيار والتجريب العملي لهذه

أما الهدف الثاني، وهو تعميق الوعي والمعرفة العربية لدى الطلاب، وعملية تطويره، فإن مثالي بغير صياغة مناهج عربية

وأحدة أو مشتركة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من تاريخ وجغرافيا وأدب واجتماع وغيرها، فعمل هذه المناهج يمكن إعادة التعريف الحقيقي للعالم العربي بوحدة تاريخية وجغرافية لإبناء الجيل الجديد الذي سيكتشف عد ذلك. غير العلم وأحدة فعلا. ويمكن في هذا الإطار اقتراح إضافة مادة جديدة للتعليم العربي في مستوياته المختلفة يكون موضوعها هو: التكامل العربي بمسؤولياته المختلفة مع دراسات مقارنة لتجارب التكامل والوحدة التاريخية في الإقليم الأخرى من العالم مثل أوروبا، وآسيا، بصفة خاصة، وحتى لتأثير قضية التكامل العربي صير منحن دراسي يتم تلمسه من خلال موضوعا مفتوحا للبحث والتأثير في من جانب هؤلاء الطلبة بحيث يتقدمون في دراستهم الثانوية عنه بصورتها عملية لتحقيق في ظل الأوضاع وإمكانيات الواقعية الموجودة في كل بلد عربي. والتحقيق مزيد من التفاعل والتكامل العربي في مجال التعليم على وجه خاص، والثقافة عموما.

إن تدعم التبادل بين مؤسسات التعليم العربية خاصة الجامعات، ستكون دور كبير في ذلك المجال. ويقل تبادل خبرتي البصايل وأستاذتها المستوى الأول المهم في ذلك المجال لما يتلقاه من خبرات تعليمية وثقافية مهمة بين الدول العربية والحقيقة أن مصر دورا أساسيا وأقربا في إمداد المؤسسات الجامعية والعلمية العربية بخبرات أبنائها من أستاذة ومفكرين الجامعات. فلي خلال عشر سنوات من عام ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١/١٩٩٢ ارتفع عدد الزائرين من هؤلاء إلى ١٧٢٨٢ أستاذة وخارجية من نحو ٢٣٨٢ أستاذة ومفكرين من ١١٦٪ إلى إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وفي السنوات السابقة جميعا لكل تنمية المعارين من الجامعات المصرية إلى الدول العربية. من إجمالي المعارين، عن ١٨٨ منهم في حين ذهب الباقي إلى جامعات دول أجنبية أخرى، ولأنني في أن استكمال مصر دورها الزايد في ذلك المجال بعد أحد أهم شريفي تحقيق التكامل التعليمي والثقافي العربي، وإن كان يحتاج مزيد من التشاور ودعم العربي لكي يصل إلى المستوى المطلوب منه.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٠



يقدم:

إبراهيم نافع

ويمثل تبادل الطلاب، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي، المستوى الثقافي المهم لتعميم التكامل التعليمي والثقافي العربي، وثاني أهمية ذلك التقابل من الدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء الطلاب كوسطاء بين مجتمعين مجتمع الجسد المصري القساوين منه ومجتمع الشرق العربي المتبدل، وذلك في عملية تكامل يجري خلالها التعرف الشخصي المباشر بالمجتمع المضيف من جانب هؤلاء الطلاب الذين سيمثلون فيما بعد

مجتمع الخفية في بلادهم. وعلى هذا المستوى أيضا، يبرز دائما الدور المصري الرائد منذ إنشاء جامعة القاهرة في بداية القرن، الحالي واستقبالها الدائم للطلاب العرب، وقبلها جامعة الأزهر التي استقبلت دائما طلابا عربا، ومسلمين من مختلف الأقطار منذ مئات السنين. وفي خلال الأعوام الدراسية من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩٤/١٩٩٥ لم يقل عدد الطلاب الوافدين من جميع الدول العربية في الجامعات المصرية عن عشرة آلاف طالب كل عام. ولذلك، أيضا، في أن تديم تلك التسوي للتحال الطلابي يستلزم دعم الجامعات العربية، وإعدادها بأعدادات والوسائل التي تجعلها مقبدا للطلاب العرب بدلا من الجامعات الأجنبية التي تتهرب منها بحثا عن التعليم الأرخص. كما أن ذلك يستلزم تسهيل الإجراءات الإدارية لتبادل الطلاب العرب بالجامعات وتيسير بعض الشروط لمائدة المذاق فيها، والتي تعوق في كثير من الأحيان سهولة هذا التبادل.

والإضافة إلى التعليم، كعامل أساسي لتعميم التكامل الثقافي العربي، فإن هناك مجالات أخرى يجب الانتباه إليها وإعطائها قدر أكبر من الاهتمام التعليمي، فمجال إقمار الاتصال الصناعية التي لاغنى عنها لتأوير أي تبادل حقيقي وفعال بين الدول العربية في مجال الاتصال عموما، واليت التكنولوجي خصوصا، ويحتاج ذلك لتجلى إلى تنسيق عربي كبير ومستمر من أجل تطوير التكنولوجيا العربية المشتركة، فهذه لكلا تطل الحاجة العربية خاصة فقط للاقمار الصناعية الدولية، ولها بالطبع أولوياتها التي كثيرا ما لا تتطابق مع الأولويات الاقتصادية بين البلدان العربية. ولذلك في أن تجربة القمر الصناعي العربي

الفرحات ستكون - لدى قياسها - في حاجة إلى دعم من الدول العربية حتى تستطيع الوصول على تنمية وتحويل إلى مجال اقتصادي مربح يجذب إليه بعد ذلك رؤوس الأموال الخاصة، ولا يختلف الحال كثيرا عن ذلك في مجال الإعلام المطبوع الذي حقق، ولذلك، في السنوات الماضية تقدما واضحا عبر الطبعات العربية، والمطبوعات ذات الطابع العربي العام التي تصدر الآن عن مختلف المؤسسات الإعلامية العربية، وفي مقدمتها «الأهرام» في مصر، إلا أن متاحق منها حتى الآن يظل بحاجة إلى التطوير والتعظيم عبر شراكة أكثر طموحا للتعاون بين المؤسسات الإعلامية الكبيرة في

مصر، كانت حافلة بالتدريس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير مشروع عربي مشترك في هذا المجال يكون على مستوى التحديث، ويحقق قدرًا من الأمال التي نطقها عليه. كما أن تحقيق قدر من التنسيق بين المحطات الفضائية العربية - التي يزيد عددها حاليا على - أربعة خاصة في مجالات الإنتاج المشترك، يمكن أن يوفر لهذه المحطات مساحات واسعة من المواد الإعلامية العربية التي تقوم ببيعها بدلا من الاعتماد

المبالغ فيه على المواد الغربية، والتي قد لا تتواءم مع القيم والعمادات والثقافة العربية. وفي مجالات الألب والإعلام والسينما والمسرح يظل لا بد من أمام العرب المصاحبة خلق كاتال، ثقافي عربي حقيقي سوى إبداع مزيد من ذات التواصل والمشاركة في تلك المجالات فتكون شركات عربية مشتركة للنشر وإعادة نشر ولوزيع الأعمال الأدبية والمسرحية العربية في مختلف البلدان العربية. باعتبارها القصصية في متناول الجمهور العادي يبقى دائما إحدى أهم الوسائل في ذلك الإطار، ولذلك في أن مثل ذلك



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك ثانياً: مستوى تطوير
البرامج والوسائل التي يتم
استخدامها في تلك الحاسبات.
وهناك ثالثاً: مستوى الاتصال بين
الدول العربية، والذي يشمل
الهواتف والأقمار الصناعية التي
يتم عبرها ربط الحاسبات التي
يستخدمها البعض في شبكات
سريعة للاتصال.
وفي تلك المجالات الثلاثة لا مفر
من تأسيس شركات عربية
مشتركة، ولا بديل عن قيام الدول
العربية بإعطاء الأولوية للاتفاق
على تطويرها، لأنه لن يمكن
تحقيق الربط الإلكتروني العربي
العربي بخير، لأنه، وهذا المجال
الأخير للتكامل الثقافي العربي
يحتاج إلى مزيد من الابتكار
والجهود من جميع الدول العربية
كثيرة. حتى نستطيع الدول إلى
الآن الحادى والعشرين ومواجهة
تحدياته.

توقيع

مختلف البلدان العربية.
وبما تمثل الصينيين المجال
البرزخ للدول المصرية الرائد في
التكامل الثقافي العربي طيلة
الأعوام المئيلة الماضية التي هي
عمو الصينيين المصرية، ولا يغيب
عن أحد أن الأزمة العميقة التي
تمر بها الصينيين المصرية منذ
سنوات لم يتحصر تأثيرها في
مصر فقط بل امتد كذلك ليشمل
الدول العربية الأخرى. ومن هنا
لأن إيجاد حلول عملية لهذه
الأزمة وإعادة إنعاش الصينيين
المصرية لا يمثل فقط مهمة
مصرية بل هو أيضاً مهمة عربية
يجب تضامن الجهود فيها،
وإنشاء الهيئات ومباني الأشتال
المختلفة التقنية بتحقيقها.
وبعلى آخرها مجال الاتصالات
الإلكترونية بما يشتمل من
مستويات ضرورية للتعاون
العربي نحو تحقيق التكامل
الثقافي المنشود. والدعوى في
هذا المجال يجب أن يشمل ثلاثة
مستويات. لا يمكن تغييرها معاً
تطويره. للحاق بالتطورات
المذهلة التي تحدث فيه عالمياً.
هناك أولاً مستوى صناعة
الحاسبات الآلية وتطويرها عربياً
بما يؤدي إلى خفض أسعارها
ونشرها على أوسع نطاق في
المجتمعات العربية المختلفة.



المصدر: **«العالم اليوم»**

٢ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشهد جامعة الدول العربية يوم 11 الحالي، ولدة يومين أعمال المؤتمر السنوي
السابع للاتحاد البرلماني العربي، والذي يقود تحت رعاية
الرئيس حسني مبارك لمناقشة أوضاع السوق
العربية المشتركة ودور البرلمانيين العرب
في دفع التعاون الاقتصادي العربي.

اجتماعاتهم تبدأ 11 الحالي

البرلمانيون العرب يناقشون أوضاع السوق المشتركة

■ كتب - خالد حسين: وإشار الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية إلى أن الوقت قد حان لإخراج المشروع الاقتصادي العربي للآلة العربية إلى حيز التنفيذ في ظل عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى الذي حلت فيه التكتلات الاقتصادية محل الاقتصادات الصغيرة وأصبحت تواجه الوطن العربي تحديات كبرى يقتضي عليه التعامل معها ومواجهة أثرها حفاظا على مصالحه العالية والمستقبلية وتنظيما لها وأوضح أنه تم طرح موضوع السوق العربية المشتركة على ساحة مؤتمر البرلمانيين العرب ليوقع الفرصة المناسبة لبلورة ودفع هذا المشروع ولكي يحظى بدعم ومساندة ممثلي الشعوب والأمم والهيئات التشريعية العربية لأصلاحه الأعمام والأولوية التي يستحقها على صعيد السياسات العليا واتخاذ القرارات التنفيذية على كل من المستوى القومي والقطري على السواء. وأضاف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن هناك بالفعل سوقا عربية مشتركة مصغرة قائمة قانونيا منذ عام 1965 استنادا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ومقتضى القرار رقم 17 الصادر عام 64 والقرارات اللاحقة للهيئة له من مجلس الوحدة الاقتصادية وتعمل في نطاقها 7 دول عربية هي مصر والاردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير 1970 وأشار إلى أنه قد تم في إطار هذه الاتفاقية تشكيل المجلس التنفيذي من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المشتركة فيها للدول العربية الأخرى عن طريق آلية الانتساب بين الأنظمة أي دولة الانضمام مسبقا



المصدر : الإصدار السنوي

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في إطار المؤتمر السنوي المشترك للاتحاد العربي
والعربي في الخدمات والمعلومات الذي سيعقد في القاهرة
تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية العربية السورية
والعراق في العراق والمصطفى العرجي رئيس الوزراء الاقتصادي
وأعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة
مناقشة خلال المؤتمر كما يتضمن التقرير استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للسوق العربية
المصغرة والقائمة بالتحديات والبيانات السوق العربية للأمن الاقتصادي العربي مع استعراض تطور
تجربة السوق العربية واتجاهات تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة

المؤتمر السنوي السابع يناقش:

كيفية تفعيل

السوق العربية المشتركة

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

کتب: خالد حسن

في البداية يشير الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس إلى وجود سوق عربية مشتركة محصورة قائمة قانونياً منذ عام ١٩٦٥ استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ومقتضى القرار رقم ١٤ الصادر في ١٤ والقرارات اللاحقة كتمهلة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتعمل في ظلها وتضم دول عربية في دول والأردن وسوريا والعراق ولبنان واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل حل السوق في يناير ١٩٧٠ وفي إطارها التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وقد تبرز في ذلك نمو التجارة البينية للدول الأطراف بمعدلات عالية وصلت خلال الفترة الممتدة الأولى من ربيع السنة الأولى من الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ إلى نسبة ١٣٠ في المائة مليون دولار إلى ١٣٣ مليون دولار وتكونت من مجموع من العوامل السلبية العربية والفردية الاجتماعية إلى التنبؤات في تطبيق قواعد السوق، ومن ثم تراجع معدلات النمو في التبادل التجاري حتى عادت إلى التوسع من جديد ابتداءً من عام ١٩٨٤ مع صدور قرار لجنة التجارة المتخذة بالهاتمة في يونيو ١٩٨٥ بالانسحاب من منطقة التجارة الحرة الكبرى والقرار المجلس الاقتصادي والاختصاص للجامعة العربية إصدار

• **«برنامج تنفيذي» لإطلاق «تيسير»**
 • **وتتضمن التبادل التجاري بين الدول العربية** بهدف إقامة منطقة التجارة العربية على مدى عشر سنوات
 • **اعتباراً من يناير ١٩٩٨** كما دعا مجلس الإقتصاد العربية الأطراف في السوق إلى الالتزام بالتحرير الكامل للتبادل التجاري لتفعيل اليات السوق العربية المشتركة مع دعوة الدول العربية

الأخرى الأعضاء في المجلس والامارات. فلسطين - الصومال - السودان، إلى الانضمام للسوق وفتح باب امام كافة الدول العربية الاخرى غير المنظمة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للمشاركة

تكملة في السوق عن طريق آلية جديدة للانتساب
لديها بمقتضى بروتوكول خاص يعقد مع كل دولة
في حدة دون الانضمام لاتفاقية الوحدة وهو ما
حقق هدف توسيع قاعدة العضوية في السوق دون
الحاجة للانتظار سنوات أخرى لتحقيق مجرّد

حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي لدول السوق في عام ٩٥ إلى ٢٠٤ مليار دولار بنسبة ٣٨,٦٪ من إجمالي الناتج العربي ويصل عدد المستهلكين في هذا السوق

١١٩,٢
مليون
نسقة بما
يمثل ٢٧٪
من إجمالي
سكان
الوطن
العربي
وتصل
صارات
دول
السوق إلى
١٩,٤
مليار دولار
بنسبة
١٣,٧٪ من
إجمالي
الصادرات



د. حسن إبراهيم





المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : **١٩٩٧/٥/٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحول أهم العقبات التي تحول من الناحية العملية دون التطور التصاعدي للسوق العربية المشتركة يشير الدكتور حسن إبراهيم إلى وجود تصور عربي خاطيء بقيام تعارض أو تناقض وهمي بين المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة ومن ثم تغلبت الدول العربية للنظرة قصيرة الأجل للمصالح القطرية على حساب المصالح المؤكدة طويلة الأجل التي يمكن أن تتولد عن التكامل الاقتصادي الشامل والتي من شأنها تدعيم المصالح القطرية والقومية معا فضلا عن مراعاة مصالح الدول الأطراف الأقل نموا عبر مراحل بناء التكامل الاقتصادي حيث تلم معالجة مجموعة من الإجراءات التي تؤدي لتحقيق قوة النمو فيما بينها.

ويؤكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية التي تضم سبع دول عربية تعد في طبيعتها وجوهرها منطقة تجارة حرة عربية صغرى وتمثل المدخل التجاري أو التجاري للتكامل والتكامل الاقتصادي العربي الذي هدفت إليه اتفاقية

والاتحادات الجمركية
وتقدم لها الفرصة
للبحث والاعتماد وقد
لقي مشروع السوق عام
١٩٦٥ كل الترحيب
والتشجيع للتكامل
الاقتصادي العربي

ويشير أن الأمن
الاقتصادي العربي بما
يتضمنه من أبعاد
كالأمن القومي والمالي
والذاتي والتكنولوجي
والاستثماري
والاجتماعي يتطلب
إقامة التكامل
الاقتصادي العربي
الشامل العملاق ليكون
مظلة لهذه الأبعاد ما
هو قائم منها وما
يستجد مستقبلا بفعل
التطورات.

كما يعد الأمن
الاقتصادي العربي أحد
الركائز الأساسية
للأمن القومي العربي
بمفهومه الشامل
والذي يدل على ذلك أن
إسرائيل تريد التحميل
بالسلام الاقتصادي قبل
أن تتوافر شروط
ومقومات السلام
المبني إذ أن اختراق
الأمن الاقتصادي للوطن
العربي يسهل عليه
اختراق الأمن القومي
العربي بمفهومه الكلي

ووجه التأكيد
على أن التكامل
الاقتصادي العربي
هو الأساس
للمستقبل
المتصور بما يسمح
لنمو منافسة عربية
سليمة داخل سوق
عربية واحدة وكذلك
استخدام التعريف
الجمركي للوحدة كأداة
للمنافسة التجارية في
التفاوض وإدارة
التعامل التجاري
العربي الجماعي مع
الدول والتكتلات
الاقتصادية الكبرى
القائمة والمتنشرة في
العالم اليوم
وأوضح التقرير أن
السوق العربية المنطقة
المصغرى، الصالح
بموافق مع قواعد
متكاملة الجان الذي
تعالج إنشاء مناطق
التجارة الحرة



المصدر: - الحبيب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٨

البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة

رغيد الصلح *

هذا التكتل هي أكبر بكثير من الخصائص التي تكتسبها في حال مشاركتها فيه. لا يهم هنا إذا كان هذا الشعور مستمداً من أسباب جغرافية أم وأمة وإنما المهم أن يكون موجوداً ومقدراً ما تلتزمه النخب الحاكمة بأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بهذا المقدار - لا أكثر ولا أقل - فإنها تخطو الخطوة الأولى لعملية التعاون والتكتل. التصريحات الصادرة عن النخب الحاكمة في مصر ولبنان، وعن القيادات المؤثرة في الرأي العام تدل على وجود اقتناع بأن الفوائد المادية من تحقيق تعاون اقتصادي عربي جليل هي في أكبر من الخسائر الناجمة عنه. ففي مناسبات عدة دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى تحقيق السوق المشتركة، وكذلك الرئيس اللبناني إلياس الهراوي هذا فضلاً عن السيدتين سوري وبيري. ولقد تكررت هذه المواقف على الساحة المسؤولين إلى درجة توحي بأن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة أو بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يعد مجرد فكرة غائصة إنما سياسة يؤمل أن تحقق بعض النجاح. ولا ريب أن لهذا الاهتمام مقاضيات مصرية ولبنانية عامة.

إن نمو الاقتصاد في مصر ولبنان يعتمد على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى تطور علاقات البلدين بالأنظار العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الإشارة هنا إلى أهمية الاستثمارات العربية في مصر، وكذلك إلى عادات التصريح العام في الأنظار العربية. أما لبنان فإن نهوضه الاقتصادي يتأثر إلى حد كبير بأوضاع المنطقة وتطور علاقاته مع الدول العربية وتنمية صلاته إليها. ولقد بين تقرير بنك عودة (الربيع الأخير من عام ١٩٩٦) أن صادراته إلى أربع دول عربية فقط بلغت ٥٧ في المئة من مجموع الصادرات لعام ١٩٩٦ (الصادرات ٢٨ في المئة، المستوردة ١١ في المئة، الكويت ٨٠ في المئة، سورية ٧٠ في المئة). ولا ريب أنه إذا رُفعت العقوبات عن العراق فإن يجعل الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية سوف ينمو بصورة كبيرة. إن هذه المعطيات تجعل المسؤولين في مصر ولبنان يرون أن التعاون الاقتصادي مع الدول العربية وأيضاً القواعد والأنظمة اللازمة لتطورها سوف يعود على البلدين ومن ثم على النخب الحاكمة فيها بفوائد كبرى.

من الأرجح أيضاً أن المسؤولين في مصر ولبنان يدركون أيضاً أن الاتجاه الجاد والحديث

عندما نتحدث مؤتمرات اتحاد البرلمانيين العرب، فإن دائرة المعنيين بهذا الحدث قد لا تتعدى عادة من يخطط بصورة عملية في تحضيرها وتنظيمها، هذا فضلاً بالطبع، عن الوفود التي تشارك فيها. بيد أن المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب جدير بأن يحظى باهتمام خاص. هذا الاهتمام لا ينبع من ازدهار الحياة البرلمانية العربية، ولكنه يرجع إلى ما يشهد عن احتمال فتح المؤتمر لما لاتحاد للقضية السوق العربية المشتركة، والمقصود بالتبني هنا هو ليس فقط اتخاذ قرار بدعم السوق لكأن هذا القرار كان قد اتخذ سابقاً في مناسبات عديدة منها القمة البرلمانية العربية الرابعة التي انعقدت في ليبيا في صيف عام ١٩٨٩ ودعي فيها إلى دعم منظمة العمل الاقتصادي العربي المشتركة، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والاضطلاع إلى الاتفاقيات الجماعية، وكذلك الدعوة لتشكيل شعبة في البرلمانات العربية، لمتابعة العمل الاقتصادي المشترك، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي. إلا أنه هناك رغبة في تجاوز مجرد تكرار مثل هذه القرارات والعمل على تنفيذها. وقد عبر عن هذه الرغبة كل من السيمين لفتحي، سوزو رئيس مجلس الشعب المصري ونبيه بري، رئيسي مجلس النواب اللبناني. وقد جاب السعيد بري بعض الأنظار العربية بقصد الحصول على تأييدها لفكرة أحيا السوق العربية المشتركة وتجديدها فوجد لديها استعداداً للتجاوب مع هذا المسعى ما قد يؤمن نجاحه في المؤتمر. ولكن هل يعني ذلك أن المؤتمر، حتى ولو وافق بالإجماع على التسمية المصرية - اللبنانية المشتركة وعلى ما تتضمنه وثيقة العمل اللبنانية حول وضع الآليات الضرورية لإنشاء هذه السوق، سيكون قادراً على إلزام الاتحاد بقراراته وإذا اتخذ الاتحاد هذه القرارات، فإنها لن تكون سوى قراراتاً على الزام الحكومات العربية فيها. إن قيام أي تكتل اقتصادي أو سياسي يضم عدداً من الدول يوماً، حسب تقدير المؤرخ البريطاني كان، يشعور النخب الحاكمة في هذه الدول بأن الأرباح التي تحققها من جراء



المصدر : العربية

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتقدم بها وفد مصر أو وفد لبنان أو الوفد القطري الذي سيقيم ورقة عمل بهذا الصدد، ولكن دون أن ينعكس هذا التأييد في الشاخصة الحشوية لهذه القرارات. عضلة تعود إلى نقطة الضفر، أي إلى متفحص المستنجات عندما تشككت السوق العربية المشتركة وانضمت إليها سبع دول عربية ولكن دون أن تتسكن من الإفلاق. هذا الاحتمال ليس غائباً عن السيد بري، بل هو أنه يدعو إلى إنشاء البات التفتيح، ومن البديهي أنه إذا نجح الاقتراح ورئيس مجلس النواب اللبناني، أن تخرج هذه الآلية من المؤتمر نفسه، وأن تكون جسماً يليه الشعبية البرلمانية التي تشير إليها في قرارات الاتحاد السابقة. ولكن من أجل زيادة فاعلية هذه الآليات، فإنه من المستحسن ألا تقتصر على اللبنانيين العرب فقط، بل أن تتجاوزهم لكي تشمل الجهات التالية:

أولاً: المنظمات والهيئات العربية الاقتصادية الرسمية وشبه الرسمية المعنية بتطوير العلاقات الجينية العربية ومنها الإسانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذه الهيئات تملك خبرة لا يستهان بها في مجال العمل الاقتصادي العربي يمكن توظيفها في خدمة فكرة إحياء وتجديد وتفعيل السوق العربية المشتركة.

ثانياً: المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية ومؤتمر المستثمرين والفقر وربطه أصدقاء جامعة الدول العربية والاتحادات المهنية. وحيداً أو اشرف الاتحاد البرلماني العربي على تنظيم مؤتمر لهذه المنظمات يكون الغرض منه تنظيم مساهماتها في البات التفتيح وإبداء رأيها في السبل المفضلة لتفعيل السوق العربية المشتركة والمبادرة المصرية- اللبنانية معاً.

إن توسيع الفكر الذي بدأه وفد مصر ولبنان إلى مؤتمر البرلمانيين العرب لا يوفر الضمانات الكافية لانطلاق السوق العربية المشتركة وثمة جدير براف درجة الاعتماد العام بهذا المشروع العربي العام والحيوي حتى تصل الحكومات العربية إلى رافعة منبجة على مخططاتها الاقتصادية.

فؤاده أكبر بكثير من سليمان.

• كاتب رباح لبناني

إلى بناء كتلة التضادية عربية سوف يساعد المبدئين على احتواء الضغوط التي تعارض عليها بحكم مجاورتهما لإسرائيل وبورهما في المنطقة ومن ثم في الصراع العربي - الإسرائيلي. أن تكتف مصر في قبول الرؤية الإسرائيلية للعلاقات الإقليمية بما في ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع أنروا الفلسطينية وتتمشج دور القاهرة في المنطقة، كل ذلك يثير حفيظة أصدقاء إسرائيل وانصارها في الأوساط الدولية. ومن بين هؤلاء، قام قادة ووجوه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بشخصية حلفتهم في الأونة الأخيرة ضد مصر. وشارك في هذه الحملة بنجلمان غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، وكذلك إبي فوكسمان، رئيس رابطة مناضلة التشهير، والمنظمة الصهيونية الأمريكية. وقد طالبوا بتخفيض المساعدات الأمريكية لمصر.

ويسعى هؤلاء إلى تحقيق هذا الطلب بحيث يكون ذلك إشارة إلى المستثمرين الدوليين لكي يمتنعوا عن توظيف أموالهم في مشاريع مصرية. أما في لبنان فإن الضغوط تتخذ شكلاً أكثر حدة كما شهدنا في عدوان عناليد الضيف، الذي قام به الإسرائيليون ضد لبنان واستهدف تدمير بعض المرافق الاقتصادية اللبنانية الحيوية. وسواء كان المقصود بهذا النمط من السلوك وضع حد لنشاط المقاومة اللبنانية أو عرقلة مشاريع لبنان لاستعادة دوره الاقتصادي الإقليمي، فإنه يرفع اللبنانيين إلى التفتيش عن وسيلة للحد من مضاعفاته ويجعل المبدئين يعتقدون، بأن بينهم الصديق، فربح من أهل الاقتصاد في السياسة بأن قيام تكتل اقتصادي عربي يساعد المبدئين على احتواء الضغوط الإسرائيلية والصهيونية. ولا ريب أن هذا الاقتراح متوفر أيضاً في عدد من الأقطان العربية الأخرى، وأن المسؤولين في هذه الاقطان يؤمنون أيضاً، كما أثبتت التجارب الملموسة في مناطق أخرى من العالم، أن التكتلات الاقتصادية تحقق المنافع للمخترين فيها على أكثر من صعيد. ولكن هل يعني ذلك أن النخب العربية كلها مقتنعة بفوائد السوق العربية المشتركة وإنها على استعداد لإخراجها فعلاً إلى حيز الوجود؟

الإجابة عن هذه التساؤلات لا يمكن أن تكون إلا بعد إجراء بحث دقيق في بعض الحكومات العربية قد تجد تباينها له من حيث المبدأ فتوافق ولغوفا إلى المؤتمر على مشاريع القرارات التي

عبد المجيد يطالب بإقامة قاعدة اقتصادية لدعم الموقف العربي في عملية السلام

كتب عماد السويقي:

شهدت جامعة الدول العربية أمس اجتماعاً موسماً لرؤساء المنظمات والجاناس العربية المتخصصة برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في إطار أعمال الدورة رقم ٢٨ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. أكد الأمين العام على ضرورة تطوير منظومة العمل العربي بما يتواءم مع التوجهات المستقبلية للمنظمات العربية المتخصصة وأهمية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في جهود إقامة منظمة للتجارة العالمية التي خلقت وفقاً اقتصادياً عالمياً يؤثر في جميع الدول الأعضاء وتغير الأعضاء. ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد في كلمته أمام الاجتماع إلى ضرورة إقامة قاعدة اقتصادية عربية قوية لدعم الموقف العربي في عملية السلام. وانتقد عبد المجيد مفاوضات الحكومة الإسرائيلية ومحاولات إفراغ عملية السلام من مضمونها وفرضها لسياسة الأمر الواقع وهو ما أدى إلى وضع منطقة الشرق الأوسط بكاملها على حافة الخطر ومن جانبه أكد بكر محمود رئيسي مجلس عام منظمة العمل العربية ضرورة تقديم مقترح عملية إنقاذ العمليات التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك.



عصمت عبد المجيد

وكان الاجتماع في ختام أعماله على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع في المشاريع القومية والاقتصادية وتضمينها في برنامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الانشطة التي تنفذها كل منظمة.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٥/١٩٩٧

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سمة عربية مشتركة كيفة؟

١- النفط العربي.. ونقطة البداية!

لا يزال النفط على الرغم من جميع التطورات التي شهدها الاقتصاد في المنطقة، يمثل عصب الاقتصاد العربي من حيث الوزن الذي يحتله في حجم الصادرات العربية أو باعتباره المصدر الرئيسي للثروة الأجنبية. لكننا في هذا المقال نحاول أن نوضح حجم وأهمية النفط العربي، كمصدر للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، في حقبة تفرض علينا السعى بكل أسبل للتغلب بالتعاون الاقتصادي العربي، والطلع لبناء أسس حقيقية للتكامل العربي يستفيد منها الجميع، وتكون بمثابة طوق أنجاة في عالم تزاد فيه أهمية التكتلات الإقليمية الكبرى سواء في تحقيق مصالح الدول من أعضائها، أو في إجراء عمليات التفاوض التاريخي مع بقية التكتلات الأخرى. والحقيقة الأولى، التي تجعلنا نرشح النفط العربي وما يرتبط به من صناعات أساسية كعامل رئيسي في رفع درجة التعاون الاقتصادي العربي، كما فعلت أوروبا في بداية تجربتها للتكامل والوحدة الاقتصادية مع قطاعي الصلب والذخ. هي المكانة المهمة التي تشغلها الدول العربية في الساحة الدولية، بما تمتلكه من احتياطات من هذه المادة الاستراتيجية.

فوفقاً لأحدث الإحصاءات، فإننا نجد أن العالم العربي يضم في أراضيه مايعتاز ٢١٪ من حجم الاحتياطات العالمية المؤتدة من النفط الخام. وهنا فإن لنا عدة ملاحظات الأولى هي أن الدول العربية تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث هذه الاحتياطات والعمر المتوقع لنشوب النفط فيها، ولجذال أن دول الخليج العربي تأتي على رأس الدول العربية في هذا المقام. إذ تأتي المملكة العربية السعودية على رأس القائمة باحتياطات تبلغ مايزيد على ٢٦٠ مليار برميل، ومن المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع لهذا الاحتياطي وفقاً لإنتاج يبلغ نحو ١٠ ملايين برميل في المتوسط. نحو سبعين عاماً (لنفترض من حجم الإنتاج وفقاً لنوقعات سنذكرها لاحقاً).

وفي المقابل يبلغ الاحتياطي النفطي في كل من الكويت والإمارات نحو ١٠٠ مليار برميل لكل منهما، ومع وضع إنتاج الكويت والإمارات في الاعتبار، فإننا نجد أن مجموع الاحتياطات في كل من البلدين نحو تسعين عاماً. ويبلغ الاحتياطي في العراق نحو ١٠٠ مليار برميل، وترى بعض المصادر أن حجم الاحتياطي يرتد على تلك بكثير، إذا ما تم تكثيف الاستكشافات وتنمية بعض الاستكشافات التي



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٥/١٩٩٧

تحققت، وهو الأمر الذي حرم منه العراق بحكم الأوضاع التي شهدها طوال الأعوام الستة الماضية، وعلى الرغم من ذلك واعتمادا على حجم إنتاج متوسط يبلغ ملايين برميل بعد الرفع النهائي للعقوبات عن العراق في المستقبل، فإن العمر المتوقع للنفط العراقي يبلغ نحو سبعين عاما أيضا.

من خارج منطقة الخليج تأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية الكبيرة تسبيبا في إنتاج النفط. ومن المنظر أن يبلغ عمر الإنتاج أنفسي فيها نحو سبعين عاما. أما بقية الدول العربية المنتجة للنفط، فإن عمر الإنتاج النفطي فيها إما متوسط مقارنة ببقية البلدان مثل الجزائر وقطر واليمن التي يتراوح فيها هذا العمر بين ٢٥ إلى ٣٥ عاما، أو قصير نسبيا مثل مصر ولبنان وسوريا وعمان والتي يتراوح فيها العمر بين ١٠ إلى ١٥ عاما فقط، وذلك إلى جانب الدول العربية الأخرى التي لا تتمتع باحتياطيات أو اكتشافات معدنية بها حتى الآن مثل المغرب والنمورين والبحرين واليمن والجزائر وموريتانيا. والتنمية الأولى للنفط على هذا الشاغل في توزيع الثروات النفطية هي: أنه لابد من تعزيز التعاون بالفعل، إما في الإمداد بالنفط ذاته، أو بمحاولة تحقيق درجة أعلى من التنوع في الصناعات النفطية، وهو الأمر الذي نجده له مثالا نموذجيا في تصدير البترول السعودي إلى البحرين ليتم تكريره هناك إما للاستخدام المحلي أو للتصدير. كما أن هناك نمولجا محتملا لذلك في الاتفاق المصري الليبي على مد خط أنابيب من ليبيا إلى مصر متفصلة تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار أنشأ ١٥ ألف برميل نفط يوميا ليتم تكريره في المعامل المصرية واستخدامها خلال السنوات المقبلة خاصة أن عمر الاحتياطي في مصر قصير نسبيا. إلا لو تم استكشاف مناطق جديدة واسعة. ويأتي ذلك بالطبع إلى جانب خطوط الأنابيب الأخرى مثل خط سوميد الذي ينقل النفط الخليجي من منابعه في الخليج لكي يتم تصديره من ميناء سيدي كبري المصري، أو خط الأنابيب العراقي إلى السعودية الذي يمثل رغم تعمله منذ حرب الخليج، علامة على إمكانات الترابط النفطي الذي تتوافر بينته التحف، أو خط الأنابيب العراقي إلى سوريا. وهذا المستوى المتطور في الحقيقة يعني أن توزيع الامكانات العربية في هذا المجال يتيح الفرصة لتعزيز فرص التعاون في المستقبل.

علاوة على ذلك فإن الواقع الحالي يشير إلى أنه رغم امتلاك الدول العربية ١٢ تريليون برميل من الاحتياطي العالمي من النفط فإن نسبة الإنتاج العربي منه لا تتعدى ٣٨٪ من الإنتاج العالمي. ويأتي هذا نتيجة لأن العديد من الدول المنتجة للنفط بعد سنوات قليلة فتدعا لحجم الاحتياطيات والإنتاج في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، فمن المنظر أنه بعد الاحتياطيات النفطية بها بعد أقل من عشر سنوات، والدولة الوحيدة التي يتنظر أن يطول عمر الاحتياطي فيها عن ذلك قليلا هي النرويج. ومن هنا فإن هذه الدول أن يكون معقودها في السنوات القليلة القادمة أن تستمر في الإنتاج بالمعدلات الراهنة نفسها، فالطاقة الإنتاجية القصوى ستتحقق هذا العام في كل من النرويج وبريطانيا لنموها بعد



المصدر : الأهرام - رام

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

ذلك مسيرة انخفاض الإنتاج في جميع الدول المتقدمة دون استثناء ابتداء من العام القادم . ولن يكون هناك منتجون كبار في العالم إلى جانب بعض الدول العربية التي أشرنا إليها ، سوى فنزويلا وإيران من بين دول منتظمة الأوبك ، بالإضافة إلى المكسيك ودول الكومنولث المستقلة ، وبعض بلدان وسط آسيا . من هنا تلك توقعات ارتفاع حجم الطلب على النفط العربي ، وبالتالي زيادة الإنتاج في الدول العربية المنتجة الكبيرة للنفط في بدايات العقد القادم . وفي هذا المجال تتوقع وكالة الطاقة الدولية التي تضم كبار المستهلكين للنفط في العالم أن تزيد حصة منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي من نحو 27٪ حالياً إلى

ما يتجاوز 31٪ في عام 2000 أو نحو ٣٧ مليون برميل ، وذلك في مقابل ما لا يزيد على 27 مليون برميل يومياً حالياً ، واعتماداً على توزيع الاحتياطي العالمي ، فإن معظم إمكانات تلبية الطلب العالمي ستقع على عاتق الدول العربية . ويرشح هذا الأمر مجالاً جديداً للتعاون العربي - العربي يشمل في ضرورتها تعزيز التعاون في مجال الشحن والتفصيل واستخدام الطرق الملاحية العربية في الآس الذي يصبغ للمصالح المشتركة للعديد من الدول العربية .

والخجل الشاغل المهم في هذا المجال هو احتياطات الغاز الطبيعي ، فعلى الرغم من أن الدول العربية لاتتمتع في هذا المجال بالأهمية نفسها ، التي تتمتع بها في مجال النفط . حيث لا تزيد احتياطات الغاز اله يبة على نحو 71٪ من جملة الاحتياطات الدولية ، إلا أن الوضع هنا من حيث التفاضل في توزيع هذه الاحتياطات يرتب نتائج بالغة الأهمية ، فهناك أو لا تلك الاحتياطات في الدول التي قد لاتتمتع بشغل بارز في مجال النفط مثل قطر (أكبر دولة عربية من حيث احتياطات الغاز المؤكدة) والجزائر ، وذلك فإن هناك تعويضاً نسبياً عن احتياطات النفط المحدودة ، هذا إضافة إلى دول أخرى مثل مصر وسوريا واليمن التي لم تبدأ في تطوير عملية استكشاف الغاز سوى مؤخراً . وفي هذا التام تتوالى فرص أخرى للاستفادة عربياً من توزيع هذه الاحتياطات وعملية نقلها وتسويقها ، فمن المؤكد مثلاً استفادة الأقرب ولوس من خطوط الغاز الجزائرية الموجهة للدول الأوروبية المستهلكة ، إلى جانب الأهمية الكبرى التي تتمتع بها الدول العربية كمركز نسبية عند استخدام الغاز الطبيعي كمخزن في عمليات التصنيع كما سيوضح بعد قليل .

أما المجال المهم الذي يطلو هذه الاستخدامات المباشرة لهذه الموارد الاستراتيجية العربية ، فهو إمكانات الهائلة التي تتيحها في عملية التصنيع ، ففي جانب الصناعة المباشرة التي تقوم على النفط والغاز مثلاً ، عمليات التكرير والإسالة فإن هذه الموارد تتيح كذلك عمليات تكامل صناعي هائلة على مستوى الدول العربية . ونود أن نشير على سبيل المثال إلى صناعات كثيفة الطاقة من حيث الاستخدام مثل :

الألومنيوم والأسمدة وغيرها التي تجعل عملية الإنتاج في الدول العربية منافسة إلى حد بعيد للصناعات المماثلة في الدول الأخرى ، فالغاز كمخزن أساسي في هذه الصناعات يتيح الاستفادة المباشرة مما تملكه الدول العربية منه دون تصديره في صورته الخام ، حيث تعتمد الصناعات المنافسة في أغلب دول العالم على استيراد الغاز الذي تحتاج إلى تسليمه أولاً ثم نقله إليها ليتد من جديد تسخينه ليستخدم صورته الغازية الأصلية ، وهذه التكلفة الإضافية تجعل هذه الصناعات من الصناعات ذات الأرباح الكبرى في عملية تكامل الدول العربية من الصناعة الصناعية إضافة إلى ما يتصل به في إمكانات تحويل الغاز إلى تكتولوجية محسوسة مع اكتساب الخبرة في عمليات التصنيع ، وهو الأمر الذي تم في مصر مثلاً في مجمع الألومنيوم بنجع حمادي ، حيث توصل الفنيون المصريون إلى فنون إنتاجية تحقق توفيراً كبيراً في مجال الطاقة لا يزيد من التكاليف المحقة من المشروع ، إضافة إلى ذلك فإن هناك صناعة الليزر وكيمائياته ورغم جميع المصاعب التي واجهتها هذه الصناعة خاصة في منطقة الخليج ، فإن التكامل هنا أوسع منه في



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أى مجال آخر، حيث تقوم صناعة البتروكيماويات على تكسير النفط الخام للحصول على النافثا، أو استخدام الغاز الطبيعي للوصول إلى المواد البتروكيماوية أو ما يسمى باللدائن، ومن أهم المشتقات البتروية الإيثيلين الذي يعد أساسا لأوليا في العديد من الصناعات مثل البلاستيك والألياف الصناعية والبوليات، وكذلك البوليولن الذي يدخل في صناعة المطاط الصناعي، ومن أهم البتروكيماويات غير العضوية الأمونيا التي تستخدم في إنتاج الأسمدة الكيماوية وأغلاف الملقحة من هنا فإن هذه الصناعات التي تدخل بصورتها للمساعدة في المنتجات الصناعية المختلفة، أو باعتبارها بدائل مهمة للعديد من المواد الطبيعية تقدم فرصا هائلة لإمكانات تحقيق الدول العربية لفكرة صناعية هائلة، في حالة إقامة نوع من التنسيق بينها في توزيع هذه الصناعات، كما أنها تقدم فرصة هائلة أمام زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون المتبادل في حالة قيام الدول العربية بسد حاجات بعضها البعض مباشرة من هذه المواد، ويقدم التعامل المصري - السعودي نموذجا متكاملا في هذا المجال، حيث زادت التجارة بين البلدين خلال العامين الأخيرين زيادات هائلة نتيجة لزيادة الصادرات السعودية من المنتجات البتروكيماوية، وعقد من المصنوعات الأخرى لخص، مقابل استيراد العديد من المنتجات الصناعية من مصر. والواقع أنه رغم أن السوق الأوروبية قد وضعت العديد من العوائق أمام الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات، إلا أن صعود هذه الصناعة وتوافر أسواق جديدة أمامها خاصة في دول آسيا مع تزايد حاجاتها للنفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية، أو الصناعات التي تقوم عليها مثل الأسمدة تجعل منها صناعة ذات مستقبل طيب، بشرط أن تستند أولا إلى سوقها المحلية العربية وبشرط تحقيق درجة أعلى من درجات التنسيق والتكامل الصناعي بين الدول العربية.

وبنفسنا كل ذلك إلى الاعتقاد بأن هذا القطاع ربما يمثل القطاع العربي الحاصل لهذه التكامل الأوروبي بقطاعي الفحم والصلب. ورغم أن الأوضاع تسير الآن على نحو أفضل من السابق في العديد من الدول العربية بعد لضي بيئات على طريق الإصلاح الاقتصادي، مما ترتب عليه بعض النهوض في مجال التبادل التجاري العربي البيني، إلا أن عملية التكامل الحقيقي هي قبل كل شيء عمل إرادى يحاول أن يخلق مصالح مشتركة باستناده إلى الإمكانيات المتوافرة في الواقع الفعلي، ومن هنا تأتي دعوتنا إلى جمع العرب حول الاستفادة الجيدة من ثروات النفط والغاز العربية، وإمساكها في عملية التعميق الصناعي التي تشهد الطريق العربي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي، وربما الوحدة الاقتصادية العربية في المدى البعيد.

محمد عبد الحليم



المصدر: المجلد ١٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٥/١٠

في ندوة عقدها مركز الأبحاث العربية

مشروع منطقة التجارة الحرة العربية : الفكرة جيدة لكن التحديات كثيرة

□ لندن -
من رؤوف قبيسي

ويرى الدكتور عبدالمجيد فريد أنه يشعن على الدول العربية تحقيق نظرة اقتصادية موحدة لتطوير التجارة في ما بينها لإنشاء منطقة تجارية حرة عربية، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيكون خطوة لتوسيع التجارة بين الدول العربية وتطويرها ووسيلة لتحسين مستوى الأعمال وتجاوز المعوقات العاجمة عن التعامل التجاري وفي حقل الاتصالات وكذلك المعوقات المالية والتجارية الخاصة ببيع الدول العربية.

من جهته، قال إبراهيم نوار إن التغييرات التي يشهدها العالم في الاقتصاد الماضية، مثل تفكك الاتحاد السوفياتي والنظام الأوروبي الشرقي، أثرت في طبيعة التجارة العربية بعدما كانت الدول العربية في الخمسينات والستينات وفرة من المنتجات، متاجر بكميات كبيرة مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، والاضطراب في الاقتصاد العالمي والتراجع عن التجارة الخارجية من الصينيين العرب يمتصون عن أسواق جديدة وحسم عليهم اعتماد سبل مختلفة للتعاطي مع هذه الأسواق، وأشار إلى أن العلم يشهد

علمياً أن مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية سيبرهن على عملية تنفي البرامج وسيكون مسؤولاً عن تنفيذ الإجراءات لتذليل العقبات القائمة أمام تطبيق هذه البرامج وإيجاد الحلول للحالات وإنشاء الآليات والخطط التي سيعهد بها تنفيذ البرنامج.

كما تعطي بعض البلدان فرص الدخول في مفاوضات مشتركة بهذا الشأن الاقتصادي. وتضم المنطقة ١٣ دولة عربية سبع منها عضوية كاملة والست للجمعية قدمت طلبات انضمام. وكان اتفاق برشلونة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) دعا إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بحلول السنة ٢٠٠١ من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما سيوجد معطيات جديدة تؤثر في النظم الاقتصادية في العالم العربي وتفرض على المسؤولين العرب النظر في الفوائد من هذه الأوضاع الجديدة.

■ بحثت ندوة انطلقت أول من أمس في العاصمة البريطانية موضوع منطقة التجارة الحرة العربية. وكانت الأواء بين مؤيد ومخالف ومسائل ومشكلات. حضر الندوة التي أشرف عليها مركز الأبحاث العربية (مقره لندن)، الوزير المصري المفوض للشؤون التجارية الدكتور اسماعيل رشدي والباحث الاقتصادي المصري إبراهيم نوار والمسؤول في وزارة التجارة والصناعة البريطانية نيكولاس أرمون ورئيس جمعية الشرق الأوسط جيون غارندين والمصباحي البريطاني في صحيفة دايينشمال تايمز، ديفيد غارنر. وترأس الجلسة رئيس مركز الدراسات العربية الدكتور عبدالمجيد فريد.

وكانت فكرة منطقة لتجارة الحرة العربية ظهرت في شباط (فبراير) ١٩٩٧ في اجتماع عقده في القاهرة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية تقار فيه تسجيل إنشاء المنطقة الحرة بموجب الأوامر والقرارات التي تم اتخاذها عليها وللتعاضد مع قوانين منطقة التجارة الدولية ومبادئها. ويدعو البرنامج إلى اكتمال منطقة التجارة الحرة في غضون عشر سنين ابتداء من ١٩٩٨.



المصدر: **العربية**

١٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٧/٥/٨ التاريخ

لك كان يحصل ضمن الأقطار أو على نطاق العالم العربي كله، كما أشار إلى أنه في كثير من الحالات اللاحقة رأت بعض الدول العربية أن بإمكانها تطوير نفسها بمعدل عن الآخرين، خصوصاً التي كان لديها الوافد للمادي والقدرة على استيراد العمالة الأجنبية، في حين كان بعض الدول العربية يعتبر انتسابه إلى مؤسسات أو صناديق على مستوى العالم نوعاً من الهبة وليس واجباً أو التزاماً.

ونطبق الوزير المصري على الوضع الراهن فسلطت وجود مظاهر إيجابية تجعل الوضع الحالي أنسب من أي وقت مضى لتقبل المشاريع العربية المشتركة، كما لاحظ وجود تطور مستمر في حجم الصادرات العربية وفي مشاريع البنى التحتية والاستثمارات العربية في الدول العربية في الأعوام الأخيرة قائلاً: «إن ذلك مهم ليس لإنشاء منطقة التجارة الحرة فحسب ولكن أيضاً لتدعيم أي برنامج يدعو إلى الانسجام الاقتصادي بين الدول العربية». ورأى أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية أهم خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن الدول العربية اعتمدت إجراءات كثيرة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات وأن بعضها أصبح عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة (غات) ويطبق برامج اقتصادية تستلزم جدياً الدولة.

وأشار إلى أن الدول العربية صارت أكثر إصراراً لتفعيل الخطة الاقتصادية والواقع أن لا قوة سياسية من دون قوة اقتصادية، وأعطى أهمية خاصة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، مؤكداً أن تجارتها توسعت مع الدول العربية خصوصاً السعودية، إذ نما حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة الماضية.

القدرات الاقتصادية للدول المشاركة في هذه المنطقة. وتطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية فتساءل عن حجم الثقة بين الدول الصناعية في تنفيذ هذا المشروع، قائلاً إن حجم التسكارة بين الدول العربية الصناعية إلى إنشاء هذه المنطقة لا يتجاوز ٨ في المئة الأمر الذي يثير التساؤل خصوصاً أن تاريخ مشجع.

شكوك في المشروع وكان في حديث يفيق غاردينر شيء من التحفظ بلغ حد الشك في إمكان نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية في الشكل الذي طرحه الجامعة العربية، مشيراً إلى أنه في الأعوام الخمسين الماضية ظهرت ٦٠ منظمة عربية على نطاق العالم العربي، بعضها ضمنياً وبعضها علناً وتطرفت إلى بعض جوانب التعاون الذي يدعو إليه فكرة منطقة التجارة الحرة العربية، في حين أن حجم التجارة بين الدول العربية ضئيل ولا يشكل أكثر من واحد من عشرة من حجم التجارة بين الدول الصناعية وواحد من سبعة من حجم التجارة بين بعض مجموعات دول نامية، واعتبر أن الجودي لم تكن أعم لو قامت اتحادات إقليمية ضمن العالم العربي (سورية ولبنان مثلاً).

وتطرق الدكتور رشدي إلى المشروع قائلاً إن على العرب أن يتأكدوا من أنهم سيحتون فوائد منه لتبرير مواجهتهم تحديات، كما دعا إلى النظر في الأسباب التي أدت إلى تراجع مشروعات اقتصادية عربية سابقة أو فشلها في التنفيذ، وأشار إلى أن الدول العربية كانت تولي الاهتمامات السياسية والشعارات القومية الأعمى على حساب المصالح الاقتصادية وأن

تظهر اتحادات إقليمية في أوروبا وأميركا والشرق الأقصى وآسيا وبنين نيوزلندا وأستراليا، مشيراً إلى أن هذه الاتحادات الإقليمية تعني تقليصاً مناطق تجارة حرة وتعاون على صعيد التعرفات الجمركية والأسواق المشتركة أو الاتحادات النقدية وغيرها.

ثقة للتجار الأجانب وعن فوائد منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة إلى المصدرين والمستثمرين الأجانب قال أرمور إن إنشاء هذه الدول منطقة تجارة حرة في ما بينها ستحسن علاقاتها التجارية مع البريطانيين وحتى التجار الصغار في بريطانيا يفضلون التعاون مع مناطق مستقلة. واعتبر أن على العرب أن يهروا التصانعاتهم لأجناداً لتجسار الأجانب والاستثمارات الأجنبية، إلا أنه يتساءل عن الفرزى من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً: «هل هي لتدعيم فكرة العروبة أم لتحقيق التجارة بين الدول العربية»، داعياً إلى تقديم تفسيرات عن معنى هذا المشروع والأعراض المتوخاة منه لأن «التاريخ يثبت يوماً أن الإفكار العامة لا تنتج شيئاً».

من جهة، توقع جون غريند معوقات أمام تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً إنه حتى مجلس التعاون الخليجي المتجانس يتواجه ولا يزال مضاعف كثيرة بين دوله وبينها وبين المجموعة الأوروبية، واعتقد أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو إذا كان هناك مقدار كاف من التكامل بين هذه الدول لإنشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها، كما أن التكامل الاقتصادي بين بعض الاتحادات الإقليمية ليست حرة مئة في المئة، وأشار إلى أن إنشاء منطقة تجارة حرة ما لا يعني بالضرورة تعزيز



المصدر: العالم اليوم

للتشهير والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٠

لماذا نجحت الدول الأوروبية المتنافرة الاعراق والعقائد والمختلفة اللغات فيما

نقشل فيه «عربيا» رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا؟

وفي البداية هل حلم الوحدة العربية حلم صحيح؟

ناظرة على الغد

أين نحن من حلم الوحدة العربية؟

توضيح هذه المقالة سيقولنا أن المسئول عن عدم قيام الوحدة العربية هو الزمن والمصر

الوحدة الاندماجية، لماذا قامت؟

الوحدة الاندماجية والاستعمار، هما إيمان شرعيان للاقتصاد الصناعي، وحيويان للإنتاج الجماعي على نطاق واسع، الذي اتاحته الآلة البخارية، ما أن غطرت المصانع الكبيرة وبنات إنتاجها خلق من السلم النطية، والآلات والآلات، حتى ظهرت الحاجة إلى التوزيع والتسويق الجماعي على نطاق واسع، ومن هنا استمرت المنافسة الاقتصادية، التي انضمت إليها في رحلتها الاقتصادية كبيرة تصد في وجه هذه المنافسة، التي انضمت إليها الاقتصادية الكبر، كيانا سياسيا وإداريا كبيرا، وحسبه وهكذا بدأت في أنحاء العالم الصناعي عمليات الاندماج، وظهرت الدولة - القومية، الكبيرة، والتي مارازات تصد حياتنا السياسية حتى الآن، قد تتم عمليات الوحدة الاندماجية لجرد تحقيق حلم الوحدة القومية، بل العكس هو الصحيح، قامت الدولة القومية لتلبية حاجات الاندماج الصناعي، وصرفت من أجل ذلك، جميع الاحلام القومية، وبقيت أبطال التاريخ القومى من الجيوش، بل وأصابت صياغة التاريخ نفسه، لخدمة هذه الدولة الجديدة.

انسحاب أسس المجتمع الصناعي

ومثل منتصف القرن الحالي، ظهرت تكنولوجيا جديدة ترمي لسياسة اقتصادية جديدة، وتستلزم لشكلا جديدة للدولة، بل وتخرج منطقا جديدا لحيات البشر مختلف تماما عن منطق الصناعي، وهذا أيضا، بدأت القصة بتحول في طبيعة الإنتاج الأساسي، فحقت التكنولوجيا الطورانية التطورية، والتعديدية الكمبيوتر، والروبوت، على أهم ركن في الإنتاج الصناعي، الإنتاج الجماعي على نطاق واسع، أصبح من الممكن إنتاج تنوع من السلعة الواحدة، بمجرد ضغط زر أو تغيير سطر في برنامج الكمبيوتر، فبيلة لتتو

وجبات الجمعي، وينتج تكلفة إنتاج السلعة النطية للناظرة بالآلات، قاد هذا التغيير المهم، إلى تغيير أهم، هو القضاء أسطورة العموم الكبير، وإنشاء أسواقه السبيل إلى المزيد من الوحدة الاقتصادية، انقضت هذه الأسطورة بالنتيجة الواضحة والمضمرة لهذا.

الصغير أقدرا وكفا

نتيجة التغيير التصار، أصبحت الوحدة الصغيرة أكثر على نفس التغيير، والكيف مع الاستغناء منه وخلفت وراءها المؤسسات المشعة المتلفة تتلخ في بيروقراطيتها، عاجزة

كانا حلمنا يوما بوحدة عربية، أو إسلامية، يتجمع فيها شعنا جميعنا المستغنية، وتبقى حالة الفرة التي خلقها تقسيمات الدول الاستعمارية المختلفة، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة، التي شكلت عصر عصر الصنعة، ومازال الحلم يتراءى لنا بين يوم وآخر كلما لبنا شمعنا في مواجهة الدول الكبرى القوية، أو خزينا إزاء الاستنزافات التي تنجم يوما أسوأ، وعجزنا عن مواجهتها بما تستحقه نتيجة لساندة أمريكا لها.

وفي تلكنا، وفي تلكنا تلك اليوم للبلديات الدول العربية والإسلامية المتناثرة، والتي تنوع قيام أي وحدة من أي نوع، بعضها بتصور أننا كنا على وشك تحقيق الحلم في حياة جمال عبد الناصر، وأنه بالإمكان محاولة المحاولة أو طور بيننا ذلك الزعيم القوي الثاني على تحقيق الوحدة، وبين الصين والأخر، كلما سمعنا أو قرأنا من خطوات تحقيق الوحدة الأوروبية، شرنا على أوضاعنا، وتضامنا كيف نتجج هذه الدول متنافرة الاعراق والعقائد المختلفة، فيما نقشل في رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا، من المسئول عن هذا الوضع؟

الزمن هو المسئول

حتى نلحق من هذه الاحلام، ونسلط المشاعر السلبية التي تنوع الفهم السليم للواقع البشري المعاصر شهدنا للتفرع بعض المسائل التي قد تبدو للوهلة الأولى استغرافية، ثم أحاول تفسيرها بعد ذلك.

أولا، منذ منتصف القرن الحالي، لم يعد ممكنا لأحد - عبد الناصر ولا غيره، أن ينجح في إقامة شكل من أشكال الوحدة الاندماجية، على نطاق ما قام به بسمارك في ألمانيا، وغاريبالدي في إيطاليا.

ثانيا، في إطار التغييرات الكبرى التي يشهدها الجنس البشري، وتغير معنى كل شيء، ومن بين هذا معنى الوحدة، اندماج الدول يتناقض مع الواقع الحالي والقادم، والأرجح أننا نضحي إلى تفكيكه وشرذمة وجزرة الوحدات الكبرى التي تشكلت في بداية عصر الصنعة، أو نحن نضحي، على أي حال، إلى أداة بناء الوحدة على أساس جديد تماما.

ثالثا، إن محاولات الوحدة الأوروبية الحالية، لم يبق خاضعة لمعطيات الزعماء السباسبين الذين حازوا في يديهم الواقع التاريخي لمصر المستقلة من أمثال مطون كوك، فإن مبرمها الفشل، والمشاكل الأخطر.

راجي



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن فهم التغيير ومولكيته بالسرعة المطلوبة. واخترت الكيانات الاقتصادية الضخمة إلى أن تميد بناء نفسها على هيئة وحدات صغيرة شبه كاملة الاستقلال، ألزب ما تكون للشركات الصغيرة التي تتنافسها. الذي يعمتها في ذلك. ونحن نتكلم عن الوحدة الانساجية. هو أن ميرر وجودها التاريخي قد انقضى. وأصبحت تسمى إلى انقسام الكيانات السياسية الكبرى، وإلى انصلاح الأجزاء عن الكل فيما عدا الحالات التي تمت فيها هذه الكيانات الكبيرة إلى إعادة بناء نفسها على أسس جديدة تتسجم مع التغيرات الجارية التي نعيشها مرحلة التحول العالمية من الصناعة إلى المعلومات - إعادة البناء الاقتصادي واجتماعيا وإداريا وسياسيا وثقافيا. وهذا هو السر في قولي، إن علم الوحدة العربية الذي أكن به عبد الناصر، كان مستحيلا في وقت ظهوره. وربما لو كان قد ظهر قبل ذلك بنصف قرن، لوجد حلمه سكتا. الذين مازالوا يحلمون حتى الآن بالوحدة الانساجية مستثنين إلى ما يجري اليوم تحت شعار الوحدة الأوروبية. يحسن بهم أن يتبينوا حقيقة ما يجري، واحتمالات المستقبل.

ماستريخت والجهود البائسة

خلال مارس الماضي، نشرت صحيفة "الأوروبي" للندنية مقالاً بعنوان "مسيرة أوروبية إلى مكان يتحدث عن مستقبل الوحدة الأوروبية وتوحيد النقد. المقال يتضمن حواراً مع الكاتب المستقبلي الموهوب الذين توافر حول هذا الموضوع. يقول للحرير في بداية مقاله، "بينما تعتمد الدول الأوروبية، إلى تحقيق الإزيمة في جهد بائس لتلبية أهداف ماستريخت فيما يتعلق بالوحدة النقدية، يحذر للتشكيك من أن كل هذه التجهيزات قد تكون بلا فائدة، لأن محاولة بناء سوق واحدة، تقوم على افتراض الانساجية لفقد منافها. ويقول إن توفّر من بين هؤلاء للتشكيك في هذه المسيرة الأروافسية إلى لا مكان، يعود أفكاره في هذا الصدد. يقول للحرير، يحاول القادة الأوروبيون تلبية نجاح اقتصاد الحقبة الثانية بفرض عصر الصمام، في الولايات المتحدة في الوقت الذي قد بدأت فيه أمريكا، وخبرها من الدول الديناميكية، الاندفاع إلى الحقبة الثالثة بفرض عصر المعلومات، إلى أن يحضر قادة أوروبا في سيلكم؟!



مأزقنا تسقي أوروبا!

يقول توفّر، إن اقتصاد الحقبة الثالثة الأروافسية الافتراض الساذج، الذي يليه أن للشركات الاقتصادية الكبيرة ثبت بالضرورة أنها رابحة. التصرف الذي حاله هو تصغير الحجم، والتوزيع وإقامة البكال غير البيروقراطية. إلى أن يقول، "أعتقد أن ماستريخت تخلق شيئاً أكثر مركزية وجموداً من الولايات المتحدة الأوروبية، وإلزامي أن هذا يمكنه دفع التحكم في موانئ كل دولة وإلى رأي أن أوروبا تتخلف عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا، نتيجة تخصيصها موارد ضخمة للزراعة وصناعات النسيج، على حساب صناعات عصر المعلومات وهو قطاع عالمي. أوروبا أجهزة الكمبيوتر بشكل أساسي، ولها خطط عالمية لإقامة مشروع غات لإنتاج الوسائط المعلوماتية المتعددة خارج كوالا لير، يضع مراكز التكنولوجيا المعلوماتية الأوروبية في وضع مخيف، وفي الوقت الذي يواصل فيه الأوروبيون التمسك به بناء المصانع ذات الماكين، وتحمصه

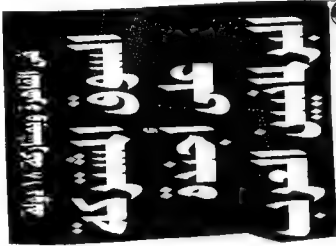
الأمميين بالتكنولوجيا ذات التوجه المعلوماتي، وبالاندفاع في سيلها. لكن هذه ليست دعوة إلى اليأس، وإنما نسعى لأن نستفيد من تراكم الثروات العربية، فلأبد أن نبحث عن أشكال المستجدة في تجميع الطاقات العربية، والتي لا تكون من بينها الوحدة الانساجية ولهم هذه الأشكال الجديدة التي ينبغي أن تأتي به. وأشدّ اللوم لامتص الطبيعة عصر المعلومات الذي يضفي إليه تلك الطبيعة التي خلقت من معظم مازالتنا تخلق به.



المصدر: الرؤساء العرب

التاريخ: ٦ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٥) تبدأ غداً في القاهرة اجتماعات المؤتمر البرلماني العربي السابع، الذي تشترك فيه برلمانات ١٨ دولة عربية، يخصص المؤتمر هذه الدورة لمناقشة موضوعين هامين هما: دعم التضامن العربي، وإنشاء السوق العربية المشتركة، يصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته توصيات تعبر عن إرادة الشعوب العربية لتكون عوناً ودعماً للحكومات العربية، للسير قدماً نحو مزيد من التضامن العربي، ونحو تنفيذ خطوات جادة في مجال السوق العربية المشتركة.

تقرير: فؤاد سعد



المصدر: الزعماء العرب

التاريخ: 7 مايو 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في البداية يشير الدكتور فتحي سرور - رئيس مجلس الشعب المصري، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي - إلى أهمية توقيت المؤتمر، حيث يتعقد في ظل ظروف بالغة الحساسية، فيأتي أولاً من ظل الموقف العربي الوجود تجاه سياسات إسرائيل المتتمة في القدس. وثانياً في أعقاب مؤتمر القمة العربي الأخير، الذي انعقد في القاهرة العام الماضي، وثالثاً بعد التحركات السياسية الإيجابية، التي قام بها مؤخرًا الرئيس حسني مبارك في بعض الدول العربية لتحقيق مزيد من التضامن العربي حول القضايا السياسية الراهنة.

ويضيف الدكتور سرور أن أهمية المؤتمر تتضح أولاً من الناحية السياسية، بالنظر إلى الاهتمام الصمب الذي تتركه فيه الأمة العربية، حول قدرتها وإمكاناتها لتحقيق سلام عادل شامل. وثانياً: بدأت التكتلات السياسية تنتشر في العالم، فبالإضافة إلى التكتل الأوروبي، هناك أيضاً حلف الأطلسي، ورابطة الدول المستقلة، ورؤوس الحلفاء، ويظهر اتجاه صيني - روسي لمقاومة هذه السياسات، ووسط هذا الخضم من التكتلات السياسية، وارتباط العالم بالاحرار السياسية، لا بد أن يكون للعالم العربي حصته وكيانه، حتى يكون موضع الاعتبار والتقدير من مختلف الاتجاهات السياسية.

ثالثاً: ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية في أوروبا، وآسيا، والأمريكيا، ثم ظهور منظمة التجارة العالمية، «الجات»، مما يهدد بوجوه تكتل اقتصادي عالمي، وما لم يواجه هذا التكتل العالمي بتكتل اقتصادي عربي، فإن مصالح الدول العربية سوف تكون معرضة لخطر شديد، هذا بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول العربية إلى الانضمام مع هذه التكتلات الاقتصادية عن طريق المشاركة، وبغيرها من وسائل التضامن التي يجب أن تتم بصورة لا تسبب التكتل الاقتصادي بين الدول العربية.

وأخيراً: إذا كان للتضامن العربي هو الشكل السياسي للوحدة العربية، فإن التكتل الاقتصادي هو الشكل الاقتصادي لهذه الوحدة، والمؤتمر إذ يبحث التضامن العربي والسوق العربية المشتركة، فإنه يبحث كلا من الشكل السياسي والاقتصادي للوحدة العربية. وهي ليست مجرد وحدة مصالحي، وإنما هي وحدة مصيرية.

خامساً: إن أعضاء المؤتمر هم برلمانيات الدول العربية، التي تمثل الشعوب وأرائها في الإرادة الشعبية التي تعبر عن الشعب، وهذه الإرادة بجانب إرادة الحكومات، تدعم الموقف العربي وتقوى صلابته، وتفتح آفاقاً رحبة للعربي المشترك.

أهمية التضامن العربي

وهي معرض تأكيد أهمية التضامن العربي، يقول الدكتور فتحي سرور: إن الأحداث والتطورات قد أثبتت أن قوة الأمة العربية تنبع من تضامنها، وأن

الطموحات العربية لا تدرك طرفها إلى التحقيق، إلا في مناخ يتسم بالوحدة والتضامن الجاد بين الدول العربية، وقد شهدت الأمة العربية، أعظم فترات في تاريخها الطويل، في ظل الوحدة والتضامن العربيين، وليس أدل على ذلك من انتصار أكتوبر العظيم، الذي كان ثمرة رابطة للتضامن العربي.

ويستطرد الدكتور سرور قائلاً: إن البرلمانيات العربية عموماً تؤمن بأن التضامن العربي يجب أن يقوم على عدد من الأسس والمبادئ، في مقدمتها

● احترام استقلال كل دولة من الدول العربية وسيادتها وسلامة أراضيها، ونظام الحكم فيها، وتكديس سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وعدم التدخل في شؤنها الداخلية، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يمس أو يتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة

● الأمن العربي وسيلة الحفاظ على الأمة، وضمان أمنها ومستقبلها ومصالحها..

● تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، أو التهديد عليها، من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى.

● الالتزام بتسمية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، في إطار جامعة الدول العربية، بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق، أو التحكيم، أو لجان التساعي الأخوية التي تشكل وفقاً لظروف الطبيعة من نزاع.

● الالتزام بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والوجوه من شن الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى.

ضرورة السوق العربية

وحول مفهوم السوق العربية المشتركة، يقول الدكتور سرور: إن الدعوة اليوم إلى إقامة سوق عربية مشتركة، ليست دعوة إلى الانكسار، لأن ذلك مستحيل، في هذا العصر، وإذا كنا نشهد من تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجا لسوق بدأت تطبقها مع بداياتها، وتطورت أكثر متا، فإننا يجب أن نعيش على المنفى، أو نتجاوز حدود التطور الراهن، وإنما يجب أن نطور نموذجا يتطابق من مختلفنا، ويأخذ في الاعتبار أوضاعها وخصائصها، من حيث درجة التطور والتنمية.

وحول دواعي إقامة السوق العربية المشتركة، يؤكد الدكتور فتحي سرور: أنه إذا كانت إقامة السوق العربية ضرورة نعوذ إليها اعتباراً من التاريخ والجغرافيا والمصالح، فإن إقامة السوق ضرورة تدفع إليها اعتبارات أمنية واستراتيجية متشعبة.

وإذا كان لنا أن نحدد بعض تلك الاعتبارات، فإننا



المصدر: **الوثائق العربية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **7 مايو 1997**

نستطيع طرحها على النحو التالي

● اعتبارات عالية. فالعالم أقر أن يشهد انفجاراً في صيغ التعاون الاقتصادي والسياسي، سواء على مستوى الاتفاقات التي تنظم حركة الاقتصاد بين الدول أو سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية للعالم، وقد تنتهي هذه التحولات الجديفة إلى تقسيم خريطة العالم إلى دول في فئتين، وأخرى في فئة فاشية. دول متقدمة، وأخرى شديدة التخلف. دول مستقرة أمنياً، وأخرى تستبد بها الصراعات والحروب وسوف يكون الفرق بين دول العالم كبيراً إلى حد يصعب تصوره.

● اعتبارات عربية. حيث مازالت الدول العربية، رغم ثرواتها الهائلة، تصنف جميعها في عداد الدول غير المتقدمة، دول الجنوب، وهي في داخلها أيضاً تحتوي على تناقضات شديدة. فهناك دول عربية تتمتع بالثروة، ودول أخرى تعاني مشاكل الفقر، وحاجت من المساواة عن ذلك يقع على الدول العربية ذاتها، حيث إنها لم تستطع أن تستثمر مواردها الاستثمار الأمثل، ولم تستطع أن تتبنى نموذجاً للتعاون الاقتصادي العربي. فمعدلات التجارة بين الدول العربية مازالت عند حدود دنيا، لارتفاع على 1/1 من معدل التجارة العربية.

● اعتبارات إقليمية. ذلك أنه في مقابل ثمن مستوى التعامل الاقتصادي العربي، فإن هناك إيجاباً مشروع للتعاون الاقتصادي، في إطار الشرق الأوسط وقد يشجع هذا الإطار أو يشيق عن استيعاب دول عربية، لأن فصوص إطار الشرق الأوسط، هو جعل مضمون العلاقات الإقليمية وجوهراً، التنافس الاقتصادي، وتجاوز الانتماءات السياسية، ويعد هذا الإطار تليداً دولياً واسماً، في حين تخلف الواقع العربي منه وإلى الآن تم عقد ثلاثة مؤتمرات للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في الدار البيضاء ١٩٩٤م وفي عمان ١٩٩٥م وفي القاهرة ١٩٩٦م.

وحول الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية في هذا الصدد، يقول الدكتور فنجحي سريوي: نحن كبرلمانيين عرب نتصور أن بإمكاننا القيام بما يلي: العمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومن ذلك مثلاً: أن نتبادل ما تصدره من

تشريعات جديدة، وتكون مجالات التلاقي والحوار. التوصل إلى نقاط اتفاق ببيان بشأن أهداف السوق العربية وأهميتها، وسبل تحقيقها، واليات تنفيذها، وهذا هو دورنا في ترشيح القرار السياسي وإثراء النقاش حوله.

إثراء الحوار الشعبي، وداخل البرلمانات العربية، بشأن الوضع الأمثل للسياسات الاقتصادية العربية العمل على إزالة العراقيل التشريعية التي تقف في طريق إقامة السوق المشتركة.

مساعدة الجهات التنفيذية على إزالة المعوقات البيروقراطية والإدارية.

معاونة الحكومات العربية من خلال طرح صيغ جديدة للتعاون العربي، وأعمال الفكر بشأن المقترحات المطروحة.

الحرص على الاجتماع الدوري بالبرلمانات العربية، وتنشيط دورنا على الصعيد الدولي، من خلال دعوة برلمانيي الدول الأخرى إلى تفهم سياساتنا الاقتصادية العربية. ■



المصدر : **الألمانية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٢٢ مايو ١٩٩٧**



د. عصمت عبد الجيد

منذ ٣٢ عاما قامت سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق واليمن وموريتانيا وأبديا بتوقيع اتفاقية لتكوين سوق عربية مشتركة بين هذه الدول. ومنذ هذا التاريخ والدعوة مازالت قائمة لتوسيع قاعدة السوق واشتراك باقي الدول العربية في التعاون الاقتصادي الجماعي. لكن كل هذه الدعاوى ذهبت هباءا؛ لم تكن لها أي صدى إلى أن جاءت فكرة السلام مع إسرائيل ولم يستوعب انتصارها عالم السمعيات فتفرغ العرب لفضائيا جاذبة لاجراء الصراع والعربى... العربي بدلا من التمسك إلى اتحاد الأوروبي الذي بدأ التفكير فيه مع بداية التسعينيات أي بعد حوالي ٨ سنوات من قيام السوق العربية. والمصعب أن الأوروبيين جاءوا بالنفط العربي والمقرضات الاقتصادية التي نص عليها اتفاق السوق العربية وبدأوا في تطبيقها وينقص التواعد.

هل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح للسوق العربية المشتركة؟ لماذا تأخر قيام السوق المشتركة ٣٢ عاما؟

تحقيق يكتبه
بدر الدين آدم

يحقق مصالح الحكومات العربية وكذلك مصالح رجال الأعمال والمستثمرين ويضمن عودة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي

١٩٥٩ زيادة في التجارة لماذا؟

أما الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية والذي تفرغ السوق العربية من تحت عيادة مجلسه فأكد أن السوق هي الصيغة المناسبة التي تتفق مع اتفاقية التجارة العالمية والجات ومن خلال تقديم السوق لم تتغير المصالح العربية بل تستحق مصالح العرب العليا وسلطة من التكاليف الاقتصادية المصطنعة ويكن أن اعطى مثلا أن التجارة البينية التي سبع دول عربية موزعة على اتفاقية السوق المشتركة قد زادت في عشر سنوات منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ حوالي ٢١٢٩٩ أي من ٩٧ مليون دولار إلى ١٣٦٦ مليون دولار بما يؤكد أن السوق العربية المشتركة تحقق مصالح الأمة العربية في إقامة الكيان الاقتصادي الواحد الذي سيضمن قوة الأمة.

التفعيل بقيام السوق

ويؤكد الوزير المفوض التجاري لأميرل حسن مطبق للمشاكل الاقتصادية الذين مجلس الوحدة الاقتصادية له لآيل من تحت مجلسه بإجراء السوق العربية كشروط اقتصادية عربي إلى حين فوجوه التكاليف الاقتصادية العربي الواحد لانتقالا في التسوق المشتركة الحالية المصغرة وهي التكتل والبطل بين ٧ دول عربية كثيرة وإعادة السوق للوحدة ومن خلال هذا الكيان العربي يمكن للعرب التفرغ من مركز ثقل جماعي الذي في مواجهة أي مشروع اقتصادي يستهدف ترويق الاقتصاديات العربية. والقرن الرابع المفوض مطبق ضرورة التفرغ للمجال ليجن قيام السوق للوحدة من خلال تنسيق المواقف واتخاذ سياسات جماعية وإقامة آلية عربية واتخاذ لجنة وزارية عليا عربية واختيار مشرق عربي مرتبط بالأمن العام للجامعة العربية تكون مهمته الاتصال بهذه الكليات لمساعدة العمل على إنجاز هذا المشروع القومي العربي.

دراسة تحتاج قرارات

ووجد فإن البرلمانيون العرب لديهم القدرة كلفة لتفعيل قراراتهم من شأنها دعم القرارات السائلة الخاصة بالسوق العربية خاصة أن سمعهم على المؤتمر دراسة مهمة تدر أن تعرض فيها السياسات التي تترسخ السوق والمقرضات التي تعترضها دراسة لعودة الروح إلى السوق العربية أما السياسات فهى:

في عام ١٩٩٤ وبمناشدة مرور ٥٠ عاما على قيام جامعة الدول العربية وجه الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه للأمة العربية بهذه المناسبة الدعوة للقادة العرب بمسيرة

السعي نحو أهداف السوق العربية المشتركة باعتبارها الكيان الاقتصادي العربي الذي لابد من جمعه في ظل عالم يتطرق وصفا من خلال التفتتات وإلى العالم الغربي حيث ١٩٩٦ استطاعت القمة العربية لفضلة أن تترجم دعوة الرئيس مبارك إلى خطوة عملية حين أصدرت قرارها بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تكون نواة للسوق العربية المشتركة للوحدة التي تضم كل دول العربية وهو القرار الذي يثل مصر جهودا ضخمة في أسرارها من القمة حتى تقام به كل الدول العربية. واليوم مل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح إلى السوق العربية المصغرة وتترسخ ذاتها لتشمل كل الدول العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي؟

دعوة هي توقيتها

يجب على هذا التساؤل الدكتور عصمت عبد الجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حينما يؤكد أن دعوة الدكتور نضى سبور رئيس مجلس الشعب إلى عقد هذه الدعوة للبرلمانيين العرب في جامعة الدول العربية تأتي كدعوة لأهمية الجامعة العربية وبأصلاها بين العرب وكذلك فإن اختيار السوق العربية المشتركة سخيرا ونوسيا من محاور مناقشات المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب جاء في توقيتها المناسب لخدمة مصالح الأمة العربية وبشروطها. الدكتور عبد الجيد أنه رغم المحاولات الاقتصادية لاختفاء الآلة العربية فإن السعي إلى قيام الكيان الاقتصادي العربي له أهمية كبرى حيث أن يكون هناك مجال التعاون العربي أو القطري لم يستكون لغة التعاون الدائم في هذه التوجهات الاقتصادية.

لماذا تم كمال

ويستكمل رئيس اتحاد البرلمانيين العرب د. جلال السعيد تيزوك أن اختيار المؤتمر السابع لفرص السوق العربية المشتركة يعكس مدى أهمية التعاون العربي العربي ويؤكد على رغبة البرلمانيين العرب في السعي لبلورة صيغة ولجنة للتعاون المشترك بين كل الدول العربية ليلسان منهم بأن الطاقات والتكتلات العربية في الوطن العربي قادرة على تحقيق التعاون في المرحلة الحالية ثم التكمال في المرحلة القادمة. ويؤكد رئيس اتحاد البرلمانيين العرب في ذلك مع ما جاء به رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد نضى سبور الذي أكد أن أكثر من تصديق له على ضرورة مواجعة الحارات التي تستهدف تهديد الاقتصاد العربي وإقامة الكيان الاقتصادي العربي الواحد واعتبار السوق العربية هي الصيغة الأمثل ولتأخر شام



المصدر :

الهيئة العامة للإعلام

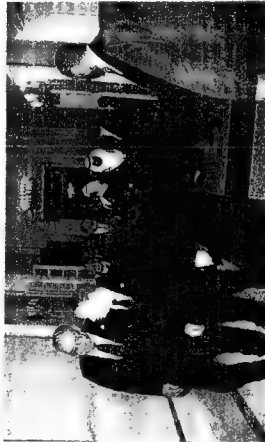
التاريخ :

٢٤ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تباطؤ تطبيق قواعد السوق وتأجيل الدعوة لها منذ نهاية السبعينيات حتى قيام مصر ومباركتها التي جاءت في خط الرئيس مبارك وتصريحاته والتمناه بالقاء العرب
- تدخل مؤسسات الاستثمار القاذفة للتنسيق التعاون الاتفاقي العربي في القيام بمشروعات مشتركة.
- أما الإيميلات فترافها في عدة مقترحات لعمد :
- منح التشجيع الكامل من الاتحاد البرلماني للفكرة بهدف السوق العربية المشتركة.
- دعوة الدول غير الأعضاء في السوق العربية المضمرة للتسارع للانضمام لتكاتفية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.
- تشكيل لجنة لدراسة السوق العربية لرواسلة العمل في وضع مسيرة السوق.
- إنشاء لجنة دائمة للسوق في إطار الاتحاد البرلماني العربي
- تنسيق العمل مع البرلمانات العربية وتزويدها بأصناف بيانات ومعلومات.
- ويعد... فاعل الجرائدين العرب يعملونها ويصرون قرارا بمؤودة الروح للجسد العربي.

مناقشات موعدة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة في اجتماع الوفود البرلمانية العربية بقاعة مبارك بمجلس الشعب



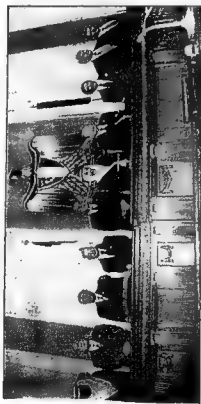
دفعى سرور بديكمان البرلمانات العربية إلى طريقهم إلى قاعة مبارك بمجلس الشعب والسوق العربية المشتركة. وطمع الحضور البرلمانيون بالانضمام إلى هذا الاجتماعات موعدة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة. بين شعبوية سرور بديكمان بالوقوفات التي تترقب على نجاح مشروعاتها وتصل إلى النتائج التي تلقاها شعبوية. والسوق العربية المشتركة.

اشاد الدكتور محمد خليل السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المصري بالوفد البرلماني العربي المصري بقيادة الرئيس حسني مبارك من أجل التلاحم بين جميع القضايا العربية. وقال في الاجتماع التخصيري الذي حله مساء أمس رئيس الاتحاد البرلماني العربي الذي تم بقاعة مبارك بمبنى مجلس الشعب أنه يؤمن ألا أن الرجوع الدكتور الدكتور أحمد تقي سرور رئيس مجلس الشعب على جملته الاستقبال والاحتفاءات والتشويكات التي تم تلقيها لنا لانجاح أعمال المؤتمر البرلماني العربي الذي يندأ أعماله التخصيرية اليوم واللازم. وقال أن لدينا اثنا عشر بلداً يأتى المؤتمر سوف يكون ناجحاً ومعلقاً أهدافه بفضل مجلس الشعب المصري بقيادة أحمد تقي سرور الذي يتم بين رؤساء البرلمانات الوفود البرلمانية العربية التي هو من أجل تلاحم الرأي حول مختلف الموضوعات المرجحة على جدول الأعمال. وكان رؤساء البرلمانات والوفود

مصر تستخدم بورتقش عمل حول تعزيز التضامن العربي والسوق العربية المشتركة

المؤتمر البرلاني يبدأ أعماله غدا بإجماعة العربية

معاد بجامعة الدول العربية غدا المؤتمر السابع للاتحاد البرلاني العربي بمطابقة ١٠ رئيساً لمؤسسات الدول العربية بهدف تحديد خطة الشراكة البرلاني الأولى بين الدول العربية والجمعية البرلاني الأولى خلال المرحلة المقبلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التضامن العربي والتعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ويشارك في المؤتمر ممثلون من ١٠ دولة عربية، بينهم رؤساء البرلمانات وأعضاء مجالس الشيوخ. وتهدف الاجتماعات إلى مناقشة القضايا العربية المشتركة ووضع آليات للتنسيق والتعاون بين المؤسسات البرلمانية العربية. ومن أبرز النقاط التي ستناقشها الاجتماعات: تعزيز الديمقراطية والحوكمة، مكافحة الفساد، تعزيز التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة. وتعد هذه الخطوة من الخطوات الهامة في مسيرة تعزيز الديمقراطية والتعاون العربي.



الكتكو قاتشي سردور رئيس مجلس الشعب مع رؤساء وفد الاتحاد البرلاني العربي داخل قاعة مجلس الشعب. كما تمت جلسة في برلاني المصرية بحضور وفد مجلس شورى القضاة العرب برئاسة القاضي محمد قاتشي. وفي الجلسة الأولى، ألقى القاضي قاتشي كلمة ترحيبية أكد فيها على أهمية التعاون بين المؤسسات البرلمانية العربية في تعزيز الديمقراطية والحوكمة. وتناول في كلمته قضايا مهمة تواجه الدول العربية، مثل الفساد الإداري والمالي، وضعف سيادة القانون، والتحديات الاقتصادية. وأكد على ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، وضرورة تفعيل دور المؤسسات البرلمانية في الرقابة والتحكم في أعمال الحكومة. كما دعا إلى تعزيز الحوار والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع العربي، وضرورة العمل بروح الفريق الواحد لتحقيق التنمية المستدامة. وفي ختام الجلسة، تم انتخاب القاضي قاتشي رئيساً لمجلس شورى القضاة العرب، وهو المنصب الذي يشرف على مراقبة أعمال القضاة وضمان حيادهم واستقلاليتهم. وتعد هذه الخطوة من الخطوات الهامة في مسيرة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في مصر.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة

بدأت أمس بمقر الجامعة العربية أعمال الدورة ٢٨ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والسياسية والاقتصادية التي ستناقش تشكيل اللجنة المالية ودراسة خطة عمل الاتحاد لعام ٩٧ والحساب الختامي لعام ٩٦ والتقديرات الأولية للموازنة عام ٩٨.

وعلم مندوب الإمارات أن ورقة العمل التي تقدم بها العرب تركز في الرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة وسبل تعزيز قيامها من حيث تشجيع الدول الأعضاء على تطوير التبادل التجاري العربي بشكل مباشر، ودون وسيطة وتصدير التبادل التجاري والرسوم والقيود المختلفة، وتسهيل تجارة البعور المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الأعضاء، وتركز الورقة كذلك في الحصول على أفضل المزايا التفاضلية في إطار المعاملات للتبادل والعمل على تحقيق التعاون الاقتصادي الداخلي بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن وتوسيع مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبرى.

كما تقدمت العراق بثلاثة مشروعات قرارات حول التضامن العربي والحصص المفروضة على العراق

والرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة، واقترح المجلس الوطني العراقي تشكيل لجنة دائمة من ٥ مجالس نيابية عربية تمت تصروف رئيس مجلس الاتحاد البرلماني للاسهام في تدوير وجهات النظر وتنسيق المنازعات عبر المفاوضات السلمية والتنسيق المسبق حول القضايا القومية المصرية.

كما حذر العراق في مشروع قراره الثاني من الموقلة والتأخير للتعهد

متابعة

عبد الجواد على
أحمد البطريق
نصر زعلوك
محمد مبروك

والاقتصادية في جو ساهم فيه توتر يصيب علاقات بين الوكيلين العراقيين والكويتي حول المشروع للقدم من العراق برقع الحصص. كما اجتمع امس د لثني سرور رئيس مجلس الشعب طاعة مبارك بمجلس الشعب مع رؤساء الوفود والبرلمانات العربية عقب لقائهم بالرئيس مبارك لتنسيق المواقف والحدود برؤية عربية موحدة حول السوق العربية المشتركة، وبدأت ايضا مساء أمس الاجتماعات الأساسية للدورة الـ ٢٨ على أن تبدأ صباح اليوم الجلسة الرسمية للمؤتمر في التاسعة صباحا بكلمة للدكتور عصمت عبدالجود، يليها كلمة للدكتور محمد جلال الصغير رئيس الاتحاد البرلماني العربي، تليها كلمة للدكتور فتحي سرور، ثم كلمة الرئيس حسني مبارك الذي يقام المؤتمر تحت رعايته.

ثم تبدأ في الثانية عشرة ظهرا جلسة العمل الأولى التي يتم فيها القرار ببدء جدول الأعمال وانتخاب رئيس وأمين سر مكتب المؤتمر كما يتم مناقشة تقرير الرئيس لعام ٩٦ والاتصاف إلى كلمات رؤساء الوفود ثم تشكيل للجان السياسية والاقتصادية ولجنة الصياغة العامة

لتنفيذ عقود الغذاء والدواء التابعة لاتفاق التضامن بين العراق والامم المتحدة والآخر في الاستثمار في العراق اومى بالتزاماته القانونية تجاه قرارات مجلس الامم ورفض المشروع العراقي استخدام العقوبات

الاقتصادية كسلاح سياسي للتجوير والابتلاء ويطلب برقع الححصص عن العراق فدوا وبدون لبطاء كما تقدمت سوريا بورقة عمل حول الرؤية السورية للسوق العربية المشتركة، ودلرت مناقشات اللجنيتين السياسية



المصدر : الأغبـار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٣

مبارك لرؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية تعنت الموقف الاسرائيلي عقبة في طريق السلام

التقى الرئيس جسني مبارك أمس بمراسلة الجمهورية مع رؤساء المجالس النيابية العربية المشاركة في المؤتمر البرلماني السابق للاتحاد البرلماني العربي، جعفر اللها، رؤساء مجالس نواب ورئيسه وفود مصر والأردن والأسبائر والعمير ونونس واطر والكوير وبنان وابيها والمغرب والمليطن والدكتور محمد جلال السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي، حمس اللها والدكتور زكريا عرس رئيس ديوان رئيس الجمهورية.

شرح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشيوخ جاني اللها، بأن الدكتور محمد جلال السيد الذي كلمة في بداية اللقاء، جاني فيها الرئيس مبارك ودور مصر في تحريك عملية السلام، وقال أن الرئيس مبارك تعهد بعد ذلك حيث عرض الخطوات الجارية لتحقيق السلام والعمير التي تم توقيع عملية السلام على إنشاء سوق عربية الاسرائيلي، ودان الحديث حول أهمية التضامن العربي والتركيز على إنشاء سوق عربية مشتركة في الوقت الذي يركز فيه العالم على الكيانات الاقتصادية وإلا فإن السوق العربية المشتركة ضرورة لأيد منها.

مع الرئيس مبارك، حيث كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر للشقيقة لأعمال المؤتمر ورعاية الرئيس مبارك له.

وقال أن كلمة الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركت على مومنين هنا في جومها موصوع واحد هو التضامن العربي سواء كان هذا التضامن سياسيا أو اقتصاديا ويهدف إلى التغلب على التحديات والتحديات التي عاشتها الأمة العربية، وهذا هو التضامن السياسي العربي، أما التضامن الاقتصادي العربي فينبغي كما قال الرئيس مبارك في لقاءه مع رؤساء الوفود المشاركة في كل العرب ويستفيدون من الفوائد العربية بدلا من أن تكون الفوائد الاسبائية كما نلاحظ من خارج الزمان القاري.

وأشار بالقيادة المصرية في مجهودها لتحقيق السلام وتعزيز الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان.



المصدر: الأقباط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

نائب بالكنيسة مبارك له المكانة الأولى

القاهرة (أ. ش.):

أكد طوب الحسانع عضو
الكنيسة الأسرياني عن العرب
مبارك يحظى بالمكانة الأولى بين
السياسيين العرب وهذا تابع من
التحرك السياسي الذي تقوم به
مصر كرائدة للدول العربية.. وقال
في حديث لإذاعة صوت العرب
أمن أن مساندة الرئيس مبارك
لللسطينيين عامل مهم جداً في
حل الظروف الصعبة التي تمر بها
عملية السلام وأن الجماهير
العربية تنظر باحترام كبير للدور
المصري.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

د. عبد المجيد يبحث مع وزير خارجية الترويج

دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام

التقى أسس الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير جودال وزير خارجية الترويج الذي يزور مصر حاليا في بداية جولته في المنطقة تشمل سوريا، والأردن وإسرائيل، وفلسطين.

تناولت المناقشات تبادل وجهات النظر حول تطور في منطقة الشرق الأوسط، والتحرك المطالب بدعم عملية السلام التي تسير بوتيرة صعبة من جراء تكليف إسرائيل لاستئنافها في الأراضي العربية المحتلة.

على المناقشات أعرب الوزير الترويج عن صمعية التوسع في المنطقة، والذي يتطلب بذل المزيد من الجهود بشكل جماعي لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

من جانبه صرح الدكتور عصمت عبد المجيد: «إن الوزير الترويج كان مبدئيا للاستماع لوجهة النظر العربية بشأن عملية السلام، وقد استفسر الوزير عن قرار الجامعة العربية الأخير بشأن وقف التطبيع مع إسرائيل، وقال الأمين العام أنه أكد للمستقبل الترويجي أن توقيع الدول العربية وراء هذا القرار في الحفاظ على عملية السلام وحمايتها واتخاذها وإن القرار رسالة واضحة لإسرائيل، لتدرك حرص العرب على حقوقهم وحقوق الفلسطينيين، وأمر الأمين العام من أنه في أن تنتهي التمهيدات الحالية لعملية السلام من قبل إسرائيل، موصدا أن الموقف الترويجي تجاه هذه التمهيدات كان إيجابيا وبناءا، ولحساب الأمين العام، أنه يجب للوزير الترويجي عن تقديم المساعدة وتشكرها لتتقدم الترويج بدعم السلطة الفلسطينية بما يمكن الشعب الفلسطيني من تلبية أركانه ودعمه من الترويج الاقتصادية والقانونية خاصة أن الترويج من الدول المراقبة لاتفاق الحليل وأيضا من الدول المانحة لميزانية السلطة الفلسطينية.



المصدر: النابا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

الرئيس يستقبل وزير خارجية النرويج بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام

يصرح عمرو موسى بأن المقابلة تناوأت دور النرويج في عملية السلام وإثباتها والعلاقات الثنائية بين البلدين والوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل

وأشار إلى أن الوزير النرويجي سيتوجه إلى دمشق ثم إلى إسرائيل ثم إلى فلسطين لاستكمال محادثاته، وأن هناك رغبة وعزيمة لدى النرويج للمساعدة في إنقاذ عملية السلام.

وقال أن النرويج دولة مناصرة للمعمرات والمساعدات على رأس قائمة الدول التي تقدم بذلك للسلطة الفلسطينية.

وأضاف فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية فإن النرويج تساهم في عملية إنشاء مكتبة الاستكشافية وعدد آخر من المشروعات ولذلك فإن العلاقة بين البلدين قوية

وقال: أن الوزير النرويجي سبق أن أكد أن بلاده ترى أن الاستيطان لا يتفق مع عملية السلام وإنها سياسة معقدة يجب أن تتوقف ضاماً حتى تستمر عملية السلام

وأكد أن المحادثات التي أجراها الوزير النرويجي كانت إيجابية وجاهزة للنظر. ولم تقدم النرويج أية اقتراحات بشأن عملية السلام.

استقبل الرئيس حسني مبارك أمس ببوين ثورا جودال وزير خارجية النرويج.

حضر المقابلة عمرو موسى وزير الخارجية وسفير النرويج بالقاهرة.

أعرب الوزير النرويجي عقب المقابلة عن امتنانه للقائد الرئيس مبارك لبحث تطورات عملية السلام التي تواجه العديد من الصعوبات أكثر من أي وقت مضى منذ مدريد وأوسلو.

وقال أن التعاون بين مصر والنرويج قد يسهم في بعض الخطوات التي ستخضع في الأسابيع القادمة.. مما قد يؤدي لاستئناف المفاوضات.

لكنني لست متفائلاً جداً ولكنني فقط أتبادل وجهات النظر. والأمس يحتاج لبدل جهود كبيرة لإعادة عملية السلام لمسارها الطبيعي.

ورداً على سؤال حول تصوره للقرى الأوربية خلال المرحلة القادمة قال: الالتزام الأوربي وأمريكا والدول العربية يلعبون دوراً هاماً جداً. والنرويج رغم أنها ليست عضواً في الاتحاد الأوربي لكن عليها أدوار مختلفة تقوم بها.

وقال أن هناك حاجة لكي تقدم إسرائيل والسلطة الفلسطينية بجهود أكبر لإعادة عملية السلام لمسارها لأن البديل أسوأ.



المصدر: الأفيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/١٩٩٧

القمة الأفريقية في زيمبابوي؟ يونيو القادم

كتبت عواطف شريفاش
أبدأ في زيمبابوي يوم ٧ يونيو القادم
أعمال مؤتمر القمة الأفريقية في دوتيا
المادية رقم ٣٢ ونستمر ٣ أيام. وتعد
يوم ٢٥ مايو العالي لاجتماعات تحضيرية
على مستوى السفراء، لاعداد جدول
الاجتماع تستمر يومين، تعقبا لاجتماعات
لجنة يومين يومى (٢٨ و ٢٩ مايو) لوزراء
الخارجية لراجعة جدول الأعمال ورفع
الى مؤتمر القمة. يناقش مؤتمر القمة
الأفريقية قضايا افريقية وفي مقدمتها
الديمقراطية والتنمية والديمقراطية والصومال
والقضية الشرق الأوسط والمفاوضات بين
الفلسطينيين والإسرائيليين. صرح بوز
السفير اشرف رافقت مساعد وزير
الخارجية وقال أن المؤتمر سيناقش أيضا
القضايا الاقتصادية بالافارقة.



المصدر : **الجريدة اللبنانية**

التاريخ : **7 مايو ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لبنان يدعو إلى منطقة للتبادل الحر

■ القاهرة - الحياة - وصل إلى القاهرة مساء أول من أمس رئيس المجلس النيابي السيد نبيه بري على رأس وفد للمشاركة في أعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يبدأ أعماله غدا في مقر جامعة الدول العربية. وأعرب بري في تصريحات صحافية فور وصوله عن أمله في أن يستطیع ممثلو التسعوب تحريك حكوماتهم لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة الذي طالما تمناه العرب، ويصل رئيس المجلس معه وثيقة عمل إلى المؤتمر تؤكد أن تحقيق الأهداف يستلزم تحرير الإدارة السياسية العربية من الهواجس والمخاوف التي تثار حول صيغ العمل العربي المشترك وفي طليعتها السوق العربية كهدف مستغلق. وتشد على أن تعزيز القدرة التنافسية العربية تجاه الدول الإقليمية غير العربية يتطلب تخفيف القيود على المبادلات الاقتصادية بين العرب ما بقي للجانح العربي الطموح الأسراني للسيطرة التكنولوجية - الاقتصادية على العرب في حال قيام السوق الشرق الأوسط التي ينادي بها بقوة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وتدعو إلى إقامة منطقة تبادل حرة عربية تسمح بحرية انتقال الأشخاص أصحاب المشاريع وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية الاستثمار الداخلي في الإطار العربية أو المشترك بين بلدان المنطقة وفقا لسياسات متدرجة تحقق تعزيز فكرة تنوع الإنتاج وتنميته.



المصدر:

الأندلس

التاريخ:

١٣ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكتل الاقتصادي.. قادم

كتب مازن محمود الشوا:

أسرعت الخطى وبدأ العمل بها. رحبا الأعضاء قرار القمة العربية الأخيرة بقيام منطقة التجارة العربية الحرة اعتبارا من يناير ١٩٩٨ كنواة للسوق العربية المشتركة الموسعة ودعا الأعضاء إلى سرعة الانضمام لاتفاقية السوق التي تضمن السيادة الاقتصادية على التكتلات والقدرات العربية وتزخر بثروات الدول

أكدت اللجنة الاقتصادية برئاسة البحرين على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة بإجماع الآراء وقال المتحدثون إن الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي الواحد لابد أن تكون جادة لأنه لا مفر من قيام هذا التكتل في ظل عالم التجمعات الاقتصادية. وأشار الأعضاء إلى السوق الأوروبية المشتركة التي



المصدر:

الشمس

التاريخ:

٢٠ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع وإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عبد الفتاح فايد

تبدأ صباح اليوم بمقر جامعة الدول العربية لاجتماعات الاتحاد العربى العربى برعاية الرئيس حسنى مبارك، حيث تفتتح الجلسة الافتتاحية بكلمة له من المقرر أن يلقيها نيابة عنه أحد المستوفين.

وقد طُرح بالشعب من مصادر منظمة في المؤتمر أن قضية القدس سوف تفرض نفسها على مناقشات المؤتمر التي تستغرق اليوم وغدا الأربعاء.

ومن المتوقع أن يتضمن البيان الختامي الذي يصدر عن المؤتمر

قرارات مهمة تتعلق بتحقيق التضامن العربى وتأكيد مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٩٦. كما تنطوي بشروية الاتجاه لإقامة السوق العربية المشتركة في مراجعة التكتلات الاقتصادية العالمية وفي مواجهة خطر اتفاقية الجات على الاقتصاد العربى.

وأضافت المصادر أن من المتوقع صدور قرار عن المؤتمر بتجميد التطبيع مع العدو الصهيونى بشكل كامل كرد على حاسم على المصنف والاستمرار في الدين ثمان سهما حكومة تقيهاو بنوسمى الاستيطان في الأرض العربية المحتلة.



المصدر :

١٣ مايو ١٩٩٢م

١٣ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصائب السلام ويؤكد ضرورة التضامن وإنشاء السوق العربية المشتركة

الرئيس يواجه كلمة اليوم في افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي
البرلمانيون العرب يؤكدون أهمية اتخاذ موقف موحد لحماية القدس
والعمل على رفع الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان

في لقاء الرئيس حسني مبارك أمس، بمقر رئاسة الجمهورية، مع رؤساء المجالس البرلمانية، والوفود المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمر السابغ، استعرض الرئيس الخطوات الجارية حالياً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط والمصاعب التي تواجه العملية السلمية بسبب تعنت الموقف الإسرائيلي، وركز الرئيس على أهمية التضامن العربي، وطلب بإنشاء السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى أن العالم يركز على الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ومن الضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة. وصرح الدكتور فكري سرور رئيس مجلس الشعب - عقب اللقاء - بأن الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المغربي، اتفق كلمة في بداية اللقاء حيا فيها الرئيس مباركته وبور مصر في تحريك عملية السلام.

كما أعرب الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي عن سعادته وسعادته رؤساء الوفود لهذا اللقاء مع الرئيس مبارك، ووصفه بأنه كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر الشقيقة أعمال المؤتمر، ورعاية الرئيس مبارك له، وقال إن الكلمة التي ألقاها الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركزت على موضوعين وهما في جوهرهما موضوع واحد هو التضامن العربي، سواء كان هذا التضامن سياسياً أو اقتصادياً، بهدف التطلع على الخلافات والتصدعات التي عاشتها الأمة العربية، وهذا هو التضامن السياسي للعربي - أما التضامن الاقتصادي فيفضل - كما قال الرئيس مبارك - في إنشاء سوق عربية مشتركة تحل كل العرب يستفيدون من الخيرات العربية، بدلاً من أن تكون المبادلات الأساسية - كما تلاحظ - من خارج قوطين العربي.



المصدر :
الأمانة العامة

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

واثناء بالقيادة المصرية في تحقيق السلام وتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وسوريا، وجنوب لبنان وسبوحه الرئيس مبارك صباح اليوم، كلمة إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي، الذي يعقد بمقر الجامعة العربية، حيث تبدأ جلسة العمل الأولى ظهراً لإقرار جدول الأعمال.

ومن المقرر أن يختتم المؤتمر أعماله غدا بإعلان مشروع البيان الختامي وقد بدأت أمس بمقر الجامعة العربية اجتماعات للثورة الخامسة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، التي يشارك فيها ١٥ رئيساً لمجلس النواب والبرلمانات العربية.

وفي اجتماع للجنة السياسية الخاصة بالثورة، والذي عقد أمس برئاسة إسماعيل عبد الغني عضو مجلس الشعب السوري، أكدت الشبهة البرلمانية المصرية أن التضامن العربي من الممكن أن يتحقق بداية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة وخلال المناقشات، أكد ممثلو الشعب البرلمانية العربية أهمية اتخاذ مواقف عربية موحدة في مواجهة التحدّات الإسرائيلية، وحماية المقتضيات الإسلامية في القدس والعمل على وقف الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الهوية العربية للأراضي الفلسطينية بجانب العمل على رفع الحصار المفروض على العراق، وليبيا، والسودان.

وألبرت اللجنة السياسية تشكيل لجنة للصياغة تخرج بتقرير موحّد حول التضامن العربي، بعد الاستماع اليوم إلى كلمة الرئيس مبارك.

وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية برئاسة عبد الرحمن محمد سيف عضو مجلس الشورى البحريني، تم التوصل إلى مشروع قرار بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية تمهيداً لإقامة السوق العربية المشتركة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٥ / ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوحدة الاقتصادية يعقد اتفاقية السوق العربية

□ كتبها : أمين علي :
اتهم مجلس الوحدة الاقتصادية بجملة
الدول العربية من تعديل اتفاقية السوق العربية
المشاركة في مساعي إعادة إحياء وتنشيط
الاتفاقية بعد الجمود الذي أصابها خلال السنوات
الطويلة. وقرر المجلس عرض الاتفاقية الجديدة
في صورة مشروع قرار على الاجتماع الثاني
العام المقرر عقده بالقاهرة في منتصف الشهر
القادم لبحث جميع الدول العربية على الانضمام
لاتفاقية السوق المشتركة وتضمنت التعديلات

الجديدة 7 بنود أهمها إيجاد آلية لتتصاحب السوق
للدول العربية غير الأعضاء في إطار الوحدة
الاقتصادية دون اشتراط انضمامها للاتفاقية
الوحدة الاقتصادية بين دول المنطقة العربية
وتعمل التعديلات أثناء التوقيع والمصادقة
لاستئناف تطبيق الدول السبع الأعضاء بالسوق
لمعاهدات تعزيز التجارة الحرة والحد من
الامساكات والصعوبات على حركة الانضمام
للسوق استنادا لمعيارها في مجلس الوحدة
الاقتصادية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ٥ / ١٩٩٧

وهو نفس ما تفعله معظم دول النموذج الآسيوية.

ويوضح د. أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى أن تدفق الاستثمارات الخارجية لا يتطلب تهمة المناخ المصالح للاستثمار فقط وإنما يتطلب أيضاً تحقيق الأمان والاستقرار لهذه الاستثمارات وحسن التعامل مع المستثمر باعتباره شريكاً جاداً وأميناً في الاستثمار في عملية التنمية كما أنه حريص على تحقيق مصلحته .. ويضيف أن الاستثمارات الأجنبية لها دور مهم ليس فقط في التعاون مع رأس المال الوطني في جهود التنمية بوسائلها المختلفة وإنما أيضاً لما يمكن أن تدنا به من خبرة تكنولوجية متقدمة وإدارة علمية متطورة يمكن أن تسهم في دفع عجلة التنمية والإسراع بتحقيق أهدافها.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٤ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل يفعلها البرلمانيون العرب؟ السوق المشتركة نواجه غياب الإرادة السياسية والأنغام التشريعية



برهان الجبarty د. حسن إبراهيم

حقيقة لقيام تكتل عربي أن تصدير هذه السلع كان عبارة عن تحويل لها من تروية عينية إلى تروية نقدية حرة تستطيع أن تشتري بها ما شاء من أين تشاء وتستثمر من أين تشاء. وبالتالي كسب بالآمن فتح فرص التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية على أساس الدافعية. فهذا الذي اعتبر عائقاً كان في الحقيقة عتصراً مسماعاً أو ثوابت العتصر الأول من عناصر الثمانية وهو الإرادة السياسية المتكاثرة والتجربة والعضوية. وفيما يختص قطاع الأعمال العربي فقد تسود هذا القطاع ما يشبه إلى حد كبير فكرة دون الانخراط مسائل ومقايير طيبة. وهذا ما أدى عن الحساسية من التكلفة التي تلحق بعد التوسيع لاحتياط إيمان كل من تلك لوجبة كثيرة لتسيير الأعمال فالحاجة من التكلفة وطبع ثلثها واستيعابها في إطار منظمات عربية أممية. وإشار إلى أن أوروبا ذات الاستثمارات والتجارات التجارية استأثرت أن تحمل هذا البعد في إطار من التكتل الجماعي الكبير من التعويض الجماعي عن الضعفاء الجديدة. وأكد أن التكلفة ظاهرة اقتصادية ضرورية ولا ينبغي عليها. فضلاً عن أن سوقاً عربية مشتركة تتنام الآن من شأنها أن تلطف التكلفة الزائدة بالضرورة من الاتفاق الذي نقره اتفاقية الجات ونصم بلا منها مسألة واحدة تنطق من داخل السوق المشتركة وتتغير في النهاية إلى توحيد التكتل وتوحيد التكتل.

ونعاً حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى لقاء مشروع النظام القانوني العربي للوحدة للتشريعات العربية المشتركة السابق لصدقه في نظام المجلس وتطويره بما يتناسب والتغيرات في السياسة الاقتصادية العربية وذلك بالتعاون مع اتحاد المستثمرين العرب والمؤسسات العربية المشتركة ذات العلاقة. وقال أن التغيرات الدولية تحتم على الأمة العربية أن تسارع إلى تعديل مرفقها وتقوم بالتغيرات الدولية وتمديد انكسارها على مصالح الأمة العربية.

وأشار إلى أن فتح يتوسع السوق العربية أمام المنتجات الألفية للتصدير والتبادل تنقل مطلباً ملماً لجميع الدول العربية. وأضاف أن ذلك يتطلب تشريعاً

يقصد الحراقبون والأوساط الاقتصادية العربية أصلاً عريضة على الاقتصاد البرلماني العربي لدخول اتفاقية السوق العربية المشتركة حيث إن التفتيش بعد ٤٠ عاماً من الانتظار. وتواصل الأوساط الاقتصادية في قيام البرلمانات العربية

عاطف عبد الله

بالصل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، وذلك من خلال تبني كل متصرفة من تشريعات وتكون مرجعاً للتدريس والحوار. وكذلك الوصول إلى نقاط التقاط بشأن أهداف السوق العربية، وأهميتها وسبل تنفيذها وآليات تنفيذها، ويمكن للبرلمانات العربية (إلا أن المواقف التشريعية التي تتفق في طريقها السوق المشتركة

وتقوم خطوات التنفيذ ومثال ذلك العمل بها. ومن جانبته خلع الأمن الحام للفرص التجارية العربية. د. برهان الجبarty إلى أن العوائق الرئيسية لقيام تكتل اقتصادي عربي هي على المستوى السياسي، عدم توافر الإرادة السياسية لتطبيق التكتل لأشباب كثيرة، وعلى المستوى الاقتصادي اعتماد التجارة العربية على سلمة أو من ثم عدد قليل من السلع تصدّر إلى الدول الصناعية وعلى مستوى الأعمال الحساسية تجاه المنافسة السوقية التي لابد أن تحصل في داخل سوق مشتركة والتي تتيح مجالاً حراً لحدود بحرية كاملة تصديراً واستيراداً على أساس من التنافس في الجودة والأسعار. والقدرة لتلك الإرادة السياسية قال الجبarty أنه أدى إلى الانكسار السياسية النظمية ومظاهرها التي بلغت حد الصعوب المالية والدولية ما أتاح للأجنبي فرص الاستغلال والانتزاع. وتمييزاً لنا بتجاهل كل مفاصلها. ولما يتعلق بموقف التجارة الخارجية على ذلك لا أحد قائم على ذلك عائقاً



المصدر: **المراسل**

التاريخ: **١٠ مايو ١٩٩٢**

للنشر والخدافات الصحفية والمعلومات

حمادي: السوق المشتركة

هدف المرحلة القادمة

قال سمحون حمادي رئيس الوفد العراقي العراقي: ان للتصانين العربي واثناء السوق العربية للشركة يجب ان يكون هدفنا جميعا في المرحلة المقبلة وهو يحتاج الى تركيز روح العمل الجماعي العربي لقامة للتنمية المستقلة من اجل الامتصاص العربي ونحن نؤمن بالوحدة العربية الشاملة اقتصاديا وسياسيا وشكل توحيدا.

واشار الى ان العراق تعرض لسلسلة طويلة من القرارات الدوابة التي تعرضت الحصار عليه وفي قرارات سياسية تتيناها القرارات للتحدة الأمريكية إضافة للشعب العربي في العراق وهو مايجتمع وثقة عربية قوية لاول هذا الحصار فكلهم عن العراق الذي انضم بتنفيذ جميع القرارات الدوابة ولم يلب المجتمع الدولي حتى الآن والقرارات للتحدة وهو ايزال يخضع لتأثير الدول الاسريكي في فرض الحصار على العراق. وأكد ان العراق يرفض سياسة التفتت الامريكاي وسياسة الحكومة الاسرائيلية العراقية في رافه مصيرة السلام وتطالب العراق بالمشاكل اسرائيل من الان لرفض للتحلل ولقيام الدولة الفلسطينية. ويذكر من هجمة الثقافية الإسرائيلية العربية التي تريد ضرب الثقافة العربية لتجريد العرب من هويتهم الثقافية حتى يسهل السيطرة على مقدراتهم واستغلال ثرواتهم. وأكد ان العراق سوف يخرج من أزمة قويا نصيرا لفضيا لمة العربية على طريق تحقيق الوحدة والتقدم.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٤

مؤتمر البرلمانيين العرب يختم أعماله اليوم

حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع

وحول أهمية دور القطاع الخاص في المرحلة الحالية والمستقبلية يؤكد د. محسن الدين الغريب وزير المالية أن التوجه الاستراتيجي للتنمية يستهدف أن يفضّل القطاع الخاص بما يزيد على 80٪ من إجمالي الاستثمارات المقدر

لتحقيق أهداف التنمية ومن عبء يتطلب تكثيف كل الجهود على كل المحاور في جميع المجالات والاتجاهات للرؤساء به وهناك من الدلائل ما يشير إلى إمكانات واسعة للقطاع الخاص للإسهام بهذا الدور وخصوصاً أن عدد المشروعات

التي قدمت للمحافظات خلال عام 96 بلغت أكثر من 4 آلاف مشروع في المجالات السياحية والصناعية والزراعية وبلغت استثماراتها أكثر من 78 مليار جنيه في سنة واحدة.

ويقول طاهر البشري وزير التخطيط إن قدرة القطاع الخاص من تعبيل مشروعات التنمية قد تواجّه في المستقبل القريب الطموحات المستهدف تحقيقها الأمر الذي يعلّنا نهجاً بجذب الاستثمارات الخارجية من الدول الشقيقة والدول الصديقة لاسد الفجوة بين القطاعين العام والخاص من أجل إطلاق التنمية وبين الضرورات الطويلة

في حضور نصف وزراء الحكومة المصرية يرسم أكثر من 500 شخصية اقتصادية بارزة من 32 دولة وخيانة الغرفة التجارية الأمريكية صورة مصر السوق المصاعدة وحرص الاستثمار ومراكز جذب للمستثمرين إليها. في المؤتمر الضخم الذي بدأ أعماله أمس والثلاثاء.

ويقول محمد شفيق جبر إن مصر الآن على خريطة الاستثمار المالي، ودور الغرفة التجارية الأمريكية والتي تتشرف بتنظيم هذا المؤتمر بين مسؤولي الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات المالية بهدف إلقاء الضوء على الإنجازات الاقتصادية التي تمت في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه.

ويأتي هذا المؤتمر الضخم بعد نحو أسبوع من قرار البرلمان المصري لقانون حوافز الاستثمار الذي يهيئ مشاعاً استثمارياً مناسباً للاستثمارات الأجنبية. وترسم جلسات المؤتمر الشمانى عشرة خريطة مصرية جديدة أمام المستثمرين في جميع المجالات وتناقش تحول دور الحكومة من مالك إلى منظم للاستثمارات وتكثيف إزالة العقبات التي ما تزال قائمة أمام المستثمرين حتى الآن.



المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : **١٩٩٧ ع ١٠ ط ١**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلماني العربي توافق على مشروع قرار حول السوق المشتركة توصيات المؤتمر تدعو إلى وقف التطبيع مع إسرائيل

كتب مجدى عبدالرحمن :

وافقت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي على مشروع قرار بشأن السوق العربية المشتركة وسيتم رفعه للمؤتمر لاتخاذ قراره .

وبنى في مقدمة هذه القرارات تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية.. ودعوة الدول العربية إلى وقف التطبيع مع إسرائيل لاجبارها على وقف إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وعلى رأسها القدس وضرورة الانسحاب من الجولان السورية والجنوب اللبناني . ويطلب المؤتمر ترجمة القرارات العربية الصادرة بشأن القدس إلى واقع ملموس للحفاظ على هويتها العربية ومكانتها الدينية .

كما يدعو المؤتمر إلى رفع الحظر المفروض على ليبيا وتجنيد الشعب الليبي لمزيد من الاضطرار.. ورفع التعتا عن الشعب العراقي واتخاذ جميع الاجراءات لإنهاء مروع الاسرى والمفقودين الكويتيين محبا بالقرار تشكيل لجنة برلمانية عربية لتقصي الحقائق حول هذا الموضوع . يؤكد المؤتمر ان الانشقاق العسكري التركي الإسرائيلي يشكل تهديدا للامن القومي العربي ويخالف قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي . كما يؤكد المؤتمر سبله دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث بالخليج ويدعو إلى حل النزاع حولها بالطرق السلمية . كما يدعو إلى انهاء التطبيع مع إسرائيل من مدينتي سبتة ومليلية المغربية .

يؤكد ان نجاح العرب في مواجهة التحديات والاضطرار التي تهدد تقدمهم الاقتصادي وامנם القومي يتطلب على دعم وتعزيز جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي يقوم بالاساس على إقامة تكتل اقتصادي عربي حقيقي من خلال تدعيم منطقة التجارة الحرة والتدريج بها وصولا للسوق العربية الموسعة التي ترتكز حاليا على السوق المصغرة القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

يدعو مشروع القرار إلى تنقية وبذرة ماتم التخاذ من قرارات عربية بشأن التكتل الاقتصادي وتحديث مبادئه من التالفات الاقتصادية جماعية وإزالة المداخل المختلفة للتكامل الاقتصادي تحقيق أفضلها والتركيز على تنويع وتخصيص الاستثمار الاتصالي بين الاطراف العربية ووضع اساليب واستراتيجيات فعالة تحكم حركة الاستثمارات وريوس الاموال العربية والوطن العربي ودعم الدور الاقتصادي للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية وإثارة الوعي الشعبي العربي بأهمية جهود العمل الاقتصادي المشترك . ويصدر المؤتمر الوثيقة قرأته وتوصياته برئاسة د . فخرى سرور .

يتضمن مشروع القانون مقدمة موجزة عن التجارب العربية الاقتصادية الماضية وأهدافها وسبلاتها والمتغيرات الإقليمية والدولية وبور البرلمانيين العرب في التكامل الاقتصادي .



المصدر :

الاتحاد

التاريخ :

١٤ مايو ١٩٩٧

للمس والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشاذلي في كلمة مصر بالمؤتمر: مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادي عربي التضامن والسوق المشتركة ضرورة لحماية كيان الأمة العربية

مع القوى الناجية. وأكد أن كل الصيغ المطروحة لن تصفق غاياتها إلا إذا اتخذت الدول العربية موقفاً جامعياً لأن النخول في شراكات متعددة يؤدي إلى توسيع نطاق التسعين بين الاقتصادات العربية مما قد يفلح من فرص امكانات قيام السوق المشتركة. وأكد كمال الشاذلي أن التطورات الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربي المشترك نحدد على مستوياتها متطلباتنا الأساسية وقال أن التصرفات الفردية لم تعد تتواءم مع خصائص المناخ الدولي القائم على نظام التضامن الكثير.

وأرجح كمال الشاذلي وجهة نظر الشعبية البرلمانية المصرية في هذا المجال وقال أن هذه المرحلة تتطلب أن نطرح خلالنا ونقتنع كل العوامل الهامة للنزاع والفتنة وأن ندرج في بناء رؤية مشتركة لأسس تضامن عربي فعال يولاه المستقبل بقوة وإدراك.

الدول العربية والأسواق الأوروبية الخارجية في إطار اتفاقيات شراكة أو في إطار التكامل الاقتصادي العربي

دعا كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى ورئيس وفد مصر في المؤتمر البرلماني العربي المسامح إلى إعطاء أولوية مطلقة في الفترة القادمة للاتفاق على أعمال اليات السوق العربية المشتركة مع مراعاة التدرج في تنفيذ اتفاقيات التضامن الهجئة للسوق. كما دعا الشاذلي إلى اعداد إعلان برلماني عربي حول إقامة السوق ومحدد مؤتمر قمة اقتصادي يضع الأسس لريثاق الاقتصادي عربي وطالب بأهمية تعديد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الهزات والخلالات السياسية الطارئة. كما طالب بتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.

جاء هذا في كلمة الوفد المصري أمام التي أكد فيها الشاذلي أن مشروع السوق العربية المشتركة هو الغمسة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة.

وأشار إلى ظاهرة ارتباط العديد من



المصدر: الاتحاد السوفياتي

التاريخ: ٥ مايو ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر البرلماني العربي يطلب:

تحويل القمة العربية لمؤسسة دائمة والإسراع بإنشاء السوق العربية

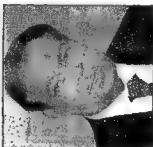
ودعا المؤتمر للحكومات العربية الى ربط خطوات التطبيع مع إسرائيل وللتعامل معها بالتوازن مع التقدم في مسارات السلام.

كما طالب المؤتمر برفع الحظر المفروض على ليبيا، ورفع الحائزات عن الشعب العراقي، ودعا العراق إلى اتخاذ جميع الإجراءات لإنهاء موضوع الأسرى الكويتيين.

وفي الجانب الاقتصادي، دعا المؤتمر إلى الإسراع بتفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة، كأساس لنظام مالي عربي متكامل.

دعا المؤتمر البرلماني العربي السابع - في ختام أعماله أمس - إلى تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تمثّل اجتماعات دورية لرسم سياسة عربية مشتركة، ووضع الخطط اللازمة. وجسد المؤتمر تكليف رئيس الاتحاد البرلماني العربي بالانضمام والقادة العرب، بهدف الإسهام في تنمية الأجيال العربية وإزالة الخلافات بين الدول العربية. وحمل المؤتمر إسرائيل مسؤولية إفشال عملية السلام، وطلب المؤتمر للحكومات العربية بضممان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين.

المؤتمر العالمي يطالب بعزل اليهود لإنهاء السوق المشتركة
الوفود ترفض السياسات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس



د. احمد فتحی، سرور

رئيس الاتحاد يوراني في تفكيرها
شعبية التمثيل التابعة ما يتخذ من
خطايا الاشياء السوفيتية المشتركة
واعاد تاليفه التاريخي بهذا الشكل
تدفع على التبرعات والمكافآت
وقد تكتل اللجنة من مصر والمغرب
وموريتانيا والكويت
وحول عملية السلام في الشرق
الاقصى

● يؤكد المؤتمر ان تصمد العمل
الدينية بواسطة عملية السلام لتحقيق
سلام عادل وشامل

من هدف وحمل
استراتيجية

تابع المؤتمر

محمّد الحناطي
محمّد بن عبد الحناطي



المصدر :

الإمام

التاريخ :

١٥ مايو ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رأى

السوق العربية المشتركة .. ضرورة قومية

امسبح لا يذيل من إقامة السوق العربية المشتركة إذا أراد العرب أن يكون لهم مكان تحت الشمس وسط النظام العالمي الجديد الذي يتشكل هذه الأيام والذي يعتمد أساساً على مناطق التكتل والتكامل الاقتصادي والمناطق التجارية الحرة مفتوحة على عدد من الدول تجمعها مصالح وسياسات متشابهة.

وإذا كان في العالم كله منطقة تستحق أن تلتصق بزعماء المبادرة وأن يكون لها دور بارز في تشكيل النظام العالمي الجديد بما فيه من تكتلات اقتصادية، فهذه المنطقة لا بد أن تكون المنطقة العربية بما لها من تاريخ وثراء وثقافة مشتركة وبما لها من إحصيات مستقبلية مصرية بالحدة وبما لها من حافز إرادة شعبية على مصطلح لولين العربي كله تزكده ضرورة التكامل الاقتصادي كخطة أساسية نحو التكامل السياسي والتضامن العربي الذي لا يعتمد على شعارات فقط ولكن على المصالح المشتركة لجميع الشعوب.

وقد كان هذا من المعنى إكمه عليه الرئيس حسني مبارك خلال الأيام الماضية إسراء في حديثه في تليفزيون أبو ظبي أو في حديثه لرؤساء تحرير الصحف المصرية أو في كلمته إلى الزعماء السياسيين العرب، وهو أيضاً ما أكدت عليه مناقشات ومداولات الدورة الثامنة والخمسين للاتحاد العربي للعرب العرب والغرب ومؤتمراتها السابقة، وفي الدوائر التي تدور من أراء الشعوب العربية مثل هذه القضية المصرية.

وتدخل في هذا النطاق مباحثات القمة التي تعقد في الرباط حالياً بين الرئيس مبارك والرئيس الحسن الثاني في إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والمغرب، حيث أن أي تقارب اقتصادي بين أي دولتين عربيتين يسهل في النهاية التوصل إلى المنطقة التجارية الحرة التي ستكون مقامة بضرورة السوق العربية المشتركة.

Bibliothèque Alexandrine



0439290